سلسلة دراسات ووثائق المجازر الارمنية

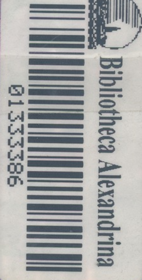
3

...يمة الصمت

(...يمة إبادة الجنس الأرمني)

: نخبة من الباحثين والعلماء

: المهندسة هوري عزازيان



جريمة الصمت

(جريمة إبادة الجنس الأرمني)

* سلسلة وثائق ودراسات المجازر الأرمنية - 3
* جريمة الصمت (جريمة إبادة الجنس الأرمني)
* تأليف : نخبة من الباحثين والعلماء
* ترجمة : المهندسة هوري عزازيان

* الطبعة الأولى 1995
* الناشر :
* دار الحوار للنشر والتوزيع
اللاذقية ص ب 1018 - هاتف 422339 - سورية
* نادي الشبيبة السورية - اللجنة الثقافية
حلب - ص ب 3699 - سورية

* تصميم الغلاف : الفنّان أردو هامبارتسوميان

تأليف: نخبة من الباحثين والعلماء

جريمة الصمت

(جريمة إبادة الجنس الأرمني)

ترجمة
المهندسة هوري عزازيان

إلى روح والدي الطاهرة الذي
كان دائماً من أنصار الشعوب المظلومة...

مقدمة

تصادف سنة (1915 م) الذكرى الثمانين لجريمة إبادة الجنس الأرمني... .

إنَّ مأساة الأرمن كانت من أسوأ الفظائع التي اقترنت بالحرب العالمية الأولى، وليس هناك أدنى ريب فيمن تقع عليهم المسؤولية. إنَّهم الأتراك دولة وحكومة وشعباً في العهد المزدهر للقومية التركية الفتيّة، فهم مرتكبو المذابح والمجازر وعمليات النفي النكراء التي لم يرو العادلون الثقاة من الشهود مثلها من قبل.

إنَّ أفجع التغيّرات في التاريخ الحديث هو تحوّل أنصار حركة (تركيا الفتاة) في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1908م - 1914م) من دعاة للسلام والحرية والمساواة والعدالة إلى وطنيين متطرّفين، همّهم الوحيد خلق نظام استبدادي جديد والتنصّل من الإصلاحات والتخلّص من (القضية الأرمنية) بالقضاء على الشعب الأرمني واغتصاب أراضيه التاريخية وتدمير معالم الحضارة الأرمنية وطمسها.

وكانت جريمة إبادة الجنس الأرمني مخططة تخطيطاً دقيقاً ومدروسة دراسة وافية، وتمّ الفصل الأخير منها في الصحارى السورية وصحارى (بلاد ما بين النهرين)، وما من شاهد أنطق على ذلك من مياه نهر الفرات ورمال (دير الزور) و(الشدّادي) و(مرقدة)... و(أنتيللي)... . وتجدر الإشارة بالدور المشرّف للشعب العربي بعامة وللشعب العربي في (سورية) بخاصة، وهم بدورهم كانوا يعانون سياسة التتريك ووطأة نير الاستعمار

العثماني، فرفضوا الانصياع للسياسة العثمانية التعسّفية ومدّوا يد العون والمساعدة للبقية الباقية من أبناء الشعب المنكوب.

وللأسف، وبعد مضي ثمانية عقود على هذه الجريمة الشنعاء، لم تعاقب الإنسانية المتمدّنة مرتكبيها، الذين لم يعترفوا بما اقترف أسلافهم من أفعال مشينة بحق الشعب الأرمني حتى الآن، فكان السبيل ميسراً لتكرار مثل هذه الحوادث الأليمة... .

وهنا تبرز أهمية هذا الكتاب الذي يحتفظ به منذ عشر سنوات: إنَّه يبشّر بوميض أمل في ظلام الظلم السائد في عصر المدنيّة الراقية. فلا يزال هناك نخبة من الشرفاء الذين يهتمّون بـ(القضية الأرمنية) دون تحيّز ـ أثناء الجلسة التي كرّستها (المحكمة الدائمة للشعوب) لها (13 ـ 14 نيسان 1984م) ـ، ويطالبون بتسويتها تسوية عادلة ومشروعة.

ولن أتكلّم هنا عن (المحكمة الدائمة للشعوب)، ففي الصفحات اللاحقة يوجد الشيء الوفير عنها، وأكتفي بالقول: إنَّ هذا الكتاب يضم الأدلّة والوثائق التي قُدّمت إلى (المحكمة) في الجلسة المنوه عنها أعلاه. إنَّه مؤلّف تاريخي ـ وثائقي وعلمي، يطلع القارىء العربي على موضوعات جديدة عن المراحل التاريخية الخاصة بـ(القضية الأرمنية)، وعن عقيدة الاتحاديين وعلى وقائع وحقائق تاريخية مقرونة بالأدلّة القاطعة عن جريمة إبادة الجنس الأرمني، حيث تبدو فيها واضحة المواقف الإنسانية النبيلة للشعب العربي. ويتطرّق عدد من العلماء والباحثين إلى موضوع شهادات الشهود العيان ولا سيّما اعتماداً على المصادر الألمانية والبريطانية والأمريكية، وتدمير معالم الحضارة الأرمنية... . فضلاً عن ذلك، فإنَّ الجزء الأخير منه يضم حكم (المحكمة) وموضوعات تتعلق بالقانون الدولي ويكشف فيها عن الدور المخزي الذي لا تزال تلعبه الحكومة التركية الحالية.

ولست أدّعي في عملي هذا أنّي ملكت ناصية التاريخ أو اللغة العربية أو أصول الترجمة، بل وفاءً لعهد شهداء الأمّتين العربية والأرمنية وتعميقاً لأواصر الصداقة العربية ـ الأرمنية العريقة وعرفاناً بجميل ما قدّمه العرب لأبناء الشعب الأرمني أيام محنته الكبرى، عمدتُ إلى تقديم هذا العمل المتواضع الذي قد لا يخلو من الأخطاء، وأنا ابنة (حلب) الشهباء ـ المدينة الخالدة التي كانت المركز الرئيس لتجمّع قوافل المنفيين الأرمن.

* * *

وههنا لا بدّ لي من أن أسوق بعض الملاحظات والأسس التي اتبعناها أثناء ترجمة الكتاب:

ـ لقد ترجمنا الكتاب إلى اللغة العربية من النص الانكليزي الذي صدر سنة (1984م).

ـ إنَّ الجلسة المكرّسة لـ(القضية الأرمنية) عقدتها (المحكمة الدائمة للشعوب) في سنة (1984م) وصدر هذا الكتاب في السنة ذاتها. فربّما تغيّرت الآن مناصب العلماء والباحثين المشتركين في الجلسة أو مناصب عدد من الشخصيات الذين وردت أسماؤهم في النصوص. فضلاً عن ذلك، فالعقد الأخير يتميّز بالتحوّلات والتغيّرات الكبرى، وسوف يصادف القارىء عدداً من الكلمات والتعابير التي غدت الآن تاريخية (على سبيل المثال لا الحصر: الاتحاد السوفييتي، جمهورية ألمانيا الفيدرالية... الخ)، ولكن لم نلجأ إلى تغييرها بغية المحافظة على روح النصوص.

ـ من المعروف بأنَّ (الجمهورية الأرمنية الأولى) كانت قد تأسست في 28 أيار (1918م) واعترف مجلس الحلفاء في 19 كانون الثاني (1920م) بها وبحكومتها. ووقعّت (معاهدة سيفر) مع تركيا في 10 آب (1920م) والتي كانت أمل الأرمن. ولكن لم يكتب لها النجاح لاستغلال الحركة

الكمالية في تركيا تنافس الدول العظمى، فجاءت الأحداث لصالح تركيا مرة أخرى،فاستُبدلت هذه المعاهدة بـ(معاهدة لوزان) المشؤومة (1923م) والتي بموجبها سلبت تركيا (أرمينيا الغربية) واغتصبت ثلث أراضي (جمهورية أرمينيا) بعد أن وَقَعت فيها مجازر رهيبة. ولم يُكتب البقاء لهذه الجمهورية، فقَبلت الحكم السوفييتي في 29 تشرين الثاني (1920م).

ونالت (أرمينيا السوفييتية) استقلالها في 21 أيلول (1921م) وهي الآن دولة مستقلّة تخضع للقانون الدولي.

- لقد ورد في الكتاب فصل يتضمن الحجج التركية عن موضوع (القضية الأرمنية) بعنوان: **"الحجج التركية: القضية الأرمنية في تسعة أسئلة وتسعة أجوبة"** لم نترجمها بغية تقديمها في وقت لاحق مرفقة بالردود الأرمنية عليها.

فتحية محبة واعتزاز وشكر لجميع الذين وقفوا بجانبي ووقفة تقدير ولجميع الذين لم يبخلوا علي بآرائهم القيّمة، وللقراء الأعزاء، وكلّي أمل أنّي أشعلت شعلة ولو هادئة في محراب القضيتين العربية والأرمنية العادلة.

حلب، 3 تشرين الأول (1994م)

المهندسة

هوري عزازيان

أثناء الترجمة عمدنا إلى استخدام المصطلحات التالية على هذا النحو:

جريمة إبادة الأجناس - GENOCIDE

مذابح - MASSACRES

مجازر - POGROMS

إبادة كاملة - HOLOCAUST

إبادة - EXTERMINATION

المسألة الأرمنية - THE ARMENIAN QUESTION

المشكلة الأرمنية - THE ARMENIAN PROBLEM

القضية الأرمنية - THE ARMENIAN CASE

المترجمة

المحكمة الدائمة للشعوب

- المؤسس: الحقوقي والسيناتور الايطالي (لليو باسّو).
- الرئيس: البروفسور (فرانسوا ريكو)، (الجامعة الكاثوليكية) في (لوفين) ـ كلية الحقوق (بلجيكا).
- السكرتير العام: جيانّي تونيوني (إيطاليا).

نواب الرئيس :

- روث فرست (افريقيا الجنوبية).
- ماكوتو أودا (اليابان).
- آرماندو أوريبه (تشيلي).
- جورج والد (الولايات المتّحدة الأمريكية).

مقر أمانة السر :

فيا ديللا دوكانا فيكيا (5)

000186 ـ روما

أعضاء المحكمة الدائمة للشعوب
هيئة المحلفين

في الجلسة المخصصة لجريمة إبادة الجنس الأرمني
(13 ـ 16 نيسان، 1984م ـ باريس)

- مجيد بنكشيك (الجزائر): بروفسور في الحقوق الدولية ـ (جامعة الجزائر).
- جورج كازاليس (فرنسا): لاهوتي وبروفسور فخري في معهد اللاهوت البروتستانتي في (باريس).
- هيرالد آدلستام (السويد): سفير سابق لدى (تشيلي) و(الجزائر).
- كين فراي (أوستراليا): عضو البرلمان.
- آندريا جياردينا (إيطاليا): بروفسور في الحقوق الدولية ـ (جامعة روما).
- سين ماك برايد (إيرلندا): حقوقي، رئيس المكتب الدولي للسلام، حائز على جائزتي نوبل ولينين للسلام وعلى الميدالية الأمريكية للعدالة.
- ليو ماتاراسو (فرنسا): محام في محكمة الاستئناف في (باريس).
- آدولفو بيريز اسكفيل(الأرجنتين): حائز على جائزة نوبل للسلام، المنسّق العام لـ"مؤسسة سيرفيسيو بازو جوستيسيا في أمريكا اللاتينية" (لخدمة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية).
- جيمس بيتراس(الولايات المتّحدة): بروفسور في علم الاجتماع ـ (جامعة الدولة) في (نيويورك).

- فرانسوا ريكو (بلجيكا): بروفسور في كلية الحقوق - (الجامعة الكاثوليكية) في (لوفين).
- آجيد روي (الهند): اقتصادي وصحفي.
- جورد والد (الولايات المتّحدة): بروفسور فخري في علم الأحياء - (جامعة هارفارد)، حائز على جائزة نوبل للطب سنة (1967م).

إنَّ (المحكمة الدائمة للشعوب) قد دُعيت للانعقاد وتكريس جلسة لقضية جريمة إبادة الأجناس التي ارتُكبت ضد الشعب الأرمني، بناءً على الطلب المقدّم من المنظّمات التالية:

- مجموعة حقوق الأقلّيات (باريس - فرنسا).
- الإحياء الثقافي (كامبريدج - ماساتشوستس ، الولايات المتّحدة).
- جلسشافت فور بدورته فولكر (لوتينكن - جمهورية ألمانيا الفيدرالية).

لقد طلبت هذه المنظّمات رداً على الأسئلة التالية:

1 - هل ثبت بأنَّ الشعب الأرمني كان ضحية عمليات النفي والمذابح... في الامبراطورية العثمانية؟

2 - هل هذه الحقائق تؤلّف **"جريمة إبادة الأجناس"** بدلالة (الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) (1948م)، وبالنتيجة هل تخضع لاتفاقية سنة (1968م) عن عدم سقوط جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد البشرية بالتقادم؟

3 - ما هي نتائج هذين السؤالين لدى المجتمع الدولي والأطراف المعنية؟.

ولقد قرّر رئيس (المحكمة) قبول هذا الطلب وفق (المادة 11) من

أنظمتها. وأبلغت (المحكمة) الحكومة التركية بقرارها تنفيذاً لأحكام (المادة 14 والمادة 15)، كما دُعيت الحكومة المذكورة لإرسال ممثّلين أو وثائق مكتوبة تبيّن وجهة نظرها.

ولمّا لم تستجب الحكومة التركية لهذه الدعوة، قرّرت (المحكمة) أن تضم إلى ملف المرافعة أمام (المحكمة) الوثيقتين المشار إليهما أدناه واللتين تتضمنان حجج الطرف التركي في إنكاره لارتكاب جريمة إبادة الجنس الأرمني[1].

وعقدت (المحكمة) جلسات علنية في 13 و 14 نيسان (1984م) في (جامعة السوربون ـ باريس)، ودقّقت هيئة المحلّفين القضية في 15 نيسان (1984م).

وبعد مناقشة النتيجة فقد أصدرت (المحكمة) حكمها في ضوء:

ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 كانون الأول 1948م).

ـ الاتفاقية لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس (9 كانون الأول 1948م).

ـمبادىء (نورمبرغ) المحدّدة من قبل (لجنة الحقوق الدولية) والتي تبنّتها (الجمعية العمومية للأمم المتّحدة) سنة (1951م).

ـ الاتفاقية الخاصة بعدم سقوط جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد البشرية بالتقادم (26 تشرين الثاني 1968م).

ـ الإعلان العالمي لحقوق الشعوب (الجزائر، 4 تموز 1976م).

ـ أنظمة المحكمة الدائمة للشعوب (إيطاليا، 24 تموز 1979م).

وبعد الاستماع إلى التقارير التالية:

ـ ريتشارد ج. هوفانيّسيان: بروفسور في (جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلوس،

الولايات المتّحدة)، عن المسألة الأرمنية في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1878م - 1923م).

- جيرار ج. ليباريديان: مؤرّخ ومدير (معهد زوريان للبحث والتوثيق الأرمني المعاصر) (كامبريدج - ماساتشوستس، الولايات المتّحدة)، عن نيّة ارتكاب جريمة إبادة الأجناس وعقيدة حركة (تركيا الفتاة).
- كريستوفر وكر: مؤرّخ وكاتب، عن المصادر البريطانية التي تتحدث عن جريمة إبادة الجنس الأرمني.
- تيسّا هوفمان: بروفسورة في (الجامعة الحرّة - برلين الغربية)، عن شهادات الشهود العيان الألمان لجريمة إبادة الجنس الأرمني.
- إيف تيرنون: مؤرّخ وكاتب، عن جريمة إبادة الجنس الأرمني في الامبراطورية العثمانية في السنتين (1915م - 1916م).
- ديكران كيومجيان: بروفسور في (جامعة الدولة - كاليفورنيا، فريزنو)، عن تدمير النصب التذكارية المعمارية الأرمنية التاريخية.
- جو فيرهوفن: بروفسور في (الجامعة الكاثوليكية) في (لوفين)، عن الشعب الأرمني والقانون الدولي.

وبعد الاستماع إلى شهادات كل من الناجين من المذابح:

- السيد بابكين إنجيرابيان (فرنسا).
- السيدة هايكوهي بوياجيان (الولايات المتّحدة).
- السيد آرام كوريغيان (فرنسا).
- السيد بول نهابيديان (الولايات المتّحدة).

وبعد قراءة :

- تقرير البروفسور (ليو كوبر) من (جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس)، عن مفهوم جريمة إبادة الأجناس وإمكان تطبيقه على المذابح التي ارتُكبت ضد الأرمن.

- تقرير البروفسور (ثيو فان بوفين) المدير السابق لـ(قسم حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة) عن حذف الإشارة إلى مذابح الأرمن عند دراسة قضية جريمة إبادة الأجناس من قبل (لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة).

وبعد الاطّلاع على:

- على الوثائق العديدة التي قدّمها المقررون دعماً لتقاريرهم وفيها الوثائق المأخوذة من المصادر البريطانية وبخاصة من المصادر الألمانية.

- المجموعات الهامة والكثيرة من مواد التوثيق من المصادر الأمريكية.

- الوثائق الخاصة بمحاكمة الاتحاديين سنة (1919م) ومحاكمة (صوغمون تهليريان) في (شارلوتنبرغ - برلين) سنة (1921م).

- شهادة البروفسور التركي (آطاو) من (جامعة أنقرة) أمام (محكمة الجنايات) في (باريس) في كانون الثاني سنة (1984م)، والذي يكرّر وجهات نظر الحكومة التركية.

الحواشي

(1) - إننا لم نترجم هذا الفصل من الكتاب وهو بعنوان: **"الحجج التركية: القضية الأرمنية في تسعة أسئلة وتسعة أجوبة"**، بغية تقديمها مرفقة بالردود الأرمنية عليها في وقت لاحق - (المترجمة).

كلمة الافتتاح

فرانسوا ريكو

في جلسة افتتاح (المحكمة الدائمة للشعوب) التي تنعقد عن (القضية الأرمنية)، يجدر بنا أن نُشيد بذكرى اثنين من زملائنا الرفيعي المقام واللذين فارقا الحياة بعد جلسة (المحكمة) الأخيرة التي كانت قد عُقدت في (مدريد) في كانون الثاني سنة (1983م) عن (قضية غواتيمالا).

إنَّ هذين العضوين هما: (ألفريد كاستلر) ـ الفيزيائي الفرنسي و(جوليو كورتازار) ـ الكاتب الأرجنتيني. ويكفي أن نذكر بأنّهما قد ساهما في مجالات مختلفة في دفع عجلة الثقافة العالمية للإنسانية إلى الأمام. إنَّ اكتشاف (ألفريد كاستلر) عن الضُخم البصري كان بداية المعالجة بأشعة الليزر وقد حاز اكتشافه هذا على جائزة نوبل للفيزياء سنة (1966م). ولاقت قصص وروايات (جوليو كورتازار) الرائعة إقبالاً شديداً من جمهور القراء، وسأذكر هنا إحداهن وهي بعنوان **"لا رايولد"** التي كانت قد نُشرت سنة (1963م)، وفيها يدعو القارىء للمشاركة في عملية الإبداع بإعادة تنظيم وترتيب فصول الكتاب.

وليس من قبيل المصادفة بأنَّ العضوين النشيطين في (محكمة راسل II) المنعقدة لأجل (أمريكا اللاتينية) قد شاركا بحماس في المبادرة التي كانت قد بدأت سنة (1976م) من قبل (لليو باسّو) والتي أدّت إلى تأسيس (المحكمة الدائمة للشعوب) في (إيطاليا) في 23 تموز (1979م). وكان

الاثنان وبسبل مختلفة قد توصّلا إلى الاستنتاج بأنّ: العلماء والكتّاب والرجال والنساء الذين تعمّقوا في أحد مجالات المعرفة ويتميّزون بخيال نافذ، وهذا يعني أنّهم أحرزوا البراعة في الوسيلة التي بواسطتها سيكون بالإمكان مساعدة الإنسانية لمواجهة مشكلات الساعة وبخاصة للحدّ من انتشار الظلم.

وسوف أستشهد هنا بذكريات شخصية عنهما، ذكريات ترتبط بالحيوية والنشاط لقد جمعانا اليوم في (باريس). أثناء الجلسات الثلاث لـ (محكمة راسل II) المنعقدة من أجل (أمريكا اللاتينية) بتوجيه من (لليو باسّو) على التوالي: في (روما) وفي (بروكسل) ثم في (روما)، تلقّى رجال القانون الأعضاء في (المحكمة) من العلماء الذين كانوا قد شاركوا في الجلسات - أعتقد من (ألفريد كاستلر) و(لوران شوارتز) على نحو رئيس - درساً عن الاستنتاج الصحيح والذي لن ننساه أبداً. أثناء الاستماع لشهادة الخبراء، طرح (ألفريد كاستلر) أكثر الأسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع بغية التقييم الدقيق للدليل، وعلّمنا أن لا نقتنع سوى بالدليل القاطع وليس بالشك المنطقي.

وكان (جوليو كورتازار) قد شارك أيضاً في المؤتمر الدولي المنعقد لأجل (قضية نفي أمريكا اللاتينية) الذي نظّمته (المؤسسة الدولية لليو باسّو) في تشرين الأول سنة (1979م) في (كاراكاس) ثم في (جامعة أنديز) في (ميريدا). عندما آن الأوان لإعداد مسوّدة الاستنتاجات والمناشدة الأخيرة للمؤتمر، اجتمع عدد من الأعضاء في إحدى غرف الفندق لمناقشة المسوّدة المكتوبة باللغة الفرنسية. ولكننا كنّا في (فينزويلا) نبحث عن (قضية نفي أمريكا اللاتينية)، وكانت بعض التعابير الخاصة بردود الفعل المنطقية الواردة فيها غير قادرة على أن تبرز معاناة جميع الشعوب بوضوح، ولم تصل إلى ضمير أولئك الذين كانوا يقاومونها. واقترح (جوليو كورتازار) بتواضع

مهيب أن يأخذ الأفكار من النص الفرنسي ليترجمها إلى اللغة الاسبانية. ومن الضروري أن نقول بأنَّه بالفعل قد حقن فيها قوة وشاعرية كان يفتقدها النص الفرنسي. وبذلك، فإنَّ (النثر القشتالي) الذي قيل بأنَّه كان الأفضل منذ (سيرفانتس) كان جزءاً مجهولاً في قرارات هذا المؤتمر.

قبل أن أترك المنصّة للدكتور (جيانّي تونيوني) - السكرتير العام لـ(المحكمة الدائمة للشعوب) لقراءة الاتّهام بشأن (القضية الأرمنية)، تجدر الإشارة إلى الأسباب التي بموجبها قررت رئاسة (المحكمة) قبول الاتّهام الذي ورد إليها من قبل منظّمات إنسانية عديدة باسم الشعب الأرمني. في الحقيقة، يمكن لأحدنا أن يفاجأ بأنَّه في هذه اللحظة عندما تُنتهك حقوق العديد من الشعوب بوحشية في جميع أرجاء العالم، فإنَّ (المحكمة) قررت أن تأخذ بالاعتبار الحوادث التي كانت تنتمي إلى الماضي. بخصوص هذه النقطة، ودون أي تحامل على القرار الذي ستتخذونه سوف أقدّم ثلاث ملاحظات:

إنَّ (المادة 61) من (معاهدة برلين) - وقد مضى عليها قرن من الزمن، كانت تجبر الامبراطورية العثمانية **"على تنفيذ التحسينات والإصلاحات التي تتطلبها الاحتياجات المحليّة في المقاطعات التي يسكنها الأرمن دون أي تأخير، وأن تضمن أمنهم وحمايتهم من الجركس والأكراد"**. لقد كان الشعب الأرمني يشكو من الانتهاكات الجادة والمتكرّرة على حقوقه الأساسية، ولم يجد أبداً محكمة ترغب الاستماع إليه. إنَّ مهمّتنا هي التركيز على الحقائق ثم تحديد طبيعتها الحقيقية.

فضلاً عن ذلك، تثير (القضية الأرمنية) مسألتين قضائيتين أيضاً تتميّزان بصفة عالمية، وبذلك فهي تعدّ في الوقت الراهن مثالاً قيّماً عن الشعوب المضطَهدة. وأثناء العقد الأخير من هذا القرن كانت (لجنة القانون الدولي في الأمم المتّحدة) قد طوّرت فكرة **"الجريمة الدولية"**

التي كانت (المحكمة) قد استخدمتها في قرارها الخاص بـ(الأرجنتين) في 4 أيار (1980م). وفق (المادة 19) و(الفقرة 3 حـ) من وثيقة (مسؤوليات الدول الدولية)، فإنَّ "الجريمة الدولية" يمكن أن تقع بسبب **"الاعتداء الجدّي الواسع النطاق على التزام دولي ذي أهمية أساسية لسلامة الكائن البشري، مثل تلك التي تؤدي إلى العبودية وجريمة إبادة الأجناس والتمييز العنصري"** (**"حولية لجنة الحقوق الدولية"**) [بالفرنسية]، (1976م المجلد II، الجزء الثاني، ص89). إنّ الشيء الجديد في مفهوم **"الجريمة الدولية"** هو أنَّه: يتضمّن فعلاً غير شرعي هو جريمة الدولة التي تُنسب إلى الدولة ذاتها، وليست جريمة جزائية تقليدية التي لا يمكن أن تحدث دون أن يكون الكائن البشري بنفسه مذنباً فيها. إنَّ الأحكام التي كانت قد أُعلنت في (نورمبرغ) وفي (طوكيو) عن جرائم الحرب العالمية الثانية، في الحقيقة تنسب إلى أعضاء الدولة، وتُنسب إلى الحكّام مسؤولية شخصية عن الأفعال المرتكبة أثناء ممارسة مهمّاتهم. إنَّ مثل هذه التهمة الجزائية بالطبع لا يمكن أن تتضمّن مسؤولية عضوية تقع على عاتق الدولة ذاتها، أي الاستمرارية التي تبقى خلف التغييرات الدستورية وتعاقب أنظمة القوة. وما يخص الأفعال التي قُدّمت إلى هذه (المحكمة) فالكتّاب المعنيون قد ماتوا، وبذلك من الضروري أن نركّز على جريمة الدولة وليس على أفعال الأفراد أو على أعضاء هذه الدولة.

إنَّ الملاحظة الثالثة والأخيرة تتعلق بالنتائج القضائية التي تثبت جريمة الدولة كما ينبغي: وما هذا سوى التعهّد بتقديم التعويضات والتي يجب أن تُحدّد تحديداً منطقياً وتلزم بها الدولة المتّهمة بفعل دولي غير شرعي. وبالطبع، إن فكرة المسؤولية الدولية للدولة هي أكثر الأفكار التقليدية والمضمونة في القانون الدولي. وبالرغم من ذلك، ما إن تتعهّد الدولة

المذنبة بجريمة دولية بالالتزام بتقديم التعويضات لترميم وإصلاح العواقب الضارة الناتجة عن الجريمة، ولا تزال مهمّة تسمية أولئك الذين سوف يتلقّون مثل هذه التعويضات باقية. إنَّ هذه المهمّة تغدو سهلة عندما تتمّ متابعة السلوك في أحد موضوعات القانون الدولي والمؤلف كما ينبغي، والذي هو الدولة. وعندما يكون المشتكي أحد الشعوب التي أبيدت وأقصيت من كل أرجاء موطنها التاريخي الأصلي، ولم تكن أبداً قادرة على تأسيس نفسها كدولة مستقلة[1] تخضع للقانون الدولي، ولا سيما إذا كان الفعل غير الشرعي يجعل من المستحيل أن يمارس هذا الشعب حقه في تقرير المصير أو ليعزز هذا الحق، فسوف يكون من الظلم العفو عن الدولة المذنبة المسؤولة عن التزامها بتقديم التعويضات.

فالخبراء الذين ستستمع إليهم (المحكمة) سيقررون طبيعة وحدود الحقوق التي يملكها المجتمع الدولي منذ سنة (1878م) والتي سيقرر بها تلك التي تخص الشعب الأرمني. إنَّ من مهمّة (المحكمة) تحديد هذه الحقوق وتقييم تأثيرها على المسؤولية النهائية للدولة التي كانت قد سبق وانتهكت هذه الحقوق الأولية.

ومن الضروري جداً أن نتذكّر بأنَّ هذه (المحكمة) هي (المحكمة الدائمة للشعوب) ومن مهمّتها المميّزة تقديم العدالة للشعوب، التي، وفق القانون الدولي، ولا سيّما وفق نظام (محكمة العدل الدولية) كانت قد حرمت من اللجوء إلى المؤسسات القضائية ما بين الدولية أو حتى إلى الدول التي كانت بدورها ضحايا الأفعال غير الشرعية المرتكبة ضدها من قبل الدول الأخرى، عندما تجنّبت هذه الأخيرة واجباتها بما يترتّب عليها تجاه الدول ـ الضحايا ـ أمام المؤسسات القضائية المختصة.

الحواشي

(1) - لقد غدت أرمينيا السوفييتية دولة مستقلّة في 21 أيلول 1991م - (المترجمة).

المسألة الأرمنية
(1878 م ـ 1923 م)

ريتشارد ج. هوفانّيسيان

اسمي (ريتشارد هوفانّيسيان). إنني متخصّص وأحمل لقب بروفسور في مادة التاريخ الأرمني وتاريخ الشرق الأدنى من (جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلوس)، حيث درستُ وواصلتُ أبحاثي هناك لمدة عشرين سنة. وقد شغلت منصب المدير المساعد ومنصب نائب المدير في (ج. ي. مركز فون غرانوبم) للدراسات الشرق أوسطية في الجامعة أيضاً. وانصبّ اهتمامي على (المسألة الأرمنية) فنشرتُ أبحاثاً كثيرة تتعلق بها وأصدرتُ نشرات عديدة لها علاقة بالموضوع نفسه، في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1878م ـ 1923م)، وركزّت بخاصة على الحوادث التي أثّرت في الشعب الأرمني أثناء الحرب العالمية الأولى، وعلى نتائج الحرب عندما كانت هناك محاولة لتأسيس (جمهورية أرمنية متّحدة) في المناطق التي كانت تخضع فيما سبق للامبراطورتين التركية والروسية. فضلاً عن ذلك، نظّمتُ بيبليوغرافيا واسعة عن المصادر والمراجع التي تخص عمليات النفي والمذابح وتشتيت الشعب الأرمني في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1915م ـ 1923م). أشكركم على إتاحة هذه الفرصة، وأعتبر نفسي ملزماً بالمشاركة في هذه الجلسة.

وأفضّل أن أبدأ ببعض الكلمات عن التاريخ الأرمني. إنَّ تتبّع نشأة

الأرمن وفق التقاليد الملحمية والكتاب المقدس يقودنا إلى (نوح)، الذي يُقال إنَّ فلكه استقرّت على (جبل آرارات)، ولكن الأرمن في الواقع مرّوا عبر عهود تكوين طويلة وبرزوا كشعب موحّد في القرن السادس قبل الميلاد تقريباً. ويقع موطن الأرمن بين (البحر الأسود) و(بحر قزوين) و(البحر الأبيض المتوسط)، في منطقة تُعرف اليوم باسم (الأناضول الشرقية) و(ما وراء القفقاس)، على طرفي الحدود التركية - السوفييتية الحالية. وعلى مدى ألفي عام، قيد الشعب الأرمني أحياناً من قبل الملوك والجثالقة الأرمن، وفي غالب الأحوال من قبل الامبراطوريات القوية التي كانت تجاوره من الشرق والغرب. ولما كانت (أرمينيا) تتوّضع على أهم المعابر الاستراتيجية في العالمين القديم والوسيط، فإنَّ الأرمن لم يتمكّنوا من البقاء فحسب بل أبدعوا ثقافة غنية ومميّزة عندما حافظوا على توازن دقيق بين الشرق والغرب. بإعلانهم المسيحية ديانة رسمية في مطلع القرن الرابع للميلاد (301م - المترجمة) كثيراً ما اضطُهد الأرمن بسبب اعتناقهم للدين المسيحي من قبل الغزاة والحكّام الأجانب. في نهاية القرن الرابع عشر للميلاد (1375م - المترجمة)، سقطت المملكة الأرمنية الأخيرة، وأُبيد أغلب أفراد طبقة النبلاء نتيجة النزاعات المتواصلة، ووقعت (الهضبة الأرمنية) تحت سيطرة الغرباء. وخضع القسم الأكبر من البلاد في النهاية للحكم التركي، بينما خضع القسم الشرقي لحكم الفرس، وفي القرن التاسع عشر للميلاد وقع تحت السيطرة الروسية.

كان الأرمن في الامبراطورية العثمانية - التي وصلت إلى أبواب (فيينّا) في القرن السابع عشر للميلاد -، مطوّقين وسط عالم متعدّد القوميات والأديان. ولكونهم إحدى أقلّيات الامبراطورية فكان عليهم أن يتحمّلوا التمييز رسمياً وأن يُعاملوا كمواطنين من الدرجة الثانية. وكان عدم المساواة يظهر في الضرائب الخاصة وعدم قبول شهادتهم في

المحاكم الشرعية وحظر حمل الأسلحة عليهم، وهو الثمن الذي دفعه الأرمن للمحافظة على كيانهم ودينهم وشعورهم بالوحدة. على مرّ القرون، تمكّن آلاف الأرمن من التحرّر أخيراً من أنواع العجز هذه، فضلاً عن مختلف أنواع العنف التي كانت قد أثقلت كاهل طبقة الفلاحين العزّل: لقد كانت **"ضريبة الطفل"** تُفرض على نحو شرطي على الأرمن، وفي عددٍ من مقاطعات (الأناضول الغربية) لم يسمح لهم بالتكلّم بلغتهم الأم إلاّ أثناء تلاوة الصلوات. ولا يعني هذا بأنّه لم يكن في الامبراطورية تجارٌ ميسورون وحرفيون ومختصّون، فمن المعروف جيداً بأنَّ شعوب الأقلّيات لعبت الدور الأهم في التجارة العالمية كمترجمين وكوسطاء، وفي الاختصاصات التي كانت تتطلب المهارة العالية. ومع ذلك ظلّ الأرمن متمسّكين بوطنهم التاريخي، وعملوا على الأغلب كمزارعين مستأجرين أو كمحاصصين تحت سيطرة نخبة من الإقطاعيين والعسكريين العثمانيين.

وعلى الرغم من وضع الأرمن كمواطنين من الدرجة الثانية، فقد عاش معظمهم في سلام نسبي طالما كانت الامبراطورية العثمانية قوية وواسعة. وعندما انهارت البنية الإدارية والمالية والعسكرية للامبراطورية تحت وطأة الفساد الداخلي والتحدّيات الخارجية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد، اشتدّ الاستغلال والكراهية للأرمن، وأسرع النظام بالانهيار بسبب قصور العثمانيين عن مواكبة النظام الرأسمالي والتحديث والإصلاح المتصاعد في الغرب. فاستمر تفوّق أحد العناصر على المجموعات الأخرى، وأدّى الإسراف في الإنفاق في البلاط العثماني إلى فرض الضرائب الظالمة، وزاد من ذلك الأسلوب الشائن لضريبة الزراعة، التي كانت تطالب بامتياز انتزاع أكبر قدر ممكنٍ من الضرائب من مقاطعة معيّنة مقابل دفع مبلغ إجمالي مقدّماً. إنَّ الأساليب المبذرة لطبقة الحكّام قادت

الامبراطورية إلى الإفلاس سنة (1870م) وفتح المجال واسعاً أمام السيطرة المباشرة لرأس المال الأوروبي للتغلغل فيها بدءاً من سنة (1881م).

وقد رافق تفشّي الفساد في الامبراطورية العثمانية نهضة ثقافية وسياسية بين مختلف القوميات من رعاياها، الذين تأثّروا بالتيارات الرومنطيقية وبالثورة الأوروبية. وساهم النضال التحرّري القومي الذي دعمته إذ ذاك عدد من الدول الأوروبية ليفقد العثمانيون أغلب أقاليم (البلقان) في القرن التاسع عشر للميلاد، كما وأعطى للمسألة الشرقية مظهراً واحداً: بالتحديد ذلك الذي كان سيحلّ بالامبراطورية العاجزة. فقد أدّى التنافس بين الدول الأوروبية واستثمارها الاقتصادي للامبراطورية العثمانية إلى بذل مزيد من الجهود للاحتفاظ بها دولة ضعيفة وسوقاً رابحة لها. ولا سيّما البريطانيين، الذين كانوا يتخوّفون من أنَّ انحلال الامبراطورية العثمانية سوف يهدّد سيادتهم على البحار، فقد توصلوا إلى الاعتقاد بأنّها سوف لن تنقذ إلاَّ بإزالة مفاسد الحكومة وتحقيق التغييرات الإدارية والسياسية. وكان عدد كبير من العثمانيين الأحرار يشعرون بأنَّ الاستمرار منوط بالإصلاح، فكانوا وراء إصدار مراسيم الإصلاح الرئيسة العديدة في الفترة التي سميت باسم الـ**"تنظيمات"** ما بين السنوات (1839م - 1876م)[1]. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد خابت آمال مؤيّدي الإصلاح وواجهوا النزعات المتصلّبة المتشدّدة التي كانت تقاوم التغيير، ولم يجلب عهد الـ**"تنظيمات"** مع كل الضجيج الذي ارتفع حوله، أي تحسين عملي في الحياة اليومية للناس العاديين.

لربّما كان الأرمن من بين مختلف رعايا الامبراطورية يقبلون بأقل ما يمكن. لقد كانوا على نقيض شعوب (البلقان) ينتشرون في كل أرجاء الامبراطورية، ولم يؤلّفوا أغلبية في أكثر أجزاء وطنهم الأم. وبذلك، لم يفكّر الزعماء الأرمن في مصطلحات للانفصال أو الاستقلال، وكانوا

بتقديم الولاء للسلطان وبإنكار المطامح الانفصالية يرغبون في تحقيق الحماية للشعب الأرمني ولأملاكه من الموظفين الفاسدين ومن عصابات النهب التي كانت كثيراً ما ترتبط بهؤلاء الموظفين، فكان السلاطين العثمانيون يشيرون إلى الأرمن على أنَّهم **"الأمة المخلصة"** لهم. وبالرغم من هذه الظروف فقد عاش الشعب الأرمني فترة طويلة من النهوض الثقافي. إذ تسجّل الآلاف من الشبّان الأرمن في المدارس التي كانت قد تأسست في القرن التاسع عشر للميلاد من قبل المبّشرين الأوروبيين والأمريكيين، وسافر المئات من شبّان الطبقة المتوسطة إلى (أوروبا) بغية الدراسة العليا. لقد عاد العديد من هؤلاء الشبّان إلى الوطن وهم مشبعون بالفلسفات السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك في (أوروبا) المعاصرة لينهمكوا بدورهم في مهنة التدريس والصحافة والنقد الأدبي. فانتشرت شبكة من المدارس الأرمنية والجرائد على نحو تدريجي من (القسطنطينية) إلى (إزمير) و(كيليكيا) وفي مدن المقاطعات الشرقية، أي في (أرمينيا التركية) [أرمينيا الغربية ـ المترجمة]. على أية حال، كان هذا الاكتشاف للذات يقابل الفساد الإداري الكبير والاستغلال الاقتصادي وعدم الأمان. فقد أعطى التطوّر الثنائي المتلازم ـ الطلب الملح لتحقيق حماية الشعب الأرمني وأملاكه وعدم الأمان المتصاعد من الناحية الثانية ـ اندفاعاً لـ(القضية الأرمنية) كجزء من قضية أكبر هي: (القضية الشرقية).

إنَّ الاستياء الواسع الانتشار والتحقيق السيء لمراسيم الإصلاح العديدة التي صدرت في عهد الـ**"تنظيمات"**، فضلاً عن اجراءات الانتقام الصارمة ضد المتمرّدين من شعوب (البلقان)، كانت السبب الرئيس للضغط الأوروبي المتجدد على (الباب العالي) سنة (1876م). ففي مناورة لإفشال المؤتمر العالمي الذي عُقد ليبحث في موضوع الأزمات، أعلن السلطان (عبد الحميد الثاني) (1876م ـ 1909م) دستوراً تحرّرياً كان يبشّر

بتوصيات صادقة للإصلاح[2]. فهل كان السلطان صادقاً في نواياه بشأن تحقيق الدستور؟ لربّما كان الدستور سيضع حداً للمظالم الأساسية التي كان يشكو منها رعايا الامبراطورية وفيها الشعب الأرمني أيضاً. ولكن الدبلوماسيين الأوروبيين صدّوا السلطان، فما كان من (عبد الحميد) إلاّ أن أرجأ الدستور والبرلمان الذي كان معدّاً لذلك على وجه السرعة. فتضاعفت مِحن الأرمن بدلاً من أن تُخفف، وغدت السرقات والجرائم وعمليات الخطف حوادث مألوفة في أرض كانت تفتقد حتى لنظام الحماية الإقطاعية التقليدية.

عقب الحرب الروسية - التركية (1877م - 1878م)، وضع الزعماء الأرمن حذرهم وتحفّظهم المألوفين جانباً وناشدوا القائد الروسي الأعلى أن يتّخذ الروس في معاهدة السلام المزمع عقدها التدابير اللازمة لحماية الأرمن[3]. إنَّ تلك المعاهدة التي وُقّعت في (سان - ستيفانو) في آذار سنة (1878م)، مَنحت (صربيا) و(الجبل الأسود) و(رومانيا) استقلالها، ومَنحت (الدولة البلغارية الكبرى) حكماً ذاتياً، لكنها لم تسع لمثل هذه التدابير أو لتنفيذها مع الأرمن، بل على النقيض من ذلك، اتفق الروس على أن يسحبوا جيوشهم من (أرمينيا الغربية) بينما كانوا يغتصبون كلاً من المقاطعات الحدودية: (باطوم) و(أرداهان) و(كارس) و(آلاشكيرد) و(بايازيد). ولكن لم تخب آمال الزعماء الأرمن، لأنَّ (المادة 16) من المعاهدة كانت تشترط بأنَّ الانسحاب الروسي سوف يقترن بتحقيق الإصلاحات الحقيقية في (أرمينيا الغربية):

"وبسبب النزاعات والتعقيدات الضارة التي قد تنجم من جرّاء إخلاء الجنود الروس للأراضي التي كانوا يحتلّونها في (أرمينيا)، وللمحافظة على العلاقات الطيبة بين البلدين، يتعهّد (الباب العالي) بأن يحقق وبدون أي تأخير الإصلاحات والتحسينات التي تقتضيها

المتطلّبات المحلية في المقاطعات التي يسكنها الأرمن، وأن يضمن أمنهم وسلامتهم من الأكراد والجركس"[4].

واتخذ القائد (م. ت. لوريس ـ ميليكوف) موقفاً صارماً في (أرضروم) ليتابع تنفيذ هذا الشرط.

إنَّ نتائج (معاهدة سان ـ ستيفانو) معروفة لدى الباحثين الذين يدرسون التاريخ الأوروبي.لقداعتقد رئيس الوزراء البريطاني (بنجامين ديزرايلي) وسكرتير وزارة الخارجية (روبرت سالزبري) بأنَّ المعاهدة كانت تعرض مصالح الامبراطورية البريطانية للخطر، فجنّدوا الدول الأوروبية الأخرى لدعمهم وإثارة خوف (روسيا) بالتهديدات المشتركة كانت الحرب لا تُستثنى منها. وكانت النتيجة بأن عُقد اجتماع (كونغرس) أوروبي في (برلين) في منتصف سنة (1878م) لاستعراض بنود (معاهدة سان ـ ستيفانو) وتعديلها. فقد رحل وفد أرمني إلي (برلين) أيضاً بغية إقناع الدول لترتيب برنامج للإصلاح خاص بالأرمن عِوضاً عن مشروع الإصلاحات العامة أو الاقتراحات السابقة التي ثبت بأنَّها كانت مخيبة للآمال. وطلب الأرمن، وعلي مِنوال النظام الإداري المطبّق في (لبنان)، أن يُعيّن حاكم مسيحي على (أرمينيا الغربية) ويُمنح لها حكم ذاتي محلّي ومحاكم قانونية مدنيّة و"ميليشيات" مختلطة من الأرمن والعثمانين والشعوب الأخرى وتخصيص النسبة الكبرى من دخل الضرائب المحلّية لإجراء التحسينات المحلية[5].

وبغض النظر عن التعابير المؤيّدة للدبلوماسيين الأوروبيين، فإنَّ (معاهدة برلين) عدّلت (معاهدة سان ـ ستيفانو) وفق توجيهات المفاوضين البريطانيين. فاستُرجعت عددٌ من المقاطعات من الدول المستقلّة حديثاً في (البلقان) أو التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي، وأُعيدت مقاطعتي (آلاشكيرد) و(بايازيد) للحكم العثماني. فضلاً عن ذلك، استُبدل المظهر

القسري في (المادة 16) من (معاهدة سان ـ ستيفانو) بالشرط الوارد في (المادة 61) من (معاهدة برلين)، حيث كان يترتّب بموجبه على الجيوش الروسية أن تنسحب على الفور، وكان السلطان يتعهّد ببساطة بأن يحقق الإصلاحات الضرورية بنفسه ويرفع تقريراً عنها للدول الأوروبية بأجمعها[6]. إنَّ نتيجة قلب (المادة 16) من (معاهدة سان ـ ستيفانو) إلى (المادة 61) في (معاهدة برلين) استُدركت على نحو لاذع في ملاحظة (الدوق آرجيل): **"إنَّ كل ما هو مهمّة الجميع، هو مهمّة لا أحد"**[7].

وكدفعة أولى لقاء الخدمات التي كانت قد قدّمتها الدول الأوروبية للسلطان، انتزعت (بريطانيا) باتفاق سري حق السيطرة على جزيرة (قبرص) ذات الأهمية الاستراتيجية، واكتسبت (النمسا ـ هنغاريا) حق إدارة (البوسنة والهرسك) اللتين كانتا قد استرجعتا من (صربيا). وفي الوقت نفسه، تابع الفلاحون الأرمن المذعورون في المقاطعات الشرقية انسحاب جيش القائد الروسي (لوريس ـ ميليكوف). ولمّا كانت الحادثة قد وقعت أثناء الانسحاب الروسي من (آرضروم) سنة (1829م)، فقد رحل آلاف الأرمن مع الجنود الروس ليستقرّوا في (القفقاس). وبالرغم من هذه النكبة، لم يفقد رجال الدين الأرمن أملهم وأعلنوا ثقتهم بالحكومة العثمانية وبأنَّهم على يقين من أنَّها سوف تُحقق الإصلاحات الضرورية. لقد قَدّم البطريرك الأرمني الولاء للسلطان وأكّد بأنَّ الجهود سوف تُبذل للتغلّب على مصائب الأرمن ضمن الإطار الشرعي والرسمي للوطن العثماني. وفي الوقت نفسه الذي حصل فيه عدد من الشعوب البلقانية على استقلاله، ظلّ الأرمن يتجنّبون الحديث عن موضوع الانفصال[8].

لقد وضعت (معاهدة برلين) (المسألة الأرمنية) فوق مائدة الدبلوماسية العالمية، ولكن دون جدوى، ونشر الأكراد ـ الذين نظمتهم وسلّحتهم الحكومة ـ الخراب في المقاطعات الشرقية وبخاصة في المناطق التي كان

الجيش الروسي قد انسحب منها مؤخراً. ولم تساعد توسلات البطريرك الأرمني ولا تداخلات أصحاب النفوذ في أكثر المناصب القنصلية الأوروبية على تحسين الموقف في (أرمينيا الغربية). فلم يتمكّن القناصل الأوروبيون في (خربوط) و(أرضروم) و(فان) وفي المراكز الداخلية الأخرى على فعل شيء سوى إرسال رسائل متكرّرة تصف الأفعال التعسفية التي كان الأرمن يتعرضون لها. وطوال مدة سنتين فالدول الأوروبية كانت تتظاهر بالتعاون المشترك لتحمّل مسؤولية تطبيق (المادة 61) من (معاهدة برلين)، وقد أصدرت مذكّرات جماعية متماثلة تذكّر (الباب العالي) بالتزامه ببنود المعاهدة. ولكن في سنة (1881م) عندما استغرقت هذه الدول إلى حد بعيد بالتزاحم على الامبراطورية، لم تعد قلقة على مصير الأرمن. لقد صمتَت عن (المسألة الأرمنية) وابتعدت عن مشكلاتها[9].

شعر الأرمن بأنّهم خُذلوا وخُدعوا، فبدأ عدد كبير منهم يناصر الطرق غير المشروعة لإنجاز تلك المهمّة التي كانوا يعتبرونها حقاً وواجباً أدبياً لمقاومة الحكم الاستبدادي. فالحكومة وبدلاً من أن تواجه التزاماتها تجاه رعاياها، أصبحت أداة استثمار واستمتاع. فاقتنع بعضهم مثل شعوب (البلقان) بأنّه يتوجب عليهم أن ينتظموا ويحملوا الأسلحة أيضاً. وعلى نحو تدريجي فإنَّ الفرق الدفاعية المحلّية التي كانت قد توحّدت سنة (1880م)، أفسحت المجال سنة (1890م) إلى تأسيس عدّة منظّمات سياسية سريّة واسعة القاعدة. فالقليلون من بين هؤلاء الذين سمّوا أنفسهم بالثوريين كانوا مستعدّين للدفاع عن هدفهم، ألا وهو الاستقلال القومي، بينما سعت الأكثرية منهم لتحقيق الحرية الثقافية والاستقلال الديني والمساواة أمام القانون وحرية الكلام والصحافة والاجتماع، وطالبت بالفرص الاقتصادية غير المشروطة وحق حمل السلاح[10].

ففي الوقت نفسه الذي كان البطريرك الأرمني يواصل التماساته لدى

(الباب العالي)، كان أنصار العقلية السياسية الجديدة يبشّرون بالمقاومة. في هذه الظروف، امتنع القرويون الصارمون في منطقة (صاصون) الواقعة في مقاطعة (بتليس) عن تقديم **"ضرائب الحماية"** للأكراد، وفي سنة (1894م) عندما عجز الأكراد عن قهر عملائهم السابقين، استنجدوا بالضباط العثمانيين، واتّهموا سكان (صاصون) بالعصيان. فشاركت الأفواج التركية النظامية وحدات الفرسان الأكراد غير النظامية ـ **"الكتائب الحميدية"** ـ وهاجموا المنطقة، وبعد حصار وقتال استمرا عدة أسابيع، أرغموا الأرمن على ترك أسلحتهم مقابل منحهم العفو العام. ولكن عوضاً عن العفو العام تعرّضت (صاصون) للنهب وأعدم عدّة آلاف من المواطنين الأرمن دون إعطاء أي اعتبار للسن أو الجنس. فرفع القناصل الأوروبيون والمبشّرون المسيحيون أصواتهم عالياً ضد هذا الانتهاك، وكانت الجرائد في (أوروبا) و(أمريكا) تقترح مرة ثانية وعلى وجه السرعة التوسّط لمصلحة الأرمن. لقد عادت الدول الأوروبية إلى (المسألة الأرمنية) بعد مرور (15) سنة، ولكن لم يكن يرغب في مخاطبة (الباب العالي) بهذا الموضوع سوى (بريطانيا) و(روسيا). وتقيّد الممثّلون الأوروبيون بتقرير مفوضية الاستعلام (التحقيق) الذي كان يقول: إنَّ الأرمن في (صاصون) كانوا مرغمين على حمل الأسلحة للدفاع عن أنفسهم، وإنَّ أعمال القسوة غير المبرّرة والمقترفة من قبل جنود السلطان النظامية وغير النظامية وعدم شعور القوّاد والضباط العثمانيين بالمسؤولية أمر ليستحق التأنيب. فلم يكن هناك أي عصيان، بل وخلاف ذلك فإنَّ الحقائق تثبت بأنَّ مختلف أنواع الوحشية المرتكبة لا يمكن أن تُبرر أبداً[11].

أنعشت أزمات (صاصون) النداء الأوروبي بضرورة تحقيق الإصلاحات المنشودة، وفي أيار سنة (1895م) قُدّمت خطة بريطانية ـ فرنسية ـ روسية مشتركة تقضي بتوحيد المقاطعات الأرمنية في منطقة إدارية واحدة،

وإخلاء سبيل السجناء السياسيين وإعادة المنفيين إلى الوطن، وتعويض الخسارات التي تعرّض لها سكان (صاصون) والسكان الآخرون، ونزع السلاح من "**الكتائب الحميدية**" في فترة السلم، وخلق مفوّضية دائمة للمراقبة لتشرف على سير الإصلاحات. واستمرّت التغيّرات الدبلوماسية في فصلي الصيف والخريف سنة (1895م)، إلى أن وافق السلطان (عبد الحميد) على برنامج للإصلاح أقل شمولية بكثير من ذلك الذي كانت قد اقترحته الحكومات الأوروبية. فانبعثت موجة من التفاؤل مرة ثانية من (القسطنطينية)[12].

وكما في المرات السابقة، فإنَّ التوسّط الأوروبي غير المدعم بالقوة ضاعف من مشكلات الأرمن. ففي الوقت الذي بدا فيه وكأنَّ (عبد الحميد) قد أذعن لبرنامج الإصلاح في تشرين الأول سنة (1895م)، كان المواطنون الأرمن في (طرابزون) يموتون في المذابح. وفي الأشهر التالية، اجتاحت موجة المذابح المنظّمة مناطق (أرمينيا الغربية) كلّها. لقد غدا ذبح أو قتل نحو (100000 - 200000) أرمني، واغتصاب القرى بالقوة ونهب وحرق المئات من القرى الصغيرة الأخرى والتهجير الإجباري لآلاف الأرمن، الإجابة الحقيقية للتدخّل الأوروبي[13]. إنَّ استخدام أساليب العنف كان محاولة يائسة للحفاظ على الوضع القانوني الراهن والضعيف أمام التحدّيات الداخلية والخارجية الكبيرة. وفي هذه النقطة بالذات يبرز الاختلاف الرئيس بين (عبد الحميد) وخلفائه (الأتراك الشبّان)، فالمذابح المطلقة العنان كانت محاولة للحفاظ على بنية الدولة التي كان يتوجب على الأرمن البقاء فيها دون أي حق لمقاومة الحكومة الفاسدة والظالمة، على حين أنَّ (الأتراك الشبّان) كانوا سوف يطبّقون الترتيب ذاته لاحقاً على نطاق أوسع بغية تحقيق تغييرات جذرية وبعيدة المدى في الوضع القانوني الراهن من أجل خلق قالب

جديد للوطن لا وجود للأرمن فيه على نحو كلّي.

في السنوات التي لحقت كوارث (1894م - 1896م)، وقعت خيبة الأمل ثقيلة على الأرمن، ووجدوا بعض العزاء بقيام عناصر أخرى كانت تنتظم ضد حكم (عبد الحميد) الاستبدادي. فقد كان المصلحون والثوريون من جميع قوميات الامبراطورية العثمانية والموجودون في (جنيف) وفي (باريس) وفي المراكز الأخرى، يتصوّرون برامج الإصلاح ويتخيّلون حكومة جديدة تقدّمية تحكم وطنهم. وفي سنة (1902م) عُقِد في (باريس) أول اجتماع (كونغرس) للعثمانيين الأحرار، كان يضم المفكّرين الأتراك والأرمن والعرب واليونانيين والأكراد والألبانيين والجركس واليهود، وأقرّت الاقتراحات بتحقيق المساواة بين جميع رعايا الامبراطورية والإدارة الذاتية المحلّية والتجديد في الدستور الذي كان قد أُرجىء منذ سنة (1877م). وعَهَد الاجتماع الثاني الذي عُقد سنة (1907م) إلى المجموعات التنظيمية التابعة له بتنظيم حملة موّحدة لإسقاط نظام (عبد الحميد) بأسرع الوسائل الممكنة وبتشكيل حكومة تمثيلية[14].

وفي الامبراطورية العثمانية ذاتها، انخرطت عناصر المعارضة التركية، ولا سيما تلك القادمة من بين مجموعات الضباط ومن الكلية والمعاهد التقنية في صفوف (جمعية الاتحاد والترّقي) المعروف باسم (الأتراك الشبّان). ثم جرت الأحداث بسرعة بعد ذلك. ففي سنة (1908م) عندما وجد ضباط الجيش التركي في (مقدونيا) أنفسهم في مأزق، قادوا أفواجهم تجاه (القسطنطينية) في مناورة دفاعية، وحين انتشر التمرّد، طالبوا بتجديد الدستور. ولمّا كانت الحكومة تفتقد إلى الوحدات الوفية لتسحق الانتفاضة، أذعن (عبد الحميد) في شهر حزيران للإنذار وقَبِل بتشكيل (ملكية دستورية). ورحّب الأرمن بانتصار الجيش وبقوّاده من (الأتراك الشبّان)، وتعزّزت مظاهر الأخوة بين الجاليات والأتراك في

تلك اللحظة التاريخية[15].

كان أحد التحوّلات المأسوية وغير المتوقّعة في التاريخ الحديث للأرمن هو تلك العمليات التي جرت ما بين السنوات (1908م - 1914م)، وذلك عندما تحوّل (الأتراك الشبّان) من دعاة للمساواة إلى متعصّبين متطرّفين، صمّموا على خلق نظام جديد وعلى طمس (المسألة الأرمنية) بالتخلّص من الشعب الأرمني. وساهم الاستغلال الأوروبي للضعف التركي في إنجاز هذه المهمّة. عقب ثورة (الأتراك الشبّان) مباشرة، فإنَّ (النمسا - هنغاريا) ضمّتا (البوسنة والهرسك) إليهما، وأصرّت (بلغاريا) على الاستقلال الكليّ، وأعلنت (كريت) الاتحاد مع (اليونان)، وتابعت (إيطاليا) مطالبتها بـ(طرابلس الغرب) وبالمناطق الداخلية من (ليبيا). لقد شجّع تصادم هذه المشكلات على أن يقدّم المحافظون من الأتراك ضربة معاكسة لإحياء سلطة السلطان. وبالرغم من أنَّ الحركة قُمعت وعُزل (عبد الحميد) ونُفي، فإنَّ الاضطراب الكبير لم يتوقف دون مأساة جديدة من أجل الأرمن. ففي جميع أرجاء (كيليكيا)، نُهبت وأُحرقت المدن والقرى الأرمنية، وذُبح نحو (20000) أرمني. وبينما كانت الدلائل تشير إلى أن مؤيّدي (الأتراك الشبّان) كانوا أيضاً من بين الذين حرّضوا الرعاع، فقد كان زعماء الحزب يسترضون الأرمن وينسبون إراقة الدماء إلى الرجعية الحميدية ويرشدون جميع أبناء الامبراطورية للعيش في الوطن المشترك[16].

لقد أدّت هذه الضربة التي أُجهضت إلى إعلان مجلس وزراء (تركيا الفتاة) الدولة العثمانية دولة محاصرة وإرجاء الحقوق الدستورية الطبيعية للسنوات الأربع القادمة. في هذه الفترة ذاتها، أسرت مفاهيم العنصرية التركية والوطنية الجامعة عدداً من (الأتراك الشبّان) البارزين، الذين بدؤوا يتخيلون بنية جديدة ومتجانسة للدولة التركية عوضاً عن الامبراطورية

المتعدّدة القوميات والمستثمرة والضعيفة[17]. في ضربة جديدة وقَعَت سنة (1913م)، استولت الزمرة المتطرّفة من أعضاء (حزب الاتحاد والترقّي) على زمام الحكم، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة (1918م)، قاد الحكومة الثلاثي المشؤوم الذي كان يضم: (أنور) - وزير الحربية، و(طلعت) - وزير الداخلية ولاحقاً الوزير الكبير، و(جمال) - الحاكم العسكري لمدينة (القسطنطينية) وفيما بعد وزير البحرية[18].

وسمحت ثورة (الأتراك الشبّان) سنة (1908م) للأحزاب الأرمنية السياسية بالخروج من السرية إلى العلنية وأن تدير النوادي وتصدر الجرائد وتتنافس علي عضوية البرلمان. وكان (حزب الطاشناقستيون) - من أكثر الأحزاب الأرمنية نفوذاً - يرتبط بصداقة مع (الأتراك الشبّان)، واعتزم أعضاء الحزب على البقاء أوفياء للدولة في سنوات الفوضى التي كانت قد سبقت نشوب الحرب العالمية على الرغم من الإشارات المتصاعدة للتعصّب التركي. ومع ذلك، فإنَّ المكاسب الظاهرية في فترة ما بعد الثورة لم تعمل إلاّ قليلاً في التخفيف من مشقّات السكان القرويين. فقد غدت عصابات السرقة المسلّحة في المقاطعات الشرقية جريئة أكثر، عندما التحق الشبّان الأرمن بالجيش العثماني ليدافعوا عن الوطن العثماني أثناء حروب (البلقان) في السنتين (1912م) و(1913م). وكانت رسائل القناصل الأوروبيين مفعمة بأوصاف الفوضى المميتة، وتُوّجت توسلات بطريرك الأرمن الأرثوذكس في (القسطنطينية) بإعطاء الوعود، ولم تتخذ أية تدابير فعّالة.

عقب حروب (البلقان) ونتيجة الاهتمام الدولي المتجدد بـ(المسألة الأرمنية)،أثارت الدول الأوروبية موضوع الإصلاحات مرة أخرى. وتوصّلت في آخر الأمر (بريطانيا الكبرى) و(فرنسا) و(روسيا) من ناحية و(ألمانيا) و(النمسا وهنغاريا) و(إيطاليا) من الناحية الأخرى إلى إقرار بالتسوية التي كانت تجمع (طرابزون) والمقاطعات الأرمنية الست في

(أرمينيا الغربية): (أرضروم) و(سيواس) و(خربوط) و(ديار بكر) و(بتليس) و(فان) في إقليمين إداريين يتمتّعان بحكم ذاتي محلّي واسع النطاق تحت حماية الدول الأوروبية وبإشراف مفتّشين عامين يُنتخبون من مواطني الشعوب الأوروبية الصغيرة. وبتجاوز تفاصيل المراسلات الدبلوماسية المعقّدة والاستعدادات النهائية لخطّة التسوية التي تمّت سنة (1914م)، نكتفي بالقول: إنَّ تدابير الإصلاحات هذه كانت أكثر الاقتراحات شمولية وأكثرها وعوداً من بين كل البرامج التي كانت قد قُدّمت خلال العقود منذ تدويل (المسألة الأرمنية)[19].

إنَّ نشوب الحرب العالمية الأولى في صيف سنة (1914م)، عرقل مسيرة تنفيذ برنامج الإصلاح وأربك الزعماء الأرمن إرباكاً كبيراً. هل ستدخل الإمبراطورية العثمانية النزاع بجانب القوى المركزية؟ وهل ستغدو (الهضبة الأرمنية)المسرح المحتوم لحرب روسية - تركية أخرى؟. ولمّا كانت أراضي الأرمن تقع على طرفي الحدود فهل سيعاني الأرمن معاناة جدّية بغض النظر مَن سيفوز في النهاية؟. فالتمس الناطقون باسم الأرمن لدى أصدقائهم من (الأتراك الشبّان) ليحافظوا على الحياد ويجنّبوا الامبراطورية نكبة كبيرة. ولمّا ضغط على الأرمن لينظّموا عصياناً مسلّحاً في (القفقاس) ضد (روسيا)، رفض زعماء (حزب الطاشناقستيون) ذلك الاقتراح، وألحّوا مرة ثانية بتبنّي الحياد وأعلنوا في الوقت نفسه بأنّه إذا اجتاحت الحرب المنطقة فسيخدم الأرمن بإخلاص تلك الحكومة التي يعيشون في ظلها[20].

وعلى الرغم من نصائح وتضرّعات الأرمن، وقّعت الزمرة **"الجرمانوفيلية"** من (الأتراك الشبّان) برئاسة (أنور) و(طلعت) تحالفاً سرياً مع (ألمانيا) في آب سنة (1914م)، وسعت على خلق مملكة تركية جديدة تمتدّ إلى (ما وراء القفقاس) و(آسيا الوسطى). إنَّ دخول تركيا

الحرب بمحاربتها للتجهيزات البحرية الروسية في شهر آب، أبطل إمكان حل (المسألة الأرمنية) عن طريق الإصلاحات الإدارية. فضلاً عن ذلك، فقد اجتذب زعماء حركة (تركيا الفتاة) إلى مبدأ (التركية الحديثة)، الذي كان سيحلّ مكان مبدأ العثمانية الداعية إلى المساواة، وستبرر وسائل العنف لتحويل الامبراطورية ذات البنية غير المتجانسة إلى دولة متجانسة البنية ترتكز على مفهوم **"القومية الواحدة والشعب الواحد"**. وبعد الحملة القفقاسية المأسوية التي ضحّى فيها (أنور باشا) بهاجسه العسكري الفاسد جيشاً بكامله وذلك للعبور إلى (باكو) و(بحر قزوين) في الشتاء القارس، فضلاً عن إنزالات الحلفاء المتتالية في شبه جزيرة (غالّي بولي) في نيسان سنة (1915م)، في مناورة فاشلة لاحتلال (القسطنطينية) وطرد تركيا خارج الحرب، فقد ألغيت ظاهرياً كل التردّدات التي كانت لا تزال باقية بعد دخول الامبراطورية الحرب[21]. إنَّ التراجع العسكري التركي الذي كان يوازيه تهديد الحلفاء للعاصمة، سمح للأتراك بأن يجعلوا من الأرمن كبش الفداء باتهامهم بالخيانة، وبأنَّهم حثّوا زملاءهم من المقاومين على تسوية (المسألة الأرمنية) تسوية نهائية. في كتاب بعنوان **"تعليل جريمة إبادة الأجناس"** توصّلت (هيلين فاين) إلى الاستنتاج التالي:

"إنَّ الضحايا الذين تعرّضوا لجريمة إبادة أجناس متعمّدة في القرن العشرين ـ الأرمن والغجر واليهود ـ قُتلوا بغية تحقيق تصميمهم لوضع نظام جديد للدولة... لقد استُخدمت الحرب في الحالتين... لجعل الشعب يطابق معادلة نخبة الحكّام بالتخلّص من المجموعات التي اعتبروها مخالفة وبالتحديد: (أعداء)"[22].

وفي ليلة 23 - 24 نيسان (1915م) اعتقلت الحكومة العثمانية الزعماء الدينيين والمثقفين والمفكّرين الأرمن في (القسطنطينية) - وكان أغلبهم أصدقاء وأصحاباً لقادة (الأتراك الشبّان) ـ، ونَفتهم إلى مجاهل

(الأناضول) ثم قتلتهم. وفي أيار، ادّعى وزير الداخلية (طلعت باشا) أنَّ الأرمن ليسوا أهلاً للثقة ويمكن أن يقدّموا المساعدة والمؤازرة للعدو، وهم يعيشون في دولة تقف على أبواب عصيان قومي على وشك الانفجار، فأمر بتهجيرهم من مناطق الحرب إلى مراكز التوطين - إلى الصحارى السورية وصحارى (بلاد ما بين النهرين) -. لقد أُقصي الأرمن ليس من مناطق الحرب فحسب، بل من جميع أرجاء الامبراطورية باستثناء (القسطنطينية) و(إزمير)، حيث كان الدبلوماسيون والتجّار الأجانب يتجمّعون فيها. وتحركت (آسيا الوسطى) بكاملها، ونُقل الأرمن الذين كانوا يخدمون في الجيوش العثمانية إلى كتائب العمل (طوابير العمل) غير المسلّحة، ثم اقتيدوا في صفوف وأُعدموا. وما تبقّى من المسنّين والمراهقين من السكان، عُزلوا على نحو مفاجىء من قوافل المهجّرين وقُتلوا في الحال - بتوجيهات من ضباط وعملاء (الأتراك الشبّان) - من قبل الدرك وقطّاع الطرق ومجموعات الأكراد التي كانت قد نُظّمت خصيصاً لهذه الغاية. وكان العذاب الكبير ينتظر النساء والأطفال، اللواتي اقتدن لأسابيع عدّة فوق الجبال وفي الصحارى وهن عاريات وقد وقعن فريسة الجوع والنهب والمعاملة الوحشية. وفضّلت الكثيرات منهن إلقاء أنفسهن مع أطفالهن من فوق المنحدرات إلى الأنهار حفاظاً على أعراضهن. وبذلك، أُبيد شعب بكامله وأُبعد الأرمن من موطنهم التاريخي الأصلي الذي كانوا يعيشون فيه منذ أكثر من (3000) سنة. وتبعثر الناجون واللاجئون في البلاد العربية وفي (ما وراء القفقاس)، ومات الألوف من أثر المجاعات والأمراض السارية، وعَدَّ الأتراك العدد ليطمسوا معالم الأمة الأرمنية فدُنّست الكنائس والنصب التذكارية المعمارية وأُنتزع الأطفال من أوليائهم وأُنشئوا على أنّهم أتراك[23].

إنَّ التبريرات التي قدّمتها تركيا عن هذه الأفعال التي كانت قد وقعت أثناء الحرب، دُحضت بشدة من قبل عدد من المصلحين

والدبلوماسيين، أمثال: (هنري مورغنطاو) و(آرنولد توينبي) و(جيمس برايس) و(هنري آدمز جيبّون) و(رينيه بينون) و(أناتول فرانس) و(آلبرت طوماس) و(جوهانّس ليبسيوس)[24]. لقد أعلن (ج. ليبسيوس) بأنَّ: القومية المتطرّفة التي تبنّاها المتعصّبون من (الأتراك الشبّان) يكمن في أساس هذه المأساة، وليس في خيانة الأرمن، لأنَّ التخلّص من الأرمن سيجنّب الحكومة التدخّلات الأوروبية المستمرّة وسيزيل العقبة العرقية الرئيسة بين الأتراك العثمانيين والشعوب التركية الأخرى في (القفقاس) و(ما وراء بحر قزوين)، ويمهّد السبيل لملكية جديدة أمام أبطال الطورانية[25]. ووصف (هـ. آ. جيبّون) المذابح الأرمنية بأنّها: **أسوأ صفحة من صفحات التاريخ الحديث.** بينما كتب السفير (هـ. مورغنطاو) ما يلي:

"إني على يقين من أنَّ تاريخ البشرية بكامله لا يتضمّن مثل هذه الأحداث المرعبة، إنَّ المذابح الكبيرة والاضطهادات التي جرت في الأزمنة الماضية لتبدو غير جديرة بالاهتمام عندما تُقارن بمعاناة الشعب الأرمني في سنة (1915م)"[26].

وتلا إبادة الشعب الأرمني بعد ربع قرن من الزمن إفناء الملايين من سكان (أوروباالوسطى) و(أوروبا الشرقية) أثناء حكم النازيين. وعلى الرغم من أنَّ كل مجزرة على حدة كانت تتمتع بمعالم خاصة ومميّزة، فإنَّ المؤرخين وعلماء الاجتماع الذين مهّدوا مجال **"علم الضحايا"** أبرزوا عدداً من التماثلات المثيرة[27]، وكانت أوجه التشابه تتضمّن التحضير المسبق للمجزرة تحت ستار النزاع الدولي الرئيس وإمكان الحد من التدّخل الخارجي أيضاً: فقد وضعت الخطّة زمرة من الناس غريبي الأطوار الذين اعتنقوا مذهباً يشجّع ويبرّر التعصّب السياسي والعنصرية والانقصارية والكراهية تجاه العناصر المعارضة التي كانوا يعتبرونها غير جديرة بتمثيلها،

وخرقوا انضباط الحزب واتّبعوا السرية أثناء فترة التحضير، وشكّلوا القوى المسلّحة المشروعة لتنفيذ المهمّات الوحشية، وأثاروا العداء الشعبي ضد الضحايا بنسب هذه الأفعال الشائنة إليها، وجهّزوا إمكانيات التعرّض للسرقة المتعمّدة (على سبيل المثال: المذابح التي كانت قد وقعت في السنوات (1894م - 1896م) و(1909م) بحق الشعب الأرمني)، واستثمروا تطوّرات المكننة والاتصال لإنجاز وسائل لم يسبق لها مثيل، للمراقبة والتنسيق والإحكام، كما استخدموا الموافقات الرسمية ـ على سبيل المثال، الترقيات والبواعث لغايات السرقة والنهب دون قيد أو كبح، أو لعزل ومعاقبة الضباط المعارضين وإرهاب الأشخاص الذين قدّموا العون والمأوى للضحايا.

لقد أثارت أخبار النفي والمذابح موجة من التأييد والإدانة في عدد من البلاد. في 24 أيار (1915م)، عندما وصلت أولى التقارير إلى الغرب، أعلن الحلفاء ما يلي:

"في ضوء هذه الجريمة الجديدة التي ارتكبتها تركيا ضد الإنسانية والبشرية، فإنَّ حكومات الحلفاء تشهد علناً لدى (الباب العالي) بأنّها تعدّ جميع أعضاء الحكومة التركية، فضلاً عن أولئك الضباط والموظفين الذين شاركوا في هذه المذابح مسؤولين عنها فرداً فرداً"[28].

ولخّصت **"مانشستر غاردين"** في عددها الصادر في كانون الأول سنة (1916م) آراء البريطانيين على النحو التالي:

" تبقى كلمة أخرى ــ أرمينيا ــ. كلمة تعبّر عن الرعب الرهيب، وتحمل ذكرى أفعال لم يسبق لها مثيل في العالم منذ ولادة يسوع المسيح ــ لقد فرغ بلدٌ بكامله بالإبادة الجماعية لشعبه"[29].

بعد سنة واحدة أعلن رئيس الوزراء البريطاني (دايفيد لويد جورج) أنَّ: (بلاد ما بين النهرين) سوف لن تعاد إلى نير الاستبداد التركي، مضيفاً: **"إنَّ الملاحظة نفسها سوف تُطبّق على (أرمينيا)، تلك البلاد التي ارتوت أرضها بدماء الأبرياء، وذُبح شعبها من قبل الذين كانوا ملزمين بحمايته"**[30]. وكرر (د. لويد جورج) أثناء بيان أهدافه للحرب في كانون الثاني سنة (1918م) قائلاً: **"إنَّ (أرمينيا) و(شبه الجزيرة العربية) و(بلاد ما بين النهرين) و(سورية) و(فلسطين) تخضع لتحكيمنا، وهي مؤهلة للاعتراف بها وفق الظروف القومية الخاصة لكل بلد على حدة"**[31]. وفي شهر آب، وقبل انتهاء الحرب بمدة وجيزة قال لأحد المندوبين الأرمن: **"سوف لن تنسى (بريطانيا) مسؤولياتها تجاه شعبك الشهيد"**[32].

وصدرت تصريحات مماثلة في (فرنسا)، عندما أعلن رئيس الوزراء ووزير الخارجية (آريستيد بريان) في تشرين الثاني سنة (1916م) ما يلي:

"عندما سيحين الأوان لتحقيق الإصلاحات الشرعية، فإنَّ (فرنسا) لن تنسى المحن الرهيبة التي عاشها الأرمن، وباتفاق مع حلفائها، ستتخذ التدابير الضرورية لتضمن لـ(أرمينيا) ولشعبها حياة رغيدة وهنيئة"[33].

وكتب خلفه (جورج كليمنصو) إلى أحد الزعماء الأرمن في حزيران سنة (1918م) ما يلي:

«إني سعيد لأكرر لك بأن حكومة (الجمهورية الفرنسية) مثل حكومة (بريطانيا الكبرى)، لاتزال تعتبر الشعب الأرمني من الشعوب التي يعتزم الحلفاء بأن يقرروا مصيرها وفق القوانين الأعلى للإنسانية والعدالة»[34].

لقد عبّر الإيطاليون أيضاً عن تصميمهم بأنّهم سيضمنون للشعب

الأرمني مستقبلاً آمناً. وأعلن رئيس الوزراء (فيتّوريو آرلاندو) ما يلي: **"قل للشعب الأرمني إني جعلت من قضيتهم قضيتي"**[35].

وفي (الولايات المتّحدة الأمريكية)، كان عدم التصديق والسخط والنقمة هي ردود الفعل الطبيعية تجاه الفظاعات التركية. لقد هرعت البلاد لمساعدة المنكوبين وتدفّقت التبرعات من المحسنين، وسعى الضباط والموظفون الأمريكيون إلى مساندة الناجين بأفضل الوسائل الممكنة، إلى أن انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة العثمانية و(الولايات المتّحدة) في نيسان سنة (1917م). ففي أعقاب المذابح عَهد الأمريكيون في كلا الحزبين وفي كل فروع الحكومة أنفسهم بهدف دعم اللاجئين وإعادتهم إلى أراضي أجدادهم. وتنص إحدى النقاط الأربع عشرة لخطة سلام الرئيس الأمريكي (ودرو ويلسون) على ما يلي:

" يجب ضمان سيادة آمنة للأجزاء التركية (من أرمينيا) في الامبراطورية العثمانية الحالية، وأما الشعوب الأخرى التي ترزح تحت الحكم التركي فيجب أن يضمن لها أمن أكيد في الحياة وأن تتاح الفرصة لإقامة حكم ذاتي فيها"[36]..

ويعكس هذا التصريح توصية (الولايات المتّحدة)، بأنَّها تتعهّد إلى لجنة خاصة لتشكيل برنامج أمريكي للسلام:

"من الضروري تحرير الشعوب الخاضعة لسيطرة الامبراطورية التركية من الظلم والاضطراب. وهذا أمر يتضمن أقل ما يمكن استقلال (أرمينيا) وحماية (فلسطين) و(سورية) و(بلاد ما بين النهرين) و(شبه الجزيرة العربية)"[37].

إنَّ سلسلة الحوادث التي أثارتها الحرب العالمية الأولى وعمليات التهجير والنفي والمذابح والثورات في (روسيا)، لم تبد حياة نحو المليونين

من الأرمن في (أرمينيا الغربية) فحسب، بل حياة الأرمن القاطنين في (أرمينيا الروسية) [أرمينيا الشرقية - المترجمة] أيضاً. وكان يعيش بنحو (750000) أرمني في المناطق الواقعة قرب الحدود التي كانت تمتدّ من الامبراطورية العثمانية في إقليم (القفقاس) والتي كانت تخضع للسيطرة الروسية منذ قرن من الزمن، وفرَّ مئات الآلاف من اللاجئين الأرمن من (أرمينيا الشرقية) إلى هذه المنطقة أثناء سنوات الحرب. وانغمر اللاجئون والسكان المحلّيون على حد سواء في الثورات الروسية سنة (1917م)، التي كانت قد عرضت الحدود القفقاسية للخطر وعزلت المنطقة عن (روسيا الوسطى) بسبب الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد. في هذه اللحظة التي كانت تبدو سانحة، تابع (أنور باشا) مرة ثانية خطته للاستيلاء على (باكو). لقد تجاهل نصائح وتحذيرات حلفائه الألمان، وشنَّ هجوماً في (القفقاس) في ربيع سنة (1918م)، وجلب الهلاك والموت للأرمن في (أرمينيا الشرقية) أيضاً. أثناء هذه الحملة العثمانية القوية، فقد تخلّت الشعوب الثلاثة الرئيسة في (القفقاس) (الأرمن والجيورجيون والأذربيجانيون)، عن محاولات التعاون، وبدأ كل شعب على حدة يبحث عن سبل نجاته. فنال الجيورجيون حماية الألمان، ورحّب الأذربيجانيون بالمساعدة التركية وأعلنوا استقلالهم عن (روسيا) في أيار سنة (1918م)، ولم يتركوا أمام زعماء الأرمن أي مجال للخيار سوى محاولة إنقاذ الجزء غير المحتل من (أرمينيا الشرقية) بإعلان استقلال المنطقة المحيطة بمدينة (يريفان). وقد كانت (الجمهورية الأرمنية) أصغر وأضعف الدول القفقاسية الثلاث، وتفتقر حتى إلى المتطلبات الدنيا لقيام حياة كريمة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت من البقاء والاستمرار إلى أن فتحت الحرب العالمية أفقاً جديدة أمام الشعب الأرمني.[38].

إنَّ استسلام الامبراطورية العثمانية وفرار زعماء (الأتراك الشبّان) في تشرين الأول سنة (1918م) رفعت معنويات الناجين من الأرمن. لقد

أنعش الآمال مشهد عودة المواطنين الأرمن من اللاجئين والناجين من المذابح أو المنفيين من قبل (عبد الحميد) والآخرين إلى ديارهم في جميع أنحاء العالم، وتعهّدت كل دولة من الدول الحليفة على حدة بوجوب وجودٍ مستقلٍ للأرمن في أراضيهم التاريخية. إذ ذاك، كانت جمهورية صغيرة قد بدأت تتبلور في (القفقاس) ثم توسّعت على نحو تدريجي بعد أن انسحبت الجيوش التركية من المنطقة. ولكن لمّا كان سكان (أرمينيا الغربية) قد أُبيدوا أو نفوا والجيش التركي لا يزال يسيطر على الإقليم، فلا بدَّ من أنَّه كانت هناك صعوبات جمّة تفرض وجودها. وأثناء ترتيب (هدنة مودرس)، طلب مفاوضو الحلفاء إجلاء الأتراك عن (القفقاس)، وتخلّوا عن مقصدهم الأولي، بتصفية (أرمينيا الغربية)، بالرغم من أنَّهم احتفظوا للحلفاء بحق إشغال المنطقة كلّها أو أي جزء منها في حال الاضطراب. ومع ذلك، كان يبدو للأرمن وللمجموعة الدولية من الداعين والمؤيدين بأنَّ اضطهاد الشعب الأرمني سيتبعه انبعاث حقيقي.

عندما عُقد (مؤتمر باريس) للسلام في كانون الثاني سنة (1919م)، كان أحد القرارات الأولية التي اتُخذت ينص على ما يلي:

"نظراً لسوء إدارة الأتراك لرعاياهم من الشعوب الأخرى والمذابح الرهيبة التي ارتكبوها ضد الأرمن وضد شعوب أخرى في السنوات الأخيرة، فإنَّ الحلفاء والدول المرتبطة بها وافقت على وجوب اقتطاع (أرمينيا) و(سورية) و(بلاد ما بين النهرين) و(شبه الجزيرة العربية) عن الامبراطورية التركية على نحو نهائي"[39].

وفي فترة ما بعد الحرب مباشرة، أقرّت الحكومة العثمانية الجديدة بأنَّ زعماء (تركيا الفتاة) في تلك الفترة كانوا فارين - جهّزوا الأفعال الإجرامية ضد جميع شعوب الامبراطورية، وحكمت المحاكم العسكرية

بالموت غيابياً على المنظّمين الرئيسين لجريمة إبادة الجنس الأرمني: (أنور) و(طلعت) و(جمال) و(الدكتور ناظم). ولكن نتيجة التطوّرات اللاحقة في البلاد لم يتحقق الاستمرار المنطقي للمحاكمات ضد المئات من الضباط والموظفين الذين كانوا قد شاركوا في عمليات إبادة الأرمن. ومع ذلك، وأثناء مراقبة قضية الامبراطورية المقهورة في (مؤتمر السلام) في حزيران سنة (1919م)، فقد اعترف الوزير الكبير والممثل التركي بأنّه وقعت **"أحداث تعسفية جعلت الضمير الإنساني يرتعد إلى الأبد"**[40].. وكردٍ على هذه العبارة، لفتت الدول الحليفة الانتباه إلى حقيقة أنَّ المواصلة العنيدة واللا إنسانية للحرب من قبل الأتراك **"رافقتها المذابح التي تجاوزت بشناعتها كل المقاييس المسجّلة في التاريخ"** ، وأن كل محاولة للهروب من العقاب سوف تُرفض، وأنَّ **"الشعب يجب أن يُحاكم من قبل الحكومة التي تحكمه وتوجه سياسته الخارجية والتي تسيطر بدورها على جيوشه"**[41].

إنَّ القائد الأمريكي (جيمس ج. هاربورد) الذي كان قد أُرسل من (باريس) في صيف سنة (1919م) إلى (الأناضول) و(القفقاس) كرئيس لبعثة تقصّي الحقائق، جمع مجموعة هائلة من البراهين التي تشير إلى المذابح، ورأى بأم عينيه الدمار والخراب الذي خلّفته جريمة إبادة الجنس الأرمني، ورفع في نهاية تحقيقاته تقريراً يقول فيه:

"لقد نُظّمت المذابح وعمليات النفي والتهجير في ربيع سنة (1915م) بطرق مختلفة. وتُبيّن التقارير الرسمية للحكومة التركية أنَّ عدد المنفيين الأرمن بلغ (1100000) أرمني. لقد جُمع في البداية الشبّان من السكان في مبنى الحكومة في كل قرية ثم اقتيدوا إلى الخارج وأُعدموا. ونُفيت النساء والشيوخ والأطفال بعد أيام عدّة إلى ما كان (طلعت باشا) يسميها بـ"المستعمرات الزراعية" أي من (الهضبة

الأرمنية) العالية والباردة إلى سهول وادي الفرات الموبوءة والرمال الحارقة في (سورية) و(العراق)... وتركت القسوة والعنف والتعذيب والموت آثارها المألوفة على المئات من القرى الأرمنية الجميلة، والمسافر في ذلك الإقليم يجد أدلة أفظع جريمة شهدتها كل العهود"[42].

في السنتين (1919م) و(1920م) ظلّت الدول الغربية تتعهّد جهاراً بتأسيس دولة أرمنية متّحدة تضم المقاطعات الأرمنية في (أرمينيا الشرقية) و(أرمينيا الغربية)، مع مخرج على (البحر الأسود). ولكن لمّا كانت (بريطانيا) و(فرنسا) قد تولتا المراقبة والإشراف على عدد من الأقاليم العربية التي كانت ستفصل عن الامبراطورية العثمانية، فقد أمل زعماء الحلفاء بأنّ (الولايات المتّحدة) قد تقبل بانتداب (عصبة الأمم) على الدولة الأرمنية المزمع تأسيسها. إلاّ أنّ الآمال لوحدها لا تكفي لتأسيس دولة أرمنية مستقلّة، وإعادة مئات الآلاف من اللاجئين إلى الوطن وتأمين موارد الدفاع عن البلاد وتطويرها. وبينما كان الحلفاء يدافعون عن **"أرمينيا حرّة"** لم يرغب أحد في أن يتعهّد بتأمين تلك الموارد الأساسية ليجعل من الهدف حقيقة. إنَّ (الولايات المتّحدة) وتحت ضغط محلّي لتسريح الجيش وللرجوع إلى **"العزلة الرائعة"** رفضت الانتداب الأرمني، في حين سعت (بريطانيا) و(فرنسا) للمحافظة على الامتيازات التي كانتا قد اكتسبتاها بالمعاهدات السرّية أثناء الحرب بشأن الشرق الأدنى، فركّزتا طاقاتهما على الأقاليم العربية، حيث كانتا تعتزمان فرض وجود واسع النطاق وطويل الأمد. واتّسعت دائرة المنافسات على نحو تدريجي بين الحلفاء فيما يتعلق بغنائم الحرب ومناطق النفوذ، مما ساهم في التأخير الشديد لوضع مسوّدة التسوية التركية للسلام[43].

وبينما كان المنتصرون في الحرب قد أنجزوا المعاهدات مع الدول الأوروبية المقهورة وسعوا إلى إحباط المناورات التي كانت ستؤثر في

مختلف أجزاء العالم، فإنَّ **"الحركة التركية"** بدأت تأخذ شكلاً جديداً، وكانت تهدف إلى صون الوحدة الإقليمية لـ(الأناضول) ورفض التسوية الامبريالية والاستعمارية. واكتسبت الحركة بقيادة (مصطفى كمال) اندفاعاً جديداً في نهاية سنة (1919م) وفازت بتأييد عناصر الجيش التركي، وأنشأت حكومة معارضة في (أنقرة) في ربيع سنة (1920م). وليقنعوا الحلفاء والأرمن على حد سواء بجدية نواياهم، هاجم الأتراك القوميون الحامية الفرنسية في (مرعش) في كانون الثاني وقتلوا وشرّدوا معظم الأرمن الذين كانوا قد رجعوا إلى الوطن تحت الحماية الفرنسية والبريطانية، ثم حاصروا المدن والقرى الأخرى في (كيليكيا)، وكان نحو (150000) أرمني قد عادوا واستقرّوا هناك سنة (1919م). في الوقت نفسه، ناشد الجواسيس الأتراك وفيهم زعماء (الأتراك الشبّان) السابقين مساعدة (الاتحاد السوفييتي)، واقترحوا تحريض الشعوب الإسلامية ضد (بريطانيا الكبرى) ومشاركتها لصد الأعداء المعروفين في الغرب. وفي صيف سنة (1920م)، وصلت أول شحنة من الذهب السوفييتي إلى (الأناضول)[44].

في هذه الظروف، بدأ الحلفاء يتراجعون عن الأمور التي كانت تخص الشؤون الأرمنية، بادعائهم بأنَّه من المستحيل تأسيس (أرمينيا الكبرى) بدون مشاركة (الاتحاد السوفييتي). وفي أوئل سنة (1920م) قسّموا الدولة الأرمنية المزمع تأسيسها من منتصفها تقريباً، وخطّطوا لاتحاد (جمهورية أرمينيا الشرقية) مع أجزاء من المقاطعات الأرمنية: (فان) و(بتليس) و(أرضروم)، وعلى تأمين مخرج إلى (البحر الأسود) عبر (طرابزون).وبغية التخفيف من حدة صدمة التراجع مدّد الحلفاء الاعتراف الفعلي للجمهورية القائمة، التي، على الرغم من حدودها اللدنة وتدفّق اللاجئين عليها وظروف المجاعة السائدة والموقع المغلق، كانت قد أحرزت تقدّماً

كبيراً ومميّزاً وتوسّعت إلى الحدود الروسية - التركية السابقة. لقد غدت (جمهورية أرمينيا) على نحو تدريجي نواة آمال وطموحات الشعب الأرمني لتأسيس الوطن القومي المتّحد[45].

بعد انتهاء الحرب بنحو سنتين في آب سنة (1920م)، فُرضت (معاهدة سيفر) على الامبراطورية العثمانية ووقّعها ممثّلو السلطان[46]. إنَّ هذه المعاهدة التي كانت ذات مضمون امبريالي في بنودها المالية والاقتصادية، كانت معتدلة التوجّه بالنسبة لـ(المسألة الأرمنية). وبموجبها اعترفت تركيا بحرية واستقلال (جمهورية أرمينيا) وتخلّت عن جميع حقوقها في المقاطعات الأرمنية: (فان) و(بتليس) و(أرضروم) و(طرابزون)التي ضُمّت إلى الدولة المتّحدة الحديثة، وأُلغيت الانتهاكات الدينية، واكتسبت العائلات والطوائف حق المطالبة أو البحث عن الأشخاص المفقودين والمختطفين عن طريق لجنة مشتركة، وكان يترتّب على الحكومة التركية تقديم المساعدة لاسترداد النساء والأطفال المحتجزين عند الأتراك، وإمداد المعلومات والبحث عن المتّهمين بمذابح الأرمن وجرائم الحرب، والتنازل عن قانون الأملاك المهجورة الذي كان قد جعل من الدولة العثمانية المستفيد الأول من أملاك وأراضي الأرمن كلّها، لعدم وجود ملاّك أو ورثة شرعيين لها. ولمّا كانت آلاف العائلات الأرمنية قد أُبيدت إبادة نهائية، فإنَّ ذلك القانون منح حكومة (الأتراك الشبّان) غنائم ضخمة كمكافأة طبيعية لإنجازها جريمة إبادة الجنس الأرمني.

لقد قدّمت (معاهدة سيفر) حلاً للمسألة التي كانت قد كلّفت حياة نصف الشعب الأرمني وتدمير مؤسساته الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. على أية حال، كان تنفيذ بنود المعاهدة يقضي التدخّل المباشر للحلفاء، إلاّ أنَّ كل زعيم من زعماء الحلفاء كان يدرك جيداً أنَّ الأرمن هلكوا ويحتاجون إلى دعم طويل الأمد ليستردّوا اعتبارهم

ويؤسسوا أنفسهم من جديد، ولم تكن أية دولة ترغب في تحمّل المسؤوليات المادية والمعنوية لمساندة الأرمن. وفي الوقت ذاته الذي كانت فيه جيوش الحلفاء تحتلّ (مصر) و(فلسطين) و(سورية) و(بلاد ما بين النهرين) وبعض أجزاء (الأناضول)، لم تمدّ الأرمن بالجنود أو بالعتاد، بل تركتهم لمصيرهم.

وبغية إحباط (معاهدة سيفر) وتجنّب التهديد الذي تشكّله (أرمينيا) المستقلّة، أصدر (مصطفى كمال) في أيلول سنة (1920م) الأوامر إلى الجيوش التركية باختراق الحدود وسحق (الجمهورية الأرمنية) القائمة في (القفقاس). وتابع الحلفاء بمزيج من الألم والأسى تقدّم الجيوش التركية في قلب (الجمهورية الأرمنية) في كانون الأول، وأرغمت الحكومة الأرمنية على التخلّي عن شروط (معاهدة سيفر) وإنكار مطالبها في (أرمينيا الغربية)، بل إنّها تبرأت من المقاطعات الأرمنية: (كارس) و(أرداهان) و(سورمالو) الواقعة في (أرمينيا الشرقية) سابقاً، وفيها (جبل آرارات) رمز ديمومة الأمة الأرمنية. ومن سخريات القدر أنّه في فترة ما بعد الحرب، ومن بين الدول المقهورة كلّها، كانت تركيا وحدها قد مدّدت حدودها وذلك على الجبهة القفقاسية فقط على حساب الأرمن. فلم يكن أمام الحكومة الأرمنية اليائسة أي خيار سوى محاولة إنقاذ بقعة الأرض التي تركت لها بقبول الحكم السوفييتي والاستنجاد بحماية الجيش الأحمر(47).

في أوائل سنة (1921م) ، كانت صورة (أرمينيا) الحرّة والمستقلّة قد تلاشت واغتُصبت (أرمينيا الغربية) بكاملها وجزء من (أرمينيا الشرقية) أيضاً، ومُنِع مئات الآلاف من اللاجئين الأرمن من العودة إلى ديارهم، ونُفي الأرمن الذين كانوا قد رجعوا إلى (كيليكيا) و(آسيا الوسطى) من جديد وعلى نحو نهائي. وعندما صدّت الجيوش التركية القوة اليونانية في (بحر إيجه) وأحرقت مدينة (إزمير) سنة (1922م)، لم يعد للأرمن

وجود على امتداد تركيا كلّها باستثناء (القسطنطينية)[48]. وعلى الرغم من أنَّ الدول الحليفة كانت قد تطلّعت بشيء من الارتباك، فإنَّ دولتين منها تحركتا لكسب تأييد الزعماء الجدد لتركيا، بل انخرطتا في صفقة الأسلحة السرّية. وبذلت الدوائر العسكرية والتجارية والاستعمارية في الغرب ضغوطاً قوية لتحرز تقارباً مع تركيا دون أن تخفي طول ذلك ازدراءها للشعوب الضعيفة والخاضعة لها من رعاياها.

إنَّ ردَّ الفعل التركي الفعّال على (معاهدة سيفر)، حرّض حكومات الحلفاء لتنشد تطبيع العلاقات مع (مصطفى كمال). وكان البطل التركي مستعدّاً لقبول السلام أيضاً. بإرسال المبعوثين إلى (موسكو) و(لندن) على حد سواء، ولكسب أكبر قدر ممكن من النفوذ في المفاوضات، دفع (مصطفى كمال) الحلفاء إلى تعديل مبالغ في المعاهدة. ولم تخب آماله. أثناء اجتماعات (لوزان) سنة (1923م) قبل الدبلوماسيون الغربيون بمعظم نقاط برنامج الأتراك القوميين بالرغم من احتجاجاتهم وإيماءاتهم العديدة. وقد سعى المندوبون البريطانيون لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لمصلحة الأرمن وألحّوا على الأتراك تأمين أرض للأرمن ضمن حدود تركيا وتحت سيادتها، إلاَّ أنَّ الممثّلين الأتراك كانوا يدركون جيداً بأنَّه لن يلجأ أحد لاتخاذ اجراءات عملية تتجاوز الكلمات، فرفضوا الاستسلام بعناد. وانعكس الانتصار المطلق للأتراك بأنَّه لم ترد في النصوص النهائية لـ(معاهدة لوزان) كلمة **"أرمينيا"** أو كلمة **"الأرمن"** وكأنّما لم تكن هناك أية (مسألة أرمنية) أو لم يكن هناك وجود للشعب الأرمني ذاته. واعترف الحلفاء بحدود تركيا الجديدة التي كانت تضم ملحقات في الشرق، بينما الحدود الجنوبية المعدّلة ضمّت شريطاً من المدن تمتدّ من (عينتاب) إلى (الرّها) و(ماردين) في الأراضي التركية[49].

لقد عبّرت (معاهدة لوزان) عن الاستهتار العالمي تجاه (المسألة

الأرمنية). وعندما نالت هذه المسألة حقّها من التدويل في سنة (1878م) كانت قد ارتفعت معنويات الأرمن، ولكن للأسف دون جدوى. ففي سنة (1878م) جُرِّد الأرمن من حقوقهم الأساسية ومن الأمان الضروري لحياتهم وأملاكهم، وفي سنة (1923م) لم يكن لهم وجود على أراضي أجدادهم، ولم تجلب تلك السنوات لهم سوى إراقة الدماء والانتهاكات المتكررة التي بلغت أوجها في جريمة إبادة الأجناس التي تمثّل أفظع مأساة في التاريخ المضطرب لهذا الشعب والذي يمتدّ على ثلاثة آلاف من السنوات. وغدت جريمة إبادة الجنس الأرمني الحل| الوحيد لـ(المسألة الأرمنية)، وأخليت البلاد من أضخم أقلّية غير تركية ورسّخت أسس (الجمهورية التركية) التي استمرت على مسار أسلافها بإنجاز مستوى رفيع من التجانس بين سكانها على الرغم من معارضة عدد من الشعوب المسلمة التي كانت لا تنتمي إلى الأصل التركي.

وحُكم على الناجين من الأرمن بأن يعيشوا مبعثرين ومشتّتين وخاضعين للتطبيع الثقافي المحتوم في القارات الخمس، تواجههم اللا مبالاة في عالم يملؤه العداء ويفضّل أن لا يتذكّر المأساة. ولسنوات عدّة، كان يبدو وكأنَّ الجميع نسوا جريمة إبادة الجنس الأرمني، باستثناء الأرمن لأنَّ الجهود المبذولة للفت الانتباه إلى الأفعال الشائنة التي لم يسبق لها المثيل، لم تبلغ المستويات السياسية العالمية. ومع مرور الزمن، بدأ عدد من الباحثين والسياسيين يبرّرون جريمة إبادة الجنس الأرمني بأنّها كانت مرحلة مفجعة لكنّها ضرورية لإقامة تركيا الحديثة. هذا الاتجاه الساذج والأناني كان قد ظهر جلياً في الخمسينات من هذا القرن عندما كتب أحد أساتذة (جامعة برينستون) ما يلي:

"فيما لو لم تتسارع عملية التتريك في (الأناضول) باستخدام القوة، فلربّما لم يكن اليوم وجود للجمهورية التركية. هذه الجمهورية التي

تدينَ بقوتها واستقرارها إلى حد كبير لتجانس سكانها. هذه الدولة التي تعدّ الآن أعز أصدقاء (الولايات المتّحدة)"[50].

وحوّل عدد من الكتّاب الآخرين والحكومة التركية ذاتها تلك التبريرات إلى إنكار ورفض للحقائق بتأييدها تلك المقولة: إنَّه لم يكن هناك وجود لجريمة إبادة الجنس الأرمني أو لعمليات التهجير الواسعة النطاق أو المذابح[51]. ومع ذلك فإنَّ الاستياء الذي خلقه ترك مرتكبي جريمة إبادة الجنس الأرمني دون عقاب لم ينقشع، وبالرغم من مرور الزمن وبذل المزيد من الجهود المتواصلة لطمس (المسألة الأرمنية)، فقد أثارت الأجيال الجديدة الموضوع من جديد وطالبت المجتمع الدولي ليواجه الحقائق. وأصرّوا على أنَّه دون نشاط فعلي لمعالجة جروح جريمة إبادة الجنس الأرمني، فالقرارات الراهنة والمفاوضات حول موضوع منع جريمة إبادة الأجناس وعقاب مرتكبيها قد تغدو مجرد كلمات جوفاء.

إني على يقين أنَّه من الضروري أن يرد في الحكم تلك الدروس والأخلاقيات التي يجب تعلّمها من تاريخ (المسألة الأرمنية) وهي متنوّعة ووثيقة الصلة بالموضوع على المستويين: الخاص والعالمي.

الحواشي

(1) أنظر، على سبيل المثال، رودريك هـ. دافيسون، **"الإصلاح في الامبراطورية العثمانية"** [باللغة الانكيزية]، (برينستون، 1963م). آ. شوبوف، **"الإصلاحات وحماية المسيحيين في تركيا، 1673م ـ 1904م"** [بالفرنسية]، (باريس، 1904م). أدوارد انغلهارد، **"تركيا والتنظيمات"** [بالفرنسية]، المجلد1 ، (باريس، 1882م). برنار لوي **"نشأة تركيا الحديثة"** [بالانكليزية]، (لندن، 1961م).

(2) بريطانيا الكبرى، البرلمان، مجلس العموم، محاضر الجلسات (1877م)، CXII، أمر رقم (1739)، تركيا رقم (16)، **"التقارير المرسلة من قبل رسل صاحبة الجلالة الدبلوماسيين والقنصليين في تركيا بشأن ظروف الرعايا المسيحيين في الامبراطورية العثمانية، 1868م ـ 1875م"** [بالانكليزية]. محاضر الجلسات، (1877م)، XCI، أمر رقم (1641)، تركيا رقم (2)، **"مراسلة بشأن الاجتماع في القسطنطينية وشؤون تركيا، 1876 ـ 1877م"** [بالانكليزية]. محاضر الجلسات، (1877م)، XCI، أمر رقم (1738)، تركيا رقم (15)، **"مراسلات أخرى بشأن شؤون تركيا"** [بالانكليزية]، وXCII. أمر رقم (1806)، تركيا رقم (25)، **"مراسلات أخرى..."** [بالانكليزية]. بريطانيا الكبرى، وزارة الخارجية، **"الأوراق البريطانية والدول الأجنبية، 1875م ـ 1876م"** [بالانكليزية]، LXVII، 683 - 698، **"دستور الامبراطورية العثمانية: الصادر في ذي الحجة سنة 1293 هـ (11/ 23 كانون الأول 1876م)"** [بالانكليزية]، LXVII، 1114 - ,1207 **"المسوّدات الأصلية للاجتماعات المعقودة بين بريطانيا الكبرى والنمسا ـ هنغاريا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وتركيا..، القسطنطينية، كانون الأول سنة 1876م إلى كانون الثاني سنة 1877م"** [بالانكليزية].

(3) ليو (آ. باباخانيان)، **"وثائق عن القضية الأرمنية"** [بالأرمنية]، (تفليس، 1915م)، ص ص 56 - .58

(4) بريطانيا الكبرى، محاضر الجلسات، (1878م)، LXXXIII، أمر رقم (1973)، تركيا رقم (22)، **"المعاهدة التمهيدية للسلام بين روسيا وتركيا، سان ـ ستيفانو، 19 شباط/ آذار 1878م"** [بالانكليزية]، وأمر سنة (1975م)، تركيا رقم (23)، **"الخرائط التي تبيّن الحدود الجديدة على ضوء المعاهدة التمهيدية بين روسيا**

وتركيا التي وقّعت في سان ـ ستيفانو" [بالانكليزية].

(5) ليو، المصدر نفسه، ص ص 63 ـ 69 . كابرئيل لازيان، **"أرمينيا والقضية الأرمنية"** (وثائق) [بالأرمنية]، (القاهرة، 1946م)، ص ص 86 ـ 88 .

(6) بريطانيا الكبرى، محاضر الجلسات، (1878م)، LXXXIII، أمر رقم (2083)، تركيا رقم (39)، **"مراسلات تتعلق باجتماع برلين والمسودات الأصلية للاجتماع"** [بالانكليزية]، وأمر رقم (2108)، تركيا رقم (44)، **"المعاهدة بين بريطانيا الكبرى وألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا وروسيا وتركيا لتسوية المسائل في الشرق، برلين"** [بالانكليزية]. انظر أيضاً و. ن، ميدليكوت، **"معاهدة برلين وما بعد"** [بالانكليزية]، (لندن، 1896م)، ص74 .

(7) الدوق آرجيل (جورج دوغلاس كامبل، الدوق الثامن)، **"مسؤولياتنا تجاه تركيا"** [بالانكليزية]، (لندن، 1896م)، ص 74 .

(8) ليو، المصدر نفسه، ص ص 113 ـ 133 . آ. أو. سركسيان، **"تاريخ المسألة الأرمنية إلى سنة 1885م"** [بالانكليزية]، (أوربانا، المجلد 3 ، 1938م) ص ص 89 ـ 90.

(9) بغية الحصول على الوثائق التي تتعلق بالظروف ما بعد معاهدة برلين والمعلومات الدبلوماسية والمراسلات عن تعريف الإصلاحات في المقاطعات الأرمنية، أنظر، على سبيل المثال، بريطانيا الكبرى، محاضر الجلسات، (1878م)، LXXXI، أمر رقم (1905)، تركيا رقم (54)، LXXX، أمر رقم (2432)، تركيا رقم (10)، (1880م)، LXXX، أمر رقم (2537)، تركيا رقم (4)، LXXXI، أمر رقم (2574)، تركيا رقم (7)، وأمر رقم (2611)، تركيا رقم (9)، LXXXII، أمر رقم (2712)، تركيا رقم (23)، (1881م)، أمر رقم (2986)، تركيا رقم (6). أنظر أيضاً **"الأوراق البريطانية والدول الأجنبيـة، 1877م ـ 1878م"** [بالانكليزية]، LXIX، 1313 ـ 1347, (1880م ـ 1881م)، LXXII، 1196 ـ 1207 .

(10) أنظر، لويس نعلبنديان، **"الحركة الثورية الأرمنية"** [بالانكليزية]، (بركلي ولوس أنجلوس، 1963م). ميكائيل فارانتيان، **"تاريخ حزب الطاشناقستيون"** [بالأرمنية]، المجلد 1، (باريس، 1932م).

(11) فرنسا، وزارة الخارجية، **"وثائق دبلوماسية: شؤون الأرمن، مشروع**

الإصلاحات في الامبراطورية العثمانية، 1893م ـ 1897م" [بالفرنسية]، (باريس، 1897م). بريطانيا الكبرى، محاضر الجلسات، (1895م)، CIX، أمر رقم (7894)، تركيا رقم 1 ، الجزء الأول، **"الحوادث في صاصون ولجنة الاستعلام في موش"** [بالانكليزية]، والجزء الثاني، أمر رقم (7894 - 1)، **"لجنة الاستعلام في موش: محكمة وشهادات متفرّقة"** [بالفرنسية]. أنظر أيضاً، ي. ب. بليس، **"تركيا والوحشيات المقترفة تجاه الأرمن"** [بالانكليزية]، (ن. ب. ، 1896م).فيكتور برارد، **"سياسة السلطان"** [(**"لا ريفيو دي باريس"**)) (15 كانون الأول، 1896م)، ص ص 880 - 889 .

(12) بريطانيا الكبرى، محاضر الجلسات، (1896م)، XCV، أمر رقم (7923)، تركيا رقم (1)، **"مراسلات بخصوص تعريف الإصلاحات في المقاطعات الأرمنية الواقعة في الجزء الآسيوي من تركيا"** [بالانكليزية]. فرنسا، **"شؤون الأرمن"** [بالفرنسية]، الأرقام: (43)، (57). ألمانيا، **"السياسة الكبرى في المجموعة الأوروبية، 1871م ـ 1914م"** [بالألمانية]، (40 مجلد، برلين، 1922م - 1927م)، IX، الأرقام: (2184 - 2189)، (2203 - 2212)، X، الأرقام: (2394 - 2444). شوبوف، المصدر نفسه، ص ص 475 - 526 .

(13) للحصول على التقارير والمراسلات التي تتعلق بالمذابح الأرمنية في الفترة الممتدة ما بين السنوات (1895م - 1896م)، أنظر، على سبيل المثال، بريطانيا الكبرى، محاضر الجلسات، (1896م)، XCV، أمر رقم (7927)، تركيا رقم (2)، XCVI، أمر رقم (8108)، تركيا رقم (6) وأمر رقم (8273)، تركيا رقم (8)، (1897م)، CI، أمر رقم (8305)، تركيا رقم (3). فرنسا، **"شؤون الأرمن"** [بالفرنسية]، الأرقام: (116 - 235) والملحق، 1895م - 1896م (باريس، 1897م)، الأرقام: (1 - 178). ألمانيا، **"السياسة الكبرى"** [بالألمانية]، X، الأقام: (2410 - 2476) وXII، الأرقام: (2883 - 2910)، (3095 - 3113). بغية الاطلاع على مئات الكتب بخصوص المذابح وشهادات الشهود العيان، أنظر، على سبيل المثال، جوهانّس ليبسيوس، **"أرمينيا وأوروبا"** [بالانكليزية]، (لندن، 1897م)، وجورج كلمنصو، **"مذابح الأرمن"** [بالفرنسية]، (باريس، 1896م).

(14) أرنست ي. رامسور الابن **"الأتراك الشبّان"** [بالانكليزية] ، (برينستون،

1957م)، ص ص 65 ـ 76 و124 ـ 129. بول فيش، **"القسطنطينية في الساعات الأخيرة من حكم عبد الحميد"** [بالفرنسية]، (باريس، 1907م)، ص ص 366 ـ 376.

(15) رامسور ، المصدر نفسه، ص ص 130 ـ 139. فيروز أحمد، **"الأتراك الشبّان"** [بالانكليزية]، (أوكسفورد، 1969م)، ص ص1 ـ 13 ، تشارلز ر. بوكستون، **"تركيا في ثورة"** [بالانكليزية]، (لندن، 1909م)، ص ص55 ـ 73 .

(16) بغية الاطلاع على نتائج تحقيقات العضو الأرمني في لجنة الاستعلام المرسلة إلى كيليكيا، أنظر، هاكوب بابيكيان، **"مذبحة أضنه"** [بالأرمنية]، (القسطنطينية، 1919م). أنظر أيضاً، دكّه ز. فرّيمان، **"الأتراك الشبّان وحقيقة مذبحة أضنة في آسيا الوسطى، في نيسان سنة 1909م"** [بالانكليزية]، (لندن، 1913م). جورج بريزول، **"مرّ الأتراك من هنا: مقتطفات من وثائق تتكلّم عن مذابح أضنة سنة 1909م"** [بالفرنسية]، (باريس، 1911م). رينيه بينون، **"أوروبا وحركة تركيا الفتاة"** [بالفرنسية]، (باريس، 1911م). م. سيروبيان، **"الصلاة من كيليكيا"** [بالفرنسية]، (الاسكندرية، 1909م).

(17) أنظر، أوريل هيد، **"أسس القومية التركية: حياة وتعاليم ضيا كوك ألب"** [بالانكليزية]، (لندن، 1950م)، ص ص71 ـ 81 و104 ـ 148. أنظر أيضاً، آرنولد ج. توينبي، **"تركيا: ماضي ومستقبل"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1917م)، ص ص15 ـ 40. فيكتور بيرارد، **"موت اسطنبول"** [بالفرنسية]، (باريس، 1913م)، ص ص259 ـ 398 .

(18) ف. أحمد، المصدر نفسه، ص ص 92 ـ 120 . وليام فيلدمان، **"فترة الحرب في القسطنطينية"** [بالفرنسية]، (سترازبورغ، 1913م)، ص ص106 ـ 171 .

(19) أنظر، رودريك هـ. دافيسون، **"الأزمات الأرمنية، 1912م ــ 1914م"** [بالانكليزية](**"أمريكان هيستوريكال ريفيو"**) (LIII، نيسان، 1948م)، ص ص482 ـ 504 . روسيا، وزارة الخارجية السوفييتية، **"مجموعة الوثائق السياسية: الإصلاح في أرمينيا"** [بالروسية]، (بطرسبورغ، 1915م). ألمانيا، **"السياسة الكبرى"** [بالألمانية]، XXXVII، الأرقام: (15283 ـ 15434). **"الوثائق البريطانية عن أصول الحرب، 1898م ــ 1914م"** [بالانكليزية]، حُرّر من قبل ج. ب. كوج وهارولد تمبرلي (11 مجلد، لندن، 1926م ـ 1938م)، X، الجزء الأول. ليو،

المصدر نفسه، ص ص342 - 357 .

(20) ف. ميناخوريان، **"سنة 1915م"** [بالأرمنية]، (البندقية، 1949م)، ص66 - 71 . أنظر أيضاً، جوهانس ليبوس، **"موت الشعب الأرمني"** [بالألمانية]، (وتسدام، 1930م)، ص ص178 - 179 .

(21) و. ي. د. أللين وبول موراتوف، **"المعارك القفقاسية"** [بالانكليزية]، (كامبريدج، 1953م)، ص ص240 - 284 . ن. كورسون، **"عملية صاريغاميش في الجبهة القفقاسية في الحرب العالمية الأولى، 1914م – 1915م"** [بالروسية]، (موسكو، 1937م). أنظر أيضاً، وينستون تشرشيل، **"أزمات العالم"** [بالانكليزية]، (مجلدان، نيويورك، 1929م)، المجلد 2 ، (1915م) وترومبل هيكينس، **"وينستون تشرشيل والدردنيل"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1963م).

(22) هيلين فاين، **"تعليل جريمة إبادة الأجناس"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1979م) ص ص29 - 30 .

(23) بغية الاطلاع على مصادر أرشيفية ودراسات منشورة عن جريمة إبادة الجنس الأرمني، أنظر، ريتشارد ج هوفانّيسيان، **"المذبحة الأرمنية: بيبلوغرافيا عن عمليات النفي والمذابح وتشتيت الشعب الأرمني، 1915م – 1923م"** [بالانكليزية]، (كامبريدج، ماساتشوستس، 1980م).

(24) بغية الحصول على التبريرات التركية، أنظر، على سبيل المثال، أحمد رستم بك، **"الحرب العالمية والمسألة الأرمنية** [بالانكليزية] التركية" [بالفرنسية]، (بيرن، 1918م). وتركيا، **"المطامح والمنظمات الثورية الأرمنية قبل وبعد إعلان الدستور العثماني"** [بالفرنسية]، (القسطنطينية، 1916م).

(25) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني"** [بالألمانية]، ص ص 215 - 229 . أنظر أيضاً، آ. توينبي، المصدر نفسه، ص ص20 - 27 و30 - 31 .

(26) هنري مورغنطاو، **"مذكرات السفير مورغنطاو"** [بالانكليزية]، (غاردن سيتي، نيويورك، 1918م)، ص ص321 - 322 . (نُشرت في بريطانيا بعنوان **"أسرار البوسفور"**).

(27) أنظر على نحو رئيس، فاهاكن ن. دادريان،، **"العناصر البنيوية ـ الوظيفية لجريمة إبادة الأجناس"** في **"علم الضحايا"** [بالانكليزية]، المجلد III، حُرّر من قبل ي.

درابكين و ي.فيانو، (ليكسينكتون، ماساتشوستس، 1974م).

(28) ريتشارد ج. هوفانّيسيان، "**الحلفاء وأرمينيا، 1915م ـ 1918م**" [بالانكليزية] في "**مجلة التاريخ المعاصر ـ المجلد** III" [بالانكليزية]، (رقم (1)، 1968م) 147 .

(29) "**مانشستر غاردين**" [بالانكليزية]، (29 كانون الأول 1916م)، ص4 .

(30) بريطانيا الكبرى، مجلس العموم، "**المناقشات البرلمانية**" [بالانكليزية]، السلسلة الخامسة، 1916م، 2220 .

(31) "**تصريحات رسمية عن أهداف الحرب وغايات السلام، كانون الأول 1916م إلى تشرين الثاني 1918م**" [بالانكليزية]، (واشنطن، د. س. 1921م) ص231.

(32) "أرمينينز تشارتر" [بالانكليزية]، (لندن، 1918م)، ص9 .

(33) "**له طان**" [بالفرنسية]، (7 تشرين الثاني، 1918م).

(34) "**أرمينينز تشارتر**" [بالانكليزية]، ص ص14 - 15 .

(35) أرشيف ممثلي جمهورية أرمينيا إلى مؤتمر السلام في باريس (يحفظ الآن في بوسطن ـ ماساتشوستس)، المصنف رقم (1/344)، "**بعثات جمهورية أرمينيا في روما والحكومة الإيطالية 1918م**" [بالأرمنية].

(36) الولايات المتّحدة، قسم الحكومة، "**الأوراق الخاصة بالعلاقات الخارجية للولايات المتّحدة، 1918م، الملحق ـ1ـ: الحرب العالمية**" [بالانكليزية]، (مجلدان، واشنطن، د. س. 1933م)، المجلد1 ، ص16 .

(37) الولايات المتّحدة، قسم الحكومة، "**الأوراق الخاصة بالعلاقات الخارجية للولايات المتّحدة، 1919م، مؤتمر السلام في باريس**" [بالانكليزية]، (13 مجلد، واشنطن، د. س.، 1942م - 1947م)، المجلد1 ، ص52 .

(38) أنظر، ريتشارد ج. هوفانّيسيان، "**أرمينيا في طريقها إلى الاستقلال**" [بالانكليزية]، (بركلي ولوس أنجلوس، 1967م).

(39) "**مؤتمر السلام في باريس**" [بالانكليزية]، المجلد III، ص765 .

(40) المصدر نفسه، المجلد VI ، ص 509 .

(41) المصدر نفسه، المجلد VI، ص 688 - 689 . بريطانيا الكبرى، مكتب الخارجية، "**وثائق عن السياسة البريطانية الخارجية**" [بالانكليزية] السلسلة الأولى، حرر من قبل و. ل. وودوارد، (23 مجلد إلى الوقت الراهن، لندن، 1947م - 1981م)،

المجلد IV، ص ص645 - 646 .

(42) الولايات المتحدة ، الكونغرس، مجلس الشيوخ، الاجتماع رقم (66)، الجلسة رقم (2)، الوثيقة رقم (266)، القائد جيمس ج. هاربورد، **"الظروف في الشرق الأدنى: تقرير البعثة العسكرية الأمريكية إلى أرمينيا"** [بالانكليزية]، (واشنطن، د. س. 1920م)، ص7 .

(43) أنظر، ريتشارد ج. هوفانّيسيان، **"جمهورية أرمينيا"** [بالانكليزية]، المجلد I، (بركلي ولوس أنجلوس ولندن 1971م).

(44) أنظر، ريتشارد ج. هوفانّيسيان، **"أرمينيا والقفقاس في نشوء التحالف التركي - السوفيتي"** [بالانكليزية]، في «المجلة العالمية للدراسات الشرق الأوسطية»، الجزء IV،)نيسان،1973)، ص ص 129 - 147.

(45) أنظر، ريتشارد ج. هوفانّيسيان، **"جمهورية أرمينيا"** [بالانكليزية]، المجلد II، (بركلي ولوس أنجلوس ولندن، 1982م).ليفون ماراشليان، **"مؤتمرات لندن وسان ريمو والتسوية الأرمنية"** [بالانكليزية] في **"أرمينين ريفيو"**، XXX (الأرقام: 3 - 4 ، 1977م)، ص ص227 - 255 و398 - 414 .

(46) وردت (معاهدة سيفر) في **"الأوراق البريطانية والدول الأجنبية"** [بالانكليزية]، 1920م، CXIII ص ص652 - 776.

(47) ريتشارد ج. هوفانّيسيان، **"أرمينيا القفقاسية بين الحكم الامبراطوري والسوفيتي: فصل الاستقلال القومي"** [بالانكليزية]. **"في ما وراء القفقاس: القومية والاشتراكية"** ، حُرّر من قبل رونالد ج. سني (آن آربور، 1983م)، ص ص277 - 292.

(48) أنظر، مارجوري هوسيبيان، **"مسألة إزمير"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1966م).

(49) أنظر، فرنسا، وزارة الشؤون الخارجية، **"مقتطفات من بنود معاهدة لوزان"** [بالفرنسية]، (6 مجلدات، باريس، 1923م). بريطانيا الكبرى، مكتب الخارجية، **"الأوراق البريطانية..."** [بالانكليزية]، 1923م، CXVII، ص ص543 - 639 .

(50) لوي ف. طوماس وريتشارد ن. فراي، **"الولايات المتحدة وتركيا وإيران"**

[بالانكليزية]، (كامبريدج، ماساتشوستس، 1951م)، ص61 .

(51) أنظر، على سبيل المثال، ستانفورد ج. شوا، **"تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة"** [بالانكليزية]، المجلد II، شاركت في التأليف ازيل مورال شوا، (كامبريدج ولندن ونيويورك وميلبورن، 1977م)، ص ص311 - 317 و322 - 324 . نشر التسجيل المباشر للدعاية الأرمنية ضد تركيا (واشنطن، د. س. 1982م). تركيا، رئاسة مجلس الوزراء، المديرية العامة للصحافة والمعلومات، **"وثائق عن الأرمن في الامبراطورية العثمانية"** [بالانكليزية]، (مجلدان، أنقرة، 1982م - 1983م).

عقيدة حركة (تركيا الفتاة)

جيرار ج. ليباريديان

اسمي (جيرار ج. ليباريديان). أنا مؤرخ ولي اهتمامات خاصة بتاريخ الشعب الأرمني في القرن العشرين. لقد تخصّصت في هذا المجال في (جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس)، وحرّرت مقالات عدّة عن النضال التحرّري القومي الأرمني وعن جريمة إبادة الجنس الأرمني وتأريخها وعن (أرمينيا السوفيتية) والتشتّت السوفييتي المعاصر.

في الوقت الحاضر، أنا رئيس تحرير المجلة الثقافية الأرمنية **"أرمينين ريفيو"** التي تصدر باللغة الانكليزية (تأسست سنة 1948م في بوسطن)، ومدير **"معهد زوريان للبحث والتوثيق الأرمني المعاصر"** في (كامبريدج - ماساتشوستس) الذي تأسس مؤخراً. وأعمل منذ سنتين ونصف السنة في فهرسة وتصوير (بالميكروفيلم) الأرشيف المركزي العائد لـ(حزب الطاشناقستيون) الأرمني.

منذ سنوات عدّة، انصبّ اهتمامي على موضوع عقيدة (الأتراك الشبّان) ولا سيّما (حزب الاتحاد والترقّي). إنَّ أحد الأسباب الرئيسة لهذا الاهتمام هو: أنَّ الزعماء يتحّملون المسؤولية الأساسية والمطلقة في تخطيط وتنفيذ المأساة التي أصابت الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى، وبذلك، فمن الضروري معرفة النوايا والمبادىء والقيم التي حرّضتهم

على ذلك. وتغدو عقيدة (الأتراك الشبّان) مثيرة أكثر فأكثر عندما تتكرر جريمة إبادة الأجناس عدة مرات في هذا العصر، وتنفّذ بطرق متطوّرة ـ لأنّها لم تلق الإدانة الكافية ـ وذلك لأنَّ الحكومات قد اتخذت منها أداة لحل النزاعات القائمة فيما بينها. ويمثّل المقام الأضخم الذي حدثت فيه أولى الجرائم لإبادة الأجناس في القرن العشرين تحدّياً أبعد. وهذه الفترة كانت تلك التي مثّلت فيها الدول الغربية وهي في مسيرتها الطويلة على درب التحديث والتنظيم تحدياً جدّياً للعالم الذي يسمّى اليوم باسم (العالم الثالث)، وذلك بخلق نزاعات جديدة وإعطاء تسميات أخرى للنزاعات القديمة.

وكانت بنية الدول إحدى الأسباب الهامة التي أثّرت في العلاقات السياسية والاجتماعية. فقد كان تثليث القوة على أسس الهويات العرقية والثقافية والدينية للشعوب قد اكتسب أهمية بالغة لدى الامبراطوريات القديمة والدول الحديثة، ولأنَّ (الأتراك الشبّان) هم الذين هندسوا المرحلة الانتقالية وأشرفوا عليها، فإنَّ خلق الدولة القومية التركية خارج الامبراطورية العثمانية كان قد مرَّ عبر طريق تجانس السكان.

كانت الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر للميلاد تتّسم بالتفوق المزيف، لأنَّها كانت قد اضطُهدت من قبل العديد من الدول الامبريالية الغربية المتنازعة في أغلب الأحوال مع بعضها بعضاً، وفي الوقت عينه كانت تَضطهد رعاياها من العرب والأكراد واليونانيين الذين كانوا يقدّمون التضحيات فضلاً على الأتراك. وهاتان الظاهرتان ترتبطان ببعضهما على المدى البعيد. لقد استعارت العناصر المعارضة لنظام السلطان في الامبراطورية العثمانية نماذج الإصلاح والثورة من الغرب: لأن الحكومات الغربية إذ ذاك كانت على الأغلب تخفي سياستها العدائية تجاه تركيا خلف ذريعة الإنسانية المتجدّدة في مساعدة الشعوب الخاضعة

للعثمانيين. وبذلك، كانت مشكلة تصدّي التكنولوجيا الغربية والتحدّيات العسكرية ترتبط ارتباطاً معقّداً مع طلب الإصلاح المنبثق من الداخل. وبكلمات أخرى، كان لا يمكن ضمان بقاء الدولة إلاّ بإجراء تغيير أساسي في بنية الدولة وإعطاء الدور الأساسي في قيادة الدولة للعنصر التركي.

وواجه المصلحون العثمانيون والأتراك هذا المأزق في القرنين التاسع عشر ومطلع القرن العشرين للميلاد. لأنَّ الإصلاحات ـ المدعومة في الظاهر من الدول الغربية ـ والتي كانت سترضي جميع شعوب الامبراطورية كان يجب أن تؤسس على مبدأ المساواة، الذي كان يهدد مبدأ هيمنة الأتراك: إنَّ الإصلاحات الضرورية لبقاء ونمو الطبقة المتوسطة والطبقة الصناعية ولا سيّما طبقة الفلاحين المعدمين كانت ستؤذي الأوليغارشية [حكم القلّة الغنيّة ـ المترجمة] التي بالرغم من أنّها غيّرت من لونها بعض الشيء، لكنها كانت تستثني استثناءً واضحاً العناصر غير التركية من المشاركة في تحديد اهتمامات الدولة أو الأمة.

ويفصّل هذا المأزق إصلاحاً أساسياً مميّزاً في مقام المجتمعين العثماني والتركي أيضاً: كانت الأوامر تصدر من الأعلى دائماً، والرفض المطلق للإصلاحات ـ السياسية والاجتماعية والاقتصادية ـ من قبل الأوليغارشيين من ناحية والتمسّك بها من الناحية الأخرى، كان يبرر بضرورة مقاومة التدخّل الأجنبي. إنَّ الدولة النظامية وهي ترتبط في غالب الأحوال بمصطلحات قانونية وبغية تغطية الحاجة القومية كانت قد غدت الجزء المكمّل للعملية السياسية في تركيا. لقد غدا من السهل فرض سيطرة الحكم العسكري أو شبه العسكري متستّراً بأسماء متنوّعة بعد تسوية المعارضة الداخلية، والتي تعني طلبات الإصلاح واهتمامات أولئك الذين كانوا يهدّدون رفاهية الوطن. إنَّ المعادلة البسيطة بين نوايا الأوليغارشية الحاكمة ـ بنظرتها المحدودة للمجتمع ومفهومها الخيالي للقوة ـ وبقاء الدولة

كانت قد تبلورت في النهاية. فالأوليغارشيون الأتراك - (الأتراك الشبّان) أو دعاة التركية الحديثة - كانوا قد نشروا وعياً خاطئاً بين أفراد الشعب التركي وبموجبه كانت مشاركة الهوية القومية للحاكم تعادل مشاركته للقوة. وعندما يطلق مثل هذا النموذج من المعادلة فلا يصعب التصوّر بأنَّه في بعض القضايا تكون التهديدات والأزمات قد اختُلقت لتسهيل قمع حركات الإصلاح.

على أية حال، أدَّت التنوعات في الفكرة إلى أن تقرّ الأوليغارشية الشرعية - التي كانت سوف تُعلل علاقات القوة الفعلية وستربط مبادئها في إطار من المصطلحات - شؤون الحاكم. وبذلك، وجد كل جيل عقيدة جديدة ليعلق آماله ومخاوفه عليها أو ليكبحها. لقد استجاب كل جيل بطريقته الخاصة لتحدّيات مشكلة الحفاظ على الدولة بينما كان يتأقلم مع التغيير. فكانت الأسئلة تطرح دائماً إذا ما كان التغيير يوافق الأوليغارشية، وإذا كان كذلك، فما هو الثمن؟.

لم يكن الغرب لدى السلاطين المصلحين في الثلاثينات والخمسينات من القرن التاسع عشر يمثل التحدّي المتعدّد الأوجه والذي غدا كذلك على وجه السرعة. كان لا يزال هناك نوع من الرؤية المميّزة الكريمة لطبقة الحكام الآمنين.بل إنَّ جيل العثمانين الشبّان في السبعينات من القرن التاسع عشر للميلاد سلّم بصحة شخصية الدولة: استمرت الدولة تتظاهر بالتعايش مع مختلف الشعوب تحت سيطرة المجموعة العرقية التركية. فقد نبذ ونفي السلطان (عبد الحميد الثاني) العثمانيين الشبّان، ولم يكن لديهم الفرصة الحقيقية لممارسة مبادئهم، وكانوا يمثّلون الفرصة الأخيرة لتطوير إطار سياسي قابلٍ للتأقلم مع مختلف الحاجات الإنسانية الحقيقية - الفردية والجماعية - أيضاً. فالإصلاح الجدّي لدى السلطان (عبد الحميد) وعدد من الحكومات التركية اللاحقة كان يعني تحديث القوة العسكرية والفروع

المرتبطة بها في الحكومة ـ الإصلاحات التي كانت تكفل الفعالية والتمركز.

من حيث الماهية، فقد ورث (الأتراك الشبّان) هذه الرؤية المستوطنة للتغيير والبقاء وقادوها إلى الاستنتاج المنطقي. إنَّ مدة ولايتهم القصيرة للإدارة (1908م ـ 1918م) والحروب التي اتّصفت بها تلك الولاية أظهرت المأزق المميّز للأوليغارشية في تركيا: أي العجز عن تحقيق الإصلاح بتقاسم القوة، بينما كان ذلك يبدو ضرورياً للبقاء والاستمرار. فـ(الأتراك الشبّان) شدّدوا سياسيات الحكومة العثمانية التي كانت قد تجنّبت ضرورة اجراء الإصلاحات بإخماد نداءات التغيير.

وكحكومة انتقالية، بدأ (الأتراك الشبّان) مهمتّهم بمشاركة القيم مع العثمانيين الشبّان: عدم وجود الرغبة لتحرير النظام وعدم التأقلم مع العناصر غير التركية. على أية حال، إنَّهم شعروا على نحو تدريجي بارتياح بالغ ببرنامجهم التحرري الإصلاحي ـ وكان الأرمن يدعمون هذا البرنامج. وفي سنة (1919م) كان (الأتراك الشبّان) يقدّرون تقديراً تاماً نظرة (مصطفى كمال) الذي أوضحها للشعب التركي: خلق دولة قومية تركية، ينتمي فيها كل فرد تركي إلى الشعب التركي لأنَّه يعيش ضمن حدود البلاد التي تُعرف اليوم باسم (تركيا). وإبادتهم للأرمن، مكّن (مصطفى كمال) ليفصح على نحو كلّي عن مثل هذه النظرة التي تتعلق بـ(تركيا) الحديثة.

وتبين هذه الانتقائية التهمة الإيهامية الظاهرية التي وُجّهت ضد (الأتراك الشبّان)، بأنَّهم بلا عقيدة. إنَّهم متأرجحون بين ماذا كان؟ وماذا سيكون؟ كانوا على الأغلب يشعرون بالحاجة لضمان إحساسهم بالامبراطورية في ظل أوليغارشية كان يمكن لها أن **تحتفظ** بالشرعية لأنَّ استمرارها التاريخي كان مهيئاً، وأن **تُبدّد** ـ على نحو معقول ـ التحدّي

الذي كان يمثل لهم عالماً مجزّءاً. وبذلك، كان بالإمكان أن يطابقوا بين تحفّظ السلطان الاجتماعي والسياسي والذي تمّ عزله سنة (1909م)، وبين علمانية برنامج (مصطفى كمال) القادم. وبذلك، وعلى الرغم من وجود معارضات سياسية وتاريخية بين السلطان و(الأتراك الشبّان)، أو بين (الأتراك الشبّان) والكماليين، فقد كانوا يتّفقون في النوايا التي انعكست على المواقف السياسية والمعارضات اللاحقة التي كان قد قدّرها الطلاب الأتراك الأنصار.

إنَّ نظرة (الأتراك الشبّان) التي كانت قد تطوّرت بين ادعائهم للقوة في سنة (1908م) وتنفيذهم لخطّة إبادة الأرمن، تدور حول معادلة مرنة: فالحد الأدنى كان سوف يضمن النواة التركية للدولة القومية، والحد الأعلى كان سيؤدي إلى قيام الامبراطورية (البانطورانية) أو (البانتركية) التي كانت ستغدو الوريثة الجديدة للامبراطورية العثمانية، حتى ولو أُنشئت على مبدأ يخالف الشرعية. فالبرنامج الأدنى كان سيوافق الهزيمة في الحرب، بينما البرنامج الأعلى كان سيقود إلى النصر. إنَّ القومية المتطرّفة التي كانت تميّز الأول، وتمجّد العنصرية في الثاني كانتا طرفي العملة نفسها. وفي كلتا الحالتين، لم يكن هناك مكان للأرمن الذين كانوا يلحّون على ضرورة تحقيق الإصلاح، والذين غدوا أهدافاً للإبادة والتدمير.

وفي الوقت الذي واجه فيه (الأتراك الشبّان) الضرورة الملحّة للاستمرار في القوة، كانت عقيدتهم قد استُهلكت مثلما كان عليه الشعب الأرمني. فالمركّب المتمّم لوجهة النظر تلك، كان يتضمن البقاء مع الادعاء بأنّهم لعبوا دوراً حاسماً في تحقيق القدر الظاهري.

في سنة (1914م)، كانت عقيدة (الأتراك الشبّان) مترابطة ارتباطاً تاماً.

لقد وضعوا تلك العقيدة موضع التنفيذ على نحو تدريجي أيضاً، وتمّ ذلك بإبعاد جميع أولئك الذين لا يتّفقون معهم من عناصر الحكومة.

واستولى (حزب الاتحاد والترقّي) على زمام الإدارة والحكم في العاصمة وفي المقاطعات على حد سواء. فقد خلقوا آلية كانوا يخططون ويحققون بموجبها سياستهم بدون أن يُعدّ الأفراد الذين ينفّذون تلك السياسة مسؤولين عن أفعالهم. فغدا بالإمكان اتخاذ القرارات الخطيرة التي كانت على الأغلب، تنتهي بنتائج مأساوية بالنسبة للدولة ولرعاياها، دون أن يوضّحوا سلسلة الأوامر أو آلية اتخاذ القرارات أو أن يُعتبروا مسؤولين عنها. وبذلك، كان يمكن إنجاز القرارات المتخذة عن موضوع دخول الامبراطورية العثمانية الحرب بجانب (ألمانيا) وحملة (أنور) المفجعة في (القفقاس) وإبادة الأرمن، دون أي عقاب. وكان يمكن للثلاثي: (طلعت) و(أنور) و(جمال) أن يتخلّصوا من المسؤولية، لأنّهم حثّوا على خلق جو، كان الحديث السياسي فيه ينتهي إلى المصطلحين **الوطنية** و **الواجب**، وبالطبع احتفظوا بحق تعريف ماذا كانت تعني هاتان الكلمتان؟ وماذا كانتا تتطلبان؟. إنَّ مبدأ مسؤولية الدولة تجاه رعاياها كان قد استُبدل بطلب الطاعة التامة متستّراً خلف قناع حب الوطن، فضيلة مجّدها أمثال (ضيا كوك ألب). فضلاً عن ذلك، فإنَّ المفكرين في الحزب، وبينما كانوا يدّعون مواكبة العالم الحديث التقدمي، كانوا قادرين على تبنّي نوع من الداروينية الاجتماعية، بالقدر الذي سمح لهم ليشعروا بالارتياح بعنصريتهم وبالعنف المتّبع بحجة الحفاظ على الدولة.

وتوازياً مع مناورته بالدنيا العقائدية، فقد طوّر (حزب الاتحاد والترقّي) في الوقت عينه، أسلوباً فعالاً للحكومة بينما كان يتجنّب استلام الحكم، مما خلق بنية ازدواجية للحكومة: ـ البنية الإدارية

الرسمية - وعمليات (حزب الاتحاد الترقّي) في النقاط الحرجة من الإدارة. فوُضعت موضع التنفيذ أثناء الحرب العالمية الأولى سلسلتين من الأوامر، كانت الثانية منها أكثر حرجاً وتخضع لـ(الجمعية) أو لقيادة الحزب. ومع ذلك رفض الحزب أن يعمل على أنّه حزب سياسي. فقد ظلّ جمعية سريّة لم تكن مناقشاتها خاضعة للتدقيق الشعبي. ففي مؤتمرات الحزب السرّية التي عُقدت سنة (1910م) و(1911م) في (سالونيك)، صمّم (حزب الاتحاد والترقّي) على تحقيق عملية التتريك في (الأناضول)، تاركاً استخدام الوسائل العسكرية إلى اللحظة المناسبة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الحزب فعل كل هذا فيما كان يتابع سياسة شعبية ودّية مع الأرمن.

وغدا إذ ذاك بالإمكان، من الناحيتين العقائدية والسياسية أن يشرع الحزب في سنتي (1914م - 1915م) بسياسة جعل سكان الامبراطورية متجانسين. وقد انسجم المبدآن الأساسيان لهذه العملية مع العاملين الرئيسين الاثنين اللذين قررا تاريخ العثمانية - التركية: قطع اتصال الامبريالية الغربية عن المقاطعات الأساسية غير التركية، ثم تتريك المقاطعات غير التركية بصهرها ضمن مقاطعات عُدّت كنواة لذلك. لقد خفّض الأول عدد العناصر غير التركية عن طريق عزلهم، بينما الثاني عن طريق إبادتهم.

وكان لإنجاز عملية تتريك (الأناضول) - التي كان (حزب الاتحاد والترقّي) يعدّ قدره الجلي في التاريخ التركي - ردود فعل وتقييم لافت للنظر من قبل أولئك الذين عَزَلهم الحزب، أي العثمانيين المحافظين، ومن قبل أولئك الذين عزلوا الحزب، أي الكماليين. ويبدو أنَّها كانت حلاً ناجحاً لـ(المشكلة الأرمنية). ولمّا كان تتريك (الأناضول) قد قُدّر تقديراً ضمنياً أو علنياً من قبل جميع أولئك الذين كانوا يتمسّكون بالتفوّق

التركي - في الامبراطورية أو في الدولة القومية على حد سواء - فقد عُدّ المبدأ الأساسي الذي يجب دعمه وتأييده. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أنَّ علمانية العقيدة كانت قد قادت (مصطفى كمال) لينتقد المذابح والتهجير القسري للأرمن في النهاية في إحدى المناسبات في **"لوس أنجلوس هيرالد"**. وكان الانتقاد يستند على الأساس القائل بأنَّ مثل هذه الأفعال تبيّن التمييز القائم على الاختلاف الديني، وهو شيء لا تحتمله الدولة القومية الجديدة.

ومن وجهة النظر العقائدية فإنَّ محاكمة الاتحاديين من قبل الحكومة التركية في سنة (1919م) يبدو أكثر أهمية. فقد جرت المحاكمات في الفترة الممتدّة ما بين شهري نيسان وحزيران سنة (1919م)، وجمعت الحكومة آنذاك بوصاية من البريطانيين الأدلّة على المذابح وعمليات النفي وحكمت في محكمة عسكرية على الضباط والموظفين المسؤولين عنها وعلى الزعماء المسؤولين غيابياً، وانتهت المحاكمات بإدانة المتهمين الرئيسيين وفيهم: (طلعت) و(أنور) و(جمال).

وبالرغم من أنَّ النسخ الأصلية لمحاضر جلسات هذه المحاكمات قد احتُفظ بها، فإنّها وللأسف لم تترجم حتى الآن من اللغة العثمانية، وكانت قد نُشرت في حينه في الجريدة الرسمية للامبراطورية: "TAKVIM- i VEKAI".

إني أودّ أن أقدم هنا أمثلة من نصوص النسخ الأصلية الخاصة لثلاث جلسات تُرجمت إلى اللغة الانكليزية.

وسأُنهي كلمتي بقراءة بعض الأقسام التي تُرجمت إلى اللغة الانكليزية، وهي تُعزز وتؤكد عقيدة الاتحاديين التي ناقشتها فيما سبق. فضلاً عن ذلك، سأقدّم ثلاث وثائق خاصة كانت قد قُدّمت أثناء المحاكمات كأدلّة.

إنَّ الوثيقة الأولى مؤرخة بتاريخ 27 نيسان (1919م) وأُخذت من الجريدة الرسمية للامبراطورية "TAKVIM-i VEKAI"، التي كانت قد قَدّمت محاضر جلسات المحاكمات العسكرية الخاصة بالضباط والموظفين العثمانيين تحت عنوان **"ديوان حرب عرفي"** : إنَّها جزء من تسجيلات الجلسة الأولى. وتجدر الإشارة إلى أنَّ مجموعة كاملة من الجريدة الرسمية موجودة في مكتبة (الكونغرس) في (الولايات المتّحدة)، ولربّما توجد مجموعات أخرى في تركيا. فالجزء الذي سأقدمه هنا يبحث في تعريف المتّهمين، وبغية إعطائكم انطباعاً حياً عن القضية فإني سوف أقرأ هذا المقتطف منه:

"الرئيس: ما اسم سعادتكم ؟
سعيد حليم باشا: محمد سعيد حليم.
الرئيس: ما اسم والدك ؟
سعيد حليم باشا: حليم.
الرئيس: كم عمرك ؟
سعيد حليم باشا: خمس وستون سنة.
الرئيس: أين ولدت ؟
سعيد حليم باشا: في القاهرة.
الرئيس: أين تقيم حالياً ؟
سعيد حليم باشا: في "يني كوي" [حي في اسطنبول ـ المترجمة]
الرئيس: ما مستوى ثقافتك ؟
سعيد حليم باشا : دراسة جامعية عليا".

الوثيقة الثانية أخذتها من "TAKVM-i VEKAI" أيضاً من عددها رقم: (3571) وتبحث في الجلسة الأولى. سأقدّم هنا النص العثماني للنسخة الأصلية لهذه الجلسة التي صدر أثناءها الحكم، وسوف أقرأ بعض الفقرات التمهيدية ومن ثم قرار الحكم عينه. فقد تُرجم الجزء الأول إلى اللغة الانكليزية من قبل بعض الأصدقاء والجزء الأخير من قبل (مكتب الخارجية البريطانية) آنذاك. لقد حصلت على الوثائق من أرشيف (مكتب الخارجية البريطانية):

"إنَّ الجمعية المجرمة التي تسمّى باسم "الاتحاد والترقّي"، كانت تمثّل نفسها على أنّها حزب سياسي، وبهذه الصفة أعلنت عن نفسها بأنّها نظامية: على أية حال، خلف قناع التنظيم السياسي من الواضح بأنّه كانت لها تنظيمات ومعاهد سرّية أخرى، ولم يحجم الزعماء عن التصرف بذلك الأسلوب عملياً.

فـ (الدكتور ناظم بك) و(عاطف بك) و(الدكتور بهاء الدين شاكر) والآخرين من الأعضاء البارزين قد نظّموا الـ"تشكيلات الخاصة"، وكانت اللجنة تضم (كمال بك) أيضاً ـ أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب ـ الذي كان قد نظّم مع أتباعه (لجنة الإمداد).

وليس من الضروري أن نعيد ما كُرر في الاتهامات عن النشاطات والأفعال التي وُضعت موضع التنفيذ من قبل هذه اللجان التي ذُكرت والتابعة للحزب.

كما يبدو واضحاً من تفاصيل المراسلات، فإنَّ (حزب الاتحاد والترقّي) قد وضع وصدّق الخطط السرية والأهداف الخاصة ولجأ إلى فرض مختلف أنواع الأساليب الاستبدادية لتنفيذ برامجه دون استثناء أو معارضة. بل إنّ الحزب اتخذ اجراءات العقاب الشديدة في (قضية خليل بك) والآخرين... .

وبحجة تنفيذ "قانون النفي"، فإنَّ الحزب نظّم جميع أنواع الجرائم التي ارتُكبت على نحو منظّم في كل أرجاء الامبراطورية العثمانية. أثناء هذه الحوادث، فإنَّ المناطق التي تعرّض سكانها للنفي كانت تحت سيادة (أو إشراف) المندوبين والوزراء المسؤولين الذين كانوا ينتمون إلى (حزب الاتحاد والترقّي).

لقد نظّم زعماء (حزب الاتحاد والترقّي) لجنة الـ"تشكيلات الخاصة" في المناطق التي ذُكرت آنفاً، وأقرّوا واعترفوا بأنَّهم قبلوا برئاسة وقيادة هذه اللجنة. وقد بُرهن برهاناً قاطعاً على أنَّ (الدكتور بهاء الدين شاكر) الذي أشرف على (عصابة الزعماء)، هو الذي درّب المندوبين والمفتّشين المسؤولين في (حزب الاتحاد والترقّي) للغاية ذاتها.

من الجلي بأنَّ اللجنة قد خطّطت مسبقاً ونظّمت كل الجرائم التي اقترفتها.

وبذلك، فإنَّ (الجمعية) قد عملت ضد رعايا الامبراطورية العثمانية ـ ضد الأفراد والجاليات والشعوب دون استثناء. وبغية تحقيق أهدافها، لجأت إلى كل الأساليب الضرورية للتخلّص ـ وعلى نحو دائم ـ من جميع المعارضات الصادرة من صفوف الضباط وموظفي الحكومة.

وأثناء سلسلة الحوادث التي وقعت في الامبراطورية في سنة (1908م)، وبخاصة أثناء حرب (البلقان) سنة (1912م)، فإنَّ (الجمعية) أظهرت مطامح غير منطقية وعهدت بإدارة (مكتب الحربية) إلى (أنور بك) ـ كان في عداد الفارين ـ لتحقيق وتنفيذ أهداف (الجمعية). لقد فرض (أنور بك) لمرتين على (أحمد عزت باشا) ـ رئيس الوزراء السابق وسلف (أنور) في وزارة الحربية ـ ليستقيل من إدارة (مكتب الحربية)، ثم اغتيل (أحمد عزت باشا) في هذه الظروف.

أثناء إتمام عمليات النفي والتهجير القسري، أصدرت (الجمعية)

الأوامر إلى حكّام المقاطعات ليقترفوا الجرائم، ولمّا رفض عدد من أعضاء الحكومة خدمة غاياتها الإجرامية والانصياع لأوامرها، طُردوا في الحال، وفيهم (جمال بك) ـ متصرف (يوزغات) و(رشيد بك) ـ الحاكم العام لـ(قسطموني) و(مظهر بك) ـ الحاكم العام لمدينة (أنقرة).

وقدّم (تحسين بك) ـ الحاكم العام لمدينة (أرضروم) ـ أثناء استجوابه تصريحات مفصّلة أكّدت جميع الحقائق التي ذُكرت آنفاً.

لقد استولَت (الجمعية) على زمام الحكم في المقاطعات بوسائل واجراءات وتهديدات شديدة وفرضت رغبتها على الجميع. ولم تتدخل (الجمعية) في شؤون الحكومة فحسب، بل وضعت عدداً من أعضائها البارزين في مجلس الوزراء وعيّنتهم في الوقت ذاته في المجلس العام للحزب. ودون أية سلطة قانونية أو تبرير عقدت الاجتماعات والمجالس واتّخذت القرارات الخاصة بشؤون الدولة.

ومنذ تأسيس (الجمعية) ، تسرّب الفتور إلى العلاقات بين مختلف شعوب الامبراطورية باستخدام وسائل وتهديدات لم يسبق لها مثيل، ونظّمت ونفّذت عمليات النفي والتهجير القسري لسكان مقاطعات (الأناضول).

إنَّ هذا الشرح بيّن ويبرهن برهاناًقاطعاً على أنَّ (الجمعية) اتّبعت تدابير صارمة لتحقيق خططها وبرامجها الخاصة، ونجحت في اغتصاب القوة من الحكومة".

وأقدّم ههنا قسماً من قرار المحكمة العسكرية والذي تُرجم من قبل (مكتب الخارجية البريطانية):

"لقد أعلن وزير المالية (جواد بك) في تصريحاته أثناء الجلسة الخامسة لمجلس النوّاب والتي عُقدت في 24 ـ 26 تشرين الثاني سنة

(1334هـ) (الموافق 1918م)، بأنَّ أفراد هذه المجموعة من (حزب الاتحاد والترقّي) أظهروا استهتاراً في قراراتهم الخاصة بمستقبل وقدر البلاد والأمة كان يقترن بثقة مطلقة، على نحو ما فهم لم يتقدّموا بقرار إعلان الحرب إلى مجلس الوزراء، بينما لم يتّخذ المسيطرون مثل هذه المبادرة. كان الجميع قد اقتنعوا بأنَّ مثل هذا الأسلوب المتّبع في العمل لن يعطي نتائج جيدة، وأدان المتّزنون من الناس نشاطات (الجمعية) التي كانت المعارضة ذاتها قد قبلتها.

من الناحية الثانية، فإنَّ الدولة المحصارة التي كانت آنذاك قد أبطلت مبدأ ضرورة تغيير النظام، أكّدت دون معارضة تقريباً على أنَّ (الباب العالي) قد هُوجم من قبل زمرة قادها زعماء (حزب الاتحاد والترقّي)، وأنَّ وزير الحربية (ناظم باشا) ومساعده قد قُتلا، وبأنَّ وزارة (حزب الاتحاد والترقّي) قد شُكّلت بعد عزل وزارة (كميل باشا). وبكلمة أخرى، ففي الوزارتين التاليتين، كانت العناصر المدنية القادرة والصادقة والمتمرّسة قد طُردت واستُبدلت بأشخاص ينتمون إلى الحزب: لتصعيد التذمّرات العامة المبررة ضد الإدارة الطاغية والاعتباطية لتصل إلى النقطة التي كانت ستجعل السكان يأسفون على الحكم الاستبدادي وذلك بغية عدم إرضاء الأقلّيات غير التركية، ولإجبار الأرمن (الذين كانوا قد أدركوا بأنَّ أملهم بالحرية التي كانت ستكفل الأمن والعدالة لهم لن تتحقق) وليبحثوا عن فرصة مناسبة لتحقيق أهدافهم القومية التي كانوا ينشدونها.

فالمسائل القومية التي كانت قد نشبت بين مختلف القوميات أثارت مشاعر الفتور والانقسام، وخلقت تعارضاً مع الوحدة العثمانية... .

ولمّا كانت هذه الحقائق قد دُعمت وعُزّزت بالتحقيقات والتصريحات وبوثائق الاتهامات الآنفة الذكر، فلا يوجد هناك

إمكانية لدحض وطعن النقاط الخمس التي اتّخذتها محكمتنا العسكرية أو الدفاع عنها، فلا وجود لمثل هذه الاتهامات. إننا توصّلنا إلى الإدانة بعد اقتناعنا بأنَّ الجرائم الشخصية التي ذُكرت آنفاً والتي تعزى إلى (جمعية الاتحاد والترقّي) قد أُنجزت على نحو وكأنّها تفتري عليها... .

وبالنتيجة، وبعد إتمام المباحثات، فقد تقرّر اعتماداً على مراحل هذه المحاكمة بأنّه لا قيمة لتأكيدات الدفاع.

والنقاط الخمس المذكورة هي التالية:

1 ـ إنَّ جريمة المذابح التي ارتكبت في (طرابزون) و(يوزغات) و(بوغازليان) والتي تمّ تثبيتها أثناء المحاكمات التي جرت في المحكمة العسكرية، قد نُظّمت ونُفّذت من قبل عدد من زعماء (حزب الاتحاد والترقّي).

وتمّ الإقرار ـ كما زُعِم أثناء الدفاع ـ على أنَّ بعض هؤلاء الزعماء لم يعلموا عن هذه الجرائم شيئاً إلاّ بعد وقوعها ـ ولم يحولوا دون تكرارها، ولم يفعلوا أي شيء لمعاقبة أولئك الذين نفّذوها.

2 ـ وفق تصريحات الوزير الكبير ورئيس (حزب الاتحاد والترقّي) (سعيد حليم باشا) إلى مجلس النواب، والتي سُجّلت في المحاضر، فقد دعا إلى منزله أعضاء اللجنة المركزية للحزب في بداية التعبئة وشرح لهم ـ بتقديم الحجج اللازمة ـ خطورة مشاركة البلاد في الحرب، وبأنَّ الحياد سوف لن يكون أفضل المواقف التي يجب اتخاذها أثناء النزاع، إلاّ أنّه فشل في إقناعهم، فدخلت الدولة الحرب.

فضلاً عن ذلك، فإنَّ (رضا بك) الذي كان أحد الأعضاء المسؤولين في (حزب الاتحاد والترقّي)، اعترف أثناء محاكمته بأنّه بدأ قبل إعلان

الحرب بالأعمال العدائية بالتعاون مع أفراد العصابات التي كان قد نظّمها في (طرابزون)، وذلك بإرسالها إلى أغوار (روسيا).

وأخيراً، فإنَّ (جواد بك) ـ وزير المالية ـ و(تشوروك سولو محمود باشا) ـ وزير الأشغال العامة ـ و(أوسكان أفندي) ـ وزير البرق والبريد [من أصل أرمني ـ المترجمة]و(سليمان البستاني أفندي) قد استقالوا من مناصبهم، لأنَّ الحرب كانت قد أُعلنت بدون قرار كان يجب على مجلس الوزراء أن يتخذه مسبقاً. وتؤكد هذه التصريحات تلك الحقيقة على أنَّ الحرب لم تعلن بقرار الوزراء المسؤولين وإنّما بالتباحث مع (حزب الاتحاد والترقّي) الذي أراد ذلك.

3 ـ ويبدو من تصريحات سعادة (أحمد عزت باشا) ـ الوزير الكبير السابق، بأنّه استقال من منصبه في وزارة الحربية نتيجة تدخّل الحزب في شؤون الحكومة.

4 ـ وكما يظهر من التقرير الذي قُدّم سنة (1332هـ) (الموافق 1916م) إلى مؤتمر (حزب الاتحاد والترقّي) ووافق أعضاء المؤتمر بالإجماع عليه، وكذلك من بعض المعلومات، بأنَّ دار الحكومة في المدينة قد أمدّت بالأجوبة الاتصالات المرسلة من قبل الثلاثي، وبأنَّ (كمال بك) ـ مندوب الحزب في (القسطنطينية) ـ عُيّن مسؤولاً عن "الإمداد والتموين" من قبل المكتب المركزي لحزب ثم صدّقت اللجنة المركزية على تعيينه، وهو الذي أسس في البداية (لجنة تجارية) وعدداً من الشركات والمؤسسات التي احتكرت الصفقات التجارية، واستولت على ممتلكات السكّان. وبهذا الأسلوب تركّزت الثروة الشعبية حصراً في أيدي عددٍ محدودٍ من الأشخاص والمؤسسات، ونتيجة سوء الإمداد والتموين والتغذية استبدّ الفقر المدقع وماتت أعداد كبيرة من السكان، وأدّى هذا الاجراء إلى

إضعاف التدابير الدفاعية للدولة أيضاً.

إنَّ قراءة الوثائق ذاتها تثبت بأنَّ (حزب الاتحاد والترقّي) قد حرّض في الوقت ذاته على تدخّل مكتب الحزب في (القسطنطينية) في شؤون الحكومة أيضاً.

5 ـ في الحقيقة، نجد أنَّ شيخ الإسلام السابق (موسى كاظم أفندي)، أثناء استجوابه عن موضوع تحويل المحكمة الشرعية في وزارة العدل قال: "لا تسألوني عن رأيي، فالحزب هو الذي طلب هذا التحويل، وكان لا بدّ منه".

وأثناء المحاكمة أُكّدت هذه التصريحات وأمدّتها بالدليل القاطع عن تدخّل الحزب في شؤون الدولة... .

بعد أن أخذت المحكمة العسكرية بالاعتبار الجرائم المذكورة أنفاً، فإنَّها بالإجماع تدين وتلقي اللوم على المسؤولين الرئيسيين ـ الفارين ـ عن هذه الجرائم. وهم: (طلعت باشا) ـ الوزير الكبير السابق و(أنور أفندي) ـ وزير الحربية السابق الذي عُزِل من الجيش الامبراطوري و(جمال أفندي) ـ وزير البحرية السابق الذي عُزل من الجيش الامبراطوري أيضاً و(الدكتور كاظم أفندي) ـ وزير الثقافة السابق. إنَّهم أعضاء في (اللجنة المركزية) للحزب ويمثّلون روحها. وأمثال (جواد بك) ـ وزير المالية السابق و(مصطفى شرف بك) ـ وزير التجارة والزراعة السابق اللذين ينتسبان إلى (اللجنة المركزية) وشاركا في الجرائم، فإنّهم يستحقان الإدانة واللوم...".

ثم وبعد التباحث قررت المحكمة العسكرية ما يلي:

"إنَّ الأفعال الإجرامية التي اقترفها (طلعت) و(أنور) و(جمال)

و(الدكتور ناظم) فظيعة جداً، ويجب أن يعاقبوا عليها وفق الفقرة الأولى من (المادة 45) من "قانون العقوبات المدني والجزائي". ويجب معاقبة (جواد بك) و(مصطفى شرف بك) و(موسى كاظم أفندي) وفق الفقرتين الثانية والأخيرة من (المادة 35)، والتي تقول: "يُعاقب المشاركون في الجريمة مثل منفّذي الجريمة الرئيسيين. أي عندما تقترف مجموعة من الناس ـ أفراداً أو جماعات ـ جريمة أو ترتكب جزءاً منها، فإنَّها تعاقب عليها. ويُحكم على الشخص بالموت عندما يُدان لأنَّه حوّل بالقوة ـ أو طمس ـ الحقوق الدستورية أو شكل الحكومة أو حكم التاج الامبراطوري الوراثي. ويُعاقب الشركاء في حال غيابهم وفق الترتيب الخاص للقانون ويتّهمون بالإدانات التالية: يُعاقب الشركاء بالأشغال الشاقة لمدة (10) سنوات على الأقل عندما يحكم على المرتكب الرئيس بالموت أو بالأشغال الشاقة مدى الحياة. وذلك، وفق شروط القانون المذكورة أنفاً، تحكم المحكمة العسكرية بالموت على (طلعت) و(أنور) و(جمال) و(الدكتور كاظم)..." ".

إنَّ الوثيقة التالية أُخذت من العدد رقم (3571) من الجريدة الرسمية للامبراطورية ويبحث في محاكمة أمناء (التنظيم الخاص) لأنَّهم كممثلين للحكومة نفّذوا وأشرفوا مع الآخرين على تحقيق الأوامر الصادرة من (القسطنطينية).

إني أودّ أن أقدّم الوثائق الثلاث التي قُدّمت أثناء المحاكمة ذاتها. لقد تُرجِمت الأولى إلى اللغة التركية الحديثة ومنها إلى اللغة الانكليزية. إنّها المرسوم الامبراطوري الصادر بتاريخ 14/ 27 أيار (1915م)، ويبحث في (قانون النفي) الذي نُشر في الجريدة الرسمية للامبراطورية في عددها الصادر بتاريخ 19 أيار/ 1 حزيران (1915م) - رقم 2189 . وبرأيي فإنَّ هذا القانون يشير إلى أنَّه سُنَّ مسبقاً كأساس لتنفيذ جريمة إبادة الأجناس:

"إنَّ مسوّدة القانون الذي ينص على اتخاذ التدابير اللازمة من قبل العسكريين بالنسبة لأولئك الذين لم يطيعوا أوامر الحكومة ـ أثناء الحرب ـ تقول ما يلي:

(المادة 1)

"أثناء الحرب، تُخوّل (المادة 1) جميع قواد الجيش والفيالق والفرق العسكرية وممثّليهم وكذلك القوّاد في المناطق المستقلّة بالسلطة للإدانة في الحال والمعاقبة بشدّة بقوة السلاح جميع أولئك الذين يبدون معارضتهم لأوامر الحكومة وللتدابير المتّخذة للحفاظ على الأمن القومي والنظام والقانون أو جميع أولئك الذين يبدون معارضتهم ومقاومتهم باستخدام الأسلحة".

(المادة 2)

"إنَّ قوّاد الجيش والفيالق والفرق العسكرية مخوّلون بنقل سكان القرى والمدن إلى أماكن أخرى وتوطينهم هناك ـ على نحو فردي أو جماعي ـ وفق الضرورات العسكرية، عندما يلاحظون حوادث تجسس أو أوامر مشكوك فيها".

(المادة 3)

"يوضع هذا القانون موضع التنفيذ منذ تاريخ نشره".

(المادة 4)

"إنَّ القائد العام ووزير الحربية مسؤولان عن تنفيذ هذا القانون".

والوثيقة الثانية هي برقية مشفّرة أرسلها الدكتور (بهاء الدين شاكر) ـ رئيس الـ"تشكيلات الخاصة" ـ، إلى (ثابت بك) ـ الحاكم العام لمدينة

(خربوط). إنَّ البرقية مؤرخة بتاريخ 21 نيسان (1915م) ونقدّم هنا النص المترجم:

"وزارة الشؤون الداخلية ـ مراقب ممتلكات الامبراطورية.

رقم 33 . مدير المكتب، تاريخ الإرسال: 21 نيسان (1915م). الساعة: 3 ، الدقيقة: 43 . مدير الاعلام: (محمد فخري). مكان الإرسال: (أرضروم). رقم: 2597 ، عدد الكلمات: 20 ، الكلفة: 36 .

إلى سعادته (ثابت بك). الحاكم العام لـ(خربوط). رقم: 5 ، يرسل إلى (ناظم بك).

أخي، هل رحل الأرمن المهجّرين من هنا؟ أرجو أن تحيطوني علماً عن مذابحهم وإبادتهم. هل تخلّصتم من الأشخاص الخطرين، أم أنَّهم أبعدوا عن المدينة ونفوا. أرجو أن تخبروني على نحو واضح.

21 نيسان (1915م).

21 نيسان (1915م) في (أرضروم).

رئيس التنظيم الخاص: بهاء الدين شاكر".

إنَّ الوثيقة الأخيرة هي النسخة المصدّقة للأوامر التي كانت قد صدرت للحكام العامين بإشراف (محمود كامل باشا)، ومؤرخة بتاريخ 10 حزيران (1915م). نقدّم هنا النص المترجم عن البرقية المشفّرة:

"الباب العالي

قسم الشؤون الداخلية

مديرية الأمن الشعبي

نسخة عن ترجمة البرقية المشفّرة:

علمنا أن العرب يحمون الأرمن في المناطق التي نفوا إليها.

ولمّا كان هذا الأمر يتعارض مع قرارات الحكومة، فيجب شنق العرب الذين يقدّمون الحماية للأرمن ويؤونهم في بيوتهم أمام منازلهم، ولربّما من الضروري حرق مساكنهم أيضاً.

رتّب هذا الأمر بأسلوب ملائم على نحو ليجتذب انتباه كل من يهمه الأمر. يجب أن تأخذوا التدابير الضرورية كي لا ينجو أرمني واحد من الإبادة.

ويجب تهجير الأرمن الذين غيّروا مذهبهم أيضاً.

والذين يحمون الأرمن، إن كانوا يخدمون في الجيش، فيجب عزلهم من صفوفه وتقديمهم في الحال إلى المحاكمة وإعلام القوّاد بهم. وإن كانوا من الموظفين المدنيّين فيجب طردهم في الحال وتقديمهم للمحكمة العسكرية.

10 حزيران (1915م).

قائد الجيش الثالث: (محمود كامل).

يجب كتابتها على نحو سري مثلما جرت العادة.

12 حزيران (1915م).

كتبت: 12 حزيران (1915م).

النسخة المصدّقة تطابق النسخة الأصلية.

23 شباط (1919م).

المكتب الخاص للإشراف على الأمن الشعبي".

المصادر البريطانية عن المذابح الأرمنية
(1915م ـ 1916م)

كريستوفر ج. وكر

إنَّ الموضوع الذي سأقدّمه يتناول الأدلّة الخاصة بالمذابح الأرمنية التي وقعت أثناء الحرب العالمية الأولى والموجودة في الأرشيف البريطاني الذي يُحتفظ به في (مكتب التسجيل الشعبي - كيو).

على الرغم من وجود بعض الثغرات، فالأدلّة قوية جداً. دعونا نجري مقارنة وجيزة بين ظروف المذابح التي ارتُكبت في السنوات (1894م-1896م) وظروف المذابح التي جرت في سنتي (1915م - 1916م). فالاختلاف واضح وجلي: في التسعينات من القرن التاسع عشر لم تكن هناك حرب عالمية، بل كان يعمل في تركيا حينذاك السفير البريطاني برفقة هيئة قنصلية كاملة، كان أعضاؤها يسجّلون الحوادث في حينها وبالدقة التي كانوا يتميّزون بها. ولذلك، فإننا نملك وثائق واقعية ودقيقة نسبياً عن المذابح التي نفّذها السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني)، دوّنها أولئك الموظفون المدّربون الذين لم يكونوا بالضرورة يتعاطفون مع الأرمن. ولم تكن هذه الأمور ممكنة في سنة (1915م) بعد قطع العلاقات الدبلوماسية في الفترة التي سبقت نشوب الحرب. ويمكن القول أننا نستطيع اعتبار التقرير البريطاني شَرطياً، لأننا نجد تناقضات بينه وبين التقارير العائدة لـ(الولايات المتّحدة) و(إيطاليا) - القوتين اللتين كانتا تحتفظان بممثلين قنصليين في الامبراطورية العثمانية بعد اندلاع

الحرب وفي الواقع بعد بداية المذابح، واللذين رفعا تقارير هامة وجدّية.

ممّا تتألف أدلّة جريمة إبادة الأجناس، أو الجريمة الجماعية التي أثارتها الحكومة؟. يمكن تقسيمها إلى أربعة مستويات. تحتلّ المكان الأول نسخ القوانين أو الأوامر التي ترتبط بالحوادث والتي كانت قد أصدرتها الحكومة. إني لم أصادف أي دليل من هذا النوع في الأرشيف البريطاني. ثم هناك شهادات الشهود العيان النزيهون والمثقفون. ففي غياب الدبلوماسيين (الذين ينجزون هذا الدور أفضل من الجميع) فإنَّ عدداً من الأطباء والممرضين والممرضات والمبشّرين من شعوب البلاد المحايدة بل وحتى من الشعوب المؤيّدة للألمان راقبوا حوادث سنتي (1915 - 1916م)، وهناك الأدلّة الخاصة بشهادات القناصل في البلاد المجاورة - على سبيل المثال، شهادة القنصل البريطاني (باتريك ستيفنز) في (باطوم). وأخيراً نجد الأدلّة العائدة لأولئك الذين نجو من التدابير الوحشية الشاملة. لربّما كانت كل هذه التقارير مبالغاً بها بعض الشيء، ولكن إذا كانت الأوصاف الواردة فيها تتماثل مع أوصاف الأطراف الأخرى، عندئذ يمكن تثبيت صحة الأولى، وعلى الأرجح اعتبارها صحيحة في خطوطها الرئيسة وإن لم يكن هناك شهود ثانويون.

وتوجد في الأرشيف البريطاني مجموعة ضخمة من الوثائق التي تتضمن أدلّة من المجموعات التي ذُكرت أعلاه باستثناء الأولى. فقد نُشرت هذه الأدلة في سنة (1916م) على أنّها **"الكتاب الأزرق للحكومة البريطانية"** بعنوان **"الشتات رقم 31"** (MISCELLANEOUS NO 31)، واكتسبت مجموعة واسعة من القراء عندما نُشرت مرة ثانية في طبعة تجارية بعنوان: **"معاملة الأرمن في الامبراطورية العثمانية" [بالانكليزية]. إنَّ الوثائق الأصلية لهذه المجموعة من الأدلّة موجودة في (مكتب التسجيل الشعبي) وضمن (6) مصنّفات** (FO 96 / 205 - 210).

إنَّ سلسلة الوثائق التي تضم هذه المجموعة مميّزة جداً، وتتألف من (127) وثيقة تتعلق بالأرمن (البقية منها تتعلق بالآشوريين الكلدان أو السريان) وتتوزع على النحو التالي: (48) وثيقة جُمعت من الشهود العيان الأرمن، (44) وثيقة من المبشّرين الأمريكيين ومن العاملين في مجال الخدمة الإنسانية، (11) وثيقة من الممثّلين القنصليين الأمريكيين، (6) وثائق من المبشّرين السويسريين والدنمركيين، (5) وثائق من المبشّرين الألمان، (3) وثائق من القنصل البريطاني (ستيفنز) في (باطوم)، (3) وثائق من محرّرين، وثيقة واحدة من القنصل الايطالي في (طرابزون) و(6) وثائق من آخرين.

والشهادات الواردة في هذه الوثائق لا تناقض في جوهرها بعضها بعضاً، لأنها جُمعت من الشهود الذين لم يكونوا يعلمون بوجود شهادات أخرى، بل لم تتم مقارنة هذه الشهادات إلى أن وصلت إلى رئيس التحرير (آرنولد ج. توينبي) في (لندن)، وتبيّن إذ ذاك بأنّها تتطابق إلى حد بعيد (على سبيل المثال، مع مجرى الحوادث التي وقعت في طرابزون). لقد كتب (آ. توينبي) في استنتاجه ما يلي:

"لا مجال للنقاش عن الحوادث التي جرت في سنة (1915م). لقد اقتلع السكان الأرمن من جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية من بيوتهم، وتمَّ نفيهم إلى أبعد وأسوأ منطقة اختارتها الحكومة. لقد قُتل بعضهم في البداية، ومات آخرون في الطريق واستشهدت مجموعات أخرى منهم بعد وصولها إلى أماكن التوطين. ويبلغ عدد الشهداء الأرمن (600000) أرمني على نحو تقريبي (أحدث وثيقة في المجموعة مؤرخة بتاريخ 1916م)، ولربّما (600000) أرمني ما زالوا في مواطنهم أو في المنفى، وأما (600000) من الأرمن الناجين أو الذين أجبروا على تغيير مذهبهم الديني فقد هربوا واختبؤوا في الجبال أو نزحوا خارج

حدود الامبراطورية العثمانية. لا تستطيع الحكومة العثمانية أن تنكر هذه الجرائم ولا يمكن أن تبرّرها، ولا يمكن تبرير تحريضها لهذه الأفعال أو الجريمة المرتكبة ضد الأرمن لأنّها جريمة اقترفت بحق الشعب الأرمني بكامله".

ودون أي تساؤل يفترض (آ. توينبي) أنَّ هذه المجموعة الهائلة من الشهادات التي تتحدث عن معاناة وإبادة الشعب الأرمني، تشير إشارة محكمة إلى أنَّ الحكومة العثمانية ـ التركية تستحق اللوم. ومع ذلك، فالحكومات التركية المتعاقبة رفضت قبول التهمة الموجهة إليها: **"أين هي هذه الوثائق التي تثبت إدانتنا؟" و"أين هي القوانين؟"** (لقد أعلنت الحكومة العثمانية مثل هذه الحجج بعد بداية المذابح مباشرة بغية إضفاء الشرعية على تدابيرها وجعلها تتطابق مع مجريات القانون). فإذا قبلنا بأنَّ المذابح وعمليات التهجير الوحشية حدثت ونُفّذت بالضراوة التي وصفها الشهود العيان، فإنَّ هذه الحقائق تؤكد مسؤولية الحكومة تأكيداً مطلقاً.

إنَّ (فيليب غرافس) من (قسم الاستخبارات) في (مكتب الحربية) والذي كان مراسل مجلة **"تايمز"** في (القسطنطينية)، كتب إلى (لويد جورج) في أيلول سنة (1915م) ما يلي: **"استناداً إلى خبرتي الشخصية وخبرة جميع أولئك الذين يعرفون تركيا معرفة جيدة، فإنّه لا يمكن استثناء أية مذبحة وقعت في تركيا لأنَّ الحكومة جعلتها تبدو وكأنَّ الأرمن يستحقونها"** (مجلس اللوردات ـ مكتب التسجيل، أوراق لويد جورج (D /20 /2 /18 D).

ولذلك فإنَّ المجموعة الضخمة من الشهادات التي وردت في **"الكتاب الأزرق"** والتي تخص جريمة إبادة الجنس الأرمني في سنة (1915م) وفي الربع الأول من سنة (1916م)، تشير إلى المسؤولية التركية.

وأما إطار الحوادث التي كانت قد وُصفت وصفاً واضحاً جداً في الوثائق فهي كالتالي: أولاً، لقد نُزعت الأسلحة من الرجال الأرمن الذين كانوا قد التحقوا بالجيش العثماني ثم نُقلوا إلى كتائب العمل (طوابير العمل) وأُجبروا على تنفيذ الأعمال الحقيرة إلى أن انهاروا، وأعدم الذين كانوا يعملون في أعمال إنشاء الطرق دون أي سبب جلي. واتّبع الضباط العثمانيون معاملة قاسية واختلقوا حجة التفتيش عن الأسلحة فاعتقلوا مجموعات من الرجال الأرمن كرهائن. فقد سلّم الأرمن أسلحتهم، بل ابتاعوها من الأتراك على نحو يوحي بأنّهم تمكنوا من تحقيق الحصص المطلوبة من قبل الضباط.

وفي القرى والمدن الأرمنية، طُلب من الرجال الأرمن الأقوياء المثول أمام (دار الحكومة)، وبعد مسيرة قصيرة إلى خارج البلدة قُتلوا. وكان إطار تنفيذ الأوامر يختلف أحياناً، فعلى سبيل المثال، في (طرابزون) أُخذ الرجال بالزوارق إلى عرض البحر ثم تمّ إغراقهم هناك، بينما كان ينتظر النساء والمسنّين والأطفال مصير أسوأ: لقد أُخرجوا من منازلهم واقتيدوا لمسافات طويلة جداً إلى الصحارى السورية وصحارى (بلاد ما بين النهرين) الحارقة دون طعام أو ماء، فكان الهلاك بانتظارهم بعد أن استنفذوا استنفاذاً تاماً. وبرّر الأتراك هذه الأفعال بأنّها **"إعادة توطين"** الأرمن في مناطق جديدة بعيدة عن حزام الحرب. في الواقع فإنّ التسهيلات الوحيدة التي قُدّمت للأرمن هي معسكرات التجميع الواسعة في الهواء الطلق في (مسكنة) و(الرقة) و(دير الزور). وتوفي الأرمن المجتمعون في هذه الأماكن من المجاعة ومن أثر الظروف الجوية.

وفضلاً عن الوثائق التي تضمّنها **"الكتاب الأزرق"**، فهناك الشهادات التي قدّمها أربعة ضباط عرب كانوا يخدمون في الجيش التركي والتحقوا لاحقاً بالثورة العربية (FO 371/2781). فالملازم الأول (حسن معروف) قدّم

وصفاً مرعباً عن الفظاعات التي وقعت سنة (1915م) في (موش) و(بتليس) و(سعرت) و(أرزنجان) و(ماما خاتون)، والقسم الذي كان يتكلّم عن النساء والأطفال في (موش) الذين أحرقوا وهم أحياء في الأكواخ الخشبية يتطابق تطابقاً كلياً مع الوصف الذي قدّمته (الوثيقة رقم 22) والتي وردت في "الكتاب الأزرق"[1]. **نورد هنا مقتطفاً قصيراً من شهادته:**

"كانت جثث الأرمن تغطي الشوارع في (موش). وفي كل مرة كان أرمني يحاول اقتحام الأبواب إلى الخارج يُقتل في الحال، ولم يستثن من هذه الاجراءات المسنّون والعميان والعجزة والمرضى. ففي المسافة القصيرة الممتدّة بين (موش) و(خنوس) رأيت أفواجاً من الأرمن ينتشرون في السهول بجوار الطريق. وبين (جركس ـ كوي) و(خنوس) رأيت مسيلين ممتلئين بجثث الأرمن ـ على الأغلب كانت جثث رجال ـ، بينما كان مسيل آخر مليئاً بجثث الأطفال الصغار. وشاهدت في (قره ـ شوبان) عدداً كبيراً من جثث الأرمن تطوف على وجه مياه نهر مراد".

الشاهد الآخر، وهو الملازم الأول (سعيد أحمد مختار بعاج) كان عضواً في المحكمة العسكرية في (طرابزون) في حزيران سنة (1915م).لقد رفع تقريراً في شهر حزيران يقول فيه: **"لقد صدر أمرٌ لنفي جميع الأرمن القاطنين في مقاطعة (طرابزون) إلى المجاهل. ولمّا كنت أحد أعضاء المحكمة العسكرية علمت أنَّ النفي كان يعني الإبادة"**، ويتكلم عن ظروف قتل الأسقف الأرمني في (طرابزون) وفي (أرضروم)، ثم يستمر قائلاً: **"فضلاً عن أمر النفي المنوه عنه أعلاه، صدر مرسوم امبراطوري يأمر باعتقال جميع الفارين من الخدمة العسكرية وإعدامهم في الحال دون اجراء محاكمة، وفي الأمر السري كانت كلمة "الأرمن" تحتلّ**

مكان كلمة "الفارين من الخدمة العسكرية"". وعن عمليات النفي يقول (سعيد أحمد مختار بعاج) ما يلي:

"في البداية احتفظت الحكومة بالأطفال وأنشأت مدرسة لتربيتهم، وأسس القنصل الأمريكي في (طرابزون) ملجأ لهم. وعندما وصلت الدفعات الأولى من المهجّرين الأرمن إلى (كوموش ـ خانه)، عُزل الرجال الأقوياء بحجة إدراجهم في مختلف الأعمال، واستمرت النساء والأطفال في المضي إلى الأمام برفقة العسكريين وتعهّدت السلطات التركية بأنّه لن يصيبهم أي مكروه وبأنَّ آخر مكان لتوطينهم هو مدينة (الموصل)، بينما أخذت الحكومة الرجال الذين تخلّفوا في مجموعات تتألف من (15 ـ 20) رجلاً إلى خارج المدينة، وجعلتهم يصطفّون على حافة الخنادق التي كانت قد جُهّزت مقدماً ثم أعدمتهم وألقت بجثثهم في الخنادق. لقد أُعدم المئات من الرجال بطريقة مماثلة في كل يوم، وتعرّضت النساء والأطفال على طريق النفي لهجوم رجال العصابات (الجتا) المسلّحة الذين نظّمتهم الحكومة التركية، فاعتقلوا أعداداً كبيرة منهم، وبعد اتّباع أبشع أنواع السلب والنهب والاعتداءات والانتهاكات الخسيسة كانوا يقتلونهم دون رحمة. وكانت هذه الاعتداءات تحدث يومياً إلى أن تخلّصوا من النساء والأطفال. وصدرت للمرافقين العسكريين أوامر سرية بعدم مقاومة رجال العصابات. وأما الأطفال الذين كانت الحكومة قد تعهّدت برعايتهم فقد ذُبحوا ونفوا، كما استرجعت الحكومة الأطفال الذين كانوا برعاية القنصل الأمريكي في (طرابزون) بحجة إرسالهم إلى (سِيواس) حيث جهّزوا ملجأً خاصاً لهم، ولكن في الحقيقة أخذتهم في زوارق صغيرة إلى عرض البحر ثم وضعتهم في أكياس وألقت بهم إلى البحر. بعد أيام عدة كانت جثثهم الصغيرة تطوف على وجه مياه ساحل (طرابزون)".

وفي ملاحظاته الاستنتاجية صرّح هذا الضابط بما يلي:

"إنَّ الضباط والموظفين الأتراك المسؤولين عن إبادة ونفي الأرمن هم: (بهاء الدين شاكر) في (أرضروم) و(نائل بك) في (طرابزون) و(توفيق بك منتصرلي) ـ الذي كان قائد الدرك ومفوّض الشرطة في (كيماخ) ونائب (أرزنجان) في البرلمان. لقد كانت مراكز قيادة رجال العصابات في (كيماخ) أيضاً".

وأدلى الضابطان الآخران بشهاداتهما عن معسكرات التجميع في (رأس العين) في شباط سنة (1916م)، حيث كانت الحكومة تحتفظ بنحو (12000) أرمني هناك. وفي الوقت الذي كانت تصل دفعات جديدة من الأرمن، كانوا يأخذون بعضهم بعيداً ويقتلونهم، وكان رجال العصابات يساعدونهم أيضاً.

"لقد صدر إعلان بأنَّه يجب أخذ الأرمن ـ الرجال والنساء ـ باتجاهات مختلفة، ولكن التعليمات السريّة كانت تأمر بإعدام الرجال والأطفال والنساء والشيوخ والتخلص من النساء الشابات في سهل (الرّها)... واعترف أحد هؤلاء الدرك بأنه قتل بنفسه (100) أرمني أثناء الرحلات المختلفة التي قام بها".

إنَّ تصريحات الملازم أول (سعيد أحمد مختار بعاج) والوصف الذي ذُكر أعلاه تنوه بـ**"الأوامر السريّة"** ، وتشير إلى أنَّ الحكومة كانت تصدر الأوامر على مستويين: أوامر شعبية لغايات دعائية وأوامر خاصة لإتمام نواياها الحقيقية. أثناء الحرب وفي غياب القنصل البريطاني والقنصل الفرنسي والمبشّرين والمحرّرين والرحالة فإنَّ الحكومة كانت تسعى سعياً حثيثاً للمحافظة على السريّة ولإبقاء نواياها الحقيقية بعيدة عن أعين الأجانب الفضوليين.

وليس من المستغرب أن نجد إشارة إلى إتلاف الوثائق التي كانت تتّهم الحكومة وذلك في الفترة التي تلت انتهاء الحرب. في مجموعة من الوثائق يبدو أنّها جمعت من الجاليات المسيحية في (القسطنطينية) - مع الأخذ بعين الاعتبار محاكمة زعماء الاتحاديين المحتملة - فإنَّ إحدى الوثائق تدّعي أنَّ وزير الثقافة (مدحت شكري) هو **"المسؤول عن اختفاء أغلب الوثائق التي ترتبط بالأرمن"** (FO 377/ 6500- P.480). وفي أسبوعية **"ويكلي سمّري"** التي كانت تصدر عن السفارة البريطانية في (القسطنطينية) وفي العدد الصادر في 4 آذار (1920م) نجد تلميحاً إلى أنَّ **"الوثائق التي كانت تتّهم أولئك الأشخاص (الذين كانوا قد فرّوا إلى ألمانيا وسويسرا ومالطا) قد اختفت، لأنَّ القضية كانت قد حُلّت من قبل الزعماء القوميين المحلّيين. وقد ألحّ (رؤوف بك) على التخلّص من هذه الوثائق، ومن الواضح الآن بأنَّ (رؤوف بك) كان قد اتخذ تدابير اختفاء المواد الوثائقية التي كانت تورطه وتورط (أنور باشا)"** (FO 371/ 5166. 3206).

وعلى الرغم من أني علمت نتيجة أبحاثي بأنّه لا توجد في (مكتب التسجيل الشعبي) في (كيو) النسخ الأصلية لأوامر النفي والقتل الجماعي الذي تعرّض له الشعب الأرمني في سنتي (1915م - 1916م)، فإنّه بالمقابل توجد مجموعة كبيرة من الشهادات الموثوقة التي أدلى بها الشهود العيان، وإن كان بعضهم من المشاركين ولكنها كافية لتوجيه الاتهام إلى الحكومة العثمانية. إنَّ إبادة مئات الآلاف من الأرمن في بلاد كانت تحكم حكماً صارماً لا يمكن أن تُنسب إلى حماس الضباط المحليين. فالمسألة واضحة، لقد صدرت الأوامر من الأعلى، ولا يستدعي القسم الكبير منها دهشة عندما نأخذ بالاعتبار تدابير الحكومة التركية لإخفاء نواياها الحقيقية وتغطية آثارها.

الحواشي

(1) إنَّ الضباط العرب كانوا قد أرسلوا بشهاداتهم إلى الروس الذين بدورهم أرسلوا هذه الوثائق إلى الحكومة البريطانية.

تقارير الشهود العيان الألمان عن
جريمة إبادة الجنس الأرمني، (1915م ـ 1916م)

الدكتورة تيسّا هوفمان

إنَّ تقارير الشهود العيان الواردة أو المشار إليها أدناه، جُمعت على نحو نظامي أثناء السنوات الخمس الأخيرة من قبل (قسم الأرشيف) في (مجموعة تنسيق أرمينيا) التابعة لـ(جمعية الشعوب المعرّضة للخطر). لقد نظّم هذا الأرشيف (جيرار كوتشاريان)، ويتضمن مجموعة من الوثائق الفوتوغرافية ـ يرتبط ثلثها تقريباً بجريمة إبادة الجنس الأرمني ـ، وبيبلوغرافيا عن المواد المنشورة عنها أيضاً والتي كانت تُضاف إليه باستمرار. فقد استخدم الباحثون والمنظّمات ووكالات الأنباء ـ الصحفية والتلفزيونية ـ في (جمهورية ألمانيا الفيدرالية) و(سويسرا) و(هولندا) هذا الأرشيف بغية الاطّلاع على (القضية الأرمنية). ويخطط (قسم الأرشيف) لنشر الوثائق الفوتوغرافية.

ملاحظات عامة عن تقارير الشهود العيان الألمان

1 ـ أثناء الحرب العالمية الأولى، كان الألمان ـ وهم رعايا الرايخ، الحليف العسكري للامبراطورية العثمانية ـ يتمتّعون بحرية أكبر مما كانت تتمتّع به الشعوب الأخرى في تركيا، وبخاصة شعوب دول الحلفاء ـ (بريطانيا) و(فرنسا) و(روسيا). لقد خدم الألمان في هذه الفترة في الامبراطورية العثمانية كدبلوماسيين ومهندسين (في إنشاء الخط الحديدي إلى بغداد)

كما عملوا كرجال أعمال ومبشّرين وأطباء وممرّضين وممرّضات ومعلّمين ومعلّمات وعسكريين، وبذلك كانوا قادرين على استغلال الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في البلاد.

2 ـ كان الشهود العيان والمؤرخين الإخباريين المشار إليهم أدناه متحرّرين من أي تحيّز قومي أو سياسي تجاه الشعب التركي. وعلى النقيض من ذلك، فإنَّ الغالبية العظمى من هؤلاء الرجال والنساء لم يعيشوا في تركيا لسنوات عدّة فحسب، بل كان لهم جمعيات تجارية أو علاقات صداقة شخصية مع الأتراك. فما كان منهم إلاّ أن تابعوا بذعر انفجار الانفعالات القومية في البلاد.

3 ـ لمّا كانت (ألمانيا) الحليف العسكري والسياسي لتركيا، فإنَّ التقارير عن الظروف السائدة في البلاد والتي نُشرت في (ألمانيا) أثناء الحرب العالمية الأولى قليلة العدد أو تقتصر في أغلبها على النشرات والمجلات الخاصة بالكنائس. فقد كانت المراقبة شديدة في (ألمانيا) على التقارير الخاصة بتركيا أو (أرمينيا) وذلك حتى سنة (1917م)، بل وإلى ما بعد ذلك، حتى تشرين الأول من سنة (1918م). وكان التقدّم بطيئاً فيما يخص انتقاء المعلومات قبل نشرها[1]. وفي تركيا عينها، كانت مراقبة المراسلات سارية المفعول أثناء الحرب: لغة المراسلات يجب أن تكتب على الظرف، ولم تكن تُقبل سوى الرسائل المكتوبة باللغة الانكليزية التي كُتب عليها بأنّها: **"كُتبت باللغة الأمريكية"**[2]. وعلى أية حال، كان الممثّلون الدبلوماسيون الألمان مفوّضين لقراءة المعلومات المشفّرة.

وصف الشهود العيان والمصادر

1 ـ الدكتور (جوهانّس ليبسيوس)

تُعدّ مجموعة تقارير الشهود العيان التي نشرها (ج. ليبسيوس) أثناء

وبعد الحرب العالمية الأولى إحدى أهم وأكمل المستندات التي كانت قد نُشرت عن (أرمينيا) والتي في المتناول.

كان (جوهانّس ليبسيوس) (1858م - 1925م) نجل المستشرق الألماني المشهور في (برلين) البروفسور (كارل ريتشارد ليبسيوس)، وكان هو بنفسه متخصص في اللاهوت والدراسات الشرقية. وعندما بادر بمتابعة المجازر الأرمنية التي وقعت أثناء حكم (عبد الحميد) سنة (1895م)، منح وكرّس عمله بكامله لـ(البعثة الألمانية في الشرق) وأعدّ برامج الإعانة من خلالها. فقد ترأس (البعثة الألمانية في الشرق) حتى سنة (1917م)، عندما اختلف مع أعضاء هيئة الرئاسة الآخرين بسبب نشر **تقريره**.

إنَّ عمل (ج. ليبسيوس) كمؤرخ إخباري عن المجازر والاضطهادات الأرمنية، قاده إلى نشر ثلاثة كتب هي: **"أرمينيا وأوروبا"** [بالألمانية] الذي صدر في سنة (1896م) وكان يضم مجموعة من تقارير الشهود العيان وضحايا الاضطهادات في التسعينات من القرن التاسع عشر، وتقرير الدول العظمى الست إلى (الباب العالي) في 4 شباط (1896م)، فضلاً عن تعليق (ج. ليبسيوس) الشخصي. كانت التقارير تتركّز على الحوادث التي كانت قد وقعت حتى سنة (1896م).

قبل نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر له إصدار آخر بعنوان:

- **"تقرير عن موقف الأرمن في تركيا"** [بالألمانية] (بوتسدام، 1916م). فقد ظهر هذا الكتاب في طبعة ثانية موسّعة سنة (1919م) بعنوان: **"السير في مسيرة جنازة الشعب الأرمني"** [بالألمانية]، مع مقدّمة كانت تتضمن تقرير (ج. ليبسيوس) عن زيارته لمدة ثلاثة أسابيع إلى (القسطنطينية)، أي عن زيارته السابقة إلى الشرق والتي أجرى أثناءها في 24 آب (1915م) مقابلة مع وزير الحربية (أنور)[3]. وكان قد مُنع (ج.

ليبسيوس) من متابعة رحلته إلى مجاهل تركيا، إلّا أنّه اغتنم فرصة بقائه في (القسطنطينية) ليجمع المعلومات والتقارير من الأرمن والألمان والآخرين (هنري مورغنطاو والأمريكيون الآخرون) عن عمليات نفي الأرمن التي كانت آنذاك قد بلغت أوجها. لقد بدأ مهمّته وهو في طريقه إلى (القسطنطينية) ابتداءً من (بوخارست) وتركّزت أعماله في (صوفيا)، حيث كان المكتب الرئيس لـ(حزب الطاشناقستيون) الأرمني قد حوّل قياداته إلى هناك، فكانت تنهال عليه أعداد ضخمة من التقارير عن الحوادث التي كانت قد وقعت في تركيا في سنة (1916م). ولم يكن قد سُمح له بعد بالبحث في المراسلات المتبادلة بين السفارة الألمانية والقناصل الألمان الآخرين في الامبراطورية العثمانية أو (مكتب الخارجية) في (برلين).

كان "التقرير" بأجمعه يحتوي في الأغلب على تقارير الشهود العيان الأمريكيين والأوروبيين. وكان يُبين وجهة النظر الأولى - ولربّما الأكمل - عن الحوادث أيضاً - وفيها المعلومات عن الخلفية السياسية والتاريخية والمعالجة الحرجة لمختلف المظاهر - على سبيل المثال: كانت دعاية الحكومة التركية لتبرير نفسها ونشر الأخبار المناهضة للأرمن في (ألمانيا) قوية. وكانت الجداول الإحصائية تدعم نص الكتاب. في مقدّمة الطبعة الثانية - التي سبق وأُشير إليها - كان (ج. ليبسيوس) قد دوّن ردّ الفعل السياسي تجاه كتابه: **"لقد تأخر نشر الطبعة الثانية بسبب صعوبة إيجاد الناشر. فضلاً عن ذلك، ولمّا كانت المراقبة سائدة فلم يتم بيع الكتاب على نحو حر، وأغلب النسخ ـ لم تكن أقل من (20000) نسخة ـ أُرسلت في الحال إلى أعضاء (البعثة الألمانية في الشرق) والوزراء البروتستانت، واحتُفظ بـ(500) نسخة منه لتوزيعها على أعضاء المجالس المحلّية في (فورتّمبرغ). لقد صودرت (191) نسخة من هذه المجموعة الأخيرة من**

قبل رؤوساء الشرطة في (برلين)"[4]، ثم مُنِع توزيعه أو نشره.

لقد نُشر **"التقرير"** في خمس طبعات (بوتسدام، 1916م، 1919م، 1927م، 1930م وهيدلبرغ، 1980 - إعادة نشر الطبعة الثانية). وصدرت ترجمته باللغة الفرنسية في (باريس) في سنة (1918م) مع مدخل بقلم (رينيه بينون).

وكانت مجموعة كبيرة جداً من تقارير الشهود العيان التي كانت ترتبط بجريمة إبادة الجنس الأرمني قد وردت في مجموعة مراسلات الدبلوماسيين الألمان والتي حرّرها (ج. ليبسيوس) وصدرت في سنة (1919م) بعنوان **"ألمانيا وأرمينيا 1914م - 1918م. مجموعة من الوثائق الدبلوماسية"** [بالألمانية]. وعندما عاد (ج. ليبسيوس) إلى (برلين) في تشرين الثاني سنة (1918م) بعد أن أمضى سنتين ونصف السنة في (لاهاي - هولندا)، ذهب إلى (مكتب الخارجية) (1 كانون الأول 1918م) واستأذنهم ليبحث في الوثائق الرسمية الخاصة **"بالمسألة الأرمنية وسياسة الحكومة الألمانية بشأن هذا الموضوع أثناء سنوات الحرب"** وذلك (آ) ليقارن المواد الموجودة هناك مع المواد التي كانت بحيازته، (ب) ليفتّش عن حقيقة الاتهامات المتكرّرة الصادرة أثناء الحرب عن الأتراك والأرمن وبخاصة من أعداء (ألمانيا) بخصوص مشاركتها في الجرائم[5]. إنَّ (مكتب الخارجية) الذي كان في بادىء الأمر قد خطّط لنشر **"ورقة بيضاء"**، اقترح تعيين (ج.ليبسيوس) رئيساً لتحريريها. وقَبل (ج. ليبسيوس) بهذا المنصب بشروط:

"(1) لقد استأذنوا لي بالبحث في جميع المواد الوثائقية الموجودة في (مكتب الخارجية) أو السفارة، (2) وتُرك اختيار الوثائق لتحكيمي على نحو كلّي، (3) وكان سيتمّ توزيع النشرة من قبلي

عن طريق المكتبات العادية بدلاً من رعاية (مكتب الخارجية)"[6].

كانت المجموعة التي بعنوان **"ألمانيا وأرمينيا"** تحتوي على (444) وثيقة دبلوماسية تعود إلى الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1913م - 1918م)، بل على الأغلب كانت تخصّ السنتين (1915م) و(1916م). إنَّ الغالبية العظمى من هذه الوثائق كانت تقارير القناصل في العواصم المحلّية: (أضنه) و(حلب) و(اسكندرونة) و(بيروت) و(دمشق) و(أرضروم) و(القدس) و(الموصل) و(صاصون) و(سيواس) و(طرابزون)، وتعتمد على ملاحظات الكاتب الشخصية وتقارير وتصريحات الشهود الألمان والآخرين. وكانت قد لُخّصت ثم أرسلت نسخ كاملة عنها من قبل (السفارة القيصرية الألمانية) في (بيرا - القسطنطينية) إلى (مكتب الخارجية) في (برلين)، بينما كانت الردود والتعليمات الواردة إلى (بيرا) عادية. وكان يوجد ملحق يضم خمس تقارير أخرى، بعضها سبق ونُشِر في بلاد أخرى أو في **"تقرير"** (ج. ليبسيوس) سنة (1916م)[7].

ويجب التأكيد مرة ثانية على أنَّ مجموعة سنة (1919م) لا تحتوي إلّا على نخبة من المراسلات الدبلوماسية الألمانية، كان (ج. ليبسيوس) قد اختارها على أساس المعيارين المذكورين. ويستمر الكتّاب الأرمن وبخاصة في (أرمينيا السوفييتية) في توجيه الاتهامات له لاتخاذه خطاً يبرّر سياسة (ألمانيا) الخارجية، ولأنّه يلفت الانتباه بخاصة إلى مجموعته غير الرسمية بعنوان: **"السياسة الخارجية لمجالس الوزراء الأوروبيين، 1871م – 1914م"** [بالألمانية] (المجلدات من 1 - 40 ، برلين، 1922م - 1926م)[8]. وقد شارك (ج. ليبسيوس) في هذا العمل بدءاً من شباط سنة (1920م)[9]. على أية حال، فإنَّ المسألة تتعلق بـ(ج. ليبسيوس)، وإلى أي مدى تصرّف كفدائي؟ مع مراعاته لوطنه. على الرغم من تأكيداته التي كانت تنقض

ذلك .. وهي لن تؤثر على اهتمامات هذه (المحكمة) ولن تحط من أهميته كمؤرخ إخباري عن جريمة إبادة الجنس الأرمني.

فضلاً عن ذلك، توجد الآن مجموعة كاملة من المراسلات الدبلوماسية الألمانية عن موضوع جريمة إبادة الجنس الأرمني في (الأرشيف السياسي لمكتب الخارجية في جمهورية ألمانيا الفيدرالية ـ بون) حيث يمكن للجمهور أن يطّلع عليها[10]. على أية حال، لم يتمّ استعراض هذه المادة الثريّة والقيّمة استعراضاً كاملاً وتمثيلها في إطار قابل للنشر، على الرغم من أنَّ عمل (ج. ليبسيوس) يغطي أغلب الوثائق الهامة قبل سنة (1919م).

ويمكن الاطّلاع على تفاصيل حياة (ج. ليبسيوس) وأعماله على نحو رئيس في **"أرشيف جوهانّس ليبسيوس"** في (قسم اللاهوت) من (جامعة مارتن لوثر) في (هال).

لقد ظهرت تقارير أخرى لشهود عيان في مجلة **"دير أورينت"** الشهرية [بالألمانية]، والتي كان قد نشرها (ج. ليبسيوس) بدءاً من سنة (1919م)[11]. في 2 حزيران (1921م)، اشترك (ج. ليبسيوس) كخبير أدلّة في المحكمة المحلّية في (برلين) أثناء محاكمة (صوغمون تهليريان) الذي كان متّهماً باغتيال (طلعت باشا). وأُحتفظت بمرافعته في محاضر الجلسات التي كانت قد نُشِرت للمرة الأولى في سنة (1921م)[12].

2 ـ الدكتور (آرمين ت. فيكنر)

بينما يُعدّ (ج. ليبسيوس) الوثائقي الفذ عن جريمة إبادة الجنس الأرمني، فإنَّ (آ. فيكنر) (1886م ـ 1978م) كان الشاهد العيان الرائد: نجح (آ. فيكنر) الشاب في نيسان سنة (1915م) باتصالاته الشخصية على إحراز مكان له في فريق (البعثة الألمانية ـ العثمانية الصحية) التي كانت ستغادر إذ

ذاك إلى تركيا. في ربيع سنة (1915م) وصل إلى (بغداد) وهو جندي عادي في (قوة تدابير حفظ الصحة المتطوّعة أثناء الحرب)، وألحق بالجيش العثماني السادس بقيادة المشير (فون دير غولدتز). في سنة (1916م)، علم (آ. فيكنر) عن مذابح وعمليات نفي الأرمن التي كانت تنفّذها الحكومة التركية. وعلى الرغم من صدور أوامر صارمة من (جمال باشا) في 28 آب و10 أيلول سنة (1915م) يمنع بموجبها أخذ الصور الفوتوغرافية للمنفيين الأرمن، فقد ذهب (آ. فيكنر) إلى المعسكرات الأرمنية في (مسكنة) و(حلب) وصوّرها وأرسل الصور برسائل سريّة إلى (السفارة الأمريكية) في (القسطنطينية)[13]. وأثناء إجازة قضاها (آ. فيكنر) في (ألمانيا)، اتصل مع (ج. ليبسيوس) و(ولتر راتنهور) - الذي غدا لاحقاً وزيراً للخارجية - ولكنّه لم ينجح في نشر تجاربه.

لقد لخّصت سكرتيرته (جوهانّا ويرنيك - روثماير) في (روما) في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1963م - 1965م) مفاهيم (آ. فيكنر) عن تعهدّه للشعب الأرمني إذ ذاك كما يلي:

"إنَّ مشاركة (آ. فيكنر) الإلزامية في التدابير السياسية الداخلية التي اتخذتها تركيا ــ حليفة (ألمانيا) ــ، ونشاطاته في (برلين) ونشر اثنين من رسائله عن طريق والدته في "فرو إن دير جينوارت" [بالألمانية] بينما كانت الحرب قد بلغت أوجها، قاد إلى طرده الفوري من البعثة العسكرية في ربيع سنة (1916م)... وعلى الرغم من ترقيته من قبل المشير (فون دير كولدتز) إلى رتبة الملازم الأول، فقد طُلب منه العمل بين ضحايا الكوليرا، حيث اكتشف أثناء مهمّة في المشفى المكشوف بأنَّ الجرّاح الرئيس للجيش قد حصل على أوامر بالاحتفاظ بـ(ف) مشغولاً على نحو ما كي لا يتجول في (بغداد) ويفقد أية رغبة كانت لديه في البحث والتقصّي"[14].

وبالفعل، فقد كان (آ. فيكنر) قد احتُفظ في حجر قضائي قبل رحيله من (القسطنطينية) في تشرين الثاني سنة (1916م). وعلى الرغم من أنَّه أنجز كتابيه عن تركيا سنة (1917م)، إلاّ أنَّه لم يكن قادراً على نشرهما إلّا في سنة (1919م) وسنة (1920م)[15]. في 26 كانون الثاني (1918م) قدّم (آ. فيكنر) عرضاً وجيزاً في (جمعية الإرشاد الشعبي الألماني ـ التركي) في (بريسلو)، حيث عَرض صوراً عن معسكرات المنفيين الأرمن، وأعطى في الوقت عينه وجهة النظر التركية الرسمية عن الحوادث، التي كانت تركيا قد أقدمت وفقها على نفي الأرمن نتيجة نشاط خياني على الحدود العثمانية ـ الروسية (في فان وأرضروم). إنَّه صرّح أيضاً بأنَّ: "**الحكومة التركية كانت تحاول المستحيل لتخفّف من محنة هذه المجموعات من اللاجئين بتوزيع الطعام عليهم...**"[16]. وتقول (ويرنيك ـ روثماير) ـ كاتبة سيرة حياة (آ. فيكنر) ـ عن هذه التصريحات التي أعلنها (آ. فيكنر) أثناء هذا العرض وعروض أخرى في (بريسلو) بأنَّها كانت نتيجة الضغط الخارجي عليه ورغبة منه في تعظيم نفسه[17].

وبعد الحرب، برز (آ. فيكنر) على مسرح الحوادث على أنه كاتب "**الرسالة المفتوحة إلى رئيس الولايات المتّحدة الأمريكية (ودرو ويلسون) بشأن ترحيل الشعب الأرمني إلى الصحراء**"[18]. لقد كُتبت هذه الرسالة بمناسبة (مؤتمر باريس) للسلام في سنة (1919م)، وكانت تناشد (و. ويلسون) بأن يتدخّل لصالح حلٍ حقيقي ودائم لـ(المشكلة الأرمنية) رحمة بالمعاناة التي تحمّلها الشعب الأرمني: وفق (آ. فيكنر) كان هذا الحل يكمن في توحيد واستقلال (أرمينيا الشرقية) و(أرمينيا الغربية)، وكان (آ. فيكنر) يبدو في هذه الرسالة "**أحد الأوروبيين المعدودين**" الذين شاهدوا بأعينهم "**الإبادة الفظيعة**" للشعب الأرمني.

"**كان الأطفال يبكون وهم يموتون، وكان الرجال ينتحرون بإلقاء**

أنفسهم من فوق الصخور، بينما كانت النساء يرمين أولادهن في الآبار، والنساء الحوامل كنّ يقفزن إلى نهر الفرات. لقد عانى الشعب الأرمني من كل أشكال الموت في العالم، بل من جميع أشكال الموت في كل العهود. ورأيت أشخاصاً فقدوا عقولهم وكانوا يأكلون برازهم، وكانت النساء يطبخن أجساد أطفالهن، بينما كانت الفتيات الشابات يفتحن جثث أمهاتهن التي كانت لا تزال دافئة بحثاً عن الذهب في أحشائهن الذي كنّ ابتلعنه خوفاً من الدرك اللصوص. كان الشعب في النزل المتداعية يضطجع بلا مبالاة بين أكوام جثث الموتى والأجساد الهزيلة وهي تترقب الموت: إلى متى يمكن أن يحافظوا على وجودهم التعس بدون طعام؟ إذ لم يكن في متناول أيديهم سوى الحشائش وبعض حبوب القمح التي كان يمكن أن يحصلوا عليها من بين روث الحيوانات؟. ومع ذلك، فما هذا سوى جزء بسيط عن كل ما شاهدتُ بأم عيني أو عن ما نُقل إلي من قبل أصدقائي والرحّالة الذين لقيتهم، أو من قبل المنبوذين أنفسهم"[19]

في سنة (1921م)، كتب (آ. فيكنر) مقدّمة لمحاضر جلسات محاكمة (ص. تهليريان) التي كانت قد نُشرت. بعد وفاته، نُقلت مخطوطاته غير المنشورة ومجموعة صوره الفوتوغرافية إلى (متحف شيلّر) في (مارباك).

3 ـ أدلّة "دوتسشر هيلفسبند" [العصبة الألمانية للمساعدة].

فضلاً عن (البعثة الألمانية في الشرق)، كانت توجد منظّمة أخرى تعمل بنشاط في تركيا هي: (العصبة الألمانية للمساعدة في الأعمال المسيحية في الشرق)، التي تأسست في 2 شباط (1896م)[20]. كانت المراكز الرئيسة للعصبة تنتشر في المدن: (فان) (منذ سنة 1896م) و(موش) (منذ سنة 1907م) و(خربوط) (منذ سنة 1897م) و(مرعش) (منذ سنة

1896م) و(الهارونية) (منذ سنة 1909م). وكان يعمل في العصبة فضلاً عن الألمان: (10) رعايا سويسريين و(3) دنمركيين ونرويجيين و(3) نساء من (السويد) و(فنلندا) و(أستونيا) على التوالي. لقد اهتمّت (العصبة الألمانية للمساعدة) حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى بـ(1459) حالة من المنبوذين. لقد تخلّت عن مراكزها في (فان) و(موش) بعد الاحتلال الروسي، ولكن العمل في المراكز الأخرى استمر. بل إنَّ مركز (الهارونية) تابع أعماله إلى أوائل سنة (1919م) وأُغلق بسبب الانتداب الفرنسي على (كيليكيا). لقد بقي عدد من أفراد العصبة يعملون في (مرعش) وفي (خربوط) إلى سنة (1923م).

وتؤلف التقارير التي رفعتها العصبة عن الحوادث التي كانت قد وقعت في (فان) و(موش) ملحقاً قيّماً وتصحح التقارير القنصلية الألمانية، لأنَّ (ألمانيا) لم تكن تحتفظ بقنصلية في (فان). وعلى ذلك، فإنَّ تقارير السفارة وبخاصة في النصف الأول من سنة (1915م) كانت تبدي انحيازاً واضحاً تجاه الموقف التركي من الحوادث. وبرأي (ج. ليبسيوس)، كانت الحكومة التركية تضلّل السفارة الألمانية على نحو نظامي بما يخص هذا الموضوع، ولا سيّما في الفترة المذكورة.

ويبرز مركز العصبة الموجود في (مرعش) أهميته أثناء مسار الحرب أيضاً، لأنَّه كان قاعدة (الأخت بياتريس روهنر) السويسرية ـ الألمانية، التي خدمت في (حلب) و(الرّها) حيث كان المنفيون الأرمن يُرسلون عَبر هذه المدن إلى الجنوب. وتمكّنت بمساندة أولئك العاملين في الأعمال الخيرية من الأرمن والأمريكيين على إقامة معسكر إعانة من مقرّها في (حلب)، ووسّعت مجال عملها لتأمين المساعدة للمنفيين في مناطق نهر الفرات. لقد استأجرت في (حلب) منزلاً وحوّلته إلى ميتم وصل عدد اللاجئين فيه إلى (800) يتيم، وكانت ترسل التقارير والمعلومات إلى السفارة في (بيرا)

بينما كانت الحرب تتقدّم. ونشر (ج.ليبسيوس) عدداً من هذه التقارير أيضاً في **"تقريره"** وفي كتاب **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية].

في سنة (1919م) نشر (ويليام أرنست سومّر) مجموعة أخرى من تقارير الشهود العيان لصالح العصبة بعنوان: **"الحقيقة عن معاناة الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب"** [بالألمانية]. كان (أ. سومّر) يعرف تركيا معرفة جيدة لأنّه كان قد أمضى سنوات عدّة هناك في الفترة الممتدّة ما بين 22 تشرين الأول (1906م) إلى 19 تشرين الثاني (1912م)[21]. وكذلك ظهر وصف استعراضي عن حوادث سنة (1915م) وعن الأعمال الخيرية المنجزة من قبل (العصبة الألمانية للمساعدة) في كرّاس بعنوان: **"مصير الأرمن ـ أصدقاء الأرمن وأعداؤهم. تقرير مختصر"** (بالألمانية)، (فرنكفورت/ ماين، 1927م).

في سنة (1924م) دُمجت (العصبة الألمانية للمساعدة) مع (البعثة الألمانية في الشرق) وكانت نشاطاتها تتركّز على الأغلب في (عنجر) - جنوب (لبنان)، لمساعدة الأرمن الذين فرّوا من (جبل موسى). ويتضمّن أرشيف العصبة وثائق فوتوغرافية أيضاً منذ بداية عمل العصبة على مساعدة الأرمن في تركيا.

4 ـ جاكوب كونزلر

إنَّ اسم شاهد عيان آخر يرتبط بعمل البعثات الألمانية - الأرمنية ونشاطات (البعثة الألمانية في الشرق) هو: (جاكوب كونزلر) السويسري - الألماني، الذي كان قد تلقّى تعليمه كشماس في (بازل)، ثم ترأس قسم الجراحة في (مستشفى بازل) لمدة خمس سنوات حتى سنة (1899م). والتقى هناك مع (ج. ليبسيوس) الذي حثّه ليعمل

في مشفى البعثة في (الرّها): فما كان من (ج. كونزلر) إلاّ أن أمضى (20) سنة من حياته هناك برعاية الطبيبين (هـ. كريست) و(آندرياس فيشر). في نهاية الحرب، بدأ (ج. كونزلر) بجمع النساء والأطفال الأرمن الذين كانوا على قيد الحياة، بغية تسليمهم إلى (منظمة الإعانة الأمريكية للشرق الأوسط). وقاد لصالح هذه الأخيرة في صيف سنة (1922م) نحو (8000) طفل أرمني من تركيا إلى (سورية) ومنها إلى (لبنان)، واهتمّ برعاية نحو (1400) فتاة يتيمة من فتيات هذه المجموعة. لقد نشر (ج. كونزلر) تجاربه في كتاب بعنوان: **"في أرض الدماء والدموع. تجارب في بلاد ما بين النهرين أثناء الحرب العالمية"** [بالألمانية]، (بوتسدام، 1921م). ولا يتضمّن هذا العمل المعلومات عن يومياته فحسب بل تصريحات هامة أيضاً عن المنفيين الأرمن والسريان الأرثوذكس. إنّه يضم تقريراً كان قد رفعه (ج. كونزلر) بخصوص نقل نحو (100000) من الأكراد إلى (بلاد ما بين النهرين) و(قونية) في الفترة الممتدّة ما بين شتاء سنة (1916م) وصيف سنة (1917م)[22].

نشر (ج. كونزلر) في سنة (1933م) مجلّداً صغيراً عن ذكريات عمله في تركيا بعنوان: **"ثلاثون سنة من الخدمة في الشرق"** [بالألمانية]، (بازل، 1933م)، وقدّم فيه ثانية وصفاً مفصّلاً عن حوادث سنة (1915م)، لأنّه كان أحد الشهود العيان على المذابح التي وقعت في مدينة (الرّها) وكذلك المحاولة اليائسة لسكانها في مقاومة الأتراك وتجنّب النفي والإبادة[23].

5 ـ الدكتور (مارتن نيباك)

كان (مارتن نيباك) يعمل مدرّساً في (المعهد الألماني) في (حلب) في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1913م - 1916م)، وكان أحد الشهود

العيان على إبادة الشعب الأرمني أثناء الحرب العالمية الأولى أيضاً، مما دفعه وزملاؤه من المدرّسين إلى صراع عنيف مع مهنتهم:

"كيف سنتمكّن أن نعلّم الطلاب الأرمن مادة التاريخ والثقافة القومية والديانة، بينما أفراد شعبهم الآخرين يتضوّرون جوعاً في الباحات المجاورة لمدارسنا؟"[24].

لقد قاد هذا الموقف (م. نيباك) في 15 تشرين الأول (1915م) ليكتب تقريراً إلى البرلمان الألماني، الذي أرسل إلى (برلين) من قبل القنصل الألماني في (حلب) - والذي كان يمثّله آنذاك القنصل (هوفمان) في (الاسكندرية) - عن طريق السفارة في (القسطنطينية). ووقّع على تقرير (م. نيباك) كلٌ من مدير المدرسة (هوبر) وزميليه: الدكتور (أدوار كرايتر) الألماني - السويسري و(المبشّرة ماري سبيكر). كما وصف (م. نيباك) الصور الفوتوغرافية التي كان قد صوّرها القنصل (هوفمان) في (الخان) الذي كان يجاور المدرسة الألمانية، وألحقه بتقريره. فقد كان الأرمن في هذا (الخان) يعيشون ويموتون في ظروف بدائية وسيئة جداً. ويتبين من صور القنصل (هوفمان) بأنَّ الأطفال الذين تمكّنوا من البقاء على قيد الحياة كانوا يزحفون في الجوار بين أكوام جثث الموتى[25]. (إنَّ تقرير (هوفمان) الذي نُشر في 8 تشرين الثاني (1915م)، يؤكد تماماً ملاحظات (م. نيباك). وأعيد نشر التقرير في **"دير أورينت"** في كانون الأول (1920م)، العدد 8 - 9 ، ص560). كما نشر (ج. ليبسيوس) تقرير (م. نيباك) في كتابه **"ألمانيا أرمينيا"** [بالألمانية] على أنَّه (الوثيقة رقم 182)، إلاَّ أنَّه كان قد سبق وظهرت ترجمته الكاملة في (ألمانيا) أثناء الحرب في سنة (1916م) بعنوان: **"كلمة إلى الممثلين المعتمدين من الشعب الألماني"** (بالألمانية). وظهرت الترجمة باللغة الانكليزية في (لندن) في سنة (1917م)[26]، تبعتها طبعات أخرى للنص الألماني في (ألمانيا) في السنوات (1919م)

و(1927م)[27]. ويحتوي تقرير (م. نيباك) بخاصة على أمثلة مرعبة عن وحشية الأتراك التي كانت قد ارتُكبت ضد السكان الأرمن.

وكان الدكتور (م. نيباك) وزميله الدكتور (أ. كرايتر) في مأزق سياسي حتى قبل نشر هذه التقرير في (لندن) في سنة (1917م): لقد أبلغ القنصل (روسّلر) في (حلب) إلى السفارة الألمانية في (بيرا) في 11 تشرين الثاني (1916م)، بأنَّ (جمال باشا) سبق وأعلمه في 25 أيلول (1916م) عن نيّته **"لمحاكمة المدرّسين الألمان أمام المحكمة العسكرية الحربية بسبب التصريحات الشعبية التي صدرت عنهم في المسألة الأرمنية"**[28]، إلّا أنَّهما كانا قد غادرا تركيا في حزيران سنة (1916م) وتجنّبا الاعتقال والمحاكمة.

6 ـ الشهود العيان الآخرين

من الشهود العيان الآخرين الذين يجدر ذكرهم: (أرنست كريستوفل) (1876م - 1955م) من (جمعية البعثة الألمانية)، الذي غادر (بازل) في ربيع سنة (1908م) إلى (ملاطية) ليكرّس نفسه للأعمال الخيرية ولا سيّما لمساعدة العميان، وبذلك غدا أحد الشهود العيان على جريمة إبادة الجنس الأرمني في (ملاطية). إنّه لم يقدّم وصفاً عن تجاربه في كتبه التي كانت بعناوين: **"بين البذار والحصاد"** [بالألمانية]، **"أربعة شبّان ألمان في ملاطية"** [بالألمانية]، **"مخلّصونا ـ إخوتنا وأخواتنا"** [بالألمانية]،بل في سيرة حياته أيضاً التي نشرت في **"ميتزيغن"** [بالألمانية] من قبل (هدويك - ماريا وينكلر) في سنة (1918م) وكانت بعنوان: **"شعاع من الحب"**.

ولا بدّ أنّه كان من بين جميع أولئك الذين مثّلوا (ألمانيا) في تركيا إذ ذاك، كان أعضاء البعثة العسكرية الألمانية ـ وبفضل ثقافتهم المتكاملة

ووجهة نظرهم وعلاقتهم العسكرية والشخصية مع تركيا - يظهرون عطفهم على الأرمن في دور **"الأعداء الداخلية والخارجية"** للبلاد. وتضفي هذه الحقيقة مزيداً من التمييز على كتابات الجنرال (أوتّو ليمان فون ساندرز) وذلك في مذكّراته التي كانت بعنوان: **"خمس سنوات في تركيا"** [بالألمانية] (برلين، 1920م). كان الجنرال (أ. ساندرز) قائد البعثة العسكرية الألمانية في الامبراطورية العثمانية في الفترة الممتدّة ما بين 14 كانون الأول (1913م) إلى 29 كانون الثاني (1919م). على سبيل المثال: كَتب عن (طلعت باشا) ما يلي: **"كان لجاذبيته الفائقة وشخصيته القوية سحراً لا يُقاوم"**[29]. ويُذكر أنَّ الجنرال (أ. ساندرز) كان قد أنقذ السكان الأرمن في (أدرنة) و(إزمير) من النفي سنة (1916م). وفي 2 حزيران (1921م)، ظهر مع (ج. ليبسيوس) كخبير في محاكمة اغتيال (طلعت باشا) في (برلين).

تصريحات الشهود العيان الألمان

أولاً ـ تسلسل الحوادث

1 ـ 1 ـ الاستيلاءات والغارات والاعتقالات عقب اندلاع الحرب في سنة (1914م)

كانت قد تمَّت الاستيلاءات في صفوف المدنيين من شعب الامبراطورية العثمانية منذ بداية الحرب مباشرة، ولكنّها جرت بقسوة أكبر في صفوف أبناء الشعب الأرمني، والتي كانت بعامة تعطي اندفاعاً لأعمال النهب والاعتقالات[30]. وكانت العصابات والجنود غير النظاميين قد نُظّمت وسُلّحت من قبل المجموعات المحلّية من (حزب الاتحاد والترقّي) منذ مطلع سنة (1915م). لقد أرهبوا بمساعدة الشرطة التركية (الدرك)

سكان القرى الأرمنية باغتصابهم للنساء وبإرغامهم على تقديم المال والأشياء القيّمة[31]. وكانت مقاطعة (أرضروم) بخاصة مسرحاً لمثل هذه الأفعال الاستبدادية من العنف.

مع اندلاع الحرب، كان الرجال الأرمن الملزمون بالخدمة العسكرية قد سُخّروا للعمل، باستثناء أولئك الذين كانوا قادرين على شراء حريتهم. ومنذ آذار سنة (1915م) عُزل الجنود الأرمن من أسلحتهم[32]، وبعد خدمتهم في الوحدات الخاصة (طوابير العمل) كحمّالين وفي الأشغال الشاقة لفترات مختلفة من الزمن، نُقلوا في مجموعات تضم من (80 - 100) رجل ثم أُعدموا[33]. أو ضُربوا حتى الموت أو قُتلوا بطرق مختلفة من قبل الجنود أو الدرك، الذين كانوا يُنفّذون الأوامر الصادرة من رؤوسائهم[34]. وبالتعاقب، ففي العديد من المدن والقرى كان الرجال غير الملزمين بالخدمة العسكرية - الذين تتراوح أعمارهم بين (16 - 70) سنة - قد طُوّقوا بغية تجنيد إجباري مُفترض ثم أُعدموا دون محاكمتهم. أو بكلمة أخرى، عملوا حتى الموت في (وحدات حفر الخنادق)[35]. وتصف (الأخت آلما جوهانسون) - امرأة سويدية من (العصبة الألمانية للمساعدة) - هذه الحوادث وتشير إلى أنّه في مدينة (موش) لوحدها فإنّ ربع عدد الرجال فقط عادوا أحياءً من عملهم في إنشاء الطرقات:

"عندما بدأت الحرب، جُنّد جميع الرجال الأرمن الملزمين بالخدمة العسكرية على نحو إجباري، ولم ينج سوى أولئك الذين تمكّنوا من شراء حريتهم بالمال، أو الذين كان لديهم أصدقاء من الأتراك أو الذين رشوا الأتراك. إنّ الرجال الذين تخلّفوا، عملوا في نقل الإمدادات إلى الجيش التركي على الحدود الروسية. لم يكن هناك حيوانات لنقل الأمتعة، فكانوا ينقلون الأحمال على ظهورهم (لا توجد خطوط حديدية في هذه المناطق). إنّ فصل الشتاء في (موش) و(أرضروم)

طويل وقاس بعامة ويتطلب مدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ليصلوا إلى أماكنهم، ولم يكونوا مزوّدين بالمال أو بالألبسة الضرورية لمثل هذه الرحلة الطويلة والشاقة. لقد استولى الدرك على أموالهم، أما أولئك الذين كانوا قد استنفذوا تماماً ولم يتمكنوا من متابعة الرحلة، فقد ضُربوا حتى الموت دون أن يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم. وأخذ الناجون منهم ثياب زملائهم الموتى للحماية من البرد القارس... وكان المتسكعون إذ ذاك والذين لم يحصلوا على أي نوع آخر من العمل قد جُنّدوا للدرك، فاكتسبوا بذلك حق عمل أي شيء كانوا يرغبون به. وكانت النتيجة شريطاً طويلاً من القساوة واللا إنسانية"[36].

وفي 15 نيسان (1915م) ، كان السفير الألماني قد أرسل تقارير مشابهة إلى (مكتب الخارجية) في (برلين)[37].

في الوقت ذاته، حيث كانت الاستيلاءات قد تمّت، كان الشعب الأرمني قد عُزل من الأسلحة أيضاً، على الرغم من أنَّ كل البيوت في (آسيا الصغرى) كانت تمتلك الأسلحة. ويُشدّد (ج. ليبسيوس) على أنَّ حكومة (الأتراك الشبّان) كانت قد زوّدت (حزب الطاشناقستيون) بالعتاد في مناسبات عدّة، للدفاع عن (الدستور العثماني) في حالة وقوع ثورة مناهضة[38]، ولكن بدءاً من مطلع سنة (1915م) استرجع الأتراك هذا العتاد من الأرمن مرة أخرى. وكان البحث عن الأسلحة في المنازل فرصة ثانية لتعذيب ومضايقة السكان، ولا سيّما في القرى. وفي حال عدم وجود الأسلحة كان الفلاحون الأرمن يُرغمون على شرائها من جيرانهم الأتراك وبأسعار عالية لتقديمها إلى السلطات العسكرية. ويقدّم (ج. ليبسيوس) وصفاً مفصّلاً عن مثل هذه المضايقات التي جرت في قرى مقاطعة (أرضروم)[39].

فضلاً عن ذلك، وفي آذار سنة (1915م)، بدأ الأتراك باعتقال

الزعماء السياسيين والمفكّرين الأرمن. ويخبرنا (ج. ليبسيوس) بأنّه في مقاطعة (أرضروم) كان أغلب أعضاء (حزب الطاشناقستيون) قد سُجنوا في 12 نيسـان من السنة ذاتها[40]. وقدّم اندلاع الثورة الدفاعية للأرمن في (فان) في 20 نيسان مبرراً لحكومة (الأتراك الشبّان) لإجراء اعتقالات واسعة النطاق في مناطق أخرى أيضاً، ولا سيّما في العاصمة (القسطنطينية)، حيث أُعتقل (600) من الزعماء السياسيين والمفكّرين الأرمن في ليلة 24/ 25 نيسان (1915م). وبعد عدّة أيام كانوا قد نُقلوا إلى قرية (آياش) أو إلى بلدة (تشانغر) قرب مدينة (أنقرة)، بينما كان من المفترض محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية في (أنقرة). على أية حال، وعندما لم يتمكّنوا من إيجاد أدلّة تتهمهم فإنّهم تخلّوا عن فكرة اجراء المحاكمة ونُفي أغلب الزعماء الأرمن البارزين إلى (ديار بكر) عبر (أضنه) و(حلب)[41]. كان اثنان من زعماء (حزب الطاشناقستيون) وهما: (آكنوني) و(فارتكس) وعضو البرلمان العثماني المحامي (كريكور زوهراب) قد اعتُقلوا في 21 أيار ونفوا إلى (قونية) قبل أن يُنقلوا إلى (حلب) عبر (أضنه). وكان (فارتكس) و(ك. زوهراب) يعانيان من مرض القلب عندما قرر الأتراك نفيهما من (حلب) إلى (ديار بكر)، ولكن بعد رحلة استمرّت ساعة واحدة خارج مدينة (الرّها) قُتلا من قبل الضابط التركي الذي كان يرافقهما، ثم أُرغم الطبيب المحلّي في (الرّها) على أن يصرّح في شهادة الوفاة بأنّهما توفيا من التيفوس[42].

ومن الجلي بأنَّ الـ(600) الآخرين من المفكّرين المعتقلين في (القسطنطينية) قد لاقوا مصيراً مشابهاً[43]، ولم يطلق سراح سوى (8) منهم فيما بعد[44]. وكان هناك مجموعة من الزعماء الأرمن الذين نُقلوا إلى (ديار بكر)، ضربوا حتى الموت أثناء استجوابهم. وبعد هذه الأفعال الشنيعة انتحر أسقف (ديار بكر) الأرمني من اليأس[45].

لقد كان القرويون الأرمن وبخاصة في مقاطعة (أرضروم) - وحتى قبل أعمال النفي الشاملة - يعانون من الغارات العنيفة ومن مضايقات ونهب الجنود والمجموعات غير النظامية لهم[46]. ويخبرنا (ج. ليبسيوس) في سنة (1916م) عن الجرائم التي اقترفت ضد القرويين الأرمن في منطقتي: (آرتوين) و(آردانوش) في (وادي جوروخ) أثناء التقدّم التركي باتجاه (باطوم) و(أولطي). وكانت العصابات التركية والجيورجية على الأغلب قد تورّطت في هذه المذابح وعمليات نفي النساء والأطفال، وكان عدد الضحايا يُقدّر بنحو (7000) أرمني[47]. وفي (سهل آلاشكيرد)، كانت (50) قرية من أصل (52) قرية قد دُمّرت بكاملها من قبل الجنود الأتراك والأكراد غير النظاميين. ففي مدينة (آلاشكيرد) وحدها لم يبق على قيد الحياة سوى (30) عائلة من أصل (300) عائلة. لقد كانت قد وقعت المذابح في (بايازيد) و(غاراكيليسه) وفي (18) قرية أخرى أيضاً. في (سهل آرباك) بين الحدود الإيرانية والرافد الشمالي - الشرقي لبحيرة فان، كان الجنود غير النظاميين قد قَتلوا نحو (260) أرمنياً و(300) من السريان الأرثوذكس[48].

1 ـ 2 ـ عمليات النفي

كانت القاعدة الشرعية لعمليات النفي الشاملة التي نفّذتها الامبراطورية العثمانية ضد الشعب الأرمني هي: "**المرسوم المؤقت لإجلاء الأشخاص المشبوهين عن البلاد**" والصادر بتاريخ 27 أيار (1915م)، وكانت تسعى لتبريرها على أنّها كانت تدابير وقائية تطلّبتها ضرورات الحرب، بينما كانت خطة النفي قد وُضعت موضع التنفيذ في وقت سابق منذ نهاية شهر آذار في (كيليكيا) وفي مقاطعة (أرضروم).

ويقسّم (ج. ليبسيوس) في "**تقريره**" عمليات النفي وفق الترتيب

الزمني إلى المراحل التالية: عمليات النفي التي كانت قد بدأت في (كيليكيا) في نهاية شهر آذار سنة (1915م) في (زيتون) وفي (دورروت يول) وانتهت في نهاية شهر أيار. ثم بدءاً من شهر أيار وإلى نهاية شهر حزيران كان السكان الأرمن في (أرمينيا الغربية) وفي المقاطعات: (أرضروم) و(سيواس) و(خربوط) و(ديار بكر) و(بتليس) و(طرابزون) قد نفوا. تبعها في شهري آب وأيلول من سنة (1915م) نفي الأرمن من (الأناضول) الغربية (متصرفية إزميد)، ومن المقاطعات: (بروصا وقسطموني وأنقرة وقونية)[49]، ثم تبعها نفي الجاليات الأرمنية من مدن (بلاد ما بين النهرين) وشمالي (سورية) في خريف سنة (1915م)[50]، بينما كان نفي الأرمن من (بغداد) إلى (الموصل) قد حصل في صيف سنة (1915م)[51].

واستثني من النفي على نحو رئيس سكان القسم الأوروبي من تركيا، أي سكان العاصمة (القسطنطينية) وسكان مدينة (إزمير) البحرية - التي كان أغلب سكانها من اليونانيين - وأولئك الذين كانوا قد فرّوا من المقاطعات الحدودية: (فان) و(أرضروم) أو (روسيا) و(إيران). على أية حال، فإنَّ الأرمن في (القسطنطينية) والذين كانوا قد قَدِموا إلى هناك من مناطق أخرى، نفوا إلى مجاهل تركيا أيضاً. وفق تصريح رئيس الشرطة في (القسطنطينية)، ففي صيف سنة (1915م) فقط كان قد نفي بنحو (30000) أرمني عن طريق البحر، وتبعهم (4000) أرمني في بداية فصل الشتاء، وكان نحو (000 30) أرمني قد سبق وفرّوا من المدينة في صيف سنة (1915م)[52]. إنَّ (ج. ليبسيوس) نفسه كان قد أخبر القنصل الألماني في 29 تشرين الثاني (1915م) بأنَّ عدد المنفيين الأرمن من (القسطنطينية) كان يبلغ نحو (10000) أرمني، قُتل أغلبهم في جبال (إزميد)[53]. وفي 13 آب (1916م) نُفي نحو (300) أرمني من

(إزمير)، بينما مُنع نفي مَن بقي من السكان الأرمن - وكان يبلغ عددهم نحو (6000 - 20000) أرمني أو (30000) أرمني وفيها سكان ضواحي المدينة - من قبل القائد الألماني الأعلى الجنرال (أ. ليمان فون ساندرز)[54].

وكما يبدو من التقارير القنصلية أو من الوصف الذي قدّمه (ج. ليبسيوس)، فإنَّ أساليب عمليات النفي كانت متنوعة تماماً وإلى حد كبير. وكانت المدة الزمنية التي مُنحت للمنفيين ليهيّئوا أنفسهم مختلفة: ففي بعض الحالات كان عليهم أن يبادروا الرحيل فوراً، وفي حالات أخرى كانت تمنح لهم ساعات معدودة أو ليلة واحدة[55]. وفي بعض الأحيان كان يُسمح للمنفيين بأن يأخذوا معهم الحيوانات لنقل الأمتعة أو لنقلهم، ولكن بعامة كان هذا الاجراء محظوراً، أو كانت الحيوانات قد صودرت منهم بعد مباشرة الرحلة. عقب 8 حزيران (1915م)، كان الأثرياء فقط قد تمكنوا أن يدبّروا شراء بطاقات للسفر بقاطرات الشحن على الخط الحديدي إلى (بغداد)[56]. ونجد في رسالة مؤرخة بتاريخ 10 أيار (1915م)، كتبها أحد الشهود العيان من (مرعش) وصف إحدى القوافل الأرمنية القادمة من (زيتون):

"لقد رأيتهم على الطريق: موكب لا ينتهي، يرافقه الدرك الذين كانوا يدفعونهم إلى الأمام بالعصي. كانوا ضعفاء وعراة وبالكاد كانوا قادرين أن يجرّوا أنفسهم. كانت النساء المسنّات مترهّلات ولكن كنّ يترنّحن ثانية عندما يرين الدرك القادمين وهم يلوّحون بالعصي، ويدفعون الآخرين مثل الحمير. لقد رأيت امرأة شابة سقطت على الأرض فضربها العسكري مرتين أو ثلاث مرات إلى أن تعثرت قدماها، بينما كان زوجها في المقدمة يحمل طفلاً يبلغ من العمر سنتين أو ثلاث سنوات... لقد صادروا حمار إحدى النساء الشابات التي كانت قد

وضعت وليدها الأول قبل أسبوع واحد وذلك في الليلة الأولى من الهجرة. وأرغموا المنفيين بأن يتخلّوا عن ممتلكاتهم، وبذلك فإنّ المهاجرين القادمين من (البوسنة) كانوا سيستقرّون في تلك الأماكن. في الوقت الحاضر لربّما يوجد (20000 ـ 30000) تركي في (زيتون)"[57].

وكانت العائلات قد تشتّت بكاملها، فقد قُتل الرجال في أول فرصة متاحة. وأثناء المسيرة كانت النساء والأطفال تحت رحمة الدرك، الذين كانوا في أغلب الأحوال يختلقون خلافات شائنة مع قطاع الطرق وعصابات الأكراد الذين كانوا ينتظرون القوافل ويراقبونها. وأثناء الهجمات كانوا يستولون على كل الأموال والأشياء القيّمة التي كانت النساء تمتلكها، واللواتي لم يكن يحملن شيئاً، كنّ يُغتصبن، وكانت الفتيات والأولاد الصغار يؤخذون منهن بالقوة[58]. كان الأتراك لا يقدّمون الطعام والماء للمنفيين عن عمد، بل يرغمونهم على تقديم المال مقابل معروف صغير يقدّمونه لهم. فقد كان الأرمن يؤخذون إلى جولات طويلة أو يُرغمون على السير في دوائر بغية تعذيبهم وإرهاقهم:

"كان يمكن الوصول إلى (سمساط) على نهر الفرات من مدينتنا (آديامان) في (10) ساعات، بينما قطعت قافلتنا هذه المسافة في مدة (10) أيام، لأنّنا عن قصد كنّا قد أُرغمنا أن نسلك طريقاً طويلاً جداً"[59].

وأرسل القنصل الألماني في (حلب) التقرير الذي رفعه مهندساً ألمانياً بخصوص حادثة مشابهة:

"إنَّ قافلة من المنفيين قادمة من (الرّها) أتمّت رحلتها على النحو التالي:

(الرّها) ـ (تل أبيض)
(تل أبيض) ـ (الرقة)
(الرقة) ـ تل أبيض)
(تل أبيض) ـ (الرقة) مرة ثانية
فالمسافة بين (تل أبيض) و(الرقة) كانت تبلغ نحو (90) كم"[60].

أما معاملة النساء الحوامل أو اللواتي كن قد ولدن حديثاً فقد كانت عديمة الشفقة. يبدو أنهنّ قد آثرن سادية الجنود المرافقين. ويروي عدد كبير من الشهود العيان أوصاف هذه المعاملة الوحشية، وسوف أورد هنا التقرير الذي رفعه (أرنست بيبر)، وكان يعمل مهندساً في إنشاء الخط الحديدي إلى (بغداد):

"إنَّ النساء اللواتي كنّ قد ولدن حديثاً، أُرغمن على المضي في السير. فقد ولدت إحدى النساء توأمين عند المساء قرب (عينتاب)، وفي صباح اليوم التالي كان عليها أن تتابع السير وأن تتخلّى عن طفليها تحت شجيرة. إلاَّ أنّها بعد فترة وجيزة ألقت بنفسها فوق الصخور أيضاً. وولدت امرأة أخرى أثناء المسير، وكان عليها أن تستمر في السير أيضاً، فتوفيت بعد مسافة قصيرة. لقد حدثت حوادث مشابهة عديدة بين (مرعش) و(حلب)"[61]

وبينما كان المسير يستمر باتجاه الجنوب كان بؤس الأرمن يزداد ويزداد معه المرض والقذارة. لقد بدؤوا ينقلون الأمراض المعدية، ولا سيّما التيفوس والكوليرا. **"كانت كل الطرق طوال المسيرة ملوثة بالتيفوس"[62]**. في مقاطعة (طرابزون) كانت مسافة (300) كم من الطرق ملوثة بالتيفوس[63].

ومن الجلي، بأنَّ جميع الأرمن الذين تمكّنوا من أن يتجنّبوا النفي سنة (1915م) لسبب أو لآخر، تخلّص منهم الأتراك في صيف سنة (1916م). إنَّ التقارير القنصلية مفعمة بأوصاف الاضطهادات المتجدّدة ضد الأرمن بعد تموز سنة (1916م)، على الرغم من أنَّ (خليل) - الوزير التركي للشؤون الخارجية ورئيس المجلس النيابي - كان قد أكّد للسفير الألماني (مترنيخ) في 19 حزيران (1916م) بأنَّ جميع عمليات النفي قد توقّفت[64].

1 ـ 3 ـ المذابح

ابتداء من شهر حزيران سنة (1915م)، أعطت جميع عمليات النفي - باستثناء تلك التي وقعت في (كيليكيا) - اندفاعاً لمذابح عدّة. وكان الرجال الأرمن هم الضحايا الرئيسيين لهذه المذابح، وليس من الممكن هنا وضع قائمة للمذابح التي ذكرها الشهود العيان الألمان: فسأقتصر على ذكر أكثر الحوادث إثارة والتي كانت قد وردت في مختلف التقارير:

- في 10 حزيران (1915م)، أرسل القنصل الألماني (هولستن) برقية من (الموصل) صرّح فيها بأنَّ الـ(614) من الأرمن الذين كانوا قد أرسلوا من (ديار بكر) إلى (الموصل) (رجال ونساء وأطفال) قد أغرقوا أثناء الرحلة بالطوافات[65]. لقد كان (ج. ليبسيوس) قد سبق وذكر الحادثة ذاتها التي كانت قد وقعت في 30 أيار (1915م) في "**تقريره**" سنة (1916م)[66].

- ويبدو أنَّ مثل هذا النوع من الحوادث وقع في مقاطعة (ديار بكر) بخاصة. وأثناء المجازر التي حدثت في السنتين (1894م) و(1896م)، فإن الفظائع الوحشية في (ديار بكر) لم ترتكب ضد الأرمن فحسب، بل ضد السريان الأرثوذكس أيضاً[67].

ـ كان أغلب السكان الأرمن من مسيحيي مدينة (ماردين) ـ ويبلغ عددهم (700) نسمة ـ قد ذبحوا جميعاً مع الأسقف الأرمني: **"إنَّهم ذُبحوا مثل الخراف"** (القنصل هولستن). ووفق المعلومات الواردة، فإن القنصلية الألمانية في (الموصل) أدانت (رشيد بك) ـ حاكم مقاطعة (ديار بكر) ـ ووجدته مسؤولاً عن الفظاعات التي شهدتها المقاطعة. لقد قيل إنَّ (رشيد بك): **"كان مهتاجاً مثل كلب مسعور"**[68].

ـ في 17 و 27 حزيران (1915م)، أبلغ القنصل الألماني (روسّلر) في (حلب) بأنَّ جثث الموتى ـ وهي مربوطة مع بعضها بعضاً ضمن أزواج ـ كانت تنجرف في مياه نهر الفرات. **"ويشير هذا التماثل بأنَّها لم تكن ضحايا إبادة عشوائية، بل ضحايا قتل نُظّم تنظيماً دقيقاً من قبل السلطات. وقيل ـ ويبدو أنَّ هذه كانت الحقيقة ـ إنَّ الجثث أُلقيت إلى النهر من قبل الجنود في (آدِيامان)"**[69].

ـ في مطلع شهر أيلول سنة (1915م)، ذُبح جميع سكان (الجزيرة) (وكان يعيش هناك في سنة (1891م) (4750) أرمنياً و(250) من الكلدان والكاثوليك و(100) من اليعاقبة) من قبل العصابات الكردية والعسكر النظاميين الذين كانوا يتصرفون بموجب الأوامر الصادرة من النوّاب في (ديار بكر) ووفق الموافقة الضمنية للسلطات المحلّية[70].

ـ كان الأرمن الذين نفوا من مقاطعة (أرضروم) قد هُوجموا من قبل الأكراد و**"العصابات المشابهة"** (وفق تصريح القنصل سشوبنر ـ ريختر) أثناء الهجرة إلى (خربوط). وذُبح نحو (3000) أرمني، أغلبهم من الرجال والأطفال في 18 حزيران (1915م)[71].

ـ ويشير القنصل (سشوبنر ـ ريختر) في تقريره الصيفي المؤرخ بتاريخ 5 آب (1915م) إلى ما يلي: إنَّ الأرمن الذين كانوا قد قدموا من (أرضروم)

و(باسين) ـ وكان جميعهم من النساء والأطفال والمسنّين ـ هوجموا ونُهبوا وقُتلوا من قبل الأكراد والمتطوعين الأتراك وهم في طريقهم إلى (أرزنجان) عند (ماما خاتون) و(ساناصار) وجسر الفرات في (بيريس). وربّما كان عدد الضحايا يتراوح بين (10000) إلى (20000) أرمني. لقد اعترفت الحكومة بعدد افتراضي للضحايا يبلغ (3000 - 4000) أرمني[72].

ـ إنَّ سكان (هضبة أرزنجان) ـ ويبلغ عددهم نحو (20000 - 25000) أرمني ـ[73]، كانوا قد نُهبوا وقُتلوا من قبل الجنود الأتراك والدرك والأكراد الذين نقلوا النساء بالقوة أيضاً، وذلك أثناء رحلة القافلة إلى (خربوط) عند (ممر كيماخ) على نهر الفرات[74]. ويبدو أنَّ أسقف (أرزنجان) الأرمني كان أحد الضحايا. لقد ألقوا الجثث إلى نهر الفرات، حيث نقلوها إلى النهر بعربات كانت تنتظر في الجوار لهذه الغاية[75]. فقد وقعت هذه المذابح في الفترة الممتدة ما بين 10 إلى 14 حزيران (1915م). وبدءاً من 11 حزيران اشترك الجنود النظاميون التابعون للفرقة (86) من سلاح الفرسان ـ التي كان يقودها الضباط المسؤولون ـ في مذابح (كيماخ) بدلاً من معاقبة الأكراد[76].

ـ وفي (موش) رأت (الأخت آلما جوهانسون) و(الأخت بوديل بجورن) من (العصبة الألمانية للمساعدة) بأم عينيهما كل المذابح التي وقعت في المدينة عندما استولى الجيش التركي على الحي الأرمني في 7 حزيران (1915م). وبعد ذلك، فإنَّ المئات من النساء والأطفال جُمعوا في المساكن الواقعة بجوار القرى وأحرقوا وهم أحياء[77].

ـ في 26 آب (1915م)، أبلغ القنصل (روسّلر) من (حلب) بأنَّ (200) شخص من الأرمن والسريان الأرثوذكس قد قُتلوا أثناء إحدى المذابح التي وقعت في (الرّها) في 19 آب من السنة ذاتها. وفي بداية تشرين الأول تبعتها مذبحة ثانية حيث فقدَ فيها (600) أرمني حياتهم - (100) أرمني

قُتِل في المدينة ذاتها، ونحو (100) أرمني لقوا مصرعهم في (طابور العمل) شمال المدينة و(400) آخرين لقوا الشهادة في (طابور العمل) الواقع جنوب المدينة، دون الأخذ بالاعتبار أولئك الذين كانوا قد أُعدموا أو نفوا على الطريق إلى (ديار بكر)[78]. وكانت هناك مذابح أخرى قد وقعت في (الرّها) بدءاً من 16 تشرين الثاني (1915م)[79].

في 31 آب، أرسلت الحكومة برقية إلى السلطات المحلّية كانت تهددها باتخاذ الاجراءات اللازمة ضد الضباط المسؤولين عن أعمال العنف التي كانت ستُقترف ضد المنفيين الأرمن مستقبلاً. في 19 أيلول (1915م)، وصف القنصل (بودج) هذا التصرّف بأنّه **"خدعة فظّة"** ، لأنَّ الحكومة ألغت هذا الأمر بعد مدة وجيزة[80].

وكان يمكن مهاجمة المنفيين بسهولة تامة. لقد تابع الدكتور (م. نيباك) عن كثب أوصاف الأفعال السادية والوحشية التي كانت قد اقتُرفت ضد الأرمن قرب الخط الحديدي إلى (بغداد) والتي شهدها المهندسون الألمان:

"إنَّ أحد المهندسين ويدعى (هير غريف) من (حلب)، أبلغ بأنَّ جثث النساء اللواتي انتُهكت حرماتهنّ كانت تتوضع عارية وفي أكوام على جسر الخط الحديدي عند (تل أبيض) و(رأس العين). وكان مهندس آخر يدعى (هير سبيكر) قد رأى بأنَّ الأتراك كانوا يربطون الرجال إلى بعضهم بعضاً ثم يطلقون عليهم وابلاً من الرصاص من البندقيات الخفيفة، وهم يضحكون بسخرية بينما كان ضحاياهم يفارقون الحياة في اضطرابات مرعبة. كان الأتراك أحياناً أخرى يربطون أيدي الآخرين وراء ظهورهم ثم يرمونهم من فوق المنحدرات الحادة. كانت النساء اللواتي يقفن عند قاعدة المنحدرات، يراقبن بذعر الأتراك

وهم يقطعون إرباً إرباً أولئك الذين كانوا يتدحرجون. إنَّ قسّاً بروتستنتياً ـ استقبل زميلي الدكتور (أ. كرايتر) استقبالاً حافلاً منذ سنتين ـ كان يمر عبر القرية، فاقتلعوا أظافر أصابعه.

لقد روى القنصل الألماني في (الموصل) بحضوري في النادي الألماني في (حلب) بأنَّه رأى على الطريق الممتدّة بين (الموصل) و(حلب) في أماكن عدة أعداداً هائلة من الأيدي المقطوعة للأطفال، على نحو بأنَّه كان يمكن رصف الطريق بها. وكانت توجد في المشفى الألماني في (الرّها) فتاة صغيرة كانت قد قطعت يداها... .

لقد وَجدتُ في عدد من البيوت في (حلب) فتيات أرمنيات كنّ قد نجون من الموت المحتوم بأعجوبة. في حالات أخرى، اغتنم عدد من الأوروبيين الفرصة واشتروا هذه الكائنات البائسة مقابل عدة ماركات من الجندي التركي الأخير الذي كان اعتدى عليهنّ. كانت جميع هؤلاء الفتيات يبدين أعراض خبل عقلي... لقد أوى (هير كروز) ـ وكان مدير المستودع لمشروع الخط الحديدي إلى (بغداد) في (حلب) ـ في منزله طفلة تبلغ من العمر أربعة عشر عاماً. كانت الطفلة قد اغتُصبت لعدة مرات في ليلة واحدة من قبل الجنود الأتراك، ففقدت عقلها...

ورأى أحد الألمان مئات من النساء الأرمنيات القرويات اللواتي كنّ قد أرغمن من قبل الجنود الأتراك أن يتعرين من ملابسهن بالقرب من (الرّها). وبغية تسلية الجنود كان عليهن أن يزحفن على الأرض عبر الصحراء وهن عاريات لأيام عدة في حرارة كانت تبلغ (40م)، إلى أن تمزّقت أجسادهن. ورأى أحد الشهود العيان رجلاً تركياً ينتزع طفلاً من رحم إحدى النساء الأرمنيات ويقذف به إلى الجدار"[81].

ثانياً ـ معسكرات التجميع

وفق الحكومة التركية فقد كان المكان المختار الرسمي لنقل قوافل المنفيين إليه، هو المنطقة الجديدة المفتوحة بالخط الحديدي إلى (بغداد). وفي الحقيقة، كان المنفيون الذين اجتازوا المشقّات وظلّوا على قيد الحياة دون طعام أو ماء، يتعرّضون للهجمات والمذابح والأوبئة طوال المسيرة، وقد دفعت الحكومة بهم إلى الصحارى العربية في الجنوب:

"كانت المنطقة التي كان المنفيون الأرمن يُؤخذون إليها تتوضع بين (دير الزور) ونهر الفرات (300 كم إلى الجنوب ـ الشرقي من حلب) و(الموصل) ونهر الدجلة. ولم يكن في هذا المكان سوى عدد قليل من القرى التي كانت تنتشر قرب نهري الفرات والدجلة... وكان يمكن الوصول إلى المنطقة عن طريق (حلب) عندما كانوا يتوجّهون باتجاه (دير الزور)، أو عبر (الرّها) و(ويران شهير) و(نصيبين) عبر الحافة الشمالية للصحراء العربية، وعن طريق (الجزيرة) عندما كانوا يتوجّهون باتجاه (الموصل). وفيما بعد، نُقلت القوافل إلى (حوران) عبر (دمشق)"[82].

وكان عدد من المنفيين الأرمن القادمين من (كيليكيا) وفيهم (3000) أرمني من (زيتون) قد دُفعوا عبر سبخات مقاطعة (قونية)[83]، أو نُقلوا إلى معسكرات التجميع الأناضولية في (اسكيشهير) و(قونية)...[84].

وكانت مدينة (حلب) المركز الرئيس لتجمّع المنفيين الأرمن، حيث كان يتمّ من هناك تحويلهم إلى مناطق نهر الفرات. فقد صدرت الأوامر في 17 تشرين الأول (1915م) بأنّه على المنفيين الأرمن المتجمّعين في (حلب) (ويبلغ عددهم نحو 20000 أرمني) بالتحرّك. وكان الأرمن الذين قَدموا من مناطق مختلفة قد نُقلوا إلى معسكرات التجميع المنتشرة خارج

مدينة (حلب). فتحرّك نحو (300000) من المنفيين الأرمن باتجاه الجنوب (إلى حوران الغربية والرقة ودير الزور) عبر (حلب). وأبلغ القنصل الألماني (هوفمان) من (حلب) بأنَّ المستوطنات المفترض وجودها في (بلاد ما بين النهرين) وشمالي (سورية) كانت زائفة بكاملها.

"هؤلاء الناس (300000 من المنفيين الأرمن) ـ بمرافقة الضباط بالضرورة ـ كانوا سيتركون لمصيرهم عندما يصلون إلى الأماكن المقرر نقلهم إليها أو كانوا سيموتون. ربّما ستكون الحكومة قادرة على تنظيم هذه المستوطنات في وقت السلام، على الرغم من أنَّ سياسات الاستيطان قد أظهرت فشلها، وأما الآن فلا الأموال ولا أركان الحرب سوف ينجحون في هذه المهمّة. على أية حال، كان عدد الخيم غير كاف وكذلك كان يوجد نقص في الدقيق والوقود لإمداد معسكرات التجميع به. لقد صادرت السلطات نفسها المجارف والمعازق من العائلات المنفية. من الواضح أنَّ المنفيين كانوا محكومين بالموت تماماً"(85).

كان لا مفر من موت أولئك الذين نجوا. أحد تقارير (العصبة الألمانية للمساعدة) يوضح:

"كان يوجد بين (ديار بكر) و(دير الزور) على نهر الفرات نحو (150000 ـ 200000) من المنفيين الأرمن، أغلبهم من النساء والأطفال. إنَّ معاناة أولئك البؤساء الذين كانوا يفتقدون الطعام والمعالجة الطبية بالكاد يمكن وصفها بالكلمات المجرّدة. في منطقة (مسكنة) اقترب أحد محققينا من إحدى المجموعات التي كانت تضم نحو (4000) أرمني. لقد كانوا يعانون من المرض، بينما كان الآخرون يتمدّدون تحت أشعة

الشمس الحارقة. كان الأحياء منهم يقفزون في المقبرة الضخمة الجماعية التي كانت قد حُفرت ليتجنّبوا هذه المعاناة الرهيبة... وكانت التدابير الاحتياطية المتّخذة من قبل الحكومة غير ملائمة. فقد كان الناس الذين يتضورون جوعاً يأكلون الجراد نيئاً أو مطبوخاً وكذلك جذور الحشائش، بل كانوا يلتهمون بنهم الكلاب الشاردة والحيوانات الميّتة. كان الناس في الوقت ذاته يعانون من معاملة الدرك الأتراك القاسية أيضاً الذين ودون رحمة كانوا ينتزعون من الضحايا التعساء أي شيء يعتبرونه قيّماً... أولئك الذين كانوا يملكون المال، دفعوا (4 ـ 50) ليرة بغية الحصول على شهادة الإقامة التي كانت ستسمح لهم بالبقاء في (دير الزور). وأخبر كاهن (عينتاب) أنَّ أحد الأولياء في (السبخة) قتل طفله ثم أكلوه مع الآخرين. إنَّ الذين كانوا على وشك الموت كانوا يُقتلون ويؤكلون أيضاً. لقد وقعت هذه الحوادث بين شهري نيسان وتموز سنة (1916م) تقريباً"[86].

وبالنتيجة كان معدل الوفيات مرتفعاً جداً. ففي منتصف شهر نيسان سنة (1916م) بلغ عدد الموتى في المستوطنات الأرمنية الواقعة بين (حلب) و(دير الزور) في اليوم الواحد من (50) إلى (100) أرمني[87].

كانت أكبر "المستوطنات" الأولية أو نقاط تجميع المنفيين الأرمن تتوضع في مدينتي: (رأس العين) و(دير الزور)، اللتين تقعان إذ ذاك في نهاية الخط الحديدي إلى (بغداد). لقد كتب أحد الرحّالة الألمان تقريراً وأرسله بيد القنصل (روسّلر) إلى السفارة في (القسطنطينية) في 11 تشرين الثاني (1915م)، ويقول فيه مشيراً إلى "**المستوطنة الرئيسة في (دير الزور)**":

"ما إن يدخل أحد المدينة فإنَّ المهمّة الرئيسة للمستوطنين تبدو جليّة:

ألا وهي دفن موتاهم وهم مرضى على وشك الموت، يحدقون في الفراغ، وبالكاد يجرّون أنفسهم. إنَّ مدينة (دير الزور) بشوارعها العريضة الجميلة غير جذابة، وكان يبلغ عدد سكانها نحو (14000) نسمة، وأما الآن فيبلغ (25000 ـ 30000) نسمة، ولم تتخذ أية تدابير احتياطية لمواجهة هذا الازدياد الكبير للسكان. فالطعام غير كاف (الأفران قلّما تخبز الخبز) وطاحونة مائية تصلصل ليلاً ونهاراً ويلاحظ نقصاً واضحاً في الخبز والخضراوات. وأما المستشفيات الثلاث التي تفيض بآلاف المرضى، لا تضم سوى الطبيب المحلّي والطبيب الحكومي وكذلك فإنَّ المستوصف خال أيضاً. لقد ترك الطبيب المحلّي المدينة لأيام عدّة في مهمّات عمل، والصورة اليومية لعدد الموتى وفق الطبيب المحلّي هي: (150 ـ 200) أرمني. في مثل هذه الظروف فقط يمكن لآلاف آخرين من المنفيين أن يتمركزوا، فقد كان عدد لا يحصى منهم يتمدّدون تحت المظلاّت المألوفة المصنوعة من الأوراق في المناطق العلوية والسفليةمن المدينة. إنَّهم أولئك الناس الذين نسيهم العالم، وخلاصهم الوحيد هو الموت"[88].

لقد غدا الموقف في (دير الزور) أسوأ بكثير بعد أن صدرت الأوامر إلى المتصرف المحلّي (علي سعود بك) في نيسان سنة (1916م) على تخفيض عدد الأرمن الموجودين في المدينة إلى نسبة 10٪ من عدد السكان المقيمين. وكان هذا لا يعني وعلى أقل تقدير سوى نفي نحو (13000) من الأرمن إلى (الموصل). فضلاً عن ذلك، فقد كان (علي سعود بك) قد اتُّهم في (القسطنطينية) بالتساهل، فتمّ تحويله لأسباب تأديبية إلى (بغداد) وعُيّن مكانه حاكم (إفريك) الأسبق (زكي بك) الجركسي. لقد دفع (زكي بك) بالمنفيين إلى معسكر واسع على نهر مراد، وبدءاً من 16 تموز (1916م) نُقلوا من هناك إلى منطقة أخرى على نهر الخابور **"لم يكن من**

الممكن إيجاد أي أثر لوجود حي"[89]. وفي هذه المنطقة النائية والقاسية، أمر (زكي بك) بقتل هؤلاء المنفيين على نحو نظامي من قبل العصابات الجركسية:

"لقد راقب المتصرف الجديد بنفسه عمليات قتل الأرمن من مسافة بعيدة بواسطة المنظار. كان الضحايا البؤساء يُرغمون على التعري من ثيابهم ثم يُجرّون لساعات عدة قبل إعدامهم. كانت المجموعات المتوحشة قد استلمت وظيفة إتمام هذه العملية. وكان الجلاّدون يقومون بجولات عديدة أخرى بين أكوام جثث الموتى ويسحقونها بأقدام الأحصنة، وهم يصرخون بسخرية عن منحهم العفو العام. لقد ضمدت (الأخت بياتريس روهنر) جروح أحد المنفيين الذي كان قد أرسل للذبح، إلاّ أنّه تمكن بعد مجازفة كبيرة من أن يتسلل وينجو بنفسه"[90].

في 17 تموز (1916م)، كانت قد تمّت عمليات بحث أخرى في معسكرات (دير الزور) والمستوطنات الأخرى في منطقة الفرات، وأفرد المعلّمون والمحامون والكهنة ثم أُلقي بهم في السجن[91].

وأُبيد الأرمن المتجمّعون في (رأس العين) والمناطق المجاورة لها بأسلوب مماثل. ففي 16 نيسان (1916م) أبلغ القنصل (روسّلر) من (حلب) السفارة الألمانية بأنّ الجركس كانوا قد ذبحوا نحو (14000) من النزلاء العزل في معسكر (رأس العين)[92].

ويتبيّن من التحقيقات المحليّة التي أجراها أحد الألمان في 22 نيسان (1916م) ما يلي:

"ولمدة شهر، كان كل يوم يُنقل نحو (300 ـ 500) أرمني من المعسكر إلى مسافة تبعد (10) كم خارج (رأس العين) ويُقتلون هناك.

وكانت الجثث تُلقى في نهر جرجيب الأحمر الذي يفيض في ذلك الوقت من السنة. وعندما استفسر ضابط تركي قائم مقام (رأس العين) عن هذه الأفعال، ردّ عليه بأعصاب باردة بأنَّه كان ينفّذ الأوامر"[93].

لقد قُتل (2000) من الأرمن الذين كانوا قد نجوا من مذبحة (رأس العين) في شهر نيسان وهم في طريقهم إلى (دير الزور)[94].

وبعامة، يمكن القول، إنَّه كان يسمح للمنفيين بالبقاء في معسكرات التجميع طالما يملكون المال، ثم كان يُدفع بهم إلى الموت في المناطق القاحلة. في 4 أيار (1916م) أبلغت القنصلية الألمانية في (الموصل) أنَّ المنفيين **"كانوا يُدفعون إلى الأمام ثم إلى الخلف"** من قبل **"المجموعات الخاصة"** التركية التي كانت شديدة الدقة في عملها[95]. في نهاية فصل الصيف من سنةٍ (1916م) كانت المعسكرات المنتشرة على طول مجرى نهر الفرات قد أُخليت تقريباً[96]. في تموز سنة (1916م) أبلغ ضابط ذي رتبة عالية في (الخدمة الامبراطورية الألمانية) من قبل أحد صيادلة الجيش التركي ونائب القائد العام في (مسكنة)، أنَّه كان قد تمَّ **"دفن 55000 من الأرمن في (مسكنة) ذاتها"**[97].

ثالثاً ـ العدد الإجمالي للضحايا

إنَّ التقديرات الواضحة للعدد الإجمالي لضحايا المذابح والنفي والتتريك في الفترة الممتدّة ما بين سنتي (1915م - 1916م) نأخذها من (ج. ليبسيوس) أيضاً، وتعتمد على: (1) التقارير القنصلية، (2) الأعداد التي قدّرت والإحصائيات التي سُجّلت من قبل (الأخت بياتريس روهنر)، (3) على تحقيقاته الشخصية.

وبخصوص العدد الإجمالي للسكان الأرمن في الامبراطورية العثمانية قبل الحرب، فإنَّ (ج. ليبسيوس) يعتمد على الأرقام التي كانت قدّمتها (بطريركية الأرمن الأرثوذكس)، ووفقها كان يعيش (1845450) أرمنياً في تركيا. وبالأخذ بعين الاعتبار أولئك الذين فرّوا إلى (ما وراء القفقاس) و(الاسكندرية) ويبلغ عددهم نحو (244000)، فضلاً عن أولئك الذين تجنّبوا النفي ويبلغ عددهم وفق (ج. ليبسيوس) (204700) أرمني، يبلغ عدد المنفيين الأرمن (1396350) أرمنياً، بغض النظر عن طوائفهم أو جنسيتهم: فعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل (ألمانيا) و(النمسا) ليتجنّب الأرمن البروتستانت والأرمن الكاثوليك عملية النفي، فإنَّهم تعرضوا للاضطهادات القاسية مثل الأرمن الأرثوذكس تماماً.

في نهاية آب سنة (1915م)، أخبر (أنور باشا) الألماني (الدكتور جاخ) بأنَّ عدد الأرمن الذين قُتلوا كان يبلغ (300000)[98]، وفي ربيع سنة (1918م)، اعترفت الحكومة التركية لـ(مكتب الخارجية الألماني) بأن عددهم يبلغ (500000) أرمني[99]. على أية حال، وفق تصريحات السفارة الألمانية في (القسطنطينية) في 4 تشرين الأول (1916م)، فإنَّ الـ(1500000) من الأرمن من أصل (2000000) من هؤلاء قد ماتوا[100].

ويقول (ج. ليبسيوس) إنَّ عدد الأرمن الذين قُتلوا يبلغ نحو (1000000) أرمني، وأولئك الذين تعرّضوا للتتريك يبلغ عددهم (250000 - 300000) أرمني ما عدا الناجين الذين يبلغ عددهم (845000) أرمني. ويقدر عدد الأرمن في (أرمينيا الشرقية) الذين قُتلوا أثناء غزوة (الأتراك الشبّان) سنة (1918م) مع عدد الأرمن في (أرمينيا الغربية) الذين فرّوا إلى (ما وراء القفقاس) (50000 - 100000) أرمني، وهو رقمٌ -وفق الإحصاءات الأخيرة - يبدو الاستخفاف به بوضوح. إنَّ نصف السكان الأرمن الذين قُتلوا في سنتي (1915م - 1916م) كان أغلبهم من النساء والأطفال: "إنَّ

غالبية الأرمن الذين قُتلوا أثناء الهجرات كانوا من الرجال، وأولئك الذين ماتوا من الجوع في معسكرات التجميع كانوا من النساء والأطفال والمسنّين"[101]. وفي المذبحة التي وقعت في (باكو) (15 - 17 أيلول 1918م) والتي سمح بها (خليل) - القائد الأعلى للجيش العثماني الشرقي - فقد قُتل (20000 - 30000) من الأرمن وذلك وفق تقديرات (ج. ليبسيوس)[102]. وقد أجرى في سنة (1919م) تصحيحاً طفيفاً في الطبعة الثانية من **تقريره** بعددراسة أدق وقدّم عدداً إجمالياً عن الأرمن الذين قُتلوا في تركيا ويبلغ (1100000) أرمني[103].

لقد قدَّر (أ. سوّمر) من (العصبة الألمانية للمساعدة) بأنَّه في سنة (1919م) كان (1400000) من الأرمن قد نفوا، و"**بالكاد (250000) منهم بقي على قيد الحياة"**[104].

رابعاً ـ ما يتعلق بالمسؤولية وسياسة الإبادة المنظّمة من قبل حكومة (الأتراك الشبان)

إنَّ أكثر التفسيرات السياسية تفصيلاً عن إبادة الشعب الأرمني في تركيا، كان قد قدّمه (ج. ليبسيوس) أيضاً، ووُجد بأنَّ تصريحاته التي كان قد أعلنها في سنة (1916م) أكّدتها تصريحات السفراء والقناصل الألمان لاحقاً.

في المؤتمر العام لـ(حزب الاتحاد والترقّي) الذي عُقد في (سلانيك) سنة (1911م)، كان الحزب قد حدّد برنامجه الذي كان يعتمد على القومية والعصبية ولا سيّما في سياسة الأقلّيات القومية المختلفة[105]. ويبدو، بأنَّ عاصفة مميتة كانت ستنفجر ضد الأرمن منذ بداية الحرب العالمية الأولى -

وذلك في أغلب الاجتماعات -[106]، وتبددت كل الشكوك المتبقية بدءاً بحوادث مدينة (فان) في 21 نيسان (1915م)، التي وفّرت فرصة سانحة بحجة الضرورات العسكرية "**لإلغاء فكرة الإصلاحات من أذهان الأرمن على نحو تام**"[107]. ففي الفترة الممتدة ما بين 22 نيسان و27 أيار (1915م) - أي بين الانفجار ضد الزعماء السياسيين والمفكّرين الأرمن في (القسطنطينية) وصدور أوامر النفي - كانت المناقشة الأخيرة عن موضوع إبادة الشعب الأرمني قد جرت بين صفوف (حزب الاتحاد والترقّي)، وانتهت في نهاية شهر أيار، عندما اكتسبت العناصر المتطرّفة مقاليد القيادة العليا[108].

ويقول (ج. ليبسيوس) في مقدمة كتابه "**ألمانيا وأرمينيا**":

"بمتابعة الوثائق الألمانية التي نُشرت، لا يمكن أن يكون هناك أي جدل عن مسؤولية سياسة النفي ونتائجها... لقد كان (حزب الاتحاد والترقّي) روح سياسة الإبادة الأرمنية، وكان وزير الداخلية (طلعت باشا) ونائب القائد العام (أنور باشا) متّهمين بإنجاز هذه السياسة. لقد كتب الكونت (فولف ـ مترنيخ) بأنَّه: "لم يعد أحدنا يمتلك القدرة لكبح جماح الوحش المتعدد الرؤوس للحزب أو شوفينيته أو تعصّبه. فالحزب يطالب بإبادة مَن بقي من الأرمن على قيد الحياة، ولا بدَّ من أنَّ الحكومة ستطيعه. فالحزب لا يعني تنظيم الحكومة في العاصمة فحسب، بل انتشر في كل الولايات. وكل وال أو قائم مقام كان يدعمه أحد أعضاء الحزب أو كان يشرف عليه". إنَّ نوادي (حزب الاتحاد والترقّي) في المدن المحلّية، حيث كان أعضاؤه يتجمّعون فيها، كانت القوة الدافعة للتحضير والتنظيم والتنفيذ الفظيع لتدابير العنف. لقد نظّموا الجداول الرسمية بأسماء الأشخاص غير المرغوب فيهم، وسلسلة الاغتيالات المتكاملة التي وقعت ضد الزعماء الأرمن يمكن أن تعزى إلى نشاطات هذه النوادي.

وأما الهيئات التي نفّذت أوامر النفي فهي قيادة الجيش الأعلى والسلطات المدنية العليا في الولايات...

وبعامة، يمكن القول: إنَّ الأوامر كانت قد صدرت إلى قيادة الجيش الأعلى ثم انتقلت منها إلى الولاة والمتصرّفين والقائم مقامين الذين ـ باستثناء بعضهم ـ قد نفّذوا هذه الأوامر رغبة بها ودون رحمة. لقد جعلت الحكومة المركزية من إحدى مهمّات السلطات تنفيذ تدابير النفي بأقسى الأطر الممكنة، حتى ضد النساء والأطفال"[109].

وكانت الشكوك أو الاعتراضات الصادرة من الحكومة التركية في ذلك الوقت أو من الموظفين المحلّيين عديمة الجدوى تماماً ولا تؤخذ بالاعتبار، ولم يتم تحويل الموظفين المعارضين فحسب بل كان يتم قتلهم أيضاً[110]. على سبيل المثال، قَتل حاكم (دبار بكر) ويدعى (رشيد) قائم مقام بلدة (مديات) في تموز سنة (1915م)، لأنَّه كان قد رفض إبادة الأرمن في تلك المنطقة[111]. ولقد سبق وتمّ تحويل متصرف (دير الزور) ويدعى (علي سعود بك) إلى (بغداد). واستُبدل (جلال بك) والي (حلب) بالضابط (أيوب بك)[112]، والذي استُبدل بدوره بحاكم (أنقرة)[113]. إنَّ اعتقال الـ(600) من الزعماء الأرمن في (القسطنطينية) كان قد تمَّ على يد رئيس الشرطة (بدري بك) ومساعديه (جان بولاد) و(رشاد) بمساندة مفتّشي الشرطة في (بيرا) و(اسكيودار)[114].

كان هؤلاء (الأتراك الشبّان) الذين كانوا يُعرفون باسم **"الموظفين الرسميين"** و **"مفوضي النفي"** متّهمين بتنظيم إبادة الشعب الأرمني على المستويين: المحلّي والإقليمي. على سبيل المثال، في 10 آب (1915م)، وصل عضوان من أعضاء (حزب الاتحاد والترقّي) ـ وكانا يدعيان (خليل بك) و(أحمد) ـ إلى (الرّها) بصفة أنَّهم من **"مفوضي النفي"**:

"كان قد أبْلغ عنهما بأنَّهما غادرا (القسطنطينية) عبر (الأناضول) بكامله، للتأكد بأنَّ الرجال والشبّان الأرمن قد قُتلوا وتمَّ إجلاء النساء والأطفال. والآن، فإنَّ الأرمن في (الرّها) تحت رحمة هؤلاء الجلاّدين... لقد كان (أحمد) و(خليل) يسيطران على السلطات في (الرّها) ويتصرفان وكأنَّهما المسؤولان عن كل شيء"[115].

وأبلغ المقدم (ستانج) في 23 آب (1915م) بشأن أمر المسؤولية في حوادث (أرضروم) ما يلي:

"لقد كانت خطة نفي وإبادة الأرمن قد قُررت ونُظّمت من قبل (حزب الأتراك الشبّان) في (القسطنطينية)، وأُنجزت بمساعدة أعضاء الجيش والمجموعات المتطوعة. ولذلك فإنَّ أعضاء الحزب الذين يردون إلى الساحة هم: (حلمي بك) و(شاكر بك) ـ نائب (أرضروم)، و(سيف الله بك)، فضلاً عن الموظفين المحلّين: (خلوصي بك) ـ مدير الشرطة، والقائد الأعلى (محمود كامل باشا)"[116].

في 9 شباط (1919م)، أبلغ القنصل (روسّلر) بأنَّ **"مفوضي النفي"** وحاكم (حلب) **"يعملان دون ملل لإبادة الأرمن"**[117]. ولم تسرّح السلطة المسؤولة عن النفي في (حلب) سوى في بداية آذار سنة (1917م)[118].

ويبرهن العدد الذي لا يحصى من الوثائق التي نشرها (ج.ليبسيوس) على: (آ) أنَّ عمليات النفي كانت تدابير تهدف إلى إبادة الشعب الأرمني إبادة منتظمة[119]، (ب) وكان لـ(حزب الأتراك الشبّان) وللحكومة التي كان يوجهها نية الإبادة[120]. أهم التصريحات عن هذا الموضوع والتي كان قد أعلنها السفراء والقناصل الألمان واردة في كتاب (ج. ليبسيوس) الذي بعنوان **"ألمانيا وأرمينيا"** ، وفيها العبارة التالية التي كانت قد أخذت

من تقرير القنصل (سشوبنر - ريختر) في (أرضروم) والمؤرخ في 28 تموز (1915م):

"إنَّ الذين كانوا يدعمون خط السياسة القاسية المتّبعة من قبل (حزب الاتحاد والترقّي)، في الواقع لم يتردّدوا عن الهدف الجوهري لأفعالهم ضد الأرمن والذي كان يتجلّى في إبادتهم إبادة تامة. "بعد الحرب يجب أن لا يبقى أي أثر للأرمن في تركيا". لقد كانت الكلمات المألوفة التي كان يردّدها أعضاء القيادة"(121).

في 10 آب (1915م)، وأثناء مقابلة مع وزير الحربية (أنور)، حصل (ج. ليبسيوس) منه على اعتراف كامل عن مسؤوليته عن نتائج النفي والمذابح:

"قلتُ (ليبسيوس)، لست أدري، بغية الوصول إلى صلب الموضوع، أتساءل ما إذا كانت الحوادث التي تجري في الداخل تتم بمعرفتك وموافقتك؟.لقد أدرك ما كنت أعنيه وردَّ: "إنّي أتحمل مسؤولية كل شيء""(122).

وصرّح القائد العام للجيش العثماني الرابع ووزير الحربية إلى القنصل الألماني في (القدس) بأنّه لم يكن مسؤولاً إلاّ عن إنجاز التدابير الاحتياطية العسكرية التي كان قد أصدرها وزير الداخلية (طلعت). وصرّح أيضاً بأنَّ (طلعت) هو الذي قرر مقياس عمليات النفي المزمع إتمامها(123).

لقد ناقض القائد (أ. ليمان فون ساندرز) على نحو ما هذا التصريح، والذي كان في كلتا الحالتين: كخبير في محاكمة (طلعت باشا) وفي مذكّراته ألقى اللوم على أسلوب الإنجاز الوحشي على الأغلب على الدرك الذين كانوا لا يضمون أفضل العناصر. فقد كان بعضهم من اللصوص وبعضهم الآخر من العاطلين عن العمل(124). وكان يدّعي أيضاً بأنَّ الموظفين العاديين والأكراد **"الذين كانوا دائماً أعداء الأرمن"** كانوا

مسؤولين عن المذابح[125].، إلاّ أنه في الوقت ذاته كان لا يبرّىء حكومة (الأتراك الشبّان) أيضاً من مسؤولية اتخاذ أمر النفي **"لا أدري إلى أي مدى كان (طلعت) متورطاً في الأوامر ـ على ما أعلم فإنَّ المرسوم الرئيس بنفي الأرمن كان قد صدر في 20 أيار (1915م) ـ. على أية حال، فقد نظّموا الحزب بدقة، وربّما كان مجلس الوزراء بأكمله قد وافق عليه. وكما قلت، فإنَّ مسؤولية التنفيذ تقع على الولاة والموظفين العاديين والدرك الرهيبين"**[126].

الحواشي

(1) انظر، هانس - ديتريخ فيشر، **"تركيز الصحافة والمراقبة أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (برلين، 1973م)، ص ص 199 و266 . التنظيم الملائم لمكتب الصحافة الحربية الألمانية (كما أورده جوزيف ماركوارت في **"تشكّل وانبعاث الشعب الأرمني"** [بالألمانية]، (برلين - سشويبرغ، 1919م)، ص 49):

"بشأن الأمور الوحشية التي تعرّض لها الأرمن نعلن ما يلي: إنَّ علاقات الصداقة التي تربطنا مع تركيا يجب ألا تقبل بأية تسوية من قبل هذه الشؤون الإدارية التركية فحسب، بل في هذه الفترة العصيبة يجب ألا يعاد النظر فيها. وبذلك، فإنَّه من الضروري أن نلتزم الصمت فيما إذا كانت قد وجّهت الاتهامات عن التورط الألماني من الخارج، ومن المفيد أن نعالج الأمر بحذر وتحفّظ كبيرين ونؤكد بأنَّ الأتراك بالكاد قد أثاروا الأرمن. ومن الأفضل أن نلتزم الصمت بخصوص جميع مظاهر (المسألة الأرمنية). إنَّ تصرّف الناس الذين كانوا يحكمون في تركيا على هذا النحو لا يمكن أن يبرر".

(2) جاكوب كونزلر، **"ثلاثون سنة من الخدمة في الشرق"** [بالألمانية]، (بازل، 1933م)، ص42 .

(3) كانت هذه الرحلة هي رحلة (ج. ليبسيوس) السابعة إلى الشرق. إنَّ التقرير عن المقابلة ظهر للمرة الأولى في سنة (1919م) في مجلة **"دير أورينت"** [بالألمانية]، التي كانت شهرية تهتم بانبعاث البلاد في الشرق.

(4) جوهانّس ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (بوتسدام 1919م)، ص XXVIC.

(5) جوهانّس ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا 1914م - 1918م. مجموعة من الوثائق الدبلوماسية"** [بالألمانية]، (بوتسدام،، 1919م)، ص7 .

(6) المصدر نفسه ، ص VI.

(7) انظر، ديكران آنترياسيان، **"فصل من زمن الاضطهادات الأرمنية 1915م"** [بالألمانية]، (بوتسدام، 1919م). جوهانّس ليبسيوس، **"تقرير عن موقف الشعب الأرمني في تركيا"** [بالألمانية]، (بوتسدام، 1916م)، ص ص 220 وما بعدها.

(8) "**الموسوعة الأرمنية السوفييتية**" [بالألمانية]، (المجلد الرابع، يريفان، 1978م)، ص 594 .

(9) انظر، جوهانّس ليبسيوس، "**يطلبـــون الدعـــم**" [بالألمانية] في "**دير أورينت**" [بالألمانية]، العدد 9/8 (1920م)، ص 46 .

(10) سلسلة وثائق - (مكتب الخارجية)، (تركيا) - المجلد 183، (أرمينيا) - المجلد 56 (1889م - 1919م). سلسلة وثائق - (السفارة الألمانية في القسطنطينية)، المجلدات من 96 - 102 ، (شؤون أرمنية 1913م - 1916م). انظر أيضاً، ريتشارد ج. هوفانّيسيان، "**المذبحة الأرمنية: بيبلوغرافيا عن عمليات النفي والمذابح وتشتيت الشعب الأرمني، 1915م – 1923م**" [بالأنكليزية]، طبعة ثانية منقّحة، (كامبريدج - ماساتشوستس، 1980م)، ص 7 وما بعدها.

(11) على سبيل المثال: بياتريس روهنر ت. هـ. ، "**تقرير أحد الشهود العيان عن الموقف في معسكرات التجميع**" [بالألمانية]، "**دير أورينت**" [بالألمانية]، العدد 3/1 (1919م)، ص104 - 106. فرانتس إيكارت، "**من ملاحظات رجل ألماني توفي في تركيـا**" [بالألمانية]، في "**دير أورينت**" [بالألمانية]، العدد 3/1 (1919م)، ص ص 140 - 146 . من التقارير القنصلية الألمانية في "**دير أورينت**" [بالألمانية]، العدد 9/8 (1920م)، ص ص 52 - 75 . "**طريق الرعب**" [بالألمانية] (تقرير رجل ألماني أعدّه أثناء رحلة من (بغداد) إلى (حلب) في شهري كانون الثاني وشباط من سنة 1916م)، "**دير أورينت**" [بالألمانية]، العدد 12/10 (1920م)، ص ص 61 - 67 .

(12) "**محاكمة طلعت باشا**" [بالألمانية]، (برلين، 1921م)، ص ص56 - 60 . تقرير اختزالي عن محاضر الجلسات ضد الطالب الأرمني (صوغمون تهليريان)، الذي اتّهم باغتيال (طلعت باشا)، وذلك في محكمة (آسيز) الثالثة في (برلين). لقد كانت الطبعة الثانية عن تقرير المحاكمة قد نُشرت بعنوان "**جريمة إبادة الجنس الأرمني أمام المحكمة**" [بالأنكليزية]، (غوتّينيفن، 1980م). وكانت مقدمة الطبعة الثانية بقلم الدكتورة (تيسّا هوفمان) كجزء من (سلسلة المجازر) التابعة لـ(جمعية الشعوب المعرّضة للخطر).

(13) ج. ليبسيوس، "**ألمانيا وأرمينيا**" [بالألمانية]، وثيقة رقم (166).

(14) جوهانا ويرنيك - روثماير، "**آرمين ت. فيكنر. التجارب الاجتماعية**

والعمل الأدبي" [بالألمانية]، (برلين، 1982م). [نصوص الجامعة الأوروبية. السلسلة الأولى. اللغة الألمانية والأدب الألماني]، المجلد 503 ، 32 وما بعدها.

(15) آرمين ت. فيكنز، **"الطريق إلى المجهول: استشهاد في حروف"** [بالألمانية]، (برلين، 1919م) و**"في بيت النعيم: صور من تركيا"** [بالألمانية]، (دريستن، 1920م) و**"الولد حسين. قصص تركية قصيرة"** [بالألمانية]، (دريستن، 1921م).

(16) ج. ويرنيك - روثماير ، ص 145 ، الحاشية رقم (70).

(17) المصدر نفسه، ص 36 .

(18) كانت الرسالة قد نُشرت للمرة الأولى في مجلة **"فرو إن دير جينوارت"** [بالألمانية]، العدد 13 ، السلسلة الجديدة رقم (7)، الأرقام (3) و(4)، (1919م) ص ص11 - 14 . انظر أيضاً، ج. ويرنيك - روثماير، ص207 - الحاشية رقم (16). إنَّ (ويرنيك - روثماير) تنكر الادّعاء بأنّ **"الرسالة المفتوحة"** كانت قد أُرسلت من تركيا أو نُشرت قبل سنة (1917م).

(19) مأخوذ عن: **"المجزرة"** [بالأنكليزية]، الرقم (73/72)، (1980م)، ص 59 وما بعدها.

(20) يمكن أن تجد نظرة عامة عن نشأة وتطور (العصبة الألمانية للمساعدة) في ألبوم **"رسوم وصور من الشرق"** [بالألمانية]، (بادن)، ص ص 54 - 55 . لقد نُشر الألبوم من قبل (العصبة الألمانية للمساعدة).

(21) انظر أيضاً، ج. و. أرنست سومّر، **"عن ما رأيت في الشرق وفكرت عنه. نظرة موجزة على الانجيل اعتماداً على الخبرة العملية التبشيرية"** [بالألمانية]، (بريمان، 1926م).

(22) جاكوب كونزلر، **"في أرض الدماء والدموع. تجارب في بلاد ما بين النهرين أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (بوتسدام، 1921م)، ص ص 79 - 82 .

(23) ج. كونزلر، **"ثلاثون سنة من الخدمة في الشرق"** [بالألمانية]، ص 55 وما بعدها.

(24) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1919م)، ص166 .

(25) انظر، تقرير (هوفمان) المؤرخ بتاريخ 8 تشرين الثاني سنة (1915م)، الذي أُعيد نشره في **"دير أورنت"** [بالألمانية]، العدد 9/8 (1920م)، ص56 . إنَّ (هوفمان) يؤكد تماماً على دقة معلومات (م. نيباك).

(26) مارتن نيباك، **"الأمور المرعبة في حلب، شهادة أحد الشهود العيان: كلمة إلى الممثلين المعتمدين من الشعب الألماني"** [بالأنكليزية]، (لندن، 1917م، نيويورك، 1918م). وكانت الترجمة باللغة الانكليزية قد أُعيد نشرها في سنة (1975م).

(27) مارتن نيباك، **"انطباعات مدرّس ألماني في تركيا"** [بالألمانية]، (بوتسدام، 1919م). أُعيد نشره في مجلة **"دي آكسيون"** [بالألمانية] بعنوان: **"وثيقة عن الخزي الألماني التي يجب الاحتفاظ بها"**. ومجلة **"دي آكسيون"** هي أسبوعية سياسية وأدبية وفنية. وكانت الوثيقة مرفقة بملاحظة الناشر بأنّها كانت النشرة الشرعية الأولى لها في (ألمانيا). هناك اختلافات طفيفة في التفاصيل بين النصين: الألماني والانكليزي.

(28) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (305).

(29) أتّو ليمان فون ساندرز، **"خمس سنوات في تركيا"** [بالألمانية]، (برلين، 1920م)، ص14 .

(30) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (هيدبلبرغ، 1980م)، الطبعة الثانية، ص34 .

(31) المصدر نفسه، ص 35 .

(32) وفق شهادة (الأخت كلارا بفيفّر) من (العصبة الألمانية للمساعدة)، بدأ نزع الأسلحة في (خربوط) في مطلع سنة ((1915م). انظر، و. أرنست سومّر، **"الحقيقة عن معاناة الشعب الأرمني أثناء الحرب العالمية"** [بالألمانية]، (فرانكفورت/ ماين، 1919م). انظر أيضاً، ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1919م)، وثيقة رقم (17)، ص ص21 ، 27 ، 31 ، 36 ، 42 ، 49 ، 62 .

(33) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص23 .

(34) عن موضوع إبادة (1000) من العمال في (الرّها) في آب، انظر، ج. كونزلر،

"في أرض الدماء والدموع. تجارب في بلاد ما بين النهرين أثناء الحرب العالمية الأولى" [بالألمانية]، ص ص 17 وما بعدها.

(35) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص23. إنّ مجموعات المنفيين التي كانت تتألف وفق الأعمار، كانت تُعامل بأساليب تختلف من مكان إلى آخر. وفق ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (42)، ففي (خربوط) على سبيل المثال، جُمع الرجال الذين كانت تتراوح أعمارهم ما بين (20 - 45) سنة.

(36) أ. سومّر ، ص 6 .

(37) انظر، ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (26)، ص47 ووثيقة رقم (196)، ص181 .

(38) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص23 و37 .

(39) المصدر نفسه، ص 37 وما بعدها.

(40) المصدر نفسه، ص 42 .

(41) المصدر نفسه ، ص 193 وما بعدها . ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، ص XIX، وثيقة رقم (36) ووثيقة رقم (38).

(42) ج. كونزلر، **"في أرض الدماء والدموع. تجارب في بلاد ما بين النهرين أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، ص14 . انظر أيضاً، ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (120)، ص109 وما بعد.

(43) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص197 .

(44) المصدر نفسه، ص 191 .

(45) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (103)، ص93 .

(46) المصدر نفسه، الوثائق ذات الأرقام: (13) و(14) و(16).

(47) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص77 .

(48) المصدر نفسه، ص 78 وما بعدها.

(49) المصدر نفسه، ص 3 وما بعدها. عن موضوع عمليات النفي في مقاطعة (أرضروم)، انظر، ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، الوثيقة رقم (129) ووثيقة رقم (149).

(50) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، ص XXXIV.

(51) المصدر نفسه، وثيقة رقم (224)، ص215 وما بعدها.

(52) المصدر نفسه، وثيقة رقم (209) ، ص 202 .

(53) المصدر نفسه وثيقة رقم (206)، ص 200 ، ووثيقة رقم (208)، ص 201 .

(54) المصدر نفسه، وثيقة رقم (306). ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني، تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية"** [بالألمانية]، (1980م)، ص 128 وما بعدها.

(55) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، ص XXV.

(56) ج. ليبسيوس، **"تقرير عن موقف الشعب الأرمني في تركيا"** [بالألمانية]، (1916م)، ص 136 .

(57) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني . تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980)، ص8 .

(58) عن موضوع نفي النساء الأرمنيات، انظر التقارير الواردة في: ج. كونزلر، **"في أرض الدماء والدموع. تجارب في بلاد ما بين النهرين أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، ص ص 28 - 36 .

(59) المصدر نفسه، ص 28 .

(60) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، ص ص129 ، 224 ، 226 . انظر أيضاً، وثيقة رقم (137)، ص129 .

(61) أ. سومّر، ص 23 .

(62) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، ص XXXIV.

(63) المصدر نفسه، وثيقة رقم (109) ، ص 100 .

(64) المصدر نفسه، الوثائق ذوات الأرقام: (286) و(287) و(290).

(65) المصدر نفسه، وثيقة رقم (78)، ص 82 .

(66) المصدر نفسه، ص 75 .

(67) المصدر نفسه، وثيقة رقم (126)، ص115 ، ووثيقة رقم (153)، ص143 .

(68) المصدر نفسه، (1919م)، وثيقة رقم (110)، ص 102 .

(69) المصدر نفسه، (1919م)، وثيقة رقم (120)، ص108 وما بعدها، انظر أيضاً، وثيقة رقم (121).

(70) المصدر نفسه، (1919م)، وثيقة رقم (167)، ص 152 .

(71) المصدر نفسه، (1919م)، وثيقة رقم (84)، ص86 ، ووثيقة رقم (104)، ص93 .

(72) المصدر نفسه، (1919م)، وثيقة رقم (129)، ص117 . انظر أيضاً، وثيقة رقم (149)، ص 138 وما بعدها.

(73) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص 44 .

(74) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (129)، ص117 .

(75) المصدر نفسه، وثيقة رقم (149)، ص 149 .

(76) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص44 وما بعدها.

(77) أ. سومّر، ص 25 .

(78) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (226)، ص223 وما بعدها.

(79) ج. كونزلر، **"في أرض الدماء والدموع. تجارب في بلاد ما بين النهرين أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، ص46 وما بعدها.

(80) ج. ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (165)، ص151 .

(81) م. نيباك، **"الأمـــور المرعبـــة في حلب"** [بالأنكليزية]، (1915م)، ص ص 12 - 13 .

(82) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية"** [بالألمانية]، (1980م)، ص135 .

(83) المصدر نفسه، ص 136 .

(84) ج. ليبسيوس ، **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالألمانية]، وثيقة رقم (119)، ص 212 .

(85) المصدر نفسه، وثيقة رقم (185)، ص 168 وما بعدها.

(86) أ. سومّر، ص 46 وما بعدها.

(87) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، وثيقة رقم (260)، ص 255 .

(88) المصدر نفسه، وثيقة رقم (203)، ص 198 .

(89) أ. سومّر، ص 38 . ج. ليبيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، وثيقة رقم (290)، ص284 .

(91) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، وثيقة رقم (290)، ص 284 ، ووثيقة رقم (297)، ص 290 .

(92) المصدر نفسه، وثيقة رقم (257)، ص252 . انظر أيضاً، ووثيقة رقم (345) ، ص346 .

(93) المصدر نفسه، وثيقة رقم (260)، ص 256 .

(94) المصدر نفسه، وثيقة رقم (287)، ص 281 .

(95) المصدر نفسه، وثيقة رقم (263)، ملحق رقم (4)، ص 263 .

(96) المصـدر نفسه، وثيقة رقم (297)، ص289 وما بعدها، وثيقة رقم (298)، ص 292 ما بعدها.

(97) المصدر نفسه، وثيقة رقم (290)، ص 284 .

(98) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، ص LXIII.

(99) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، ص304 .

(100) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، وثيقة رقم (302)، ص 296 .

(101) المصدر نفسه، ص LXIII.

(102) المصدر نفسه، ص L.

(103) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى"** [بالألمانية]، (1980م)، ص304 وما بعدها و ص312 وما بعدها.

(104) أ. سومّر، ص 40 .

(105) ج. ليبسيوس، **"موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني**

في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى" [بالألمانية]، (1980م)، ص221 وما بعدها.
(106) المصدر نفسه، ص 231 .
(107) المصدر نفسه، ص 227 .
(108) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، ص XVIII.
(109) المصدر نفسه، ص LI وما بعد.
(110) ج. ليبسيوس، "موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى" [بالألمانية]، (1980م)، ص235 و240 . ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، وثيقة رقم (223)، ص.116
(111) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، وثيقة رقم (115)، ص104 .
(112) المصدر نفسه، وثيقة رقم (75)، ص 81 .
(113) المصدر نفسه، وثيقة رقم (87) ، ص 87 .
(114) ج. ليبسيوس، "موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى" [بالألمانية]، (1980م)، ص234 .
(115) ج. كونزلر، "في أرض الدماء والدموع. تجارب في بلاد ما بين النهرين أثناء الحرب العالمية الأولى" [بالألمانية]، ص17 .
(116) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، الملحق، ص142 .
(117) المصدر نفسه، وثيقة رقم (236)، ص 235 .
(118) المصدر نفسه، وثيقة رقم (327)، ص 329 .
(119) المصدر نفسه، الوثائق ذوات الأرقام: (73) و(75) و(100) و(102) و(109) و(114) و(237) و(309) والملحق رقم (149).
(120) انظر جدول الوثائق الوثيقة الصلة بالموضوع في "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، في الباب الذي بعنوان: "الإبادة هدف النفي".
(121) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، ص LXXVII.
(122) ج. ليبسيوس، "موت الشعب الأرمني. تقرير عن مصير الشعب الأرمني في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى" [بالألمانية]، (1980م)، ص XIII.
(123) ج. ليبسيوس، "ألمانيا وأرمينيا" [بالألمانية]، وثيقة رقم (163)، ص150 .
(124) "محاكمة طلعت باشا" [بالألمانية]، ص 61 وما بعدها.

(125) المصدر نفسه، ص 62 .

(126) المصدر نفسه، ص 63 . انظر أيضاً، آ. ليمان فون ساندرز، ص200 وما بعدها.

تقرير عن جريمة إبادة الجنس الأرمني في الامبراطورية العثمانية، (1915م ـ 1916م)

إيف تيرنون

إنَّ الحوادث التي سأقدّمها تؤلف قضية نموذجية عن **جريمة إبادة الأجناس**. قبل ابتداع هذا المصطلح بفترة طويلة، كانت الإدانة العالمية لإبادة الأرمن في الامبراطورية العثمانية من قبل حكومة (الأتراك الشبّان) تُبيّن بوضوح بأنَّ الشهادات المتوفرة عن هذه الجريمة لا تضمر الشكوك، ويمكن أن تشير إشارة جلية إلى الضحايا وإلى المجرمين. ولكن بعد (70) سنة من الرفض ونكران الحقائق من قبل المؤرخين الأتراك، هناك ضرورة ملحّة لتقديم دعم إضافي إلى الوصف- الزمني لتحديد الموضوع وحافز الكذب ـ علماً بأنَّ الكاذبين يتّجهون لتحويل اللوم عن أسلافهم ليستمرّوا في التمتّع بالامتيازات التي ورثوها عنهم ـ. إنَّ اتهام جريمة إبادة الأجناس ـ استُخدمت كلمة "**جريمة إبادة الأجناس**" منذ أن دخلت القاموس "القانوني" في سنة (1948م) ـ قد غيّر طبيعة المناقشة. وتسعى الحكومة التركية لتنفي عن نفسها مسؤولية تفادي العار الذي سوف ينعكس عليها عندما تعترف بالحقائق.

الأرمن في الامبراطورية العثمانية سنة (1914م)

عندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى في 2 تشرين

الثاني (1914م)، كان موقف الأرمن حرجاً. كم كان يبلغ عدد الأرمن في الامبراطورية؟، وكان الجدال عن الإحصائيات يمتدّ على نصف قرن من الزمن. كانت (أوروبا) قد طالبت بتحقيق الإصلاحات في المقاطعات الأرمنية، ونشر (الباب العالي) - أو بكمات أخرى، الحكومة العثمانية - أرقاماً تُبيّن أنَّ الأرمن كانوا يؤلّفون أقليّة في المقاطعات المعنية. على سبيل المثال، كانت الإحصائيات العثمانية الرسمية في سنة (1914م) تسجّل بأنَّ عدد السكان الأرمن كان يبلغ (1295000) أرمني، بينما إحصائيات (بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية) كانت تقدّم الرقم: (2100000). ولعدم توفّر أية وسيلة للتحقيق، كان الناشرون الأجانب، وتبعاً لتعاطفهم يتأرجحون في أغلب الأحوال بين هذين الرقمين. فمن المنطقي إذن أن نفترض بأنَّ الأوامر كانت قد صدرت إلى الموظفين العثمانيين المدينيين بتعديل وتخفيض أرقام الإحصائيات الرسمية، بينما (بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية)، التي كانت مسؤولة عن حماية مصالح الجالية الأرمنية أمام (الباب العالي)، كانت تميل إلى المبالغة في الأرقام. على أية حال، ولمّا كانت أرقام البطريركية هي الوحيدة التي تصنّف سكان الولايات، وبغية الحفاظ على مسار تقديم البحث، فقد احتفظتُ بإحصائياتها.

وفق هذه الإحصائيات، كان يعيش (1600000) أرمني على امتداد (أرمينيا التاريخية)، وكان (1200000) منهم يعيشون في المقاطعات و(400000) منهم في (كيليكيا). وكان المهجر الأرمني في الامبراطورية العثمانية يعيش على نحو رئيس في مدن (الأناضول) وفي الجزء الأوروبي من تركيا، ولا سيّما في (القسطنطينية)، حيث كان عدد الأرمن فيها يبلغ (150000) أرمني، لهم أحياؤهم الخاصة، والطابع التقليدي للمعيشة. وبذلك، كانت الغالبية العظمى من السكان الأرمن يعيشون في المقاطعات

الشرقية ويشكّلون ثلث سكّانها. وكانت نسبة (85 - 90٪) منهم يؤلفون طبقة الفلاحين والتجّار الصغار. لقد كان الأرمن هم أساس الاقتصاد الزراعي والتجاري والصناعات الصغيرة النطاق، ويحتفظون بأكثر من (800) مدرسة خاصة، وكانت علاقاتهم مع الأتراك جيدة. وعلى الرغم من أنَّ الأتراك كانوا يتمتعون بحقوق معيّنة لا يتمتع بها الأرمن، إلاَّ أنَّ الكره الطائفي لم يكن يفصل بينهما.

على أية حال، كان الفلاحون الأرمن يواجهون عدوّاً تقليدياً يتمثّل في الأكراد. فمنذ قرون عديدة، كانت العصابات الكردية تَغير على القرى الأرمنية، وهذا النمط من النهب قاد بطريرك الأرمن الأرثوذكس في (القسطنطينية) ليطالب (الباب العالي) بتحقيق الإصلاحات التي كانت السلطات قد وعدت بها، إلاَّ أنَّها لم تنفّذها أبداً. ولمّا دعيت تركيا من قبل الدول الأوروبية إلى العمل بها، فإنَّها أرغمت على توقيع اتفاقية مع (روسيا) (8 شباط 1914م) تقضي بتحقيق الإصلاحات التي كان الأرمن يطالبون بها منذ سنة (1878م)، ووفقها كانت ستنشأ مقاطعتين في (الأناضول): أولهما، ستضم ثلاث ولايات هي (طرابزون) و(سيواس) و(أرضروم)، والثانية ستضم الولايات (فان) و(بتليس) و(خربوط) و(ديار بكر)، حيث كل منها كانت ستخضع للسلطة المدنية للمفتّش العام الأجنبي، الذي سيكون مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ الإصلاحات. إلاَّ أنَّ الموظفين المعينين للإدارة في (أرضروم) و(فان) لم يتسلما وظائفهما أبداً، لأنَّ تركيا استفادت من موقف اندلاع الحرب لترفض ذلك.

لقد أحدثت الاتفاقية الروسية - التركية انقلاباً في التأثير الأجنبي على الامبراطورية العثمانية، لأنَّها ختمت الانسحاب البريطاني من تحمّل مسؤولية الشؤون الأرمنية التي كانت قد أقرّتها أوروبا منذ توقيع (معاهدة برلين) في سنة (1878م). إلاَّ أنَّ الاتفاقية أثارت مشاعر عداء للأرمن أيضاً،

لأنَّ الوطنيين الأتراك كانوا قد اعتبروها تدخّلاً غير مقبول من قبل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للامبراطورية.

في أيار سنة (1914م)، استولى (حزب الاتحاد والترقّي) على زمام الحكم، وكان (سعيد حليم) - رئيساً لمجلس الوزراء و(طلعت) - وزيراً للداخلية و(أنور) - وزيراً للحربية و(جمال) - وزيراً للبحرية. وأعتُبر هذا الحزب رائد الوطنية التركية المتطرّفة، وكان يدعو منذ سنة (1908م) على نحو متصاعد إلى السياسة البانطورانية العدوانية التوسعية، على الرغم من أنَّ الاتحاديين في البداية كانوا قد ناضلوا مع الأحزاب الأرمنية السياسية في كفاح سري ضد طغيان السلاطين. في سنة (1908م)، اعترفت الحكومة العثمانية بـ(حزب الطاشناقستيون) اعترافاً رسمياً، وبذلك غدا عدد من أعضاء الحزب ممثّلين في البرلمان العثماني. فضلاً عن ذلك، أوقف (حزب الطاشناقستيون) بعد سنة (1908م) نشاط حرب المقاومة التي كانت قد تَبعت مذابح سنة (1895م)، وخلقت حالة دائمة من عدم الأمان في المقاطعات الشرقية. إلاَّ أنَّ علاقات الصداقة التي كانت تربط زعماء (حزب الطاشناقستيون) مع الاتحاديين بدأت تضعف توازياً مع ممارسات القوة، ويبدو أنَّ مصالحهم قد بدأت تتضارب تضارباً متزايداً أيضاً.

وعلى الرغم من هذا العداء، فليس هناك أي شيء يوحي بأنَّه في شهر تشرين الثاني من سنة (1914م) كان (حزب الاتحاد والترقّي) قد قرر إبادة الأرمن في الامبراطورية. قبل ذلك وفي آب من سنة (1914م)، لم تكن تركيا تعرف بعد ما إذا كانت ستكون طرفاً في النزاع، أو في حال نشوب الحرب مع مَن ستكون؟. وبالفعل، وقبل تفجّر العداءات، فقد تظاهرت بأنَّها تميل إلى تأييد الحلفاء. إذ ذاك، وبمبادرة (أنور) كانت قد بدأت المحادثات مع (ألمانيا)، ووقِّعت في 2 آب معاهدة سرّية في (القسطنطينية)

من قبل (سعيد حليم) والسفير الألماني (وانغنهايم). واستمرّت (ألمانيا) لمدة ثلاثة أشهر تضغط على الحكومة العثمانية بأساليب متنوعة بغية ضمان تعهدّها بدخول الحرب وافتتاح جبهات متعدّدة في (القفقاس) وفي (إيران) وفي (مصر). ولكن (الأتراك الشبّان)، وبدلاً من إلقاء أنفسهم في نار الحرب في الحال، جدّدوا الاتصالات مع (روسيا)، ثم طالبوا بمزيد من الامتيازات أثناء محادثات التحالف مع (ألمانيا). لقد كانت المناقشات مع مجلس الوزراء العثماني قد استمرّت (11) ساعة تماماً ثم تبعها إعلان الحرب بعد استقالة عدد من الوزراء الأتراك.

أثناء ذلك، وفي الفترة الممتدة بين شهري آب وتشرين الثاني من سنة (1914م)، كان التوتّر بين الأرمن والأتراك قد ارتفع، وركّز (الأتراك الشبّان) تسلّطهم القومي المتطرّف تسليطاً متصاعداً على الأرمن. ولم يكن الحياد محتملاً في المجابهة الوشيكة الحدوث بين الأتراك والروس، إلاّ أنّه كان الموقف الحكيم الوحيد الذي كان سيسمح للأرمن بتبنّيه في الامبراطورية العثمانية. واندلعت الحرب بين القوى المركزية ودول الحلفاء في فرصة مثالية للحوادث السياسية،بينما كان (المؤتمر العالمي الثامن لحزب الطاشناقستيون) ينعقد رسمياً في (أرضروم) في الفترة الممتدّة بين (2 ـ 14) آب (1914م). كانت تركيا قد أصدرت مرسوم التعبئة الشاملة لقواتها المسلّحة، فشكّل المندوبون الأرمن لجنة إلى المؤتمر لتقرر موقف (حزب الطاشناقستيون) في ضوء هذه الحوادث ولتؤجل الأعمال الأخرى. وتوصّلت هذه اللجنة إلى الاستنتاج التالي: يتمنى الحزب بأن يرى تركيا تتخذ موقف الحياد، ويتعهّد بأنّه سيتعاون مع الحكومة لتتفادى الحرب، وفي حال اندلاع الحرب، فإنَّ أعضاء (حزب الطاشناقستيون) مثل سائر السكان الأرمن سوف يؤدون واجباتهم الوطنية كمواطنين مخلصين.

على أية حال، وبينما كان المشاركون في المؤتمر يستعدّون للانصراف،

قَدِم وفد اتّحادي برئاسة (بهاء الدين شاكر) الذي كان يسعى إلى مقابلة ثلاثة من زعماء (حزب الطاشناقستيون) وهم: (فراميان) و(روستوم) و(آكنوني). لقد قدّم لهم (بهاء الدين شاكر) هذا الاقتراح: في حال نشوب الحرب مع (روسيا)، فإنَّ (حزب الطاشناقستيون) سوف يحرّض الأرمن في (أرمينيا الروسية) [أرمينيا الشرقية - المترجمة] على القيام بثورة فيها بغية تسهيل دخول الجيوش العثمانية إلى (ما وراء القفقاس). وكان الجيورجيون في (روسيا) قد وافقوا على خطط مماثلة، وكمكافأة على تعاونهم وعدوا بإقامة دولة أرمنية مستقلّة كانت ستضم (أرمينيا الشرقية) وولايات: (أرضروم) و(فان) و(بتليس). إنَّ الزعماء الأرمن الثلاثة رفضوا الاقتراح، وأكّدوا تعهّد حزبهم بتبنّي الحياد وضمنوا وفاء الأرمن في حال وصول نار الحرب إلى تركيا. كانت هذه العروض قد قُدّمت فيما بعد للمندوبين الأرمن في المقاطعات، إلاّ أنَّ الزعماء السياسيين من (حزب الطاشناقستيون) رفضوها. وجاءت المكافأة مسمومة.

كان الأرمن مرغمين على رفض دعوة التدمير، إلاّ أنَّهم بموقفهم هذا قدّموا لـ(حزب الاتحاد والترقّي) سلاحاً ليستخدمه ضدهم. ولمّا كان الروس قد اقترحوا عرضاً مشابهاً للأرمن القاطنين في (أرمينيا الشرقية) أنذر الاتحاديون الحكومة العثمانية بأنَّ (حزب الطاشناقستيون) برهن أثناء انعقاد (مؤتمر أرضروم) على وجود اتفاقية روسية - أرمنية، والتي بموجبها كان الروس سيكتسحون المناطق الواقعة في المقاطعات الشرقية، وسيساعدون الأرمن لينالوا استقلالهم. وبناءً على هذه النظرة التركية للحوادث، كان الأتراك يدّعون بأنَّ (حزب الطاشناقستيون) قد اتّخذ قراراً ليبقى في الخفاء حتى إعلان الحرب، وعندما تندلع الحرب - ويعبر الروس الحدود - سيحرّض الأرمن ليثوروا ضد الجيوش العثمانية. وإذا ما تقدّمت الجيوش العثمانية ضد الروس، فإنَّ الأتراك سيدّعون بأنَّ الأرمن في القوات المسلّحة

العثمانية كانوا يهجرون الجيش العثماني ويلتحقون بالجيش الروسي مع أسلحتهم.

وما كانت هذه الاستنتاجات التي تبعت (مؤتمر أرضروم) سوى تزييف مدروس بدقة ويخدم ويعزز منذ ذلك الوقت الدعاية المناهضة للأرمن. فقد خلقت القيادة التركية العليا الإشاعات وخلقت خوفاً "سيكوباتياً" في الجيش وبين السكان الأتراك عن قيام الثورة الأرمنية. إنَّ الحوادث التي كانت على الأغلب تقع في المناطق الجبلية حيث اللصوصية والصدامات الأرمنية - الكردية دائمة الحدوث، كانت الحكومة قد قدّمتها على نحو مبالغ واتّخذت منها البراهين على قيام الثورة الأرمنية. وبالفعل، فالمعالجة السياسية الضعيفة للموقف ساعدت الحكومة العثمانية لتستغل هذه الإشاعات.

في آب سنة (1914م)، وما إن دخلت (روسيا) الحرب، فإنَّ الأرمن في الامبراطورية الروسية الذين كانوا من المواطنين الروس انخرطوا في صفوف الجيش، وأرسل أغلب الجنود الأرمن إلى الجبهة الأوروبية. على أية حال، وخشية من وقوع نزاع مع تركيا، اقترح نائب الملك في (القفقاس) والحاكم الأرمني في (تفليس) لـ(المكتب القومي الأرمني) - الذي كان يهتم بالمصالح السياسية الأرمنية في (ما وراء القفقاس) - بتشكيل (الفيالق الأرمنية من المتطوّعين)، على غرار تلك الفيالق التي كانت قد درّبت في الجيوش الروسية في (روسيا) أثناء الحربين الأخيرين مع تركيا في سنة (1827م) وسنة (1877م). إذ ذاك كانت مدينة (تفليس) - عاصمة (جورجيا) - هي المركز الرئيس للأرمن في (ما وراء القفقاس)، وكانت الغالبية العظمى من سكانها من الأرمن، فضلاً عن أنَّ مراكز قيادات (حزب الطاشناقستيون) كانت تتركّز فيها. لقد كان المتطوّعون سيتولّون مهمّة إرشاد وتوجيه الجنود الروس عبر الجبال الأرمنية التي كانت منطقة

مألوفة لديهم على نحو كبير، لأنَّ أغلبهم كان قد سبق وانخرط في نشاط حرب المقاومة هناك في مطلع القرن العشرين.

وعلى الرغم من تحذير الشخصيات الأرمنية الحكيمة، التي أدركت بأنَّ تشكيل مثل هذه الجيوش من المتطوّعين سوف يستغلّه (حزب الاتحاد والترقّي) ليبرّر اضطهاد الأرمن في تركيا، فقد تدفّق المتطوّعون الأرمن وتشكلت أربع مجموعات ـ كانت كل واحدة منها تضم (1000) متطوع، كانوا إما من المهاجرين أو من المسنّين الذين كانوا معفيين من الخدمة العسكرية. ولمّا كان أغلب هؤلاء المتطوّعين من رعايا الامبراطورية العثمانية المنفيين إلى (روسيا)، فلا يمكن أن يُنكر بأنَّ في الأشهر الأولى من اندلاع الحرب كان أغلب الأرمن في (أرمينيا الشرقية) يكتّون مشاعر العداء لتركيا، والتي وجدت تعبيرها في تشكيل هذه الفيالق من المتطوعين الأرمن، ـ وأحيل الرد الروسي للخطة التركية إلى الأرمن في آب سنة (1914م) في (أرضروم).

إنَّ توزع أبناء الشعب الأرمني بين الامبراطورية العثمانية (2100000) و(روسيا) (1700000)، ألحقهم تلقائياً بهذين المعسكرين المتعارضين وجرّهم إلى الشرك. فإذا ما تحاربت الامبراطوريتين مع بعضهما بعضاً فإنَّ الأرمن سيتّهمون بمحاربة إخوانهم، وباختيارهم لأحد المعسكرين كانوا سيغدون رهينة الآخر، وباجراء الاختيار الخاطىء كانوا سيقعون ضحايا المنتصرين. وبذلك، فإنَّ تشكيل (الفيالق الأرمنية من المتطوّعين) خوّل (حزب الاتحاد والترقّي) ليدّعي بوجود شبكات تجسس أرمنية وليجزم بأنَّ الروس كانوا يسلّحون الأرمن في المقاطعات الشرقية توقعاً بحدوث ثورة كبيرة، كما أنَّهم كانوا قد استغلّوا الأفعال التافهة غير الشرعية ـ على سبيل المثال، الفرار من الجندية أو نشاطات اللصوصية ـ كأدلّة ضد الأرمن.

في آب سنة (1914م)، أنشأ (حزب الاتحاد والترقّي) منظّمة مستقلّة

ثانوية وأصدر التعليمات إليها لتتورط في النشاط التخريبي بين الأكراد وشعوب (ما وراء القفقاس) على كلا طرفي الحدود الروسية - التركية. كانت هذه **"المنظّمة الخاصة"** - أو الـ**"تشكيلات الخاصة"** تُحكم من قبل الثلاثي في (القسطنطينية)، يسيطر عليه: (ناظم) و(عاطف رضا) و(عزيز بك). كان الأول والثاني من أعضاء (اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقّي) التي كانت تضم (12) عضواً، بينما كان الثالث رئيس الشرطة في العاصمة. وكانت **"المنظّمة الخاصة"** ذات طابع برلماني، وكان مركز عملياتها في (أرضروم) يحكمه (بهاء الدين شاكر) الذي كان بدوره عضواً في (اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقّي). كان أعضاء **"المنظّمة الخاصة"** قد جُنّدوا من بين صفوف المجرمين العاديين ودُرّبوا من قبل العسكريين الاتحاديين، بينما كان الحزب يموّل العملية بكاملها، واستُعيرت الأسلحة والعتاد من مستودعات الجيش العثماني الامبراطوري. لقد كانت وحدات **"المنظّمة الخاصة"** جاهزة في تشرين الأول وعَبَرت إلى المنطقة الروسية قبل إعلان الحرب.

في نهاية شهر تشرين الأول، وفيما كانت الحرب تبدو واعدة، حثّ (حزب الطاشناقستيون) والبطريرك الأرمني الأرمن ليستجيبوا استجابة كاملة لأوامر التعبئة، فانكبّ الأرمن على مراكز التجنيد طلباً للانخراط في صفوف الجيش. وفي (القسطنطينية) كان عدد الأرمن الذين تسجّلوا في الجيش تجاوز عدد الأتراك، وعندما أُعلنت الحرب في آخر الأمر، أقام رجال الدين الأرمن القداديس الكنسية تكريساً لانتصار وطنهم العثماني وقدّم زعماء (حزب الطاشناقستيون) تعهّدات متكررة لـ(الأتراك الشبّان) عن إخلاص الأرمن. ولا بدّ من أنَّ السكان الأرمن في الامبراطورية العثمانية كانوا يأملون انتصاراً روسياً كان سيضع حداً للاضطهادات التي كانوا يتعرضون لها، ولكنّهم لم يعبّروا علناً عن مشاعر التعاطف هذه.

ونجد في وثائق الجيش التركي عدداً من الحوادث التي تشير إلى فرار الأرمن من الجيش.

إنَّ السلطات التركية العسكرية التي كانت تبالغ كثيراً أثناء تقديم مثل هذه الحوادث، لم تفصح بأنَّ الأرمن في الوقت عينه كانوا يُقتلون وكان من المحظور عليهم ممارسة طقوسهم الدينية. من الناحية الأخرى، فإنَّ إعلان (الجهاد) في 23 تشرين الثاني الذي كان يدعو مسلمي العالم ليثوروا ضد الملحدين، لم يكن ذي أهمية لدى السكان، لأنَّ جنود الجيش الألماني كانوا قد تمركزوا على الأراضي التركية. على أية حال، كانت المناسبة قد تميّزت بالمظاهرات والتعصّب الديني، ولا بدّ من أنَّه في الأشهر الأولى من اندلاع الحرب، شَهدت الجبهة القفقاسية حوادث عدّة من الأرمن الذين التحقوا بالروس مع أسلحتهم وانتشر جوٌّ من عدم الأمان في المقاطعات الشرقية واقترف الجنود الأتراك والعصابات الكردية غير النظامية مذابح عدّة انتقاماً. في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من سنة (1914م) كان نحو (24000) من الأرمن قد قُتلوا في الجزء الشمالي من إقليم (فان) و(7000) أرمني في (وادي جورروخ) و(1000) أرمني في إقليم (أرضروم) قرب الحدود الروسية. إنَّ تقهقر الجيش الروسي واندفاع الجيش العثماني عبر القسم الشرقي من هذه الولاية أطلق أخيراً عنان الرعب بين السكان الأرمن، فتخلّوا في الفترة الممتدّة ما بين شهري تشرين الأول وتشرين الثاني عن وطنهم الأم والتجؤوا إلى (أرمينيا الشرقية). وبينما أعطى تكرار مثل هذه الحوادث تصاعداً لعدم الأمان السائد، فإنّه قدّم مبرراً للحكومة العثمانية لتطلب الطاعة من الأرمن الذين كانوا قد وقعوا في دائرة فاسدة ـ تحريض وعصيان وقمع ـ، ولم تكن هناك أية أدلة تشير إلى وجود خطة تهدف إلى قيام ثورة أرمنية.

كارثة (صاريغاميش)

في الأيام التي كانت قد تبعت اندلاع الحرب، عَبَر الجنود الروس الحدود، ولكنّ المقاومة التركية صدّت هذا التقدّم عبر (أرضروم)، إلاّ أنّها لم تنجح تماماً إلى الشمال من (أولطي)، حيث (الفيلق الأرمني الرابع) كان يقود هجوماً روسياً قوياً. لقد فرّت مجموعات من السكان الذين كانوا في مركز منطقة العمليات: فرّ الأتراك عَبر (الأناضول) وفرّ الأرمن عَبر (القفقاس).

ووجد الروس أنفسهم بمواجهة حشد كبير من الجنود الأتراك، فتوقّفوا عن الهجوم وبدؤوا يستعدّون ليقحموا في الشتاء. في شهر كانون الأول، كان (أنور) ـ وقد غدا القائد العام للجيوش العثمانية ـ قد وصل إلى مراكز القيادات العليا للجيش العثماني الثالث في (أرضروم) بهدف تجهيز عملية واسعة ضد (القفقاس) بغية فتح الطريق إلى (تفليس) و(باكو). كان حلم (أنور) هو غزو (ما وراء القفقاس) وحث المسلمين في (روسيا) ليثوروا ويتوحّدوا مع الشعوب التركية ـ التترية في (آسيا) تحت سلطة السلطان ـ الخليفة. وكانت خطته تنطوي على تطويق مدينة (صاريغاميش) في هجوم متّحد المركز وقطع الخط الحديدي فيها. لقد هاجم الجيش العثماني في 18 كانون الأول. في البداية، نجحت خطة التطويق وكان الروس قد فوجئوا. ولكن خطة (أنور) لم تكن تتضمن التحضيرات الملائمة لمواجهة الشتاء القارس في (الهضبة الأرمنية). ففي درجات الحرارة التي كانت قد بلغت (20م) تحت الصفر، انغرست الآليات والأحصنة في طبقة الثلج التي كان يبلغ عمقها نحو (4) أقدام، وتقهقر الجنود وهلكوا لأنّهم لم يكونوا مزوّدين بالثياب المناسبة وبالإمدادات. كان الروس في وضع يسمح لهم بالمناورة وبإبادة الجيش التركي الثالث بيسر، وفي مطلع كانون الثاني، كان (90000) جندي تركي من أصل (190000) جندي قد هُلكوا ووقع

(12000) منهم في الأسر. على أية حال، لم يكن الروس يسعون لاستغلال هذه الأفضلية. والقائد العام التركي الأعلى لم يعد إلى الجبهة القفقاسية ذات الأهمية الكبيرة ولم يقتنع بأنّ أي انتصار هناك يمكن أن يقرر نتيجة الحرب. إذ ذاك، كان النزاع قد وصل إلى (أذربيجان)، وفي نهاية الشتاء كانت الجبهة قد بدأت تتوازن باتجاه الخط الذي كان يمتدّ من (البحر الأسود) إلى (بحيرة أرومية) في (إيران). فقد احتلّ الروس القسم الشرقي من ولاية (أرضروم) وهم يهدّدون ولاية (فان) من مواقعهم في (إيران) إلى الجنوب.

وأثناء شهري كانون الثاني وشباط من سنة (1915م)، انسحب الجيش التركي المقهور عبر الولايات الشرقية بينما كان الجنود مصابين بالتيفوس والكوليرا. وقد ألقى الجيش والسكان لوم الهزيمة على الأرمن.

واستغلّ الاتحاديون المتطرّفون وجود المتطوعين الأرمن في الجيش الروسي وهم يقاتلون مع الروس، فاتّهموا السكان الأرمن بالخيانة العظمى، وبسبب تظاهر الحكومة بالاستياء المزعوم، اندفع الجنود ينهبون المتاجر ويستولون على منازل الأرمن ثم يتصرفون وكأنّهم أصحابها. فضلاً عن ذلك، كان أمناء الإمدادات والتموين في الجيش - إذ ذاك، لم يكن متوفراً سوى مخزون يوم واحد - قد خططوا الرحيل عن الوطن. لقد خشي الأرمن استئناف المذابح، وبدأت الإشاعات المضللة تكثر: اتُّهم الجنود الأرمن بالتجسس وبالفرار من الجندية، وكان يشتبه بالخبّازين الأرمن بتسميمهم للطعام، وكان الفلاحون يُتهمون بتقديم العون للأسرى الروس. وبالرغم من ذلك، كان أسلوب الحكومة استرضائياً، فقد أعلن (أنور) وهو في طريقه إلى (القسطنطينية) إنَّ الجنود الأرمن يؤدون واجبهم بإخلاص وبأنَّ السكان الأرمن أوفياء للحكومة.

ولكن في أوائل شهر شباط، جرّدت السلطات الجنود والشرطة الأرمن

من أسلحتهم، وأُدرجوا في مجموعات العمل (طوابير العمل) - التي كانت كل واحدة منها تضم نحو (50 - 100) شخص -، وأرغموا على العمل في صيانة الطرقات أو كحمالين. لقد عُلِم بعد ذلك بمدة قصيرة بأنَّ عدداً من هذه المجموعات قد أُبيد. في الوقت عينه، طُرد الأرمن الحكومة وأُلغيت جوازات السفر الداخلية التي كانت تسمح لهم بالانتقال في أرجاء البلاد. وخلقت هذه التدابير القلق بين المندوبين الأرمن، وفي 14 شباط عبَّر (فراميان) في مذكّرة موجّهة إلى (طلعت) عن مخاوفه من العنف المتصاعد. ففي غياب الوثائق الرسمية، ليس هناك أي بديل سوى الافتراض بأنَّ قرار إبادة الأرمن في الامبراطورية كان قد اتُخذ في بداية شباط من سنة (1915م).

إنَّ العناصر المتطرّفة في حركة البانطورانية كانت قد عبّرت عن رغبتها في التخلّص من الأرمن قبل سنوات عدّة، وصرّحت بأنَّ الحرب سوف تقدّم لها الفرصة السانحة دون التعرض لانتقام الدول الأوروبية. على أية حال، قبل هزيمة (صاريغاميش) كان الموقف لا يوحي بوجود خطة متفق عليها: كان عدد من الأرمن يتركون الجندية وكان الأتراك يقترفون المذابح وكان السكان متعاطفين مع الروس، فقد غدت كل هذه أموراً تقليدية تتكرّر في كل مرة كان الجيش الروسي يتوغل داخل الحدود الشرقية للامبراطورية. ولكن في شباط، اتخذت الأمور مساراً مختلفاً تماماً. كانت خطة الإبادة الشاملة قد جُهزت في سريّة تامة، وكان الولاة والضباط الاتحاديون المحليّون قد أُبلغوا شفهياً أو برقياً بالمهمّات المنوطة بهم، بينما كانت مهمّة تنفيذ الخطّة تقع على عاتق الدرك والعصابات النظامية من الـ"**تشكيلات الخاصة**" ورجال العصابات، ولم يكن الجيش متورطاً فيها.

وتأسست (لجنة النفي) في (القسطنطينية) بقيادة (مدحت شكري)،

الذي كان الأمين العام لـ(اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقّي) وأحد شخصيات الحزب البارزة. كانت المديرية الفرعية للجنة تتمركز في (حلب)، التي اختيرت مركزاً للنفي. في الحقيقة، كان النفي هو بدعة الخطة. في الماضي، كان الأرمن في أغلب الأحوال يتعرضون للمذابح، ولكن الناجين منهم نجحوا في تكوين أنفسهم من جديد، بينما في حال النفي، كان يمكن إنهاء (المسألة الأرمنية) على نحو تام. فالأرمن المنفيون، وهم مقتلعون من وطنهم الأم سوف يتلاشون في المنفى. وقدّمت الحرب الحجّة المناسبة: المجموعات المشتبه بها ستُنقل من الجبهة. كما قدّمت الحرب أفضل الضمانات: كان الرجال الأرمن الأكفاء قد جُنّدوا إلزامياً. وكان يخدم أكثر من (300000) جندي أرمني في الجيش العثماني، فإذا ما عُزلوا من أسلحتهم، كانت المقاومة الأرمنية ـ التي كان الأتراك قد عانوا منها كثيراً في الماضي ـ ستغدو مستحيلة، وكانت المراقبة العسكرية ستكفل سريّة العملية وتمنع تسرب المعلومات.

وبالفعل، سيكون من المستحيل تقديم جريمة هذه الإبادة إلى المحكمة. لقد ابتكر المجرمون أساليب ارتكاب الجريمة، وكانوا في وضع يمكن أن ينكروها بالشمولية عينها التي ارتكبوها. إنّ الجزم بأنّ الجرائم التي اقتُرفت ضد الأرمن أثناء تلك الحوادث التي تسمّيها الحكومة التركية ببساطة بـ(النفي)، ليست حوادث معزولة، بل ارتُكبت على نحو غير مباشر، كما نجد من تحليل الوقائع التي رواها الشهود العيان العديدون، وكذلك فقد رُفعت التقارير الأخرى على أساس هذه المصادر التاريخية. وكانت هذه الوثائق في متناول الأيدي لمدة (60) سنة ولم تُدحض موثوقيتها أبداً من قبل أي مؤرخ. إننا، واعتماداً على الأرشيفين: الألماني والنمساوي نجد في **"تقرير"** (ج. ليبسيوس) من طرف وفي **"الكتاب الأزرق"** لمؤلفه (الفيكونت برايس) من الطرف الآخر، وفي وثائق محاكمة الاتحاديين

الأدلّة الكافية التي تقرّ بأنَّ حكومة (الأتراك الشبّان) كانت لوحدها مسؤولة عن جريمة إبادة الشعب الأرمني، والتي ابتُكرت ونُظّمت ونفّذت بقسوة. لقد عزّز عدد من الزعماء الاتحاديين هذه الحقيقة في تصريحاتهم للدبلوماسيين الألمان والأمريكيين. ولم يسع موظفو الحكومة من المدنيين الصغار للإنكار بأنَّ الحكومة العثمانية كانت تتابع بعناد برنامج إبادة الأرمن في الامبراطورية. **يجب ألاّ يبقى أرمن في الامبراطورية بعد الحرب** . كانت تصفية الأرمن هي المرحلة الأولى من خطة أكبر هي: خطّة تتريك سكان البلاد.

نيسان سنة (1915م)

من الصعب التصديق بأنَّ حكومة (الأتراك الشبّان) كانت بالفعل مقتنعة بأنَّ ثورة أرمنية شاملة كانت على وشك الانفجار، ذلك لأنّها هي التي خلقت وأثارت الإشاعات عن مثل هذه الثورة. إنّها كانت إحدى الخدع الاعتيادية للدبلوماسية العثمانية التي كانت قد أبلغتها للسفراء وللقناصل الأجانب قبل فترة طويلة: استغلال أية ذريعة ممكنة لإبادة الأرمن. كانت الحوادث التي وقعت في المقاطعات الشرقية لا تشكّل سوى أساس ضعيف جداً لا يمكن اعتمادها كدليل على ثورة توشك على الانفجار، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ عمليات نفي الأرمن بدأت في أوائل نيسان سنة (1915م) من (جبال أمانوس) بعيداً عن الجبهة القفقاسية في مدينة (زيتون). إنَّ معقل النسور مدينة (زيتون) كانت مركزاً تقليدياً للمقاومة الأرمنية. ففي القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية مرغمة لتتوسط بغية حسم النزاع القائم بين الأرمن والأتراك. وفي نهاية شباط، فإنَّ (30) جندياً من شبان مدينة (زيتون) اليافعين هاجموا الدرك الأتراك الذين كانوا متّهمين باغتصاب الفتيات الأرمنيات، إلاّ أنّهم كانوا قد

تنصّلوا من المسؤولية بمساندة السكان المحلّيين. وحصّن هؤلاء الشبّان أنفسهم في أحد الأديرة، وباالرغم من أنَّهم كانوا مطوّقين من قبل الجنود الأتراك، فقد تمكّنوا من الفرار. فسارت مفرزة تركية في الحال نحو (زيتون) وحاصرتها واعتقلت وجهاء الأرمن فيها وأصدرت أمر نفي لسكان المدينة. لقد أخليت (زيتون) والقرى المحيطة بها خلال أسابيع، وكانت قوافل المنفيين تتجه عبر (كيليكيا). فقد أرسل بعضهم بالقطار عبر (قره بونار) و(السلطانية) التي كانت منطقة صحراوية في (آسيا الصغرى)، بينما أرسل أغلبهم إلى (دير الزور) على حدود صحارى (بلاد ما بين النهرين).

وعلى الرغم من أنَّ منطقة النفي النهائية لم تكن قد حُدّدت بعد، فإنَّ عملية النفي بدأت في مطلع نيسان. كانت السلطات تتأرجح في اختيارها بين صحارى (آسيا الصغرى) وصحارى (بلاد ما بين النهرين).

وادّعت الحكومة التركية لاحقاً بأنَّ قرار نفي الأرمن اتُخذ بعد ثورة الأرمن في (فان). ولم تكن هذه الثورة المزعومة سوى دفاع عن النفس، ولذلك علينا أن ننظر بدقة إلى شمولية هذه الحجّة التي قدّمتها السلطات. لقد كان عدد السكان في (فان) يبلغ (50000) نسمة، كان (30000) منهم من الأرمن. في حزيران سنة (1914م)، اتُهم الوالي (تحسين باشا) بأنَّه متساهل جداً، وعُيّن مكانه أخو زوجة (أنور) الذي كان يُدعى (جودت). في شهر كانون الثاني، عَيّن (جودت) نفسه قائد مجموعة صغيرة من المتطوعين الأتراك وعَبَر إلى (إيران) وقتل السريان ـ الكلدانيين هناك (أي النساطرة من سكان إقليمي (تبريز) و(أرومية) في أذربيجان الفارسية) ، ثم عاد إلى تركيا وطالب بالتجنيد الأزامي للجنود الأرمن الذين كان يبلغ عددهم (3000) جندي أرمني. واستمرت المحادثات إلى 16 نيسان عندما هُوجم (إشخان) ـ أحد زعماء (حزب

الطاشناقستيون) - واغتيل. فاستُدعي (فراميان) - الذي كان نائب (فان) في البرلمان - للمثول أمام (جودت) ثم اعتُقِل وأُرسِل إلى (القسطنطينية). وفي الفترة الممتدة ما بين 15 و18 نيسان، نهب الجنود الأتراك (80) قرية أرمنية كان قد أعيد احتلالها من قبل الأتراك، وذبحوا سكانها، وبأمر من الوالي حُفرت الخنادق حول الأحياء الأرمنية في (فان). وكان الزعيم الأرمني الوحيد المتبقي على قيد الحياة هو (آرام مانوكيان) الذي قرر أن ينظّم عملية الدفاع عن المدينة. وبدأ حصار (فان) في 20 نيسان، فغدت الأحياء الأرمنية معسكرات مطوّقة، وكان (1500) من الأرمن المتمرّسين دون أن يكونوا مسلّحين بالأسلحة المناسبة مستعدين لحماية السكان الذين كان يبلغ عددهم (30000) نسمة. إذن، فإنَّ هذه العملية لم تكن ثورة، بل عملية دفاعية لمواجهة المذابح الوشيكة الحدوث.

وأخيراً، حصل (جودت) على دليل العصيان الأرمني المسلّح الذي كانت (القسطنطينية) تنادي به منذ أكثر من شهرين. وبغية توجيه الأمور إلى المنحى الأسوأ، أصدر (جودت) الأوامر بتدمير القرى المحيطة ونقل سكانها إلى المدينة، وسمح لهم بدخول الأحياء الأرمنية بهدف إضعاف المقاومة الأرمنية. ولمدة شهر من الزمن، قصفت المدفعية التركية المعقل الأرمني، إلاَّ أنَّ الأرمن قاوموا، بل حتى تمكّنوا من احتلال عدد من الأحياء التركية في المدينة. إنَّ المبشّرين الأمريكيين الذين كانوا محتجزين في الأحياء الأرمنية مدّوا يد المساعدة للأرمن، وبعد ذلك شهدوا على الحوادث التي كانت قد وقعت في (فان). وكانت الجبهة الروسية قريبة، فأنذرت الفيالق الأرمنية من المتطوّعين بخطورة الموقف، مما أرغم الجيش الروسي على التدخّل. لقد عَبَر الروس الحدود في 4 أيار، وفي 16 أيار انسحب (جودت) إلى الساحل الجنوبي للبحيرة وتمكّن من صد التقدّم الروسي بالقرب من (بتليس)، ولكن مدينة (فان) كانت قد تحرّرت. في منتصف شهر تموز، شنَّ الأتراك هجوماً معاكساً، واحتلّوا

الولاية بكاملها، وكان قد صدرت أوامر الفرار مع الجيش الروسي، فالتجأ (150000) من الأرمن إلى (ما وراء القفقاس). كان الذعر السائد لا يوصف، لقد توفي المئات من المجاعة والإنهاك أو قُتلوا من قبل الأكراد، وكانت ولاية (فان) قد أُخليت بضربة واحدة، ووصل أكثر من (100000) من الأرمن إلى (ما وراء القفقاس) فتجنّبوا النفي والمذابح.

وإذ ذاك، كانت (القسطنطينية) قد أعطت إشارة المباشرة ببرنامج الإبادة. منذ شهر شباط، كانت العاصمة العثمانية قد غَدت مسرح نشاط شديد الاهتياج. كان (الأتراك الشبّان) يخشون من الهزيمة التامة، وكانت الأساطيل البريطانية والفرنسية في (الدردنيل) تستعدّ لعبور المضائق. وبدأت السلطات بنقل أرشيف (الباب العالي) والذهب من البنوك توازياً مع عملية نفي عائلات موظفي الحكومة ذوي المرتبة العالية إلى (آسيا الصغرى). ثم، وفي 18 أيار، وعلى نحو فجائي إثر هجوم فاشل أدّى إلى خسارة ثلاث سفن، انسحب أسطول الحلفاء استعداداً للنزول في شبه جزيرة (غالّي بولي)، وبذلك كان يمكن لـ(حزب الاتحاد والترقّي) أن يهاجم الأرمن بحرية تامة. في 31 من أيار، كانت جريدة (آزادامارد) - الناطق الرسمي لـ(حزب الطاشناقستيون) - قد حُظّرت، وأُنذرت الجالية الأرمنية بهذا التدبير، وطلب بطريرك الأرمن الأرثوذكس نيافة (البطريرك زافين) من السفير الألماني ضماناً بحماية الجالية. إلاّ أنَّ (وانغنهايم) رفَض ذلك، وعندما وصلت أنباء ثورة (فان) إلى (القسطنطينية)، اقتنع (حزب الاتحاد والترقّي) بأنّه يملك الدليل على خيانة الأرمن.

في 24 نيسان (1915م)، نُظّمت عملية تجميع شاملة واعتُقَل وجهاء الأرمن ومفكروهم. فقد كانت الغارة قد بدأت من مكاتب جريدة (آزادامارد)، واعتقلت السلطات الصحفيين وهيئة التحرير، ثم انتقلت

موجة الاعتقالات إلى المدارس الأرمنية والكنائس و(بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية)، وسُجن نحو (600) من الكتّاب الأرمن والشعراء والأطباء والمحامين والعلماء ورجال الدين والسياسيين، ثم نفوا وقُتلوا في الأشهر اللاحقة. ولم يؤجل قرار الإعدام سوى لاثنين منهم وهما: (زوهراب) و(فارتكيس) ـ اللذان كانا من أعضاء البرلمان العثماني ـ نتيجة علاقات الصداقة التي كانت تربطهما مع الزعماء الاتحاديين. في الحقيقة، وعلى الرغم من أنَّ الحكومة استغلّت ثورة (فان) لتبرر هذه الاعتقالات، إلاَّ أنَّ (حزب الاتحاد والترقّي) زعم بوجود خيانة أرمنية واسعة النطاق، بل ذهب إلى تنظيم محاكمة ملفقة بلغت أوجها بشنق أعضاء (حزب الهنتشاك الأرمني) والذين كانوا في السجن منذ أكثر من سنة. ومنذ ذلك الوقت، فالأرمن يذكرون 24 **نيسان** من كل سنة بأنّه يوم ذكرى مباشرة جريمة إبادة الجنس الأرمني. بدءاً من هذا التاريخ كان قد أطلق عنان العنف الفظيع ضد الأرمن في كل أرجاء الامبراطورية العثمانية.

برنامج النفي في الولايات الشرقية

في الفترة الممتدّة بين شهر أيار وتموز من سنة (1915م) كان جميع السكان الأرمن في الولايات الشرقية قد اختفوا تماماً ـ وفق إحصائيات البطريركية كان يبلغ عددهم (1200000) نسمة ـ من منطقة كانت مركز (أرمينيا التاريخية). لقد وقعت هذه الحوادث في أواخر الربيع وأوائل الصيف في هضبة جبلية يبلغ ارتفاعها نحو (6000) قدم، تعبرها التلال وتحجزها السيول الجبلية المتدفّقة ومسيلات الأودية العريضة التي كانت ترتبط مع بعضها بعضاً بالمعابر. كانت طرق الاتصالات نادرة ورديئة، ولم تكن توجد خطوط حديدية أو أقنية مائية صالحة للملاحة أو

شبكة جيدة من طرق المواصلات، باستثناء الطرق التي كانت تتمركز في أغلب الأحوال في (أرضروم). فقد كان الطريق الجيد الوحيد يمتدّ من (أرضروم) إلى (أرزنجان)، وكانت ثلاث من الولايات وهي: (أرضروم) و(فان) و(بتليس) تقع في مركز مسرح الحرب تماماً. ولم يكن الجيش الروسي قد استغّل أفضلية انتصاراته في كانون الثاني بعد، وبدأ ينسحب استعداداً لحصار (أرضروم). كان الجيش التركي الذي أعيد تشكيله، لم يكن يتضمن سوى عدد ضئيل من الجنود المدرّبين للعمليات الدفاعية. في سنة (1915م)، كانت الجبهة متوازنة تماماً، فقد احتلّ الروس في شهر آذار (وادي آلا شكيرد)، وفي نسيان أرغموا الأتراك على الانسحاب من (أذربيجان الفارسية). لقد كانت الفعالية تتركّز في ولاية (فان) التي كانوا قد احتلّوها في أيار، لكنّ الأتراك أعادوا احتلالها في شهر حزيران ثم تخلّوا عنها في شهر آب. في نهاية أيار، كانت (بتليس) و(موش) مهدّدتين، ولكن الهجوم التركي المعاكس حررهما في حزيران.

في ضوء هذه الحوادث، من المبرر أن يتساءل المرء ما إذا كان وجود السكان الأرمن المدنيين متداخل مع عمليات الجيش التركي الثالث، علماً بأنَّ الأرمن كانوا يؤلفون الدعامة الأساسية للجيش، لأنَّ مصدر الطعام وطبقة العمّال كانا منهم. إنَّ الجواب يتطلب فحصاً دقيقاً للمصالح العسكرية ولانعكاسات نقل السكان، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنَّ القوى في أحد الطرفين أو في الطرف الآخر كانت سوف تجد نفسها في مرحلة من المراحل في المنطقة المعادية. ولم يكن المتحاربون في هذه الحرب العالمية الأولى قد اتّخذوا التدابير اللازمة للسكان في المناطق الحدودية أو بمجموعات السكان المنقسمة بين المعسكرين، على سبيل المثال، البولونيين والتشيك أو الشعوب في (الألزاس واللورين). ولا يمكن الإنكار بأنّ الحرب أثارت العداء الأرمني المستوطن في مناطق عدة

وتقهقرت العلاقات الأرمنية - التركية على نحو ملحوظ. إنّه الموقف الذي خلقته الحكومة ثم آزرته. وعندما احتلّ الجنود الروس في كانون الأول إقليمي (آلاشكيرد) و(بايازيد)، تآخ الأرمن مع الجنود المحتلّين. في أيار سنة (1915م)، كان سكان ولاية (فان) يرحّبون بالروس على أنّهم محرروهم. من الصعب أن تُفهم الحقيقة من وجهة النظر هذه لأنَّ السلطات العسكرية كانت تبغي إثارة السكان الأرمن في ساحة العمليات لنقلهم إلى مجاهل تركيا بغية تحسين أمن خطوط الاتصالات العثمانية وللتأكد من أنَّ المعلومات عن خطط الجيش والحركات لم تكن تتسرّب إلى العدو. كانت خطة نقل السكان حيلة ظالمة، إلاّ أنّها من الناحية الاستراتيجية كان يمكن الدفاع عنها، وكانت كل التدابير المتّخذة تؤكد بأنَّ مثل هذه المجموعات من السكان لم تعان من أنواع المظالم الأخرى. وبالفعل، فقد عُبر عن هذا الاهتمام في الوثائق الرسمية التي كانت توجز تفاصيل إجراءات النفي. إلاّ أنَّ الحقائق ما هي إلاّ تناقض صارخ لمثل هذه النية وتشير بوضوح إلى أنَّ النفي كان ستاراً يخفي خطة الإبادة التي كانت قد نُظّمت ونُفّذت تنفيذاً نظامياً.

وأسس (حزب الاتحاد والترقّي) منظمة شبه رسمية لتنسّق البرنامج. فقد تسلّم (بهاء الدين شاكر) - وهو مستقرّ في (أرضروم) - أوامره من مراكز قيادات "**المنظّمة الخاصة**" في (القسطنطينية)، ثم أرسلها بدوره إلى المقاطعات. وحافظ أعضاء (حزب الاتحاد والترقّي) في كل بلدة على اتصال مع الوالي والقائم مقام أو المتصرف والشرطة المحلّية والسلطات الأخرى. كان الجنود الأرمن الذين عُزلوا عن أسلحتهم في بداية شهر شباط قد جُمعوا في مجموعات العمل (طوابير العمل) ثم اختفوا في مختلف أنحاء البلاد، وكانت النخبة من أبناء الشعب قد اعتُقلت في العاصمة في 24 نيسان. وتكرّرَ هذا الأسلوب في كل بلدة ومدينة. إنّ السلطات التي سمحت بنقل الزعماء والسياسيين الأرمن

قامت بسجنهم، وطُلِب من الأرمن بأن يتخلّوا عن الأسلحة التي يمتلكونها ثم فتّش الشرطة منازلهم وأرغموا أولئك المعتقلين - في أغلب الأحوال تحت التعذيب - على أن يعترفوا عن دورهم في الثورة العامة، وقلّما كانوا يحصلون على الاعترافات. وبينما كان (حزب الاتحاد والترقّي) يفتقر إلى الأدلّة الكافية لدعم ادعاءاته عن العصيان المسلح، نشرت الحكومة ببساطة صوراً فوتوغرافية كدليل عن الأسلحة والذخائر التي استولت عليها من منازل الأرمن، وكأنّه كان من المستغرب أن يحتفظ الفلاحون وسكان الجبال بالبنادق وبالبارود على الرغم من صدور الأوامر ليتخلّوا عن أسلحتهم. بعد ذلك بمدّة قصيرة، صدرت الأوامر بإحضار الرجال ثم تمّ اعتقالهم، بينما نُقل المسجونون خارج البلاد (نفوا أو أُعدموا أو قُتلوا).

وأخيراً، كانت أوامر النفي قد أُعلنت أو أُرسلت بالبريد. لقد مُنِح للأرمن مهلة أيام عدة ليتركوا منازلهم. إنَّ القلّة من الرجال الذين كانوا قد تجنّبوا الاعتقال، انتزعهم الأتراك من منازلهم ثم أُعدموا، وفي المرحلة الثانية نُفيت النساء والأطفال والمسنّون بالقوافل. بعد ذلك أخلى الشرطة الأتراك منازل الأرمن وخزّنوا الأثاث في المستودعات، ثم نظّمت (لجنة الملكية المهجورة) بيع الأبنية، ورتّبت لتستقرّ الأسر المهاجرة (المهاجرون الذين قدموا من البلقان) في منازل الأرمن المهجورة. وتمّ بيع النساء والأطفال بالمزاد العلني في حالات عدّة أو وهبهم الأتراك للعائلات التركية أو للعصابات الكردية. لقد نُفّذت العملية بكاملها في كل مكان على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى قَتل الأتراك الرجال الأرمن الأكفاء ثم تبعها نفي السكان الأرمن.

ولكنَّ النفي لم يكن سوى الفصل الثاني من برنامج الإبادة. كان المنفيون يرحلون سيراً على الأقدام وأحياناً يجرّون العربات خلفهم، وهم

يحملون الحد الأدنى من الأمتعة معهم. وهلكت بعض القوافل خارج المدينة في الحال، واستمرّت الأخرى في مسيراتها، إلّا أنَّ المنفيين تلاشوا نتيجة الهجمات المتكرّرة. في أغلب الأحوال، فإنَّ الدرك الذين كانت مهمّتهم مرافقة المنفيين نفّذوا أعمال القتل والإعدام بأنفسهم. وفي أحيان أخرى، فإنَّ السكان المحلّيين، وهم محرّضون من إعلان (الجهاد)، كانوا قد اشتركوا في العمليات. في المناطق الكردية، كانت مجموعات العشائر الكردية قد هاجمت المنفيين ونَهبت القوافل واختطفت النساء والأطفال. إنَّ أكثر الأدوار شراسة ما لعبته العصابات التي كان أفرادها قد ذَبحوا أحياناً جميع المنفيين في القافلة. وكما ذكرنا، فقد رحل المنفيون سيراً على الأقدام عبر الطرق الحجرية دون طعام بعد أن نفذت المؤونة التي كانوا يحملونها معهم. وعندما توقفت عصابات النهب والمجرمين عن العمل، لجأ المنفيون إلى الاختيار الطبيعي، فتُرِكَ المرضى لمصيرهم وأُعدم المشرّدون من قبل الدرك. وبعد مسيرة بلغت مئات الأميال، كان من المستحيل التعرّف عليهم نتيجة الإرهاق والجوع والظلم. وانتقل السكان الأرمن على نحو منتظم إلى الجنوب، إلى منطقة النفي، مثل نهر يخترق الصحراء فيغدو مسيلاً ضعيفاً.

في الفترة الممتدّة بين شهر أيار وشهر تموز سنة (1915م)، رفع المراقبون الأجانب من السياسيين ورجال الدين والقوميين جميعاً التقارير عن مشاهد الرعب التي كانت لا توصف. إنَّ هذه التقارير غنية بالتفاصيل وبالتواريخ وبالأمكنة وبظروف الاعتقالات والنفي، فضلاً عن التقديرات لعدد الكوارث والحوادث. وعندما يتمّ جمع هذا العدد الكبير من التقارير، سيغدو بالإمكان إعادة تمثيل الحوادث في كل مقاطعة على حدة. وبأخذ هذه التقارير بعين الاعتبار وهي مجتمعة، فإنّها لا تترك مجالاً للشك. إذ لا يمكن أن يكون هناك مسألة عدم ملاءمة بسيطة أو تصرّف فائق الحماس من قبل الشرطة. إنَّ إمحاء معالم عملية بمثل هذا

المقياس يتطلب تخطيطاً دقيقاً وبيروقراطية معقّدة. فالأوامر لم تصدر من السلطات المحلّية، بل من وزير الداخلية (طلعت باشا)، ويبدو هذا جلياً من تصنيف الحوادث إلى فصول ناجحة: وعلى الرغم من أنَّ هذه التجربة قد تكرّرت إلّا أنَّه تبرز منها الصورة الواضحة لجريمة إبادة الأجناس ـ ما إن توضع قطع اللغز بجانب بعضها بعضاً.

ولاية (أرضروم)

كان عدد الأرمن في ولاية (أرضروم) يبلغ (215000) أرمني، ينتشرون ضمن وحول ثلاث مدن هي: (أرضروم) و(أرزنجان) و(بايبورت). كانت (أرضروم) هي المفتاح إلى (أرمينيا الغربية)، وكانت مراكز قيادات الجيش التركي الثالث تتركّز فيها. كان الجنود الأرمن قد جرّدوا من أسلحتهم في آذار، وبدأ الأتراك باعتقال أعضاء (حزب الطاشناقستيون) بعد 24 نيسان. في أيار، وعندما انسحب الجنود الأتراك باتجاه جنوب الولاية، قُتل الأرمن في (خنوس) من قبل الأتراك، وكانت (30) قرية تقع في جنوب (أرضروم) قد دُمّرت. في 20 أيار، أمر (كامل باشا) ـ القائد الأعلى للجيش التركي الثالث ـ بإخلاء القرى الواقعة شمال المدينة. وتمكّن عدد من الناجين الأرمن أن يكتسبوا حماية العشائر الكردية وعشائر (القيزيل ـ باش) ـ (إنَّ العشائر التي كانت تقطن منطقة (ديرسيم) الجبلية، في أغلب الأحوال قامت بحماية الأرمن أثناء المذابح). واعتُقل الزعماء الأرمن في (أرضروم) في نهاية أيار، وأعلِن قرار النفي في 9 حزيران. كانت القافلة الأولى من المنفيين تضم أغنياء المدينة وباشرت سيرها باتجاه الجنوب في 16 حزيران، ولكنّها اختفت تماماً بسبب هجمات رجال العصابات. في 19 حزيران، رحل (10000) أرمني من (بايبورت) الذين انضمّوا إلى قافلة من المنفيين كان يبلغ عدد أفرادها (25000) أرمني. ووصل الجميع بأمان إلى

(أرزنجان) ثم رحلوا عنها متوجّهين عبر الممرات إلى (كيماخ)، حيث هاجمهم الأكراد. لقد قُتِل الرجال وأُلقيت الجثث في نهر الفرات، وبعد (45) يوماً وصل عدد ضئيل من الناجين إلى (خربوط). ورحلت القافلة الأخيرة عن (أرضروم) في 28 تموز. وفي آب، نَظّمت (لجنة الأملاك المهجورة) عملية بيع أملاك الأرمن، وفي 16 كانون الثاني (1916م)، عندما احتلّ الروس مدينة (أرضروم) لم يجدوا فيها سوى (22) أرمنياً من أصل (20000) أرمني، بينما لم يجدوا أرمنياً واحداً في القرى المجاورة.

وكان السكان الأرمن في (بايبورت) قد تحرّكوا في حزيران بعد إعدام نحو (100) أرمني من وجهائهم. وبقيت ثلاث قوافل من المنفيين في المدينة، انضمّت القافلة الأولى إلى القوافل القادمة من (أرضروم)، وقُتل أفراد القافلة الثانية من قبل رجال العصابات وهي في طريقها إلى (أرزنجان) باستثناء النساء والأطفال الذين سُلّموا إلى الفلاحين الأتراك، والقافلة الثالثة التي كانت قد تحرّكت في 27 حزيران، إختفت إثر الهجمات المتكررة عليها ـ فقد قُتِل الرجال واختُطِفت النساء وأُلقي بالأطفال إلى نهر الفرات، ولم يُترك سوى المسنّين الذين استمرّوا في مسيرتهم إلى (سِيواس).

وفي (أرزنجان)، كان نحو (2000) من الأرمن قد اعتُقلوا ثم قُتلوا ونُفي سكانها. لقد تحرّكت القافلة الأولى في 11 حزيران ووصلت إلى (خربوط)، وأُرسلت القوافل الأخرى باتجاه (كيماخ). وأقام الأتراك خارج المدينة سوقاً لبيع الأطفال الأرمن الذين كانوا قد انتُزعوا من القوافل. وعند الممر المؤدي إلى (كيماخ)، هاجم الأكراد والجنود الأتراك المنفيين وقطعوا أعناقهم أو ألقوا بهم إلى نهر الفرات وهم أحياء، وفي بعض الحالات ألقوا بمجموعات منهم إلى النهر وأيديهم مربوطة إلى بعضها بعضاً. إنّ (بوغاز كيماخ) ـ وهو ممر جبلي ضيق عَبرت منه كل القوافل المتجهة إلى الغرب ـ غدا مقبرة المنفيين الأرمن. كانت الجثث تطوف على وجه مياه النهر،

وكانت الكلاب والنسور تصارع بعضها بعضاً وهي تمزّق الجثث الملقية على الضفاف. لقد تجاهلت السلطات أوامر دفن جثث الموتى والضحايا. وفي نهاية تموز لم يبق أرمن في ولاية (أرضروم)، باستثناء عدد قليل منهم في المناطق المجاورة. من الجلي بأنّه لم يكن هذا نفي بل إبادة.

ولاية (بتليس)

كان نحو (180000) من الأرمن يعيشون في سهل (موش) وفي جبال (صاصون) وفي مدينتي: (بتليس) و(سعرت). ومنذ اندلاع الحرب كانت هذه القرى قد نُهبت من قبل الجنود الأتراك، ولكنّ المأساة الحقيقية بدأت في نهاية أيار. وبينما كان (جودت) يتراجع من (فان) عرّج على الجنوب، ثم سار إلي (سعرت) مع جيشه الذي كان يضم (7000) جندي وقَتل السكان الأرمن في المدينة باستثناء (1700) من النساء الأرمنيات اللواتي نُفين إلى (الموصل) سيراً على الأقدام، ووصل عدد منهن إلى (الموصل) بعد رحلة دامت (8) أيام. كان ثلثا المنفيين قد قُتلوا في الطريق أو أُلقي بهم في نهرالدجلة. ثم سار (جودت) إلى (بتليس) ووصل إلى المدينة في منتصف شهر حزيران. لقد أرغَم الأرمن على دفع الفدية ثم أصدر الأوامر بشنق وجهائهم واعتقل (4500) من رجالهم الذين أُعدموا ودُفنوا في المقابر التي حفروها بأنفسهم. وتعرّضت العائلات الأرمنية جميعها للمجازر. إنَّ النساء الأرمنيات والأطفال الذين كانوا قد تمكنوا من تجنّب المذابح سلّمهم الأتراك إلى الرعاع أو أعدموهم، ثم أرسلوا نساءهم باتجاه الجنوب.

كانت أكبر التجمّعات الأرمنية تتمركز في (سهل موش) شمالي (جبال صاصون) التي كانت مركزاً آخر للمقاومة الأرمنية. وكانت مقاومة بطولية قد قامت هناك في سنة (1894م). في نهاية أيار، فإنَّ الزعيم

الكردي (موسى بك) - الذي كان يتمتع بسمعة سيئة لقسوته الفظيعة منذ أيام (عبد الحميد) - نَهب القرى بمساندة رجال العصابات. وكان نحو (25000) أرمني من سكان (موش) قد ذُبحوا في أوائل تموز، واعتُقل متصرف المدينة زعماء الأرمن وأمر بتعذيبهم. فحاصر الأرمن في الأحياء الأرمنية التي كانت قد أُخليت، وسقط الحي الأرمني الأخير في 4 تموز، وتمكن (5000 - 6000) أرمني من أصل (12000) من الأرمن المطوّقين في المعسكرات من الوصول إلى الجبال، بينما جمع الأتراك سائر الأرمن في الحظائر وغمروهم بالنفط ثم أضرموا فيهم النار وهم أحياء. ولم يُرسل سوى عدد قليل من الناجين إلى (الرّها) حيث تخلّص الأتراك منهم في الطريق.

فالتجأ الأرمن إلى (صاصون) التي كان عدد سكّانها يبلغ (20000) - 30000) نسمة. كانت (صاصون) محاصرة من قبل الأكراد وسلاح الفرسان التركي، وصمد الأرمن كل شهر تموز، وسقطت المعاقل الأخيرة في 5 آب. ولم ينج سوى عدد محدود من الأرمن الذين فرّوا إلى الجبال وقاتلوا في حرب المقاومة إلى فصل الشتاء.

وبذلك، قُتل الأرمن في ولاية (موش) أيضاً، ولم يترك المقاطعة سوى بضعة مئات من المنفيين. وعندما وصل الجنود الروس إلى (موش) في شباط سنة (1916م) لم يكن قد بقي أرمن في المدينة. إنّهم وجدوا نحو (5000 - 6000) من النساء الأرمنيات والأطفال في البيوت التركية والقرى الكردية، حيث دبّر أقاربهم الأرمن في (ما وراء القفقاس) عملية شرائهم مرة ثانية بتقديم ليرة ذهبية واحدة لكل فرد منهم. ففي ولايتي: (أرضروم) و(بتليس)، حيث كانت السلطات قد أعلنت بأنّ برنامج النفي كان تدبيراً أمنياً، كان جميع السكان الأرمن قد أُبيدوا تقريباً.

ولاية (ديار بكر)

لا يُعرف سوى القليل عن مصير نحو (105000) من الأرمن القاطنين في ولاية (ديار بكر) التي كانت تتوضع في منطقة يسيطر عليها الأكراد، وفي ربيع سنة (1915م)، كان الوالي (رشيد بك) قد اعتقل وجهاء الأرمن وزعماء (حزب الطاشناقستيون)، وقُتِل بعضهم في السجن، بينما أرسل بمن تبقّى إلى المنفى الخيالي. فضلاً عن ذلك، جَمع الأتراك الآخرين في الطوّافات ثم ألقوا بهم في نهر الدجلة. وفي 1 حزيران، أُعدم (12000) من الجنود الأرمن ـ الذين كانوا يعملون في صيانة الطرق ـ في (بالو). وبدأت عملية النفي من مدينة (ديار بكر) في حزيران، واتجهت القوافل باتجاه (ماردين) جنوب مدينة (خربوط) في الشرق ثم أُبيدت. أما في الجزء الشمالي من الولاية، فإنَّ أولئك الأرمن الذين لم ينجحوا في اللجوء إلى (جبال صاصون)، ذُبحوا أيضاً. وبالقرب من (جنكوش)، كانت (5000) من النساء الأرمنيات قد أُلقي بهنّ في هاوية كانت تعرف باسم (يودان ـ ديريه) ـ أي الوادي الذي يبتلع. وأبلغت برقية مشفّرة أرسلها (رشيد بك) إلى وزارة الداخلية في 28 أيلول، بأنَّ عدد الأرمن الذين **"طُردوا"** من الولايات قد بلغ (120000) أرمني. إنَّه رقم أعلى بكثير من ذلك الذي قدّمته (بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية). فكلمة **"طُردوا"** كانت تمويهاً: لأنَّ القوافل لم تبتعد عن المقاطعة أبداً، ولم ير أحد المنفيين.

ولاية (طرابزون)

كانت هذه الولاية قد ضُمّت عمداً إلى المقاطعات الست الأخرى بغية تخفيض نسبة الأرمن في الإقليم كلّه. لقد كان عدد سكانها يتجاوز المليون نسمة، حيث (53000) من السكان كانوا من الأرمن، وكان

(14000) منهم يعيشون في مدينة (طرابزون). فالجنود الأرمن الذين كانوا قد عُزلوا عن أسلحتهم بعد هزيمة (صاريغاميش)، جُمعوا في طوابير عمل المهندسين وأرسلوا سيراً على الأقدام إلى (كوموش - خانة) حيث ماتوا من المجاعة والإنهاك، وقُتِل نحو (180) من الرجال الأقوياء الأكفاء، وفي 10 حزيران، اعتُقل (40) عضواً من أعضاء (حزب الطاشناقستيون)، وجمعهم الأتراك في الزوارق وأرسلوا بهم باتجاه (صامصون). كانت زوارق الشرطة تُرافق الحشد ثم ألقت بالأرمن إلى البحر. وتجدر الإشارة إلى أنَّه حيثما كانت توجد أقنية مائية صالحة للملاحة: على سبيل المثال، نهر الدجلة في (ديار بكر) أو (البحر الأسود) في ولاية (طرابزون)، فإنَّ إلقاء المنفيين في المياه كان أحد الأساليب المختارة للقتل الجماعي. كان أمر النفي قد أُرسل في 26 حزيران، وهذا الأمر هو إحدى الوثائق الرسمية النادرة اطّلع عليها الباحثون الأجانب، ويُبيّن الأمر بأنَّه مُنح مهلة خمسة أيام للسكان الأرمن في المدينة وفي القرى ليتركوا منازلهم، ولم يسمح لهم ببيع أمتعتهم وأملاكهم، لأنَّ النفي كان تدبيراً احتياطياً وكانت الحكومة ستتخذ مسؤولية حماية أملاكهم. إنَّ مثل هذه الوثائق يمكن أن تتلاقى في أغلب الأحوال مع الوثائق التركية التي تتعلق بعمليات النفي، وتؤكد قرارات الحكومة بأنَّه أثناء تحرّكات المنفيين إلى أماكن إقامتهم الجديدة، كانت السلطات قد وعدتهم بصون رفاهيتهم وحماية أرواحهم وأملاكهم. وكانت الحكومة قد أخبرت المنفيين بأنَّه عند وصولهم إلى أماكن الاستيطان الجديدة، سوف تقدّم لهم الطعام وسيستقرّون في منازل جديدة على نفقة الدولة. فضلاً عن ذلك، كانت الحكومة ستوزّع عليهم الأراضي والأملاك، بل حتى ستقدّم منحاً لإنشاء الأبنية.

لقد كان (12000) من المنفيين الأرمن من (طرابزون) يتوزّعون في قوافل عدّة تحرّكت باتجاه (كوموش - خانة). وقُتِل أغلبها من قبل الأكراد ورجال العصابات، واستمر عدد من الناجين في مسيرة النفي

عن طريق (أرزنجان) و(ملاطية) حيث التحقوا بالقوافل الأخرى. كان أمر النفي يشترط، بل يسمح للمرضى بالبقاء في المدينة، كما بقي عدد من موظفي الحكومة والأطفال والمسنّون أيضاً. وبعد أن ابتعدت القوافل عن المدينة أرسل المنفيون بالزوارق إلى (صامصون). وعادت الزوارق بعد ساعات خالية. وعندما دخل الروس مدينة (طرابزون) في 18 نيسان (1916م) لم يجدوا سوى أسرتين أرمنيتين و(14) امرأة أرمنية كن يختبئن في منازل اليونانيين، ولم ينج سوى (1000) أرمني من القرى المجاورة.

وفي (طوز)، جُمع الرجال مع بعضهم بعضاً وأُعدموا، واغتصب الأتراك النساء. وفي (كيراسون)، جُمع الرجال في صالة المدينة ثم سُجنوا وقُتلوا، ونُفيت النساء والأطفال. في (صامصون) كان أمر النفي قد صدر في 24 حزيران، وبدأت عمليات النفي في 24 تموز، ثم هاجم رجال العصابات قوافل المنفيين وقتلوا الرجال وباعوا النساء والفتيات الفاتنات إلى الأتراك. إنَّ إحدى القوافل التي كان عدد أفرادها يبلغ (10000) أرمني، التحقت بسيل المنفيين القادمين من مقاطعة (سِيواس).

ولاية (سِيواس)

تقع ولاية (سِيواس) غربي مقاطعة (أرضروم) جنوب (طرابزون)، وكان عدد السكان الأرمن فيها يبلغ (165000) أرمني.

في بادىء الأمر، أُعلنت أوامر النفي في 2 تموز في شمال المقاطعة في (مرزيفون)، وفي 29 نيسان أُعتقل زعماء (حزب الطاشناقستيون) والجالية الأرمنية فيها. ولمّا لم يكن الشبّان قد التحقوا بالجيش، فإنَّهم أدرجوا في مجموعات العمل (طوابير العمل) في أيار، بينما اعتُقل الرجال الأكفاء في26 حزيران وقُتلوا بالفؤوس في ضواحي المدينة. كان المنفيون قد أدرجوا

في القوافل التي كانت كل واحدةٍ منها تضم نحو (500 - 1000) أرمني، ثم أرسل بهم باتجاه (ملاطية)، وأعدموا على ضفاف نهر الفرات.

وكان السكان الأرمن في (أماسيا) قد اتُهموا بالعصيان وقُتلوا في مواقعهم أو في الممرات الجبلية المجاورة. في (طوقات)، كانت االنساء قد نُفيت، وقُتل الرجال في المدينة. وكان السكان الأرمن في (كيميريك) قد أرسلوا إلى (سِيواس) ثم قُتلوا في الطريق. في (زيلة) رُبط الرجال مع بعضهم بعضاً في مجموعات ثم أخذهم الأتراك إلى الجبال وأعدموهم. ولمّا رفضت النساء الأرمنيات فكرة التتريك، انتزع الأتراك أحشاءهن بالحراب، وتمّ بيع الأطفال بالمزاد العلني. واعتُقل الزعماء الأرمن السياسيون في نيسان والوجهاء في حزيران، وكانت القرى والبلدات المجاورة قد أخليت باستثناء تلك التي كانت مزروعة بالقمح، ومنحها الأتراك تأجيلاً إلى ما بعد موسم الحصاد. كان الرجال قد اعتُقلوا وأعدموا في الوادي، أما مجموعات النساء - فقد كانت كل واحدة منها تضم (1000 - 3000) أرمنية - تركن (ملاطية) وانضممن إلى القوافل القادمة من (صامصون) أو من شمال المقاطعة.

في نهاية حزيران، وفي الشمال - الشرقي من ولاية (شابين قره هيصار)، عندما علم السكان الأرمن بأنَّ الحكومة قد اعتقلت (250) أرمنياً من زعماء المدينة واقترفت المذابح في القرى المجاورة، اتخذوا ملجأً من الحصون ونظّموا عملية دفاع عن النفس وصمدوا لمدة ثلاثة أسابيع يحاصرهم الجيش التركي ورجال العصابات. وتمكّن عدد من الرجال من الفرار إلى الجبال وصمدوا لمدة أشهر أخرى.

ولاية (خربوط)

تقع هذه الولاية في قلب (الأناضول) بعيداً عن الجبهة القفقاسية. لقد

عانى السكان الأرمن في هذه الولاية والبالغ عددهم (168000) أرمني المصير نفسه الذي تعرّض له السكان الأرمن في الولايات الأخرى. في نهاية حزيران، اعتقلت السلطات وجهاء الأرمن ثم أعدمتهم، واعتقلت وأعدمت الرجال في القرى وفي المدينة. في أوائل تموز، كانت النساء والأطفال والمسنّون قد نفوا، وأغرق (700) طفل أرمني من لاجئي (الميتم الألماني) في البحيرة.

وفي (ملاطية)، كانت الحكومة قد اعتبرت المتصرّف متساهلاً جداً ونقلته إلى مكان آخر. ولم يبدأ النفي إلاّ بعد منتصف شهر آب وتبع ذلك إعدام الرجال من الأرمن في بداية تموز.

وفي (آرابكير)، حيث يغدو نهر الفرات صالحاً للملاحة، جُمع الأرمن في الزوارق وألقي بهم في النهر. وكان الرجال في (آدِيامان) والقرى المجاورة قد جُنّدوا للعمل في صيانة الطرق وأرسل بهم إلى خارج المدينة، ثم جمعهم الأتراك على قارعة الطريق وطعنوهم حتى الموت.

وفي (بسنه)، أُعطي أمر للسكان الأرمن بالتوجّه إلى (الرّها)، ولكن بالقرب من (قويق - صو) أمروا بالتعري من ملابسهم، ثم قُتلوا، وأُلقيت جثثهم في النهر.

كانت المقاطعات السبع في (الأناضول) قد أُخليت من سكانها الأرمن الأصليين في فترة ثلاثة أشهر. ويُبيّن التصنيف السالف الذكر للحوادث، بأنَّ السلطات المحلّية كانت تطيع أوامر الحكومة وتوجيهاتها بشأن تسلسل الاعتقالات والاضطهادات، إلاّ أنَّ نوعاً من حق المبادرة أثناء تنفيذ الأوامر قد تُرك لها. ولا تتضمن هذه الخلاصة الموجزة وصف العديد من الفصول البربرية التي شهدها الناجون، على سبيل المثال، قطع الأعناق والتشويه الجنسي ونزع الأحشاء وتقطيع الأوصال وأفعال القسوة الأخرى التي تدفع

بالشهود العيان إلى الجنون وتشير إلى مستوى انحطاط أخلاق الجلاّدين التي تفوق عدم إنسانية أولئك الذين أصدروا أوامر النقل وتركوا لهم حرية اختيار أساليب ارتكاب الجرائم.

ويبدو جلياً بأنَّ نفي السكان الأرمن من ذلك القسم من تركيا الذي لم يكن يمثّل تهديداً، كان عملية زائفة ومضلّلة. وباستثناء عدد من القوافل التي وصلت إلى (ملاطية) سليمة، كانت الغالبية العظمى منها قد انخفض عدد أفرادها إلى أقل من عشر عددها الأصلي. كان الناجون في (ملاطية) قد جُمعوا في القوافل الجديدة، وإحداها كانت تضم (18000) أرمني، استغرقت شهرين لتصل إلى (حلب). وتجدر الإشارة إلى أنَّه لم يصل من هذه القافلة إلى (حلب) سوى (185) من النساء والأطفال. لقد كانت المقاطعات السبع قد غدت مقابر الأرمن، وكانت أكوام الجثث تتكدّس في ضواحي المدينة التي كان الرجال الأرمن من سكانها قد قُتلوا. وكذلك، كانت جثث الضحايا تملأ الطريق الممتد من (سِيواس) إلى (خربوط)، والذي كان يُعدّ الطريق الرئيس في المنطقة. كانت جثث الموتى معلقة على الأشجار وكانت مياه الآبار ملوثة بها. وبكلمة أخرى، كانت المقبرة الضخمة تمتدّ على طول مجرى نهر الفرات الشرقي وفي المسيلات والبحيرات والأنهار. وعلى الرغم من أنَّ الأوامر الصادرة من (القسطنطينية) كانت تقضي بدفن الجثث، فقد أجابت السلطات المحلّية بأنَّها كانت مرهقة من العمل ولا يمكن لها أن تستجيب للطلب.

في سنة (1916م)، كانت أكوام من الهياكل العظمية البشرية لا تزال تتكدّس على قارعة الطرق.

إنَّ المراقبين الأجانب الذين شاهدوا أفعال العنف المرتكبة، أبلغوا السفارات والقنصليات التي غدت قادرة على تتبّع الحوادث بدقة. كان الدبلوماسيون الألمان والنمساويون مقتنعين بنوايا الحكومة التركية، إلاَّ أنَّهم

كانوا غير قادرين على منع الإبادة الكاملة. لقد رُفضت اعتراضاتهم بأدب من قبل قيادة (الأتراك الشبّان)، ولكن الأنباء انتقلت بسرعة. فاستجابت شعوب دول الحلفاء في بداية أيار. في 24 أيار، اتّهمت حكومات (فرنسا) و(بريطانيا الكبرى) و(روسيا)، الامبراطورية العثمانية بالجريمة التي ارتكبتها ضد الإنسانية، واعتبرتها مسؤولة عنها.

في اليوم نفسه، أبلغ (طلعت) رسمياً الوزير الكبير بأنّه كان مضطراً لاتخاذ هذه التدابير واتّهم الأرمن بالتدخّل في نشاط الجيش التركي وبالهجوم على القوات المسلّحة وبالتعاون مع العدو. وفي 27 أيار، خوّل مرسوم رسمي السلطات العسكرية بمباشرة النفي ونُشر الأمر العام في 30 أيار. في 31 أيار أشار (أنور) إلى السفير الألماني (وانغنهايم) بأنّه خطّط لتدعيم النشاط الثوري المعارض. في 4 حزيران، ردّت الحكومة التركية بأنّ مسؤولية الحوادث تقع على عاتق دول الحلفاء التي نظّمت ووجهت الحركة الثورية. والتقى البطريرك الأرمني مع السفير (وانغنهايم) في 26 حزيران، فاعتذر السفير منه بأنّه لا يستطيع التدخّل في الشؤون الداخلية للامبراطورية العثمانية. بعد هذه المقابلة أبلغ القنصل (بيتمانّ ـ هولوج) بأنّ الأرمن أُبيدوا إبادة منتظمة، وبأنّه يتوجب على (ألمانيا) أن تعلن استنكارها لهذه الجريمة. في أوائل تموز، رفع (وانغنهايم) والسفير النمساوي (بالافيشيني) احتجاجاتهما إلى (طلعت) و(سعيد حليم) بغية الحصول علي تأكيدات منهم لحماية أرواح وأملاك الأرمن أثناء عمليات النقل. وفي مذكرة أرسلت في 16 تموز، كان (وانغنهايم) يعترف بدوره في القضية، إلاّ أنّه كان يطالب بأن تخضع تقاريره للمراقبة ليثبت بأنّ الرايخ الألماني **"كان دائماً وعلى نحو مهيب قد أدان طغيان الأتراك"** .

وانتقد عدد من المستشارين في السفارة الألمانية الحكومة الألمانية لموقفها الحيادي. إنّ (وانغنهايم) الذي كان يلازم الفراش، استُبدل في 20 تموز

بالأمير (هوهينلوه) الذي أرسَل في 11 آب مذكّرة احتجاج إلى (الباب العالي). وفي (برلين) كان (زيمّرمان) - السكرتير الرسمي لمكتب الخارجية - قد قيّد (هوهينلوه) والقناصل الذين كانوا يحتجّون ضد الأتراك. لقد اعترض (زيمّرمان) بأنّه على الرغم من أنَّ **"هذا الشعب البريء"** كان يعاني من التدابير التركية، ولكن هفوة مع تركيا بخصوص (المسألة الأرمنية) لن تكون ملائمة على المستويات العالية.

على أية حال، سمحت (برلين) لـ(ج. ليبسيوس) الموقر - المدافع التقليدي عن الأرمن - بأن يذهب إلى (القسطنطينية). لقد تمكّن (ج. ليبسيوس) من إعداد مقابلة مع (أنور) في 11 آب، إلاّ أنَّ الوزير رفض أن يمدّ يد العون للمنفيين وأكدّ رغبة الحكومة في الاستمرار في عمليات النفي. وجمع (ج. ليبسيوس) المعلومات وعاد إلى (ألمانيا) لينذر الرأي العام الشعبي وليثير الألمان والصحافة الألمانية. وقد تركته الحكومة لمدة أشهر يعمل بحرية تامة.

ما إن بدأت المذابح الأرمنية، حتى رفع السفير الأمريكي (هنري مورغنطاو) احتجاجاته إلى (طلعت) و(أنور) و(سعيد حليم) والوزراء الآخرين. لقد ذكر بعد ذلك في مذكّراته بأنَّ جميع أولئك الذين تكلّم معهم كانوا قد قرروا أن يتخلّصوا من الأرمن وهم يشعرون بأنَّ الفرصة المناسبة قد سنحت لهم. وكانوا يبررون اتجاههم ذلك بتبريرات سخيفة، وهم يرفضون بعناد أي تدخّل من الخارج.

وبذلك، فإنَّ القسم الأعظم من جريمة إبادة الجنس الأرمني قد أُنجز في ثلاثة شهور، في الفترة الممتدة ما بين شهر أيار وشهر تموز من سنة (1915م). لقد تمكّن (200000) أرمني من أصل (1200000) من الأرمن كانوا يعيشون في الولايات السبع من الوصول إلى (القفقاس)، وخضع (200000) أرمني لعملية التتريك، ولم يتمكن سوى بضعة آلاف من

الأرمن من أن يتجنّبوا النفي والموت. فقد وصل نحو (50000) منهم إلى (حلب) أو (الموصل)، وقُتل سائر الأرمن البالغ عددهم نحو (700000) أثناء مسيرات النفي في الطرق والصحارى. ولكن الحقيقة تقول، إنَّ عشر عدد المنفيين كانوا قد وصلوا إلى أماكن النفي المخطّطة، ويتبيّن على نحو واضح بأنَّ النفي كان يعادل الإبادة. فالحكومة التي كانت تدّعي بضرورة النفي، كانت مضطرّة بأن تضفي على هذا التدبير مظهر الصحة وتظهر شعورها بالغبطة لتنفيذه عن طريق المراسيم العديدة التي أصدرتها.

عمليات النفي من ولايات (الأناضول) و(كيليكيا)

كان إنجاز برنامج النفي في أواخر تموز من سنة (1915م) قد قطع أشواطاً كبيرة. فلم يبق أرمن في تلك المقاطعات التي كانت الدول الغربية تطالب بتحقيق الإصلاحات فيها منذ أكثر من (50) سنة. إلاَّ أنَّ (الأتراك الشبّان) كانوا قلقين من فكرة إنهاء المهمّة. فقد كان لا يزال بعض الأرمن يعيشون في (الأناضول) وفي (كيليكيا)، جاء دورهم في نهاية شهر تموز. وكان التناقض واضحاً لأنَّ هذه المجموعات من السكان كانت قد نُفيت، وظهر التناقض عائقاً أمام السلطات التركية الدفاعية، إذ كانت القضية بكاملها تتركّز على مسلّمة: بأنَّ الحكومة التركية أُرغمت على نقل الثائرين الذين كانوا يتدخّلون في النشاطات العسكرية على الجبهة القفقاسية. ففي المناطق التي لم يكن النفي مبرراً فيها، نَفّذت السلطات حملة من الإبادة، على الرغم من أنَّها كانت مناطق بعيدة جداً عن الجبهة وكان الأرمن يشكّلون فيها أقلّية ولم يكن الموقف يسمح لهم بالتجسس أو بالنشاط التخريبي أو بمساعدة العدو. فالحكومة كانت قد نظّمت عملية نفي حقيقية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ عملية النفي عن هذه المقاطعات غدت ممكنة بسبب وجود طرق الاتصالات وطرق المواصلات والخطوط

الحديدية ـ وبخاصة الخط الحديدي المشهور من (برلين) إلى (بغداد) والذي كانت الأعمال الإنشائية على وشك الانتهاء منه عند اندلاع الحرب. وبذلك، كان النفي يتضمن النقل إلى أماكن النفي.

إلاّ أنّه على نقيض الأمثلة والأساليب الأخرى لنقل السكان، كان يوجد عدد قليل من معسكرات التجميع في تركيا، لأنّ الأرمن كانوا قد نُقلوا على نحو فعلي وتام. وفي الواقع لم يُنقلوا إلى أي مكان، فقد كان من المفترض أن لا يصل المنفيون إلى المعسكرات. في (الأناضول)، وعلى غرار المقاطعات الشرقية، كان النفي قد خُطّط لإبادة الأرمن على مراحل، باستثناء تلك الحقيقة التي تقول إنّ عملية النفي في (الأناضول) كانت قد بدأت بأسلوب محكم، ومدّد الجلاّدون هذا الصراع المميت. كانت العملية منظّمة بدقة، لأنّ الاتحاديين استفادوا من دروس خبراتهم السابقة، فضلاً عن ذلك فإنّهم لم يكونوا على عجلة من أمرهم: فلم يكن هناك اندفاع للتخلّص من الأرمن، لأنّ الجزء الأكبر من العملية كان قد أُنجز، وكان الأرمن في هذه الأقاليم ميسوري الحال، مما كان يتطلب منهم جهداً إضافياً للضغط عليهم. وعلى الرغم من أنّ العملية كانت تطابق سابقتها، إلاّ أنّ السلطات بذلت جهدها لتضفي عليها مظهر الشرعية. وبالمقارنة مع عمليات النفي الأولى ـ التي كانت فوضوية ووحشية وقاسية ـ فالثانية كانت أكثر تطوّراً وزيفاً وجاذبية. وبالفعل، فقد سمحت السلطات ببقاء العديد من الأرمن البروتستانت والكاثوليك في المقاطعات، حيث كان تأثير المبشّرين أكبر مما كان عليه في الشرق، وكان أغلب الأرمن ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية. لقد قسم الأرمن إلى مجموعات: في المقدمة الأرمن الأرثوذكس ثم الأرمن الكاثوليك وأخيراً الأرمن البروتستانت.

وكان لا يزال (95000) من الأرمن يعيشون في ولاية (أنقرة). واتفق

الوالي مع قوّاد الجيش ورفض الإذعان للأوامر الصادرة التي كانت تقضي باتخاذ التدابير ضد الأرمن، لأنَّهم - أي الأرمن - كانوا يشرفون على التمويل والتجارة في المقاطعة. فعزلت الحكومة الوالي ورئيس الشرطة واستبدلتهما بموظَّفَين مطيعَين، شرعا في الحال بإعداد سجّلات الأرمن ثم اعتقلا وجهاءهم وتبع ذلك اعتقال رجال الأرمن الأرثوذكس الذين كانت أعمارهم تتراوح ما بين (15) و(75) سنة. لقد سلّمت الحكومة هؤلاء الرجال إلى رجال العصابات الذين قتلوهم بالفؤوس وبالسكاكين. وتجنّب الأرمن الكاثوليك المعتقلون الموت المحتّم ونفوا - بفضل احتجاجات السفير البابوي والسفير النمساوي، ونُفي الأرمن البروتستانت أيضاً بفضل توسّط السفير الأمريكي (هـ. مورغنطاو). في شهر آب، كانت الأوامر قد صدرت بنقل النساء والأطفال إلى محطة السكة الحديدية ثم أُرغموا على التتريك. إنَّ أولئك الذين قبلوا ذلك، أرغمتهم السلطات على توقيع تصريحات تؤكد بأنَّهم تصرّفوا بحرية تامة، ثم سلّمتهم إلى العائلات التركية. وأُرسل مَن تبقّى منهم بالقطار.

وجرت الحوادث في (قيصرية) على نحو مماثل بدءاً من شهر تموز. كان (طلعت) و(أنور) قد قادوا المدنيين من السكان ثم قُتِل الرجال ونُفيت النساء والأطفال. عقدة واحدة فقط عكرت صفو السير الهادىء للعملية: ففي نهاية تموز، أصدر متصرّف مدينة (يوزغات) وكان يدعى (كمال) أمراً بإبادة السكان الأرمن. لقد كان (كمال) أحد أولئك العديدين الذين اتُهموا وقُدّموا للمحاكمة أمام المحكمة التركية بعد الهدنة، وحُكمت عليه بالموت وأُعدم شنقاً.

في الشمال، لا يُعرف الكثير عن مصير نحو (11000) من الأرمن في ولاية (قسطموني)، لأنَّ مندوب هذه الولاية ويدعى (حسان فهمي) كان مؤيّداً متطرّفاً لمشروع إبادة الأرمن. وفي مقاطعة (قونية)، وبعد أن قاوم

الوالي (جلال بك) أوامر الحكومة لمدة من الزمن، وافق أخيراً وأصدر أمر الإبادة بعد زيارة (عاطف رضا) له. وفي الشمال - الغربي، في ولاية (بورصة) كان الضباط قد أنجزوا عملية النفي وكأنّها عملية تجارية: فقد سمحوا للعائلات الغنية بالبقاء في المدينة، وفي آب، عندما صدر أمر إخلاء المدينة، دُعي الأغنياء إلى توقيع صكوك البيع أمام القاضي مقابل مبلغ من المال استولت عليه الشرطة ما إن غادروا قاعة المحكمة. ونُفي جميع الأرمن من المدن الساحلية أيضاً، باستثناء المدن: (بيره جيك) و(آدابازار) و(كوتاهية) بفضل توسّط المتصرّفين الذين أعلنوا بأنّهم يضمنون إخلاص الأرمن. وفي مدينة (إزمير) - التي كانت مدينة عالمية وأغلب سكانها من اليونانيين -، كان لا يعيش فيها سوى (15000) من الأرمن. لقد رفض الوالي أمر النفي خشية خلق القلق بين أفراد الجالية اليونانية، ولم يَعتقل سوى زعماء الأرمن وسياسييهم. إلاّ أنَّ الحكومة سعت مرة ثانية في سنة (1916م)، كان إذ ذاك (أ. ليمان فون ساندرز) - يمثّل أعلى سلطة عسكرية ألمانية في تركيا - قد استقرّ برفقة الجيش الخامس في (إزمير)، وهدّد بإصدار الأوامر إلى جنوده لمهاجمة الشرطة فيما إذا لحقت أية أضرار بالأرمن. فما كان على الوالي إلاّ أن أبطل قرار النفي.

ونُفي (35000) من الأرمن القاطنين في الجزء الأوروبي من تركيا في الفترة الممتدّة ما بين شهري آب وتشرين الثاني، وأُنقذ (150000) منهم كانوا يعيشون في (القسطنطينية). لقد طردت الحكومة ببساطة اللاجئين الذين قدموا من المناطق الداخلية لتركيا وفُرضت عليهم مبالغ خيالية بل محظورة من الضرائب. على أية حال، فإنَّ تقارير الشهود العيان تشهد بأنّه كان يمكن رؤية مجموعات من الأرمن تجري تحت حراسة الشرطة يومياً وهم يمرّون بجوار حي (بيرا) سيراً على الأقدام أو في العربات وهم في طريقهم إلى محطة (حيدر باشا)، حيث كانوا يرسلون إلى (الأناضول) بالقطار.

وأُرسل المنفيون من (الأناضول) و(كيليكيا) بالقطار أيضاً، في قاطرات الأمتعة أو المواشي على الرغم من أنَّهم كانوا قد دفعوا الأجر المترتب عليهم ومصاريف السفر. لقد كان المنفيون المجتمعون في المعسكرات المؤقتة المقامة حول محطات القطار ينتظرون دورهم، ثم يرحلون عندما كانت القوائم تسمح لهم بذلك. كان أغلب المنفيين من النساء والأطفال، وكان الناجون من الرجال يُعزلون دائماً. إنَّ الخط الحديدي المتجه من (القسطنطينية) إلى (بغداد) كان محتشداً بالجنود وبنقليات الذخائر، الذين كانوا يعودون بالاتجاه المعاكس - أي إلى (الدردنيل) ليشتركوا في حملة (الدردنيل) التي استمرت من نيسان سنة (1915م) إلى كانون الثاني سنة (1916م). فالمنفيون على الأغلب كانوا مرغمين على النزول في الطريق والانتظار لأسابيع عدّة في المعسكرات المنتشرة حول المحطات دون طعام، ولا سيّما في (اسكيشهير) حيث الخط الفرعي القادم من (أنقرة) كان ينضم إلى الخط الرئيس. ثم كان عليهم أن يستمرّوا في مسيرتهم على طريق (قونية) إلى (بوزنطي) حيث ينفصل الخط لأنَّ نفق (طوروس) كان لا يزال قيد الإنشاء.

في (كيليكيا)، وكما رأينا سابقاً، كان النفي قد بدأ من (زيتون) في شهر نيسان واستمرّ إلى شهر أيار ورافقه إجلاء الأرمن من المدن الجبلية ومن القرى. وفي المناطق السهلية، لم ينف سوى سكان مدينة (دورت - يول) الساحلية في نهاية شهر أيار باتجاه (قونية)، وبكلمات أخرى بالاتجاه المعاكس إلى طريق النفي التقليدي. وبالفعل، ففي آب، عاد المنفيون من (قونية) إلى (كيليكيا) مع القوافل الأخرى. وبدأ تسجيل العائلات في (طرسوس) في 20 تموز، واستمرّ الترحيل على مراحل حتى أوائل أيلول. واستمرّ إخلاء مدينة (مرعش) سنة كاملة تقريباً:

ونُفي الأرمن الكاثوليك والبروتستانت في المدينة حتى شهر حزيران من سنة (1916م)، كما سمح لـ(6000) آخرين بالبقاء أيضاً.

وانضمّ المنفيون القادمون من (أضنه) إلى المجموعات القادمة من (الأناضول)، فخلقوا الاختناقات والفوضى، فاضطرّت السلطات لتهدّىء من عمليات الترحيل، بل لتؤجل بعضها لمدة أشهر، فأُقيمت أعداد كبيرة من المخيمات على طول الطرق. وذهب المنفيون القادمون من (بوزنطي) سيراً على الأقدام إلى (دوروك) ثم أعيد نقلهم إلى (أنتيللي) بالقطار حيث كان الخط يتقاطع هناك مرة ثانية. لقد رحلوا حول نفق (أمانوس) الذي كان قيد الإنشاء وبعيداً عن (الإصلاحية)، ثم أُرسلوا بقطار آخر إلى (حلب). ففي الفترة الممتدّة من شهر تموز إلى شهر تشرين الثاني من سنة (1915م)، فإنّ نحو (200000 - 300000) من المنفيين الأرمن سلكوا هذا الخط الذي كان من المفترض أن يأخذهم إلى (حلب). وفي القسم الجنوبي من (أضنه) كان أكثر من نصف هذا العدد قد جُمعوا في الخيام أو في الهواء الطلق في ظروف الفقر المدقع والقذارة وسوء التغذية التي لا يمكن وصفها. وكان المئات منهم يفارقون الحياة يومياً في المعسكرات نتيجة إصابتهم بالتيفوس أو بالتيفوئيد. ولم تطلب الحكومة من الدرك أو من الأكراد أو من رجال العصابات ليمدّوا يد العون إلى هذه المجموعات البائسة. ببساطة، كان محظوراً على السكان تقديم المساعدة لهم، فكان الموت يأتي طوعاً بسبب المجاعات والإنهاك والأوبئة.

وكانت ولاية (حلب) تقع في بلاد عربية. لقد تمكّن الوالي من إنقاذ الأرمن حتى تموز سنة (1915م). وفي شمال المقاطعة، شاهد السكان الأرمن في مدينة (عينتاب) - التي كانت تمثّل مفترقاً للطرق القادمة من (الأناضول) ووادي الفرات العلوي إلى (سورية) - مجموعات طويلة من المنفيين القادمين من الولايات الشرقية، الذين كانوا قد نجوا من رحلة

الإبادة الطويلة. وكان محظوراً عليهم أن يقدّموا المساعدة لهم، ثم أُرسل المنفيون عن طريق (كلّس) إلى (أطمة) حيث خيّموا هناك وهم ينتظرون القطار الذي سينقلهم إلى (حلب).

وفي (الرّها)، في القسم الشرقي من ولاية (حلب)، قرر السكان الأرمن الذين يبلغ عددهم (28000) أرمني مقاومة هذه التدابير، وفي الفترة الممتدة ما بين 20 آب حتى 20 أيلول حصّنوا أنفسهم في الأحياء الأرمنية. فتحرّك الجيش التركي واحتلّ المدينة وقام بمذابح مرعبة. وأُعدم الناجون منهم أو نفوا.

في جنوب الولاية، في (جبل موسى) أو في (موسى داغ)، رفض الأرمن الخضوع لأمر النفي الذي كان قد صدر في 13 تموز، فانسحبوا إلى الهضاب واتخذوا موقفاً استراتيجياً ونظّموا دفاعاً بطولياً. وعندما هاجمهم الأتراك، اصيبوا بخسارات بالغة، ثم حاصروا (جبل موسى) بجيش كان يضم (15000) جندي. وبعد (45) يوماً، تسلّمت السفن البريطانية والفرنسية في (البحر الأبيض المتوسط) الإشارات الاعتراضية، وانتشلت (4000) من الأرمن الناجين وأخذتهم إلى (بور سعيد). وبذلك، كان هناك أربعة أحداث متسلسلة عن المقاومة الأرمنية. وقد جرت في (الرّها) وفي (شابين قره هيصار) وكانت النهاية مأساوية، ثم في (فان) وفي (جبل موسى) حيث أنقذ الأرمن بفضل تدخّل الحلفاء، وفي كلتا الحالتين، كان الجيش التركي مرغماً على اجتياح هذه المناطق بغية إخماد المقاومة الأرمنية.

حصيلة النفي

كانت مدينة (حلب) هي مفترق الطرق القادمة من تركيا الأسيوية، فضلاً عن أنّها كانت وصلة رئيسة للخط الحديدي الذاهب إلى (بغداد).

لقد كان هذا الخط في الجنوب يمتدّ عبر (سورية) إلى (بيروت) و(المدينة المنوّرة)، وفي الشرق كان يصل إلى (رأس العين). وكان من المفترض أن يخترق (الموصل) ويربطها مع (بغداد)، إلاّ أنّه كان لا يزال قيد الإنشاء. واختار الاتحاديون مدينة (حلب) مركزاً لتصفية برنامج النفي. فوصلت القوافل الأولى من المنفيين القادمين من جبال (كيليكيا) في أيار من سنة (1915م)، وتلك القادمة من الشمال الغربي بدأت تصل في شهر آب مع أولى القاطرات التي كانت تنقل المنفيين الأرمن من (الأناضول). ولم يستقر المنفيون في المدينة، بل جُمعوا في المعسكرات المنتشرة في ضواحي (حلب) وفي الخانات، يراقبهم السكان العرب والمراقبون الأجانب وهم ممنوعون من تقديم المساعدة لهم، ولم تقدّم الحكومة أي عون لهم. وما كان هذا سوى شرك الموت: فقد كان المئات من المنفيين يفارقون الحياة يومياً، وكان الموت منتشر بينهم.

في الربيع من سنة (1915م)، وصل (مدحت شكري) ـ المدير العام لعمليات النفي ـ إلى (حلب) لينظّم عملية النقل. إنَّ الوالي (جلال بك) ومدير الأمن العام (فكري) رفضا التعاون معه، فطُردا واستُبدلا بموظفين مطيعين.

لقد وزّع المنفيون في مجموعات بغية نقلهم إلى مكانين رئيسيين: إلى الجنوب من (سورية) وإلى الشرق باتجاه صحارى (بلاد ما بين النهرين). ففي (سورية)، وبدءاً من شهر آب، كانت معسكرات التجميع بكل معنى الكلمة أُقيمت في (حماة) وفي (حمص) وبالقرب من (دمشق)، والتي كانت تضم (130000) من اللاجئين الأرمن. وعادت مجموعات من الناجين إلى مواطنهم في (كيليكيا)، وأرسلوا جميعاً باتّجاه الشرق بمحاذاة مجرى نهر الفرات. إنّ هذه المحطة الأخيرة من سلسلة عذاب الشعب الأرمني مرعبة على نحو خاص واستثنائي. فقد دُفع المنفيون ـ وهم لا

يمثّلون أي تهديد ـ ودون أية مؤونة أو إمدادات من موقع إلى آخر عبر الصحراء التي كان الموت ينتظرهم في نهايتها. كانوا يعانون هذا العذاب المرير منذ أسابيع، بل منذ أشهر. وبكلمة أخرى، فإنَّ الناجين من المقاطعات الشرقية كانوا قد قطعوا مسافة تتجاوز الألف كيلومتر سيراً على الأقدام، فغدوا وكأنَّهم أشباح كائنات بشرية، يتسوّلون بغية الحصول على قطرات من الماء أو على قطعة من الخبز أو على حفنة من الحشائش. لقد تركتهم الحكومة لتعمل قوانين الاختيار الطبيعي فيهم بحرية تامة: فتضاءل الآلاف بسرعة إلى مئات، والمئات إلى عشرات، إلى أن اختفى الجميع. كانت المعسكرات تمتدّ على طول الطرق وعلى ضفاف نهر الفرات حول المدن الصغيرة: (مسكنة) و(الرقة) و(الزيارة) و(السبخة) و(دير الزور)، وستبقى هذه الأخيرة في ذاكرة الإنسانية أبداً على أنَّها أفظع مقابر الشعب الأرمني. فقد جُمع المنفيون في الخيام أو في الهواء الطلق، يحفرون في الأرض على أمل العثور على بعض الحشائش والجذور ليتمكّنوا من البقاء على قيد الحياة. وخلال أشهر عدّة لم يبق في هذه المعسكرات سوى بضعة آلاف من المنفيين الأرمن من أصل (60000) منهم.

في مطلع سنة (1916م)، أقرّت السلطات التركية بأنَّ عدداً كبيراً من المنفيين قد فرّوا فاتخذوا قراراً بتصفيتهم. وفي نهاية الخط الحديدي في (رأس العين)، احتجز القائم مقام عدداً من الناجين من القوافل القادمة من الشرق ورفض ذبحهم، بل اقترح أن يعملوا في المزارع.ولمّا وصلت أنباء مثل هذا **"الفساد المخزي"** إلى السلطات، فإنَّ (عبد الأحد نوري) ـ نائب المدير العام لعمليات النفي ـ أعطى أوامره بالحكم عليهم بالموت. ولم تكن هناك أية تطوّرات حتى شباط من سنة (1916م)، عندما لاحظ (جودت) ـ الوالي السابق لمدينة (فان) ـ مخيّمات المنفيين وهو في طريقه ليتسلّم وظيفته الجديدة في (أضنه)، فأصدر الأوامر بقتلهم. ولمّا رفض الموظفون المحلّيون تعهّد هذه المهمّة، عيَّن موظفاً خاصاً نظّم عصابة

لتنفيذ العملية. ودفعت العصابة بالمنفيين إلى الصحراء حيث ذُبحوا.

وإلى الشمال من (حلب) بين (عيران) و(أنتيللي)، فإنَّ أعضاء الإدارة المسؤولة عن إنشاء الخط الحديدي كانوا يأتون بانتظام قرب القاطرات، وهم يبحثون عن العمال الذين كان بإمكانهم اصطحاب عائلاتهم معهم. لقد بلغ عدد هؤلاء العمال نحو (50000) نسمة. إلاَّ أنَّ (طلعت) أعلن عن اعتراضه لإدراج المنفيين في صفوف العاملين وأصدر الأوامر إلى مقر الوالي في (حلب) لإرسال المنفيين إلى أماكن النفي. ودبّر مهندسو الخط الحديدي إجراء مفاوضات بغية تسوية الموضوع: فتقرر إبقاء العمال حتى انتهاء الأعمال، ولكن عائلاتهم كانت سوف ترسل إلى المنفى. وتمكّنت تلك العائلات من البقاء، إلى أن وجدها (جودت) وهو في طريقه إلى (أنتيلّلي) في آذار سنة (1916م). فجُمع المنفيون وأمر بإرسالهم إلى (مرعش) و(عينتاب). ومثلما جرت العادة فإنَّهم لم يصلوا أبداً.

ثم كان هناك الأرمن في (دير الزور)، أولئك الذين ساروا على طول نهر الفرات إلى حافة الصحراء، وكان يبلغ عددهم أكثر من (100000) أرمني وربّما (200000) أرمني. كانت الحكومة التركية قد أرغمت المتصرّف على تصفيتهم، وفي آب سنة (1916م) أرسلوا إلى (الموصل)، إلاَّ أنَّ صحارى (السوار) ابتلعتهم، أو جُمعوا في الكهوف حيث غُمروا بالنفط وأُحرقوا. وإلى اليوم، فإنَّ الأطفال من القرى المجاورة في الصحراء بالقرب من (دير الزور) لا يزالون يذهبون إلى هذه الكهوف لانتشال العظام وهم يأملون إيجاد الأسنان أو الخواتم الذهبية.

إذ ذاك، وفي نهاية سنة (1915م)، بدأ الاهتياج يجتاح (ألمانيا). إنَّ الدوائر الكنسية ورجال الدين وأعضاء البرلمان تحدّوا الحكومة وطالبوها بأن تستجيب لهم. وكان السفير الألماني الجديد في (القسطنطينية) - ويدعى (ولف - مترنيخ) - يلح بإصرار في احتجاجاته على الحكومة العثمانية. بل

إنَّه شعر وكأنّ الوزير الكبير يستنكر المذابح وبأنَّ (جمال) نفسه كان مرهقاً من الأفعال الوحشية. وفي نهاية كانون الأول، أعلن (طلعت) بأنَّ البرنامج أُنجز وبأنّ الحكومة ستبذل قصارى جهدها لحماية المنفيين. في سنة (1916م)، اشتدّ تيار المعارضة المؤيد للأرمن في (ألمانيا) وفي (النمسا - وهنغاريا). ولكن (ألمانيا) لم تكن تنوي إنهاء تحالفها مع تركيا بسبب (المسألة الأرمنية). في 10 آب (1916م) كانت الحكومة العثمانية قد ألغت الدستور الأرمني المنظم في سنة (1863م)، وقطعت كل العلاقات القائمة بينها وبين (كاثوليكية ايتشميادزين) في (أرمينيا) و(بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية)، وأغلقت بطريركيتي الأرمن الأرثوذكس في (القسطنطينية) وفي (القدس)، واعتَقلت نيافة (البطريرك زافين).

في 1 كانون الثاني (1917م)، أنهت الحكومة العثمانية (المسألة الأرمنية) رسمياً بإبطال (معاهدة برلين) وبخاصة (المادة 61) منها، مدعية بأنّها كانت عقيمة لا جدوى منها، لأنَّه لم يكن للشعب الأرمني وجود في الامبراطورية العثمانية.

وبالفعل، ففي أواخر سنة (1916م)، لم يبق في (حلب) سوى (45000) من المنفيين الأرمن، الذين كانوا في محنة حادة. وكانت المعسكرات المنتشرة على طول نهر الفرات قد أُلغيت، وفي (الموصل) أبلغ القنصل الأمريكي بأنَّ عدد الأرمن الناجين يبلغ (80000) أرمني، وقدّر القنصل الألماني في (دمشق) عدد الأرمن بـ(30000). وقدّرت المنظّمات الخيرية لإعانة الأرمن برعاية القنصل الأمريكي والقنصل الألماني والقنصل النمساوي عدد الأرمن الناجين في (مرعش) بـ(20000) أرمني حيث كان المنفيون من الساحل قد جُمعوا هناك، فضلاً عن بضعة من المئات في مدن (الأناضول) الداخلية. وعندما تضاف هذه الأرقام التقديرية إلى الأرمن الموجودين في المعسكرات الأخرى في (سورية)، وإلى الـ(150000) من

الأرمن الموجودين في (القسطنطينية) وإلى أولئك الأرمن في (إزمير) وإلى (200000) من الأرمن الملتجئين إلى (القفقاس)، نتوصّل إلى أنّ عدد الناجين يبلغ (600000) أرمني. ومن الصعب تحديد عدد النساء والأطفال الذين اختطفوا أو سلّموا إلى العائلات التركية أو العصابات، ويمكن أن يقدّر عددهم بـ(200000) أرمني. إذ ذاك، وبتقدير منطقي، يمكن أن نفترض بأنّه من أصل (2100000) من السكان الأرمن في الامبراطورية العثمانية، لم ينج سوى (600000) منهم، وقُتل (700000) منهم في الولايات الشرقية واختفى (600000) منهم أثناء مسيرات النفي وخضع (200000) من الأرمن إلى تغيير جذري في شخصياتهم. لا بدّ أنّ هذه الأرقام تقريبية، وفي غياب الأرشيف المحلّي أو سجلات النفي أو قوائم الحوادث فإنّ فظاعة جريمة إبادة الجنس الأرمني يمكن أن تنعكس من هاتين الحقيقتين البسيطتين: في سنة (1914م) كان (2100000) من الأرمن يعيشون بسلام في مختلف أرجاء الامبراطورية العثمانية، وفي سنة (1917م) كان أكثر من ثلثيهم قد أُبيدوا وكان الثلث المتبقي منهم ينتشر في المهجر ويعاني من الخوف والفقر المدقع.

جريمة متعمّدة

لقد أتيتُ إلى هذه المحكمة لأكشف الحقيقة الجلية ولأفند إنكارها. الحقيقة هي: لقد شرحتُ لكم قضية إبادة الأجناس، إلاّ أنَّ هذه الحقيقة التاريخية لا تقبل بها حكومة (أنقرة). فالمصالح القومية لتركيا تتطلب ترجمة مختلفة للوقائع التاريخية، وأنوي الآن، وكاستنتاج لهذا الشرح أن أعيّن النقاط التي تنكرها الحكومة التركية.

إنَّ جميع الأطراف تقبل بوجود الضحايا والمجرمين، ومن الصعب تجاهل هذا الواقع: لأنَّ أمر النفي الصادر في سنتي (1915م) و(1916م)،

أنهى وجود الأرمن من المقاطعات التي كانوا يعيشون فيها. وإنّنا مرغمون أيضاً بقبول الحقيقة التي تقول، إنَّ الضحايا كانوا قد قُتلوا من قبل الضباط والموظفين الذين كانوا يخدمون في الدولة، ومن قبل الدرك والجنود والعصابات غير النظامية والأكراد ومن قبل السكان الأتراك العاديين في الامبراطورية العثمانية.

ويمكن تقسيم أساس رفض الحكومة التركية لقبول حقيقة جريمة إبادة الجنس الأرمني تقسيماً واسعاً إلى أربع نقاط رئيسة هي: التقليل من عدد الضحايا وضرورة إتمام عملية النفي واتهامات المجازر الموجهّة إلى الأرمن من قبل السكان الأتراك، وأهم هذه النقاط - رفض الحكومة التركية تهمة القتل العمد أو القتل بسبق التصميم الموجّهة إليها.لقد سبق وفحصت الحجّتان الأولى والثانية أثناء تقديمي لهذا البحث، والحجّة الثالثة، لم تُدعم بأبسط البراهين وتتضمن فوضى مدروسة ومتعمّدة للتواريخ، لأنَّ أفعال العنف الوحيدة التي ارتُكبت من قبل الأرمن ضد الأتراك كانت قد وقعت بعد سنة (1917م) في الجبهة القفقاسية، التي كانت إذ ذاك دولة تتخبط في الفوضى بسبب الثورة الروسية، وبكلمات أخرى بعد أن كانت جريمة إبادة الجنس الأرمني قد اكتملت. فالقضية تقود على نحو رئيس إلى مسألة القتل العمد أو عن سبق التصميم والإصرار. ولدينا فرضيتان متناقضتان. وفق الفرضية التركية، كان الأرمن يهدّدون أمن الجيش العثماني، وبذلك كان لا بدَّ من نفيهم، وأثناء إتمام عملية النفي كانت قد وقعت بعض الأخطاء. والفرضية الأرمنية التي يدافع عنها أغلب المؤرخين الغربيين، تجزم بأنَّ النفي لم يكن سوى ذريعة لإبادة الأرمن في الإمبراطورية العثمانية وكانت قد صُمّمت مسبقاً وعن تعمّد وإصرار، وأُنجزت من قبل الحكومة العثمانية و(حزب الاتحاد والترقّي).

إنَّ الأدلّة التي تثبت التعمّد وسبق التصميم تتكوّن من مجموعة

ضخمة من الوثائق نُشرت أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وتتضمّن أرشيف المحكمة العليا وتقارير الشهود ومذكّرات المحاكمتين: محاكمة الاتحاديين ومحاكمة (صوغمون تهليريان). إنَّ هذه الوثائق التي قُدّمت إليكم في الأبحاث الأخرى تثبت نيّة حكومة (الأتراك الشبّان) لإبادة الأرمن ومسؤوليتها في الأفعال الوحشية التي ارتُكبت. في الواقع، ربّما يمكن الاعتراض على أنَّ أغلب الأدلّة كانت شرطية ولا توجد أية إشارة عن برهان مادي، أو بكلمات أخرى، كانت اعترافات المتّهمين المكتوبة أو الشفهية قد قُدّمت أمام المحكمة. وبالرغم من ذلك، فإنّه يوجد دليل نادر، يبرهن على فرضية التآمر الإجرامي، إلاّ أنَّ الحكومة التركية ترفض ذلك.

على أية حال، فإنَّ هذا الدليل ليس ضرورياً لإثبات حقيقة جريمة إبادة الجنس الأرمني. فالأرشيف الألماني لوحده يفي بالغرض المطلوب. فضلاً عن ذلك، تظهر الدراسة الإجمالية لتقارير الشهود العيان التي جمعها (ج. ليبسيوس) في الطرف الألماني و(الفيكونت برايس) في الطرف الانكليزي ـ الأمريكي وجود الفوضى والتشويه في الخلفية وكذلك التخطيط البارع الذي نَفّذ بقسوة حملة فظيعة من الإبادة. ولا يزال كثير من ذلك: إنَّ تهديد الإبادة كان يرفرف فوق الأرمن منذ نهاية القرن التاسع عشر. لقد صرّح (كامل باشا) بعد (معاهدة برلين) بأنَّ مستقبل الأرمن في الامبراطورية العثمانية يتطلب إبادة الشعب الأرمني، وإنَّ المذابح الأرمنية في السنوات (1894م ـ 1896م) التي قُتل فيها (300000) أرمني ومذبحة (أضنه) في سنة (1909م) تعزّز هذه النية، والتي تطوّرت توازياً مع اندفاع البانطورانية. فضلاً عن ذلك، فإنَّ مزيداً من التهديدات العنيفة كانت قد وُجّهت للأرمن في سنة (1910م) وسنة (1911م) أثناء مؤتمرات الاتحاديين في (سلانيك). وفي سنة (1912م) وسنة (1913م) كانت تقارير القناصل الروس قد أبلغت عن مذابح الأرمن في المقاطعات الشرقية واتّهمت أعضاء (حزب الاتحاد

والترقّي) بإثارة المسلّحين ضد الأرمن وبتحضير وتنظيم إبادة الأرمن وإعادة استيطان المناطق المهجورة بالمهاجرين القادمين من (البلقان).

في 16 كانون الثاني (1914م)، كشفت الجريدة الروسية **"غولوس موسكفي"** عن وجود خطّة لإخلاء (أرمينيا) من سكانّها الأصليين،وقد صاغها البانجرماني (بول روهر باخ): كان الأرمن سوف يُنقلون بالقطارات إلى (بلاد ما بين النهرين)، وكان اللاجئون الأتراك من (روسيا) سيستقرون في الأماكن المهجورة. لقد كان هذا الاتهام فظيعاً مما جعل جريدة **"إقدام"** ـ الناطق الرسمي لـ(حزب الاتحاد والترقّي) ـ تشجب هذه الخطّة في الحال على أنّها غير منطقية لأنّ الأتراك يشكلون أغلبية في الولايات الأرمنية.

إنّ كابوس الإبادة أثقل على الاتفاقية الروسية ـ التركية في 8 شباط (1914م)، والحرب وحدها هي التي سنحت الفرصة لتبرىء الحكومة التركية من تعهّدها وتلغي خطة تحقيق الإصلاحات في الولايات الأرمنية. كان (الأتراك الشبّان) خائفين أنّه في حال انتصار الحلفاء سينال الأرمن والعرب استقلالهم، وهذا ما كان سوف يؤدي إلى انهيار الامبراطورية. كانت الحكومة التركية تدرك جيداً بأنَّ مصير الامبراطورية يرتبط بنتيجة الحرب. وفي الواقع، فإنَّ الأطراف كانت تتضارب مع بعضها بعضاً على انهيار محتمل للطرف الآخر وتسعى لاستغلال مساعي استعادة الوطن بين المجموعات القومية. وقد فشل (الأتراك الشبّان) في (مؤتمر أرضروم)، إلاَّ أنَّ الروس نجحوا مع الأرمن في (أرمينيا الشرقية). فالبرقيات التي قُدّمت كأدلّة في محاكمة الاتحاديين تعزز دور **"المنظّمة الخاصة"** في جريمة إبادة الجنس الأرمني، وتثبت الاتهامات الموجّهة في تلك المحاكمة عن وجود شبكة سرّية كان يرأسها أعضاء (اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقّي) ـ وقد حُكم على الزعماء الأربعة الرئيسين بالإعدام غيابياً لتصميمهم المسبق

لهذه الجريمة. على سبيل المثال، يمكن أن نقبل بموثوقية مذكّرات اجتماع الاتحاديين الذي عُقد في نهاية كانون الثاني سنة (1915م)، ونُشرت من قبل الصحفي الكردي (مولان زاده رفعت)، والتي تبلغنا عن اتخاذهم لقرار إبادة الأرمن بانتهاز الفرصة التي سنحت لهم أثناء الحرب. وماذا عن خطط الاتحاديين بشأن برنامج الإبادة؟. من الجلي بأنَّ كل هذا ما كان سوى ادعاءات، ولكن في 8 شباط سافر (تالي بك) إلى (أرضروم)، وفي 19 شباط استولى (كامل باشا) على قيادة الجيش الثالث ـ لقد انتُقد هذان الزعيمان بسبب مشروع الإبادة. كان الجنود الأرمن قد عُزلوا في منتصف شباط، وطُرد الموظفون الأرمن واستولت الحكومة على ممتلكاتهم. وفي 18 شباط، كانت لجنة الحزب قد أرسلت برقية إلى (جمال بك) ـ مندوب الحزب في (أضنه)، يُقدّم فيها شرحاً موجزاً عن برنامج المجزرة. وكانت أعمال البرلمان العثماني قد توقّفت في الفترة الممتدّة ما بين 1 آذار (1915م) حتى نهاية أيلول من السنة ذاتها بمرسوم رسمي سلطاني، مما جعل اعتراض المندوبين الأرمن مستحيلاً.

في الحقيقة، إنَّ سبق التصميم والتعمّد يمكن القبول به على أساس البرقيات المشفّرة المتبادلة بين وزارة الداخلية والمقاطعات والتي جاءت لاحقاً، أو ما بين المقاطعات والوزارة وذلك بدءاً من شباط سنة (1915م). إنَّ تلك التي كانت قد أرسلت من الوزارة قُدّمت لمحاكمة الاتحاديين، وقد جمع الأجوبة (آرام أنضونيان) ـ أحد المفكّرين الأرمن ـ تحت طائلة مسؤولية المراقبة العسكرية في تلك الفترة من التعبئة، ونشرها في سنة (1920م). لقد قُدّمت هذه البرقيات كدليل دفاع أثناء محاكمة (ص. تهليريان) المتهم باغتيال (طلعت باشا) في (برلين) في سنة (1921م). وتجدر الإشارة إلى أنّه ثبت صحة خمس من هذه البرقيات من قبل الخبراء، ولكنها أُعيدت إلى (آ. أنضونيان) في (لندن) حيث

فُقدت. وتؤلف هذه البرقيات التي تحمل توقيع (طلعت) برهاناً قاطعاً: كاعتراف موقع للتعمّد وسبق التصميم. ويصرّح (طلعت) في تلك البرقيات على نحو واضح عن نيته بالتخلّص من جميع الأرمن، ويخطّط تخطيطاً مفصلاً برنامج الإبادة، ويقدّم الضمانة عن حصانة الضباط ويدعو إلى المراقبة الشديدة، بل كان يذهب إلى الحد الذي كان يلفت الانتباه إلى الأطفال الأرمن الموجودين في المياتم الأرمنية. إلاّ أنّه لا يتوفر الآن سوى النسخ المصورة لهذه الوثائق المشفّرة، أو النسخ المصورة لنصوص البرقيات مكتوبة باللغة العثمانية. وهذه الحقيقة جعلت بإمكان الدفاع التركي استخدام سياسة ذكية للاقتراح بأنّ المقاضاة تعتمد على نتيجة الخبراء المتناقضة، لأنّ النسخ متشابكة، ومن الطرف الآخر كان يصون حقه لرفض استنتاجات الخبراء على أنّها غير ملائمة لتوجيه تهمة جريمة إبادة الجنس الأرمني إلى الحكومة العثمانية، وهي مع مجموعة الأدلّة المتوفرة من المصادر الأخرى تؤلف دعامة متينة تكفي لتصدّي الحملة التركية المناهضة.

فضلاً عن ذلك، لربّما يتساءل المرء عن تحرّكات المؤرخين الأتراك في سنة (1983م)، عندما انتزع (مكتب رئاسة مجلس الوزراء) من أدراجه (142) برقية خاصة بأرشيف وزارة الحربية. لقد كانت برقيات مشفّرة ونُشرت بعد حلّها، على غرار تلك التي قدّمها (آ.أنضونيان) في محاكمة الاتحاديين. وقد كانت الحكومة مصممة على تثبيت الفرضية القائلة بوجود مؤامرة أرمنية مع الروس. ويُؤرخ نصف عدد هذه البرقيات ما بين السنوات (1917م - 1919م) وهي تبلغنا عن مذابح السكان الأتراك من قبل الأرمن في الولايات الشرقية.

في الواقع، وفي أواخر سنة (1917م) ونتيجة الهزيمة الروسية في (القفقاس)، وبينما صدّت الفيالق الأرمنية وحدها الجيش التركي في

الجبهة القفقاسية، فإنَّ مجموعات غير نظامية من الأرمن اقترفت بعض المذابح ضد السكان المدنيين في القرى التركية.

وأدّت هذه الجرائم إلى وفاة المئات من الفلاحين الأتراك وعملائهم. إلاَّ أنَّ هذه الحوادث حدثت بعد سنة واحدة من تنفيذ وإتمام جريمة إبادة الجنس الأرمني: هذه الحقيقة ستكون محك تحكيمنا للمناورة التي تسعى لإلقاء نظرة شاملة على المليون من جثث الشهداء الأرمن الأبرياء، مقابل جثث (1000) ضحية من الأتراك. إنَّ الحقيقة الناطقة الأخرى في القضية هي بأنَّ بضع وثائق عسكرية فقط تشير إلى الحوادث التي وقعت في السنتين (1915م - 1916م)، والتي تكرر بأنَّ هذه التدابير اتخذت على مضض وبأنَّ ممتلكات الأرمن كانت في الحفظ والصون. لقد تمسّك الأتراك بهذا الدفاع لمدة طويلة لأنَّ النوايا لا يمكن أن تُحكم باستثناء النتائج، ويبلغنا المراقبون الأجانب جميعهم بأنَّ النتائج تعارض النيّة المعلن عنها. وبذلك، فإنَّ الأرشيف العثماني الذي كان مغلقاً أمام الباحثين الغربيين إلى ذلك الوقت، كان قد صُنّف تصنيفاً دقيقاً من قبل المؤرخين الأتراك، بل سُلّمت مجموعة منه كدليل يدعم إنكار الحقائق التي ترفض الحكومة التركية مواجهتها.

ويُذكر من وقت لآخر، بأنَّ الأرمن الذين كانوا يلقون معاملة عادلة في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية كانوا قد خانوا ثقة الحكومة وقتلوا الأتراك في مختلف أنحاء تركيا. إني مستعد لأن أتقبّل بأنَّ هذه الوثائق أصلية وحقيقية. على أية حال، كل واحدة منها يمكن أن تذكر في سياق الكلام وتثبت أنباء وصف الحوادث التي سبق وذكرتها. وتجدر الإشارة إلى أنَّ كتّاب الوثائق قبل سنة (1917م) كانوا جميعهم من الأتراك وبأنَّ الوثائق التي اعتمدتها أثناء تقديم هذا البحث ليست أرمنية المصدر حصراً.

لقد أُختلق هذا الجدال المضلّل في محاولة لتبديل الأطراف أثناء المناقشة. إنّي قدّمت للتو الحقائق التي تشكّل أساس اتهام فظيع هو: جريمة إبادة الجنس الأرمني. فقد وقعت الحوادث التي وصفتها في الفترة الممتدّة ما بين نيسان سنة (1915م) ونهاية سنة (1916م)، ولم أناقشها بل أشرت إليها. إنَّ إبادة (300000) من الأرمن في السنوات (1894م - 1896م) وقتل (30000) أرمني في (أضنه)، وذبح (50000) من الأرمن في الفترة الممتدّة ما بين تشرين الثاني وكانون الأول من سنة (1914م) في الولايات الشرقية، فضلاً عن ذبح الأرمن والنساطرة في (أذربيجان الفارسية) في مطلع سنة (1915م) والمذابح التي وقعت في (أرمينيا الشرقية) وفي (باكو) في سنة (1918م)، ولم أتحدّث عن مأساة سنتي (1918م - 1919م) حيث توفي (200000) من سكان (جمهورية أرمينيا) من المجاعة والأمراض، ولم أذكر الضحايا الأرمن أثناء ثورة الكماليين في تركيا الذين بلغ عددهم في (كيليكيا) في سنة (1920م) مئات الآلاف، وإبادة الأرمن في (كارس) و(أليكساندرابول) في تشرين الثاني سنة (1920م) ونفي الأرمن واليونانيين من إقليم (بنطس) في سنة (1921م) - الذي لم يكن سوى تكرار لجريمة إبادة الجنس الأرمني سنة (1915م) - أو حريق مدينة (إزمير) والمذابح التي وقعت في (الأناضول) في سنة (1922م) لإبادة الأرمن الذين كانوا نجوا من المجازر. ولن يكون من الصعب جمع هذه الأرقام والتوصّل إلى رقم يتجاوز المليونين من الأرمن الذين أبيدوا طوال (30) سنة، وتوجيه تهمة جريمة إبادة الجنس الأرمني إلى السلطان (عبد الحميد) و(الأتراك الشبّان) و(مصطفى كمال) على حد سواء.

لقد أقسمت أن أقدّم الأدلّة الفاضحة التي تكلّم عنها المئات من الشهود العيان ولأصرح بأنّه لا شكوك هناك، فقد اقترفت جريمة إبادة

الجنس الأرمني. وكان المسؤولون عنها من حكومة (الأتراك الشبّان) وأعضاء (حزب الاتحاد والترقّي).

وسقطت الحكومة في تشرين الأول سنة (1918م) وتشتّت الحزب. ومنذ ذلك الوقت، والحكومات المتعاقبة في تركيا لم تصرّح عن عدم احترامها الرسمي لعقيدة (الأتراك الشبّان) واستنكارها لسياستهم. ولمّا لم يدافع الورثة عن ذكريات أسلافهم، فلا يمكن أن يدافعوا إلاّ عن إرثهم: الأرض والملكية. ويجب على تركيا الحديثة أن تتنازل عن تضامنها مع المجرمين لتتبرأ من الجريمة، وإلاّ فإنّها ستهرب من محاكمة التاريخ لها وستبقى بعد (69) سنة [80 سنة ـ المترجمة] شريكة في هذه الجريمة النكراء.

شهادات عدد من الشهود العيان الذين نجوا من جريمة إبادة الجنس الأرمني

بعد عرض البحث، أستأذن السيد (إيف تيرنون) المحكمة ليقدّم شهادات عدد من الشهود العيان الذين كانوا قد نجوا من جريمة إبادة الجنس الأرمني.

ـ السيد آرام كوريغيان

إنَّه يبلغ الآن من العمر (80) عاماً. لقد وُلد في مدينة (سِيواس) التي كان يعيش فيها (40000) من الأرمن و(40000) من الأتراك. كان لوالديه ثمانية أولاد، وفي سنة (1914م) كان عدد أفراد العائلة جميعها يبلغ نحو (200) شخص. في سنة (1918م)، كان (آرام) هو الوحيد من العائلة الذي نجا من جريمة إبادة الجنس الأرمني.

في سنة (1914م)، جُنّد جميع الرجال الأرمن الأكفاء القادرين على حمل السلاح، وشُنِق في ساحة المدينة أولئك الذين لم يحضروا إلى (مكتب التجنيد)، وقد رآهم (آرام) وهو في طريقه إلى المدرسة. ثم أغلقت المدرسة أبوابها وأرسل الأولاد إلى مدرسة أخرى. إلاّ أنَّ معلمي المدرسة الرئيسة والمدارس الأخرى اعتُقلوا وأغلقت كل المدارس. وعندما عاد (آرام) إلى المنزل رأى بأم عينيه الرجال وهم مقيّدون وقد نقلهم الأتراك إلى السجن. كان الشعب الأرمني يشعر أنَّ المأساة تقترب منه.

يوماً ما، جاءت العربات وطُلِب من الأرمن القاطنين في الحي الشعبي

بأن يتركوا المدينة، ويبدو أنَّ هذا الاجراء أسعد الأتراك. كانت تجاور هذه الأسرة الأرمنية أسرة تركية، اقترح الرجل بأن يأوي إحدى فتيات أسرة (كوريغيان) في منزله وقد كانت تبلغ من العمر سبع سنوات، إلاَّ أنَّ والد (آرام) رفض الاقتراح. وكان يوجد جسر عند مدخل المدينة، يتوجب على المسافر عليه أن يدفع الرسوم عند عبوره. لقد كان الدرك الأتراك يرافقون القافلة، ولكنّهم لم يدافعوا عنها ضد هجمات الأكراد، بل عملوا على نقيض ذلك. في نهاية المرحلة الأولى من المسيرة، جمع أحد الموظفين جميع الرجال مع بعضهم بعضاً وطلب منهم أن يعهدوا إليه بكل ما يملكونه من الأشياء القيّمة، ووعدهم بأنَّه سوف يقدّم الفواتير أصولاً، وستعاد تلك الأشياء إليهم في (ملاطية). وبالطبع، لم يحدث كل هذا، وباشرت القافلة مسيرتها مرةً أخرى عبر الطرق السيئة، حيث كان على المنفيين أن يمضوا الليالي في الهواء الطلق. وعندما وصلوا إلى قرية صغيرة، فصل الدرك جميع الرجال، ولم يرهم أحد بعد ذلك أبداً. فقد تخلّوا عن النساء والأطفال والمسنّين أيضاً. وبالرغم من أنَّ الطقس كان حاراً ودرجة الحرارة مرتفعة جداً لم تكن هناك مصادر لمياه الشرب، بل أرغم الدرك المنفيين كي يتجنّبوا الأنهار.

ولم تكن القافلة التي كان (آرام) أحد أفرادها هي الأولى، فقد كان بالإمكان مشاهدة جثث الموتى في الطرق والأطفال الذين كانوا لا يزالون أحياء وهم معلّقون من صدور أمهاتهم اللواتي كنّ قد فارقن الحياة. وتمكن المنفيون من أن يستريحوا لمدة يومين ويستحمّوا في إحدى الأقنية المائية، ولكن إذ ذاك كان عدد أفراد القافلة قد انخفض إلى نصفه.

وصل الناجون من المنفيين إلى نوع من معسكرات التجميع، التي اجتمع فيها حشد من الأرمن الذين قدموا من مختلف المقاطعات. وعندما بدؤوا المسيرة مرة أخرى، حمل (آرام) أخته الصغرى على ظهره. لقد

اختطف الأكراد الأولاد، ثم رأى المنفيون على بعد(200م) أنَّهم كانوا يضربونهم بالعصي وبالسيوف، فهرب أحدهم واقترب من (آرام) حيث وقع صريعاً أمامه. لقد كان أول الموتى الذي تمكّنوا من دفنه. وكانت النسور تحلّق فوق القافلة وأبناء آوى تحوم حولها.

عند نهر الفرات، رأى المنفيون عدداً كبيراً من جثث الضحايا تطوف فوق المياه وتنتشر على الضفاف، تفوح منها رائحة نتنة قوية جداً. كان (آرام) لا يزال مع والدته وأخواته الأربع وأحد إخوته، وهم مرغمون أن يدفعوا المال بغية إيجاد زورق لعبور النهر. وأثناء العبور، طلب صاحب الزورق منهم المزيد من المال وضرب والدته على رأسها بالعصا ثم ضرب أخته الصغرى التي كانت إذ ذاك طفلة تبلغ من العمر (7) أشهر فتوفيت في الحال.

لقد تابعت القافلة سيرها عبر الصحراء لمدة يومين أو ثلاثة أيام دون مرافقة الدرك، وكان الأتراك يهدّدونهم طوال الطريق ويغتصبون الفتيات وينهبون الجميع. كان لهذا الشاهد أقرباء في (أمريكا)، فأعطته والدته عنوانهم وقالت: **"خذ هذا العنوان، ربّما تمكّنتم من النجاة"** ، إلاأنَّ أحد الأكراد أخذ الورقة ومزّقها. بعد ذلك بمدة قصيرة، سُحقت تحت الأقدام إحدى أخوات (آرام) - التي كانت تبلغ من العمر سبع سنوات - وفارقت الحياة. كانت جثث الموتى تنتشر في كل مكان، وكان الأكراد ينتزعون أحشاء النساء بحثاً عن الذهب والمال في بطونهن، وألقوا بإحدى أخوات (آرام) في أحد الآبار.

بعد ذلك، قرر أحد الأكراد أن يأخذ (آرام) معه، فقبلت والدته وقالت له: **"يا (آرام) يجب أن تعيش أنت وتروي هذه المأساة للجميع"**. كان رجال العصابات يختطفون الأولاد للاتجار بهم. وسعى (آرام) للهرب والعودة إلى والدته، ولكنّه لم يرها مرة أخرى أبداً، وتمكّن من الوصول إلى

مدينة (الرّها). وعلى الرغم من وجود العديد من الأرمن في (الرّها)، فلم يتعرّف عليه أحد، وبدأ يستجدي ليؤمن حياته إلى أن التقى بأحد المبشّرين الفرنسيين الذي كان يعمل في المدينة، فأخذه إلى منزله. ثم استقر في أحد المعسكرات مع الآخرين من الأرمن حيث بقي لمدة شهر. إذ ذاك، قرّر السكان الأرمن في مدينة (الرّها) مقاومة التدابير التركية، فحاصروا أنفسهم في الحي الأرمني، ولكن القوات العسكرية التركية دمّرت الحي تدميراً كاملاً، ولم ينج سوى (80) من الأولاد وفيهم (آرام). لقد التجأ إلى أحد دور الأيتام وحصل على حريته في سنة (1918م) من قبل الجيش الفرنسي.

ـ السيد بول نهابيديان

كان هذا الشاهد يبلغ من العمر تسع سنوات في سنة (1914م)، ويعيش في مدينة (خربوط) التي كانت تقطنها (500) عائلة أرمنية وتركية. لقد صرّح السيد (بول) بما يلي: **"كنا نعيش حياة رغيدة"**. ورحل والده في سنة (1912م) إلى (أمريكا) وبقي (بول) مع والدته وأخويه وجدّته.

يوماً ما، في سنة (1915م)، جمع الدرك الأتراك جميع الرجال الأرمن الأكفاء بغية إدراجهم للعمل في أعمال مزعومة، ولم ير أحد هؤلاء الرجال مرة ثانية. وصدر أمر لسائر السكان الأرمن في المدينة بترك ممتلكاتهم وإخلاء المدينة. ولم يكن أحد يدري إلى أين سوف يذهبون؟. والتمست والدة (بول) لدى الأتراك بأنَّ ابنها يعاني من المرض وتفضّل البقاء في المدينة ثم بَاشرت العمل في منزل إحدى الأسر التركية حيث كانت ربّة البيت ذات نشأة أرمنية.

وسعى رب هذه الأسرة التركية كي يضع الإخوة الثلاثة في أحد المياتم، إلاّ أنّ(بول) رفض وبقي مع والدته وجدّته. إنّهم لم يروا الولدين الآخرين مرة أخرى، ويبدو أنّ الأتراك تخلّصوا منهما مثل الآخرين، أو أخذوهما إلى بيوتهم.بعد ذلك بمدة قصيرة، تركت والدة (بول) عملها وذهبت للعمل في المدينة المجاورة ثم عادت بعد أسبوعين أو ثلاثة وسعت لأن تضع (بول) في أحد المياتم الأرمنية. في الحقيقة، كان والد (بول) قد أرسل (200) دولار من (أمريكا) إلى مدير الميتم. ولكن بعد صرف هذا المبلغ، كان على والدة (بول) وعلى جدّته أن ترجعا إلى (مزرة) بغية الحصول على الطعام والمأوى، فساعدهما هناك أحد الأقرباء الأغنياء.

يوماً ما، ذهب (بول) إلى القرية وسمع عمّته تروي الأفعال المرعبة التي اقترفها الأتراك وشهدتها هي وعاشتها. كان (بول) يعمل في مزرعة أحد أقربائه، وعند عودته إلى هناك، جمع الأتراك جميع الأولاد وألقوا بهم في أحد الخنادق وطعنوهم حتى الموت. كان (بول) هو الوحيد الذي تمكن من أن يهرب وينجو بنفسه، ورأى في الطريق أعداداً كبيرة من جثث الموتى، وكان الناجون يسعون لدفنها.

بعد فترة وجيزة، تمكّن والد (بول) من إرسال مبلغ من المال، فترك (بول) المدينة ورحل عبر (الرّها)، ووصل إلى (سورية) ثم انتقل إلى (فرنسا) حيث بقي لمدة سنة ونصف السنة. وعندما أخذ والده الجنسية الأمريكية، سافر (بول) مع والدته إلى (الولايات المتّحدة).

ـ السيد بابكين إنجيرابيان

إنّه يبلغ من العمر (79) عاماً. لقد قال: **"كنت سأموت وأنا في التاسعة من عمري"**. وُلد في (آماسيا)، وقد كان عدد سكانها في سنة

(1915م) يبلغ (38000) نسمة، فيهم (15000) من الأرمن و (1000) من اليونانيين. كان (بابكين) أصغر إخوته الثلاثة وأصغر أختيه، ويذهب إلى المدرسة، بل علّمته أخته اللغة الفرنسية. وكان أخوه الكبير يقوم بخدمته العسكرية.

في سنة (1914م)، استدعى الأتراك جميع الرجال الأرمن الذين كانت تتراوح أعمارهم ما بين (18) و(50) سنة وفيهم أخوه الثاني. ويوماً ما، طوّقوا الأرمن الذين كانوا في الشارع ووضعوهم في السجن، ولم يرهم أحد مرة أخرى. وكان على سائر الأرمن أن يتركوا المدينة في 23 حزيران (1915م). كان والده مريضاً يلازم الفراش، ولم يكن قد بقي رجال أكفاء في المدينة لمقاومة التدابير التركية، وبذلك فقد لازم (بابكين) والده، بينما حملت والدته وأختاه كل ما يمكن نقله من الأمتعة، وباشرن المسير. وكلّما توغّل المنفيون في الطريق، غدت الرائحة النتنة أقوى، لأنَّ القوافل الأخرى قد مرّت من هناك. ولمّا كانت درجة الحرارة مرتفعة جداً والمنفيون جائعون ومنهكون فقد ترهّل أغلبهم. لقد رأى (بابكين) طفلاً يبكي وهو يجلس بجوار جثة والدته، ورأى امرأة كانت تسير أمامه ثم ألقت بنفسها في الماء. ثم قُتِل والده. إنَّ السيد (بابكين) يمكن أن يروي قصصاً مماثلة لمدة ساعات عدّة.

وبعد مسير دام ثلاثة أشهر، نهب أحد الأكراد والدته، واختطف أخواته. فتوفيت والدته بعد يومين. وعمل (بابكين) راعياً لدى الأكراد، وبقي لمدة أربع سنوات وهو يتنقّل بينهم، إلى أن انتهى به المطاف في (بلاد ما بين النهرين) حيث عمل في تربية الجمال. وعندما وصلت الأنباء عن وجود ميتم في (الرّها)، تمكن من الهرب ووصل إلى (الرّها) واستقر في الميتم.

ـ السيدة هايكوهي بوياجيان

كانت قد وُلدت في (اسكيشهير) في سنة (1908م)، وتقول إنَّه عندما صدر أمر النفي، استأجر والدها إحدى العربات. وبدأت القافلة رحلتها، ولمّا لم تكن هناك مصادر للمياه، كان على المنفيين أن يشربوا بول الحيوانات التي كانت ترافقهم. وتذكر بأنَّه كانت توجد امرأة حامل، فقال الدرك: "**إنَّها سوف تموت، لا جدوى من إغاثتها**". كانت السيدة (هايكوهي) إذ ذاك طفلة، ولم تدرِ ماذا كان يجري حولها؟.

لقد وصل المنفيون إلى منطقة كانت جثث الضحايا تنتشر في كل مكان فيها. وكانت (هايكوهي) عطشة، فجلست في الوحل وهي تسعى لأن تجد القليل من الماء، إلاَّ أنَّها لم تشرب سوى الدماء. إنَّ أحد الرجال الأرمن ـ الذي قطع الأتراك ذراعه ـ كتب على قطعة من ورق السجائر المعلومات اللازمة لمتابعة الطريق. فاتّبع والد (هايكوهي) نصائح ذلك الرجل، ولكنّهم كانوا جائعين جداً ولم يجدوا ما يروي ظمأهم. وأصدر الأتراك الأوامر لفصل البالغين والأولاد، وقَبل سائق إحدى العربات أن يأخذ أسرة (هايكوهي) معه مقابل قطعة نقد ذهبية. وكانوا على وشك أن يُقتلوا من قبل لص، كان قد سبق أن شوهد وهو يطعن امرأة بغية نهبها. وقد وقعت الجدّة صريعة المرض وتوفيت وكذلك أختها الصغرى، وكان عليهم أن يتخلّوا عن الجثث ويستمرّوا في سيرهم.

في مدينة (الرقة)، توقف السائق عن الاستمرار في السير، فاقترح والد (هايكوهي) عليه المزيد من المال. كان جميع المنفيين يشعرون بالوهن، وكان يفارق الحياة يومياً واحد أو اثنان من أفراد كل أسرة من الأسر المنفية. وسعت أسرة (هايكوهي) كي تعثر على أحد أقاربها الذي كان يعمل في السكة الحديدية، وكانوا جائعين يتغذّون من الحشائش وأرسل عمّها مبلغاً من المال، فاحتفظوا به في أحذيتهم. وبذلك، كان بالإمكان

أن يحصلوا على الخبز، وتمكّنوا من البقاء على قيد الحياة لمدة أربع سنوات في ظروف سيئة جداً. ولكن لحسن حظهم، صادفوا عدداً من الناس الطيبين مدّوا لهم يد المساعدة. ويوماً ما، صدرت الأوامر بترك المدينة ولكنهم لم يذعنوا للأمر، وكانوا محقّين، فقد قُتِل جميع أولئك الذين تركوها. وأخيراً، أخبرهم جيرانهم بأنَّهم يمكن أن ينجوا إذا هربوا إلى (القسطنطينية)، فوصلوا إليها في حزيران سنة (1919م).

الفقرة (30): تعليق على الفقرة المحذوفة التي تخص مذبحة الأرمن في دراسة مسألة منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس

ثيو فان بوفين

1 ـ إنَّ (لجنة حقوق الإنسان) التابعة للأمم المتّحدة وافقت في سنة (1971م) على اقتراح (اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقلّيات) لتقوم بدراسة عن (مسألة منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس). لقد عُهد بهذه المهمة إلى المقرّر الخاص السيد (نيكوديم روها شيانكيكو) (من رواندا) الذي كان إذ ذاك عضواً في (اللجنة الفرعية) (أو اللجنة الثانوية). وهنا تجدر الإشارة، إلى أنَّ أعضاء (اللجنة الفرعية) يخدمون بصفتهم الشخصية كخبراء وليسوا كممثّلين لحكوماتهم. وينطبق هذا المبدأ على أعضاء (اللجنة الفرعية) الذين يعملون كمقرّرين خاصين أيضاً.

2 ـ لقد قدّم المقرّر الخاص في سنة (1973 م) تقريراً مؤقتاً (E/ CN. 4/ Sub. 2/L.583 الوثيقة) ناقشته (اللجنة الفرعية) في جلستها (رقم 26) التي عُقدت في أيلول سنة (1973م). وكانت الفقرات ذات الأرقام من (15) إلى (36) من التقرير المؤقت تتضمن نبذة تاريخية. في هذه النبذة كان المقرر الخاص قد استشهد بآراء عدد من الكتّاب الذين كانوا يشيرون إلى أفعال وعمليات إبادة أجناس دينية التي كانت قد وقعت في العصور الوسطى وفي القرن السادس عشر (الفقرتان: 28 و29)، ثم تبعتها (الفقرة 30) التي ستكون موضوع تعليقنا هذا. إننا نقرأ فيها:

"تجدر الإشارة في الأزمنة الحديثة، إلى وجود مجموعة كبيرة من الوثائق التي تبحث في مذبحة الأرمن والتي اعتُبرت أول جريمة لإبادة الأجناس المرتكبة في القرن العشرين".

ونجد في إحدى حواشي هذه الفقرة إشارة إلى مادة الموضوع. ونصادف في الفقرات الأخرى من النبذة التاريخية وصفاً موجزاً عن جريمة إبادة الأجناس التي اقترفها النازيون ضد اليهود وضد الشعوب الأخرى.

3 ـ إنَّه لأمر استثنائي أن تكون المناقشة في البنية الأصلية لـ(اللجنة الفرعية) ـ أي أنَّ (لجنة حقوق الإنسان) عملت على نحو استثنائي في هذه القضية وناقشت تقارير (اللجنة الفرعية) التي لم تكن قد اكتملت بعد. وعندما وُضعت مواد برنامج أعمال (اللجنة الفرعية) الخاصة بالجلسة (رقم 26) للمناقشة من قبل (لجنة حقوق الإنسان) في 6 آذار (1974م)، فإنَّ ممثّل تركيا ـ الذي كان أول المتكلّمين ـ ركّز حصراً على التقرير المؤقت الذي كان قد قدّمه السيد (ن. روها شيانكيكو) والذي كان غائباً عن الجلسة. في الواقع، إنَّ المقرّرين الخاصين من (اللجنة الفرعية) لا يحضرون شخصياً جلسات اللجنة إلّا عندما يقدّمون تقاريرهم النهائية إليها. إنَّ الهجوم الرئيس لمندوب تركيا كان يتركّز على انتقاد (الفقرة 30) من التقرير المؤقت. لقد كانت احتجاجاته تقضي بأنَّ (الفقرة 30) تمثّل تمثيلاً خاطئاً الحقيقة التاريخية وبأنَّها تبرز على نحو غير حقيقي الأفعال المرتكبة أثناء الحرب ويخلط بينها وبين جريمة إبادة الأجناس، مما كان سينعش لهيب البغض والكراهية. وطلب حذف المراجع التاريخية وبخاصة (الفقرة 30) قبل أن يأخذ التقرير شكله النهائي. وقد أيَّد وجهات نظر الممثل التركي بأساليب مختلفة ممثلو كلٍّ من (باكستان) و(العراق) و(فرنسا) و(تونس) و(نيجيريا) و(النمسا) و(الولايات المتّحدة) و(إيران) و(رومانيا).

بينما طلب ممثل (الاكوادور) حذف بعض المراجع التاريخية الأخرى التي كانت قد وردت في التقرير المؤقت، ولم يهتم به سوى ممثلو (الاتحاد السوفييتي) و(هولندا) و(بريطانيا)، الذين ناقشوا المواد الأخرى المدرجة في جدول أعمال (اللجنة الفرعية). في نهاية المناقشة، أعلن رئيس اللجنة السيد (أرماكورا) (من النمسا) بأنَّ وجهات النظر التي عبَّر عنها الممثلون سوف تُنقل إلى المقرّر الخاص ليأخذها بالاعتبار (E/ CN. 4/ SR. 1286 الوثيقة).

4 - ونَاقَشت (اللجنة الفرعية) (مسألة منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) مرة أخرى في جلستها (رقم 28) التي عُقدت في أيلول سنة (1975م)، وكان يوجد في جدول الأعمال تقريران مؤقتان آخران قدّمهما المقرّر الخاص. لقد اتّخذ أعضاء (اللجنة الفرعية) موقفاً أكثر دقة وشمولية مما كان عليه مندوبو (لجنة حقوق الإنسان)، وعبّر عدد من أعضاء (اللجنة الفرعية) عن وجهات نظرهم بأنَّه يجب الاحتفاظ بالمراجع التاريخية الواردة في التقرير المؤقت. إنَّهم ذكروا أيضاً بأنَّهم يعملون بصفتهم كخبراء وشدّدوا على أنَّ سائر لجان (الأمم المتّحدة) وممثّلي الحكومات يجب أن يحترموا التحكيم المستقل الذي يعبر عنه المقرّر الخاص. وانتقد مراقب الحكومة التركية مرة أخرى (الفقرة 30) من التقرير المؤقت الأول، إلَّا أنَّه صرّح بأنَّه يحترم احتراماً كلّياً استقلالية المقرّر الخاص أيضاً. إنَّ الممثّل عن (لجنة الكنائس للشؤون الدولية) التابعة لـ(مجلس الكنائس العالمي) أكّد في تصريح مطوّل على ضرورة الاحتفاظ بـ(الفقرة 30) لأنَّ جريمة إبادة الأجناس المرتكبة ضد الشعب الأرمني لا تزال تثقل ضمائر العديد من الشعوب ولأنَّ عواقب جريمة إبادة الجنس الأرمني لم تجد حلولها المناسبة بعد. فقد أنهت رئيسة (اللجنة الفرعية) السيدة (كويستو) المناقشة. وأشارت إلى أنَّ

استقلالية المقرّر الخاص يجب أن تحترم وأنَّ المناقشة كانت دليلاً على الثقة التي كان يكنّها أعضاء (اللجنة الفرعية) تجاه المقرر الخاص (الوثيقة E/ CN. 4/Sub. 2/SR.737).

5 ـ وناَقَشت (اللجنة الفرعية) النص الموحد للتقرير والخاص بـ(مسألة منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) (الوثيقة E/CN. 4/Sub. 2/416) في جلستها (رقم 31) التي عُقدت في أيلول سنة (1978م). ولم يكن التقرير يتضمن نفس صياغة (الفقرة 30) من التقرير المؤقت الأول التي كانت تهتم بالمذابح المقترفة ضد الأرمن وبالمراجع التاريخية الأخرى التي كانت قد ذكرت في الأصل في الفقرتين (28) و(29) منه. إنَّ أغلب أعضاء (اللجنة الفرعية) الذين كانوا قد كرّسوا أنفسهم لهذه المسألة عبّروا عن أسفهم وانضمّوا إلى الممثّلين الذين كانوا يعملون في منظّمات غير ـ حكومية وبخاصة في (الاتحاد الفيدرالي العالمي لحقوق الإنسان) و(مجموعة حقوق الأقليات). لقد صرّح المقرّر الخاص السيد (ن. روها شيانكيكو) في ردّه بما يلي:

"لقد استلمت مجموعة ضخمة من المراسلات التي كانت تهتمّ بالمسألة الأرمنية. وعندما بدأت بالعمل في الجزء التاريخي من الدراسة، كان ذلك يقضي استعراض الكثير من القضايا وفق الإمكانات المتوفرة. لقد عارض العديدون من أعضاء (اللجنة الفرعية) هذه الفكرة، وعلى أية حال، فإنَّ عدداً من القضايا أخذ بالاعتبار أخيراً والتي لم تكن تضمر أية شكوك. فقد عبّروا عن قلقهم بأنَّ دراسة جريمة إبادة الأجناس قد تتحول عن مسارها المتفق عليه وتفقد غايتها الأساسية. وبالنتيجة، فإنَّهم قرّروا الاحتفاظ بالمذبحة المرتكبة ضد اليهود من قبل النازية، إلَّا أنَّ سائر القضايا حُذفت، لأنَّه كان من المستحيل تصنيف جدول شامل يحافظ على الوحدة بين المجتمع العالمي فيما يخص جريمة

إبادة الأجناس، ولأنَّ التنقيب في كثير من القضايا التي تمتدّ جذورها في الماضي قد يحيي الجروح القديمة التي كانت قد اندملت".

ثم صرّح المقرّر الخاص فيما بعد بأنَّ:

"هذا الاجراء يبدو له منطقياً. إنَّه لم يتخلَّ عن مسؤولياته، وإذا قررت (اللجنة الفرعية) بأنَّ الفقرة التاريخية من الدراسة يجب أن تتضمن كل القضايا، فإنَّه يقترح على اللجنة بأن تتخذ قراراً شكلياً لإعادة النظر في الفقرة لتضاف إليها على سبيل المثال، القضية الأرمنية. وأنَّه على أية حال، يحتاج للأدلّة الضرورية" (E/CN. 4/Sub. 2/SR. 822 الوثيقة).

لقد قررت (اللجنة الفرعية) أن ترسل بالتقرير، كما هو عليه، إلى (لجنة حقوق الإنسان) وأن ترفع توصيته إليها وإلى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) بأنَّه يجب أن يوزع على أوسع نطاق ممكن. على أية حال، وعلى نقيض الحوادث المماثلة السابقة ومع الأخذ بالاعتبار أغلب الدراسات الأُخرى، فإنَّ (اللجنة الفرعية) لم تطلب أن تنشر الدراسة بالرغم من أنَّها كانت بشكلها النهائي.

6 ـ ثم ناقشت (لجنة حقوق الإنسان) التقرير في جلستها (رقم 35) التي عُقدت في آذار سنة (1979م) في سياق عمل (اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات). وتجدر الإشارة إلى أنَّه أثناء المناقشة، فإنَّ ممثلي (النمسا) و(فرنسا) و(الولايات المتّحدة) ـ الذين كانوا في سنة (1974م) قد أيّدوا موقف تركيا ـ ناشدوا في تلك الجلسة إعادة إدراج (الفقرة 30) الأصلية في التقرير. وقد عبّر عن الرغبة نفسها ممثّلو (استراليا) و(قبرص)، وللمرة الثانية عبّر (الاتحاد الفيدرالي العالمي لحقوق الإنسان) و(لجنة الكنائس للشؤون الدولية) التابعة لـ(مجلس الكنائس العالمي) عن اهتمامهما العميق بشأن حذف كل ما يتعلق بالمذابح

الأرمنية. من الناحية الأخرى، فإنَّ ممثّلي تركيا و(باكستان) كانا يدعمان فكرة أنَّ التقرير يجب أن يكون متجهاً نحو المستقبل وأنَّهما كانا مقتنعين بإلغاء المراجع التاريخية. في النهاية فإنَّ رئيس الجلسة السيد (بولن) (من كندا) نظّم التصريح على الشكل التالي وقرّرت اللجنة أن تضمه إلى تقريرها:

"لقد استلمتُ عدداً كبيراً وأنواعاً مختلفة من الرسائل من مختلف البلاد والتي تتعلق بموضوع إلغاء الصفحات ذات الصفة التاريخية، وحُذفت تلك الصفحات من التقرير الخاص بجريمة إبادة الأجناس. وفي (جنيف)، عُرضت علي عروضاً من قبل المجموعات والأفراد تهتمّ بموضوع الإلغاء الذي أحدث ضجة ضخمة جداًلم يكن يتوقعها الكاتب الذي أنجز تلك المهمة.

وفي هذه الظروف، أتجرأ بأن آمل من أنَّ السيد (ن. روها شيانكيكو) سيأخذ بالاعتبار هذه الاتصالات والمداخلات التي استمعنا إليها أثناء هذه المناقشة والخاصة بالنقطة (رقم 22) من الحكم الحالي، حيث يتوجب على السيد (ن. روها شيانكيكو) أن يضع اللمسات الأخيرة على نص تقريره" (313الفقرة ، 36 /E/ 1979 الوثيقة).

كانت (اللجنة الفرعية) قد راجعت المقرّر الخاص وذكّرته لمرات عدّة بتصريح السيد (بولن)، إلاَّ أنَّه لم يستجب وظلَّ متمسكاً بالموقف الذي كان قد اتّخذه أثناء الجلسة (رقم 31) التي عُقدت في أيلول سنة (1978م).

7 ـ ولمّا كنت حاضراً أثناء كل المناقشات المنوه عنها أعلاه، أولاً: فإنّي بصفتي ممثّل (هولندا) في (لجنة حقوق الإنسان) ثم لاحقاً أحد أعضاء (اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقلّيات)، وأخيراً مدير

(قسم حقوق الإنسان) في (منظَّمة الأمم المتّحدة)، فإني أودّ أن أعبر عن الملاحظات التالية:

آ ـ من المؤسف أنَّ المصالح الحكومية السقيمة وبخاصة تلك التي غدت جلية أثناء الحملة الدبلوماسية التي تمّت قبل وأثناء الجلسة التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان) في (منظَّمة الأمم المتّحدة) في سنة (1974م)، لعبت دوراً بارزاً في الجهود المبذولة لحجب مأساة الشعب الأرمني.

ب ـ إنَّه من المؤسف والمضرّ لحقوق الإنسان ولحقوق الشعوب أيضاً بأنَّ المصالح الحكومية نفسها سعت كي تحبط الدور المستقل وأمانة الخبراء.

جـ ـ إني أتقدّم بالشكر لجميع أولئك الذين كانوا حذرين سواء أكانوا من الأفراد أم من المجموعات أو المنظّمات غير ـ الحكومية، لأنَّهم حفظوا ضمير العالم يقظاً، ولم تدفن الحقيقة التاريخية، بل إنَّ عدداً من الحكومات غيّرت موقفها وافتتحت أمام (الأمم المتّحدة) آفاق سبل جديدة بغية إقرار ما هو حقيقي وصحيح.

تدمير النصب التذكارية المعمارية الأرمنية استمرار لسياسة إبادة الجنس الأرمني المتّبعة من قبل تركيا

ديكران كيومجيان

تعدّ جريمة إبادة الأجناس التي ارتكبتها تركيا ضد الأرمن، إحدى أكثر جرائم إبادة الأجناس المنظّمة التي وقعت في كل الأزمنة. كما سبق وذُكر في هذه المحكمة، فإنَّ أسبابها الجذرية كانت جغرافية ـ سياسية ـ شوفينية. وكان من النتائج المنطقية لقرار تنفيذ عملية إخلاء الوطن الأرمني من سكانه الأرمن الأصليين استكمال جريمة إبادة الجنس الأرمني بإزالة كل ما يربط الشعب الأرمني بالأراضي التي ابتعد عنها. وبذلك، فقد أسقط اسم (أرمينيا) نهائياً من كل الخرائط والوثائق التركية، وعندما ظهر على نحو غير مقصود في الكرّاسات أو في الأدب الشعبي كما هي الحال مؤخراً، صادرت السلطات التركية تلك الطبعات وتخلّصت منها، أو عندما ظهر في الخرائط الأجنبية، كما هي الحال في الخرائط الخاصة بالخطوط الجوية، فقد اعترضت اعتراضاً رسمياً على ذلك.

لقد قطعت الحكومة التركية أشواطاً كبيرة على طريق طمس معالم المدنيّة الأرمنية التي كانت قائمة على الموطن التاريخي للأرمن. إنَّها غيّرت بخطى ثابتة أسماء البلدات والقرى الواقعة في المقاطعات الشرقية في الخمسينات من هذا القرن، كما يتبيّن من الإحصاء التركي العائد للسنوات (1959م ـ 1960م). على سبيل المثال، فإنَّ الجريدة الرسمية **"يونايتد ستايتس كازيتير"** [بالانكليزية] التي كانت قد صدرت للمرة الأخيرة في

سنة (1958م)، تعكس أسماء عدد من الأماكن التي كانت تقع في القسم الشرقي من (عينتاب)، ولكن لا وجود لها الآن. بكلمة أخرى، غيّرت الحكومة بأسلوب فظيع نحو (90٪) من أسماء - مدن وبلدات وقرى - (أرمينيا التاريخية) باستثناء المدن الرئيسة: (فان) و(بتليس) و(أرضروم)... إلخ. ولمّا كان المؤرخون الأتراك مستمرين في تحوير الماضي، فإنَّه من الصعب على الأجيال الأرمنية الجديدة أن تجد المواقع التي كان يسكنها أسلافهم.

ولا يعيش اليوم في (أرمينيا الغربية) التي احتلتها تركيا سوى عدد ضئيل من الأرمن. على أية حال، لا يزال الأرمن يعيشون في تركيا ويتمركزون في (اسطنبول)، وعلى الرغم من كل أنواع المضايقات، فإنَّهم يسعون للحفاظ على وجودهم القومي. إنَّ الأتراك يحتملونهم هناك لأنَّ معالمهم واضحة جداً، ولأنَّ (اسطنبول) لم تكن أبداً مدينة أرمنية أو لم يكن للأرمن فيها مطالب إقليمية.

إنَّ جريمة إبادة الجنس الأرمني استمرّت في كل أرجاء الامبراطورية العثمانية السابقة بقيادة (الجمهورية التركية) على نحو شامل وفظيع من قبل الحكومات التركية المتتالية في القرن العشرين، والتي تصرّ على أنّ الآثار الثقافية الأرمنية كلّها - الكنائس والأديرة والمنشآت الشعبية والمجمّعات المدنيّة - لا تحمل الدلالات القومية المميّزة.

وعلى الرغم من أنَّ الكنائس الأرمنية صامتة، لكنها تشهد بنبل عن الحياة القومية الأرمنية التي تمتدّ جذورها إلى (16) قرن من الزمن. وقد أقرّت الحكومة بأنَّها تجسيد غير مرغوب فيه عن الوجود الأرمني التاريخي. فالنصب التذكارية التي لا تزال قائمة، تشكّل عائقاً كبيراً أمام مرتكبي جريمة إبادة الجنس الأرمني، لأنَّه كلّما ازداد عددها، غدا من الصعب إعادة كتابة التاريخ. وبذلك، فإنَّها كانت هدف التدمير والتخريب.

إنَّ السياسة التخريبية التركية المتّبعة تجاه النصب التذكارية المعمارية الأرمنية تأخذ الأشكال التالية:

أ ـ التخريب المتعمّد بإحراق أو تفجير الكنائس والمنشآت المدنيّة أثناء فترة المذابح (1915م ـ 1916م):

لقد كانت كل المراكز الأرمنية قد تأثرت على نحو تقريبي. ففي منطقتي (فان) و(موش)، كانت المدفعية التركية قد دمّرت نحو (30) ديراً في سنة (1915م)، وتبعاً لشهادة الدكتور (نيكول تيرّي) والدكتور (جان ـ ميشيل تيرّي)، فإنَّه أثناء المسح الميداني في سنة (1964م) في (سهل موش) بكامله، لم يجدا طوال الطريق إلى (بينكول) أية آثار من بقايا الكنائس الأرمنية[1]. ووفق دراسة تمّت في سنة (1931م)، كانت قد دُمّرت أثناء جريمة إبادة الجنس الأرمني التي وقعت في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1915م ـ 1920م) الكنائس والأديرة الأرمنية تدميراً كاملاً، بينما دُمّرت جزئياً (691) منشأة من المنشآت الدينية[2]، وتجدر الإشارة إلى أنَّ المصادر التاريخية كانت قد سبق وسجّلت الكنائس والأديرة الأرمنية التي بلغ عددها عدة آلاف. إنَّ أقوى برهان يدعم موضوعنا هذا، يزودنا به الجرد غير المكتمل الذي قامت به (بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية) في سنة (1914م)، ويخبرنا عن الكنائس الأرمنية التي كانت تعمل بنشاط في مختلف مناطق (أرمينيا الغربية) وهي كالتالي: (210) دير و(700) كنيسة رهبانية و(1639) كنيسة تابعة للأبرشيات. من المحتمل بأنَّ أفضل الأمثلة المرئية هي مدينة (فان) القديمة.

2 ـ التخريب المتعمّد للنصب التذكارية المعزولة بواسطة الديناميت أو المدفعية:

وكانت الكنائس الأرمنية أهدافاً مناسبة لتدريبات المدفعية أثناء

مناورات الجيش التركي في الشرق، ومن أفضل الأمثلة المعروفة هي: **"كنيسة ديكور"** (من القرن الرابع والخامس للميلاد) و**"دير ختزكونك"** (من القرن الحادي عشر للميلاد) و**"كنيسة السيدة العذراء"** (في مدينة آني - من القرن الثالث عشر للميلاد) و**"كنيسة باكاران"** (من القرن السابع للميلاد) و**"كنيسة الرسل"** (من القرن الرابع عشر للميلاد).

3ً - التخريب نتيجة الإهمال المتعمّد من قبل السلطات وتشجيعها للفلاحين لانتهاك الحرمات:

لقد كانت الأحجار المنحوتة بدقة والمتوضعة في واجهات الكنائس الأرمنية مادة مسبقة الصنع ورائعة للبناء، استخدمت في إنشاء المساكن في القرى. نذكر على سبيل المثال، **"كنيسة أبو غمرنتس"** (في مدينة آني - من القرن العاشر للميلاد).

4ً - تحويل الكنائس الأرمنية إلى مساجد وسجون ومخازن وحظائر ومزارع:

على سبيل المثال، فإنَّ كنيسة (كارس) (من القرن العاشر للميلاد) قد حوِّلت إلى متحف وكنيسة (أوردو) إلى سجن وكاتدرائية (الرّها) إلى مسجد و**"دير فاراك"** إلى مزرعة.

5ً - التخريب نتيجة إهمال الصيانة:

إنَّ كل الكنائس الأرمنية الموجودة في تركيا معرضة للخطر نتيجة إهمال صيانتها، ولا سيما **"كنيسة الصليب المقدّس"** (في جزيرة أختامار - (915م - 922م) وكاتدرائية مدينة (آني) (989م - 1001م) اللتين تحملان صفات معمارية فذّة وتحتلاّن مكاناً مميّزاً في تاريخ العمارة المسيحية.

6ً ـ التدمير بغية إنشاء الطرق أو الأعمال المدنيّة الأخرى:

على سبيل المثال، فإنَّ إنشاء "**سد كبان**" على نهر الفرات في تركيا أدّى إلى تدمير "**كنيسة المخلّص المقدس**" في مدينة (آني) (1036م).

7ً ـ إمحاء النقوش الأرمنية بغية طمس طابع النصب التذكارية الأرمنية:

ويدخل في هذا المجال الكنائس والقلاع الواقعة في (كيليكيا) كلّها، والسجن الواقع في (أوردو) والمدرسة المركزية في (اسطنبول).

8ً ـ وأسلوب التخريب الأخير ـ ولا سيّما النصب التذكارية المعروفة جيداً لمؤرخي التاريخ ـ هو نسب الأبنية إلى العمارة التركية وبخاصة إلى العمارة التركية ـ السلجوقية في العصور الوسطى:

ومن أشهر الأمثلة، كنيسة (كارس) (من القرن العاشر للميلاد)، وكنيسة (أختامار) اللتين كانتا قد أنشئتا قبل وجود الأتراك ـ السلاجقة.

إنَّ تركيا مستمرّة في سياستها التخريبية بتدمير النصب التذكارية المعمارية الأرمنية، بينما تدّعي أمام الرأي العام العالمي بأنَّها عضو نموذجي في المجتمع الدولي للشعوب باشتراكها في معاهدات دولية عدّة لحماية حقوق الأقلّيات ومعالم حضارتها.

وعلى الرغم من أنَّ المواد ذات الأرقام من (38) إلى (40) من (معاهدة لوزان) المعدّلة في سنة (1923م)، تهتمّ بخاصة بموضوع ضمان وحماية حقوق الأقلّيات، فإنَّ تركيا تعتدي اعتداءً مستمرّاً على هذه التدابير وذلك وفق تقارير المراقبين الأجانب. ففي (اسطنبول) يُمنع ترميم أية منشأة أرمنية قائمة، وإعادة التعمير أو التوسّع غير مسموح به إطلاقاً، وأملاك الكنيسة في أغلب الأحوال تصادرها السلطات التركية بإثارة مشاعر التفوّق. فإذا

كانت هذه هي السياسة المتّبعة في العاصمة القديمة المشهورة، فكيف يمكن أن نتوقع اهتماماً بالنصب التذكارية الواقعة في المناطق الداخلية والنائية من تركيا؟.

لقد اقترح العديد من الباحثين بأنَّ (اليونسكو) بصفتها منظّمة دولية تضمّ قسماً واسعاً يهتمّ بالمحافظة على المواقع التاريخية والنصب المعمارية، يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في حماية هذه الصروح التاريخية، على سبيل المثال، في حماية كاتدرائية (آني) وكاتدرائية (أختامار) اللتين تحتلان مكاناً مميّزاً في تاريخ الفن العالمي. ولكن دستور (اليونسكو) ينص على أنّه بغية تقديم مساعدات الصيانة، فإنَّ حكومة البلاد التي تقع فيها تلك النصب يجب أن تقدّم دعوة لها. فضلاً عن ذلك، فقد حذّر العديد من الخبراء من انفجار مشاعر مناهضة لاهتمام (اليونسكو) العلني للنصب التذكارية المعمارية الأرمنية. إنَّ (تقرير حقوق الأقلّيات رقم 32 عن أرمينيا) (لندن، 1976م) يبرز خرق تركيا للمواثيق الدولية الخاصة بالأقلّيات. وقد ورد فيه:

"نودّ أن نرى الصروح المعمارية الأرمنية الواقعة في تركيا الشرقية في حالة أفضل، على الرغم من أننا سوف نحذّر الحكومات الغربية (أو اليونسكو) لتمتنع عن الضغط على الأتراك بخصوص هذا الموضوع، لأنَّ مثل هذا الفعل سوف يسرع في تخريب وتدمير سائر الصروح"[3].

إنَّ الحكومة التركية مستمرّة على نحو ساخر في عملها التخريبي على مستويين مزدوجين - بالتزامها رسمياً بالاتفاقيات الدولية التي تهتمّ بالصروح المعمارية التاريخية للأقلّيات، بينما تستمرّ من الناحية الأخرى في تدميرها. ونقدّم هنا عدداً من هذه الاتفاقيات:

آ - لقد وقّعت وصدّقت تركيا على (الميثاق الدولي للحقوق المدنيّة

والسياسية في دستور الأمم المتّحدة)، حيث ذكر في سياق ما ذكر الحقوق الثقافية للأقلّيات.

ب - في سنة (1965م)، وقّعت تركيا على (اتفاقية لاهاي) المنعقدة في سنة (1954م) والتي تنص على: **"المحافظة على المعالم الثقافية أثناء فترة الحرب"**[4].

جـ - في 7 كانون الثاني (1969م)، وقّعت تركيا على (الاتفاقية الدولية للمحافظة على الصروح الثقافية) التي كانت تتضمن على نحو جلي التدابير الاحتياطية اللازمة لحماية وصيانة النصب التذكارية الثقافية للأقلّيات[5].

واليوم، فإنَّ تركيا لا تزال تحتلّ الأراضي التي اغتصبتها في سنة (1915م) وفي السنوات التالية، وبذلك، فهي تخرق القانون الدولي و(ميثاق جريمة إبادة الأجناس) التي هي أحد أطرافه. فلا يمكن استثمار جريمة إبادة الأجناس لاغتصاب الأراضي أو الأملاك. وما يخص النصب التذكارية الدينية، وعلى سبيل المثال، أبنية العبادة، فإنَّها تحترم بعامة من قبل جميع الشعوب، ولهذا السبب فإنَّ الأبنية العائدة للكنيسة الأرمنية في تركيا يجب أن توضع تحت سلطة البطريرك الأرمني في (القسطنطينية)، ليكون بالإمكان الاهتمام بها.

وصمدت معالم الحضارة الأرمنية لمدة (15) قرناً ولم تزل. فقد جاءت بعض الأزمنة التي كانت تقف الصروح المعمارية مهجورة في المناطق المنعزلة الداخلية من تركيا، لكنها كانت شامخة. أما الآن، فإنَّها مذللة ومخرّبة من قبل الفلاحين والعسكريين الذين تعلّموا عدم احترام حقوق الآخرين من حكوماتهم.

فالصروح المعمارية التاريخية الأرمنية التي كانت قد صمدت أمام

الهزّات الأرضية والظروف الطبيعية لمدة (1000) سنة، اختفت في فترة قصيرة في عصر يتمتع بإمكانات ضخمة للمحافظة عليها أو لصيانتها. ولا نأمل بأنَّ هذا التخريب والإذلال سيتوقفان، ويشجعنا على ذلك الجهود التي يبذلها الباحثون القادمون من مختلف البلاد بغية مسح وتصوير هذه الصروح، إلى أن تعترف الحكومات بجريمة إبادة الجنس الأرمني - على غرار ما فعلت (فرنسا) في مطلع سنة (1984م) - وتحثّ بالإجماع الدولة التركية لتعترف بجريمة إبادة الجنس الأرمني بدورها. وعندئذ فإنَّ النصب التذكارية المعمارية الأرمنية يمكن أن تُسلّم رسمياً إلى السلطات الأرمنية المعنية بغية الحفاظ عليها كمرحلة أولى لاسترجاع الأراضي الأرمنية المغتصبة التي تنتصب عليها هذه النصب.

الحواشي

(1) تيري نيكول وجان ـ ميشيل، مجلة "ريفيو ديز اتيود أرمينين" [بالفرنسية]، العدد (2)، (1965م).

(2) ميسروب كيورك، مجلة "هايستاني كوتشناك" [بالأرمنية].

(3) "حقوق الأقلّيات: تقرير رقم 32 عن أرمينيا" [بالانكليزية]، (لندن، 1976م).

(4) "تأريخ يونسكو" [بالانكليزية]، (1965م).

(5) المصدر نفسه، (1969م) ، ص 235 .

مفهوم جريمة إبادة الأجناس وإمكان تطبيقه على المذابح التي اقترفتها تركيا ضد الأرمن في السنتين (1915م ـ 1916م)

ليو كوبر

لقد طُلب منّي أن أناقش مفهوم جريمة إبادة الأجناس (GENOCIDE) وإمكان تطبيقه على المذابح (MASSACRES) التي اقترفتها تركيا ضد الأرمن في سنة (1915م) وفي السنوات التالية.

في الواقع، لا يوجد تعريف عام مقبول لجريمة إبادة الأجناس، وتختلف التعريف تبعاً لغايات المحلّل والقالب المعتمد والمقبول كجوهر للجريمة. ويُشدّد بعضهم على الدور الرئيس للدولة، على نقيض تعريف (الأمم المتّحدة) الذي يبتعد عن التنويه إلى تورّط الدولة في جريمة إبادة الأجناس[1]. وتختلف التعاريف أيضاً في طبيعة وهدف الأفعال التي يُفهم منها على أنّها جريمة إبادة الأجناس. إنَّ أكمل الأفكار تجد تجسيداً لها في كلمة **"الإبادة الكاملة"** (HOLOCAUST) التي تظهر فيها النيّة الكاملة للإبادة التامة، وتؤدي إلى تدمير الأساس البيولوجي للوجود المشاع المستمر. ويأخذ آخرون الكلمة بمعناها الواسع على أنّها تعني تأمين الأساس للتحاليل المقارنة للإبادة الشاملة للتجمّعات العنصرية أو العرقية أو الدينية، إلا إنّهم يجدون من الصعب الفصل بين جريمة إبادة الأجناس وما يمكن أن يوصف بالمجازر المنظّمة أو المذابح الجماعية.

إنَّ تعريف (الأمم المتّحدة) للجريمة شامل شمولاً كافياً ويحصر أنواع

الجرائم: الاستعمارية وإبادة التجمّعات الإنسانية وتخريب **"التجمّعات الغربية"**. وعند طرح دور الرهائن لدى المجتمعات المضيفة، فالمذابح ذات النطاق الواسع تقع من جراء النضال لتقرير المصير أو الانفصال أو القوة، فضلاً عن (الإبادة الكاملة) وجرائم إبادة الأجناس المرتكبة أثناء الحروب.

إذاً، فالتعاريف تتضمّن ـ فضلاً عن تعريف (الأمم المتحدة) ـ الجريمة المخطّطة على نحو مركزي والمنظّمة من قبل الحكومة والمرتكبة بغية الإبادة الكاملة لتجمّعات عنصرية أو عرقية أو دينية[2] ، أي التخريب البنيوي المنظّم لأحد هذه التجمّعات البشرية من قبل الجهاز البيروقراطي للدولة[3]، أو المذبحة الشاملة التي تقترفها عادة الدولة، ويكون هدفها الرئيس أو سياستها إبادة أحد التجمّعات البشرية من البنية الاجتماعية[4]. وبتعريف شعبي، فإنّ جريمة إبادة الأجناس هي الإبادة المنظّمة لتجمّعات قومية أو عنصرية أو دينية.

إنّي استعملت تعريف (الأمم المتّحدة) واتّخذته على أنّه التعريف الشرعي المقبول، لأنَّ (ميثاق الأمم المتّحدة لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) يشتمل عليه وقد صدّقته (92) دولة. ونقرأ فيه:

"في الميثاق الراهن، فإنَّ جريمة إبادة الأجناس تعني أحد الأفعال التالية التي تُقترف بنيّة التخريب الكلّي أو الجزئي لتجمّعات (أو مجموعات) بشرية قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية. على سبيل المثال:

آ ـ قتل أعضاء تجمّع بشري.

ب ـ إلحاق أضرار جسدية وفكرية بالغة بأعضاء التجمّع البشري.

جـ ـ الإساءة إلى ظروف حياة تجمّع بشري عن عمد وفيها التخريب الفيزيولوجي الكلّي أو الجزئي.

د ـ فرض التدابير التي تؤدي إلى منع الولادات في تجمّع بشري.
هـ ـ نقل الأولاد قسراً من أحد التجمّعات البشرية إلى تجمّع آخر".

إنَّ المصطلح نفسه ابتدعه (رافائيل ليمكين)، واستُعمل للمرة الأولى في اتهام مجرمي الحرب الرئيسين في (نورمبرغ) في سنة (1945م). إنَّ تحاليل (ر. ليمكين) الشاملة لمختلف العناصر تتضمن (الإبادة الكاملة) التي تؤمن أساس المسوّدة الأولى للسكرتارية العامة[5]. على أية حال، في الدعوى القضائية للجنة، كانت مسوّدة الميثاق قد نُقّحت تنقيحاً كبيراً نتيجة الصراع بين المصالح والقيم والنشاط الوقائي عن عدم السقوط. وبذلك، فقد تصدّع التعريف على نحو كبير مع بعض التنافر في مفهوم الأفعال المتّصفة بأنَّها تشكّل الجريمة والالتباس في التحديد الدقيق لطبيعة النيّة (على سبيل المثال: إبادة التجمّع)، وتدخل فكرة تدمير الحياة الإنسانية ضمن العبارة **"الكلّي أو الجزئي"** . وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ نواة التعريف هي: النية لتخريب تجمّعات بشرية قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية بقتل أعضاء تجمّع بشري أو الإساءة إلى ظروف حياة تجمّع بشري عن تعمّد بغية إبادته فيزيولوجياً، ستُقبل على الأغلب بأنَّها جريمة إبادة الأجناس.

على أية حال، فإنَّ تطبيق التعريف الدقيق على المذابح التي اقترفتها تركيا ضد الأرمن يجب أن لا يؤثر على النتيجة ويجنّب المبالغة على أنَّها قضية من المتعذر الدفاع عنها. وعندئذ، يتطلب التعريف صورة منقّحة تنقيحاً كبيراً لكلمة (الإبادة الكاملة). على الرغم من ذلك، فإنَّ المذابح التركية في أغلب الأحوال يمكن مقارنتها مع كلمة (الإبادة الكاملة).

لقد أشار (آرنولد توينبي) في وقت سابق إلى الفكرة القائلة بأنَّ القرن العشرين كان قد بدأ بتقدّم جديد في مجال (جريمة إبادة الأجناس) التي

اقترفها أصحاب الأمر المتعمّد أو القوى السياسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والتنظيم الحديث، ثم قدّم مذابح الأرمن كأمثلة عنها[6]. ونجد مفهوماً مشابهاً عند (مايكل آرلين)[7]، وتتكلّم (هيلين فاين) في كتاب مؤثر كانت قد كرّسته إلى موضوع (الإبادة الكاملة) عن مذابح الأرمن والغجر واليهود وتصنّفها في فئة **"جريمة إبادة الأجناس المتعمّدة الحديثة"**[8]. ويصف (روبرت ميلسون) إبادة الأرمن في سنة (1915م) وإبادة اليهود، أثناء الحرب العالمية الثانية، على أنهما نماذج مثالية لـ(جريمة إبادة الأجناس) واللتان كانتا قد وقعتا في القرن العشرين[9]. وربّما أورد كتّاب آخرون أيضاً مذابح الأرمن والغجر واليهود أثناء مناقشاتهم لمفهوم وأشكال جرائم إبادة الأجناس على أنّها وثيقة الصلة بالموضوع.

إنّي أعتقد بأنَّ الأدلّة التي قدّمها الشهود العيان وكان قد جمعها (آ. توينبي) (1916م) وشهادة السفير الأمريكي (هنري مورغنطاو) (1918م) و**"تقرير"** (ج. ليبسيوس) (1918م)، وشهادات الذين نجوا من المذابح وعملية إمحاء الوجود الجغرافي والتاريخي للأرمن في موطنهم التاريخي، تقدّم براهين قاطعة عن ارتكاب جريمة (جريمة إبادة الأجناس). لقد كان هناك نموذج منظّم من المذابح التي بدأت بعزل الأرمن الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي من أسلحتهم وإعدامهم وإبادة الزعماء الأرمن وقتل الرجال الأرمن الأكفاء. ثم بدأت عمليات نفي النساء والأطفال وسائر الرجال ـ المرضى والعاجزين والمسنّين ـ في ظروف قاسية وسيئة جداً حتى أنّه لم يصل إلى أماكن النفي النهائية سوى عدد ضئيل منهم، فقد انتشروا في الأراضي المقفرة والمهجورة من الصحراء السورية وصحارى (بلاد ما بين النهرين). في الحقيقة، كانت عمليات النفي تمثّل أسلوباً آخر من المذبحة.

لقد شمل النفي كل أرجاء البلاد وكان توقيته قد حسب بدقة، فقد

انتقلت عمليات النفي من منطقة إلى أخرى بانتظام، وكان موظفو الحكومة المركزية وفروع (حزب الاتّحاد والترقّي) قد نسّقوا العمليات وفق الظروف المحلّية، واستثني من ذلك مدينة (إزمير) و(حلب) و(القسطنطينية) يذكر (ج. ليبسيوس) بأنَّ عدد المنفيين من (القسطنطينية) قد بلغ (10000) من الأرمن. وفي بعض المناطق، كان السكان المدنيون قد قُتلوا بأكملهم، وفي مناطق أخرى فإنَّ حركة المدنيين كانت تعكس مظهر النفي الحقيقي بكل معنى الكلمة. ربّما كان هناك مشروع لنقل السكان الأرمن بالفعل، إلاَّ أنَّ نموذج المذبحة في إطارها الكامل والنفي والإبادة الكلّية للأرمن من أراضيهم التاريخية، تبرهن على نحو جلي على نية جريمة إبادة الأجناس. ونجد الدليل المباشر لمسألة النيّة هذه عند (هـ. مورغنطاو) في التقرير التالي:

"عندما أصدرت السلطات التركية أوامر النفي هذه، فإنّها كانت تكفل إبادة العرق الأرمني كلّه. كان المسؤولون يدركون هذه الحقيقة جيداً، وأثناء حديثهم معي لم يسعوا لإخفائها أو تجنّبها"[10].

وبذلك، فمن المتوقع أن يضم تقرير المقرر الخاص لـ(الأمم المتّحدة) ومستشاريه من (قسم حقوق الإنسان) على نحو تلقائي إشارة إلى جريمة إبادة الأجناس التي اقترفتها تركيا ضد الأرمن وذلك في الجزء التاريخي منه. لقد كانت هذه الإشارة قد ظهرت في الأصل **"في صيغة لبقة لم تكن تنوه إلى المسؤولية التركية"** وفق الشكل التالي:

"تجدر الإشارة في الأزمنة الحديثة، إلى وجود مجموعة كبيرة من الوثائق التي تبحث في مذبحة الأرمن والتي اعتُبرت أول جريمة لإبادة الأجناس المرتكبة في القرن العشرين"[11]

ولاحقاً، فإنَّ الاتفاق على حذف هذه الإشارة إلى (القضية الأرمنية) في التقرير النهائي نتيجة ضغط الحكومة التركية، كانت إهانة كبيرة

للشعب الأرمني، وبخاصة ما يتعلق بالتعديل التاريخي الشامل. لقد احتجّ الأرمن لدى أعضاء (اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقلّيات)، ومن الضروري إعادة تلك الفقرات المحذوفة التي لم تكن سوى إحدى مظاهر التعديل الذي تطوّر كثيراً وأخذ مكانه في مختلف النشرات المحترمة، على نحو بأننا لا نجد الآن سوى تلميحات إلى موضوع **"حل المسألة الأرمنية"** في سنة (1915م)، وفيها يُلقى باللوم على الضحايا الذين يُتّهمون بالخيانة العظمى وبالعصيان وبالتورّط في المذابح.أو أنَّها تَعترف بالمذابح الأرمنية لكنها تبرىء الحكومة التركية من مسؤوليتها. فإذا لم يُفحص هذا التنقيح فإنَّ جريمة إبادة الأجناس التي اقترفتها تركيا ضد الأرمن سوف تُلقى في طي النسان وتختفي من الذاكرة التاريخية تماماً.

وثار الأرمن ضد هذا التعديل التاريخي ولا سيّما نتيجة الحملات الشعبية للحكومة التركية والنشاط العدواني الظاهر في بلاد أخرى بغية مراقبة التنويه إلى جريمة إبادة الأجناس. ويصف (ريتشارد ج. هوفانّيسيان) مشاركة حكومة (الولايات المتّحدة) في عملية إفشال إنتاج ونشر أحد الأفلام السينمائية الذي كان يعتمد على رواية **"الأيام الأربعون لجبل موسى"** للكاتب الألماني (فرانتس فيرفيل)، بسبب احتجاجات الحكومة التركية لدى السلطات الأمريكية[12].

وفي السنوات الأخيرة، ظهر عنصر جديد من التوتّر الدولي نتيجة أفعال العنف، وهو اغتيال الدبلوماسيين الأتراك من قبل الأرمن، وهم - بهذا الأسلوب - كانوا يعبّرون عن سخطهم لجريمة إبادة الأرمن في تركيا وإلغاء وجودهم من أراضيهم التاريخية، فضلاً عن الإهانة التي كانت قد لحقت بهم من جراء إنكار تركيا لهذه الجريمة ومن التعديل الذي وقع في الجزء التاريخي من تقرير (الأمم المتّحدة). وسيكون من المفيد أن تتدخّل (الأمم المتّحدة) بغية حل هذه الموضوعات، إلاّ أنَّها تخلّت على نحو جلي

عن مسؤولياتها في كل ما يتعلق بجريمة إبادة الجنس الأرمني. أو ربّما من الأدق أن نقول أنّها فشلت بسبب تصادم مصالح الأعضاء وتحالفاتهم الوقائية.

إنَّ مكافحة جريمة إبادة الأجناس يجب أن تكون من أهم دواعي تأسيس (منظّمة الأمم المتّحدة). فقد كانت قد وُصفت في ميثاقها بأنّها كارثة بغيضة سبّبت خسارات كبيرة للإنسانية في كل عهود التاريخ. وكذلك، فإنَّ الموقف الإجمالي الذي أبداه الأعضاء في الجلسة الأولى من (الجمعية العمومية) أثناء إدانتها للجريمة ثم التبنّي السريع للميثاق، يشهد على الأهمية التي أظهرتها الدول الأعضاء بشأن معاقبة ومنع جريمة إبادة الأجناس. على أية حال، فمنذ الأيام الأولى لتأسيسها، فشلت (الأمم المتّحدة) في اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق النشاط التأديبي والوقائي وإقرار كل ما يخص النزاعات.

وعلى الرغم من ذلك، فقد وُصف الميثاق بأنَّه: (ميثاق الأمم المتّحدة لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) ويهتمّ على نحو رئيس (بالعقاب). ولكن في النص النهائي، كان التحكيم يقضي ـ على نطاق ضيق ـ بأنَّه في الوقت الراهن يتقيّد (العقاب) بالمحاكم التي تعمل في البلاد التي كانت الجريمة قد ارتُكبت فيها. لقد جرت في السنوات (30) الأخيرة محاكمتان من هذا النوع. إنَّ الجدال بين الأطراف المتنازعة بغية تفسير وتطبيق وتنفيذ الميثاق يجب أن يعزى إلى (محكمة العدل الدولية) وضمن حدود المصطلحات التي تقع في (المادة 9). ويجب أن يكون هذا الاجراء وسيلة لتصفية بعض الالتباسات من التعريف، ولحمل الأطراف على التقيّد بالتزاماتها الكاملة وفق ما ينص عليه الميثاق. على أية حال، فالجدال الوحيد الذي يُنسب إلى (محكمة العدل الدولية) يتعلق بشرعية الاحتياطات التي كانت قد اتخذتها عدد من الدول أثناء تصديق الميثاق. إنَّ الدول الأعضاء

والمنظّمات الدولية غير ـ الحكومية التي تتمتع بصفة استشارية يمكن أن تجمع الشكايات في يسر ولا سيّما تلك التي تصدر ضد جريمة إبادة الأجناس أو بكلمة أخرى ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولكن باستثناءات عدّة، فقد كانت هذه الشكايات تقابل عادة بالرفض أو المراوغة أو التأجيل في الوقت الذي كانت تجري مقارنة المذابح الأرمنية مع المذابح التي كانت تُقترف إذ ذاك. ففي (مجلس الأمن)، وبينما كانت بعض المواقف تهدّد السلام الدولي، وكان يجب اتخاذ القرارات الحاسمة ضدها، كان المجلس قد شُلّ بسبب قرار التحريم VETÒالذي اتخذته إحدى الدول العظمى.

وعلى الرغم من أنَّ (الجمعية العمومية) لم تكن قد استقرّت بعد، فقد مُنِح للدول الأعضاء مناقشة (جريمة إبادة الأجناس). والفشل في العمل وفي المبادرة يقع على عاتق القوى الخارجية. ونأمل بأنَّ هذه (المحكمة) ستكون قادرة على الإسهام في القضية الراهنة [القضية الأرمنية ـ المترجمة] لكبح جماح التعديل التاريخي وإنكار المسؤولية وأن تعزز الرأي العام العالمي ضد الجريمة.

الحواشي

(1) انظر، على سبيل المثال، فاين هيلين، **"تعليل جريمة إبادة الأجناس"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1979م).
(2) فاين هـ. ، المصدر نفسه ، ص 7 .
(3) هورو فيتس آيرفينك لوي، **"جريمة إبادة الأجناس: قوة الدولة والقتل الجماعي"** [بالانكليزية]، (نيو - برونسويك، نيوزجرسي، 1976م).
(4) ميلسون روبرت، **"تحقيق نظري في جريمة إبادة الجنس الأرمني"** [بالانكليزية]، (1983م).
(5) ليمكين رافائيل، **"الحكم المحوري في أوروبا المحتلّة"** [بالانكليزية]، (واشنطن، د. س. 1944م).
(6) توينبي آرنولد ج. ، **"تجارب"** [بالانكليزية]، (لندن، 1969م)، ص ص 241 - 242 .
(7) آرلين مايكل ج.، **"العبور إلى آرارات"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1975م)، ص ص 243 - 244 .
(8) فاين هـ.، المصدر نفسه، ص 7 .
(9) ميلسون ر.، المصدر نفسه، ص 2 .
(10) مورغنطاو هنري، **"مذكّرات السفير مورغنطاو"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1918م)، ص ص308 - 309 .
(11) منظّمة الأمم المتّحدة - **"دراسة مسألة منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس"**[بالانكليزية]، 25 حزيران 1973م و4 تموز 1978م.
(12) هوفانّيسيان ريتشارد ج.، **"إنكار جريمة إبادة الأجناس: القضية الأرمنية"**[بالانكليزية]، (1983م)، ص ص 17 - 18 .

الشعب الأرمني والقانون الدولي

جو فيرهوفن

1ً - لقد أبلغتنا (المحكمة) عن اتهام خطير لجريمة إبادة الأجناس موجّه ضد السلطات التركية بشأن مذبحة السكان الأرمن التي اقتُرفت أثناء الحرب العالمية الأولى.

و(المحكمة) مدعوة لتحقّق فيما إذا كانت الاتهامات قيد الإعداد، بغية تقييمها وتقرير النتائج التي ستنتج عنها اعتماداً على القانون الدولي. وبالرغم من أنَّ هذه النقاط أساسية، إلاّ أنَّها لا تعالج كل موضوعات (المسألة الأرمنية) معالجة كاملة. وهناك شيء واحد يجب تحديده وهو: ما هي المسؤوليات التي تقع على عاتق مبتكر مثل هذه المذابح الرهيبة؟ ثم تحديد حقوق ضحايا هذه المذابح بعد حقهم الأساسي القاضي بعدم التعرض للمذابح. والنقطة الأخيرة لا تقلّ أهمية عن سواها. وبذلك فإنَّ حقوق الشعب الأرمني، (آ). تعكس التزامات الدولة التركية، وبخاصة (ب). اتهام جريمة إبادة الأجناس العلني الموجّه ضد الدولة التركية.

أولاً ـ حقوق الشعب الأرمني

2ً - لا أحد يجهل الغموض الذي يكتنف فكرة "الشعب". ولكن اسمحوا لي بأن لا أضيع كثيراً من الوقت في المتاهات النظرية لتعريف

تجريدي. فالتاريخ يؤكد تأكيداً تاماً بأنَّ الشعب الأرمني يعيش وأنَّ اتهام جريمة إبادة الأجناس ذاته يوحي بهذه الحقيقة.

ومثل سائر الشعوب، فالشعب الأرمني اليوم يتمتع بحق تقرير مصيره وفق (المادة 1) و(الفقرة 2) من (ميثاق الأمم المتّحدة). إنَّ المعنى الملموس لمثل هذا الحق في الواقع ليس واضحاً في نظام لم يوضحه ـ حتى يومنا هذا ـ سوى في مواقف الهيمنة العنصرية الاستعمارية. ولا بدّ أن ننوه هنا بأنَّه ليس بالإمكان تماماً أن نسمّي إشغال **"الإقليم"** الأرمني من قبل تركيا بـ**"الاستعمارية"** ، ولو لم يتطابق مع الممارسة العملية التي تربط الاستعمارية بالتوسّع التاريخي للدول الأوروبية لتي كانت قد امتدّت إلى الامبراطورية العثمانية وذلك في الآونة الأخيرة من حياتها. وعلى الرغم من ذلك، يبدو بأنَّ (الأمم المتّحدة) لا تميل لدعم حق تقرير المصير الأرمني، الذي بحد ذاته يكفي ليضعف على نحو ملحوظ العلاقة الملموسة التي تربط الميثاق بهذه القضية.

ويمكن أن نصل إلى هذا الاستنتاج الثنائي: فالأول مثمر ويمنح للشعب الأرمني حق تقرير المصير. والثاني اعتقاد فاسد ويعترف بعجز مثل هذا الحق. إلاّ أننا لا نرضى بالعجز، ومهما كانت التقلّبات في حقوق الشعوب، فإنَّها تستحق أكثر من مجرد التعبير المهذب الذي يدعو إلى التحرّر من الوهم. وكذلك، مهما كانت المجازفات كبيرة في (الحقوق العامة) للشعوب بشأن تقرير المصير، فإنَّها لا يمكن أن تؤدي إلى نسيان المسؤوليات التي تقع على عاتق المجتمع الدولي ولا سيّما في القرن العشرين. وتستحق هذه الالتزامات الخاصة تجاه الشعب الأرمني بعض التعليق.

3ً ـ إنَّ استقلال **"الشعب"** الأرمني أو الأمة الأرمنية يمكن أن يعز؛ـ

إلى أصول الامبراطورية العثمانية نفسها، لأنَّ ذلك الاستقلال كان يفتقر إلى المضمون السياسي، بل كان له بعد ديني ومضامين ثقافية واجتماعية تبرز في القانون الشخصي الذي يشرح القواعد الخاصة التي كان يخضع لها الأرمن في تركيا.

وإذا قبلنا بأنَّ الأرمن في القرن التاسع عشر كانوا بالفعل قد حققوا تجمّعاً قومياً حقيقياً، إلاَّ أنَّهم لم يكونوا أبداً في وضع يمكنهم من تقرير مصيرهم الجماعي، أو أن يؤثروا تأثيراً مميّزاً على سياسة الامبراطورية العثمانية تجاه **"القوميات"** . وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ الشعب الأرمني كان دليلاً على استقلال الشعوب التي قاومت الانصهار في بوتقة الأتراك الغزاة الذين طالبوا الشعوب أن تنصهر في البوتقة التركية على نحو تدريجي لتجعلها هويتها القومية. ولكن هذه الظاهرة تتجاوز كونها مجرد رغبة بريئة. في الحقيقة، كانت للامبراطورية العثمانية التزامات تجاه هذه الشعوب، تستند إلى الأساس الذي يملك فيه (المجتمع الدولي) الحق ليطالب بتعليل ذلك:

إنَّ الالتزامات في أصولها كانت تقتصر على تأمين النظام الإداري الملائم للسكان القاطنين في المناطق الداخلية من الامبراطورية: **"لقد بدأ الباب العالي يدرك بأنَّ عليه أن يحقق دون أي تأخير التحسينات والإصلاحات التي كانت تقتضيها الاحتياجات المحلّية في المقاطعات التي يسكنها الأرمن وأن يضمن أمنهم ضد الأكراد والجركس"** (المادة 16 ، معاهدة سان ـ ستيفانو مع روسيا، 3 آذار 1878م). وأكّدت (معاهدة برلين) (13 تموز 1878م) المادة نفسها ووضعت تنفيذ الإصلاحات تحت مراقبة الدول العظمى التي كانت قبل (20) سنة قد خوّلت (الباب العالي) **"ليشارك في الانتفاع من القانون العام الخاص بالوفاق الأوروبي"** (معاهدة باريس، 3 آذار 1856م)، وهذا يعني بأنَّ المجتمع الدولي كان قد

قبل بالامبراطورية العثمانية اعتماداً على هذا الأساس. وبالفعل، فإنَّ (المادة 61) من (معاهدة برلين) أعادت النظر في صيغة (معاهدة سان - ستيفانو) وحدّدت بأنَّ (الباب العالي) **"سوف يبلغ الدول العظمى على نحو دوري بالتدابير التي ستتخذها السلطات العثمانية والتي ستشرف هي على تنفيذها"**[1].

في الحقيقة، لم توضع هذه المادة موضع التنفيذ أبداً، على الرغم من أنَّ السلطات العثمانية كانت قد قدّمت عدداً من خطط الإصلاح. بل على النقيض من ذلك، فقد كانت السلطات قد شرعت بالتدابير التي اتخذتها في (صاصون) سنة (1894م)، التي تقوم على سياسة الإبادة الوحشية التي جعلت تعهّدات العثمانيين بالإصلاحات مضحكة، وكذلك ضمان الدول الأوروبية لها. على أية حال، لربّما كانت (المادة 61) من (معاهدة برلين) قد انتهكت، لكنّها تبقى مميّزة لسببين هما: (آ)- وضعت التزاماً لا يقبل الجدل على عاتق حكومة الامبراطورية العثمانية بشأن مسألة الشعب الأرمني، (ب) كلّفت الدول العظمى لتشرف على تنفيذ هذا الالتزام.

إنَّه من الجلي، بأنَّ مثل هذا القرار كان جزءاً من سياسة التدخّل الأوروبي في الوقت الذي كان انهيار الامبراطورية العثمانية قد بدأ يتقدّم بخطى سريعة. وعلى الرغم من ذلك، فلا يمكن أن نقلّل من شأن هذا الإشراف ونعدّه ظاهرة ثانوية لا تدلّ إلاّ على رغبة الدول العظمى التي كانت تُعرّف بأنّها متمدّنة، لأنَّه كان يساهم في تراكم ثراء دولة لا - أوروبية. وبغض النظر عن كل مقاييس المصالح، فإنَّ هذا الإشراف يشهد على الرغبة الفاضلة التي لا يمكن إنكارها والتي أظهرها المجتمع الدولي تجاه حماية الحقوق الأساسية للمجموعة أو المجموعات المختلفة التي كانت تتألف منها الامبراطورية العثمانية - لربّما تبدو هذه الفكرة سيئة، لكن في الواقع، فإنَّ الموقعين على (معاهدة برلين) كانوا قد شكّلوا نواة (الأسرة

الدولية) في الوقت الذي كان القانون الدولي يبدو متطابقاً مع القانون الأوروبي العام.

لقد ابتُدعت فكرة التدخّل الخيّر في القرن التاسع عشر لمساعدة السكان الأرمن واليونان، ولكنها قد تكون موضع تشكك، ومهما كانت استعمالاتها الخاصة، فإنَّ للفكرة قيمة خاصة تعترف وتصدّق على وجود حقوق أساسية معينة تنبثق من قوانين الإنسانية ومن الالتزام الذي يتحقق بتطبيقها. فالفرضية يمكن أن تساند على نحو غير متعمّد (قانون الطبيعة) والاستعمارية. وعلى الرغم من الالتباسات، فهناك الدليل، وبذلك لا يمكن أن يدحض وجود التزامات خاصة تجاه الشعب الأرمني التي كان يضمنها المجتمع الدولي.

4 ـ إنَّ هذه الالتزامات الخيّرة لم تلمّح في البداية إلى حق الانسحاب لصالح الشعب الأرمني. إنَّها كانت مسألة تنظيم إداري بحت كانت ستكفل تطوّر الأرمن وأمنهم بتنفيذ الإصلاحات برعاية الدول الأوروبية.

وبذلك، فإنَّ رغبة الاستقلال السياسي كانت قد بدأت تظهر على نحو تدريجي، وانتصرت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولم تترك المذابح التي كانت قد نُظّمت أثناء الحرب مجالاً للشك في إمكانية الاستقلال الكامل. إنَّ التاريخ ذاته لم يكن غير اعتيادي، وفضلاً عن ذلك، فالشيء الهام هنا هو حقوق الشعب الأرمني التي اعترف بها المجتمع الدولي.

لقد أعلن الأرمن استقلالهم في 28 أيار (1918م) بعد جهود فاشلة لإنشاء دولة في (ما وراء القفقاس) مع الأذريين والجيورجيين، واعترفت (معاهدة باطوم) (4 حزيران 1918م) بهذا الاستقلال. ولما كانت الدولة

الجديدة تقع في المنطقة الروسية، فلم تتمكّن من جمع شمل جميع الأرمن. وبرفض الانقسام غير الطبيعي، أعلن الأرمن في 28 أيار (1919م) استقلال (جمهورية أرمينيا المتّحدة)، فاتحد الأرمن الموجودون في (روسيا) وفي تركيا. وفي 19 كانون الثاني (1920م) **"اعترف (مؤتمر السلام) بحكومة الدولة الأرمنية اعترافاً واقعياً"** ، وكان **"هذا الاعتراف لا يتحامل على الحدود النهائية لهذه الدولة"**[2]. فضلاً عن ذلك، كان الاعتراف لا يضم سوى المنطقة التي كانت في السابق تشكّل (أرمينيا الشرقية)، ولا يمكن تفسيره لأنّه كان يرفض أيضاً (أرمينيا المتّحدة)، ولأنَّ (الباب العالي) اقترح أن توضع، في المستقبل القريب، (أرمينيا الغربية) تحت الانتداب انسجاماً مع (المادة 22) من (ميثاق عصبة الأمم). لقد عُرض الانتداب على (مجلس عصبة الأمم) ثم على (الولايات المتّحدة) ولكن الطرفين اعتذرا وسط خيبة أمل السكان الأرمن الذين فشلوا من الانتفاع بحلّ تستفيد منه (سورية) و(فلسطين) و(بلاد ما بين النهرين). إنَّ ذلك الحلّ كان سيعوّض بتدبير مؤقت عن الهيمنة العثمانية ويقود إلى الاستقلال النهائي[3].

على أية حال، إنَّ رفض الانتداب لم يكن يعني عدم الاستعداد لترك الأرمن تحت الحكم التركي. بل على النقيض من ذلك، ولمّا بدا من المتعذر وضع (أرمينيا) تحت الانتداب بسبب اعتذار الدول المنتدبة، فقد كان الاستقلال المباشر محتماً. وبذلك، فإنَّ **"ظروف السلام"** التي كانت قد اقتُرحت على تركيا من قبل الحلفاء، ذكرت استقلال (أرمينيا) وبأنّها عضو في القوى الحليفة. وكانت المقدّمة التي قدّمتها هذه الدول إلى (معاهدة سيفر) (10 آب 1920م) قد أكّدت هذه الحقيقة تأكيداً واضحاً. فقد ورد في (المادة 88) من تلك المعاهدة بأنَّ: **"تركيا تعترف مثل بقية الدول الحليفة بحرية واستقلال أرمينيا"،**

التي كانت حدودها وفق (المادة 89) ستُقرر بتحكيم رئيس (الولايات المتّحدة).

في 25 أيلول، تقدّمت الدولة الأرمنية بطلب إلى (عصبة الأمم) للاعتراف بها، في الوقت الذي كانت قد تقدّمت (جيورجيا) و(دول البلطيق) بالطلب ذاته. ولكن (عصبة الأمم) لم تصدّق ذلك الطلب، ولم تصدّق على (معاهدة سيفر) أيضاً. وتنازلت (أرمينيا) عن (معاهدة سيفر) في (معاهدة ألكسندرابول) التي كانت قد عقدتها مع تركيا في 2 كانون الأول (1920م). إنَّ إمكانية إنشاء دولة أرمنية مستقلّة تلاشى على نحو عملي في الوقت الذي سمحت فيه (عصبة الأمم) لتركيا و(روسيا) لتتقاسما غنيمة (أرمينيا) بينهما. كانت (أرمينيا) إحدى الدول التي وقّعت على (ميثاق عصبة الأمم) والتي بالمقابل رفضت الاعتراف بها. والجدير بالذكر إنَّ الرئيس الأمريكي (ودرو ويلسون) - وبإيماءة شهمة متأخرة منه - مارس عمله كحَكَم وتباحث مع الحلفاء وتركيا لمنح الأرمن أراضٍ واسعة مع معبر إلى (البحر الأسود).

إنَّ رفض الاعتراف بـ(أرمينيا) أدّى إلى انهيار حلم الاستقلال الذي كانت (عصبة الأمم) وحدها يمكنها أن تجعله حقيقة. وأثناء (مؤتمر لندن) (آذار 1921م) كان الحلفاء يقدّمون اقتراحاً بإيجاد **"وطن قومي أرمني"** في تركيا، وكانت الصيغة قد وُضعت اعتماداً على موقف اليهود في (فلسطين) والذي ساندته (جمعية عصبة الأمم) بالإجماع في 21 أيلول (1921م). إلاّ أنَّهم تخلّوا عن الأرمن أثناء المباحثات في (معاهدات لوزان) (24 حزيران 1923م)، بل وببساطة لم ترد فيها أية إشارة عن مكان يمكن أن يتجمّع فيه أبناء الشعب الأرمني الذين هجرهم العالم كله. فقد أُعطي للأرمن حماية محدودة على غرار تلك التي كانت المعاهدة قد منحتها للأقلّيات في تركيا. إنَّ الشعب العظيم

الذي كان ذو سيادة بالأمس لم يعد سوى أقلّية ضئيلة، وكان حلم استقلاله قد انهار انهياراً نهائياً بـ(معاهدة لوزان) التي على نقيض (معاهدة سيفر)، فقد أقرّت على نحو فعلي. إذ ذاك، فإنَّ (روسيا) وتركيا تقاسمتا أراضي (أرمينيا) التي كانت قد اتّحدت لفترة قصيرة.

5 ـ إنَّ هذا السرد الموجز مثير حقاً، لأنَّه يتكلّم عن الانتصارات المعاصرة والفشل الكلّي لدولة كان يمكن أن تحدّد حق الشعب الأرمني لتقرير مصيره تحديداً واضحاً. إنَّ هذا التاريخ مثير من وجهة النظر القانونية أيضاً لأسباب عدّة هي:

آ ـ أنَّه يؤكد دون أي التباس على وجود **"الشعب"** الأرمني في الامبراطورية العثمانية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الانتداب على (أرمينيا) كان قد اقتُرح وفق (المادة 22) من (ميثاق عصبة الأمم) والتي يمكن تطبيقها على الجاليات وعلى الأقاليم **"التي تسكنها الشعوب التي لا يمكن أن تساند نفسها"**، ولكن **"رخاء وتطوّر تلك الشعوب... هو من أهم مهمّات الحضارة"** . وبالطبع، فإنَّ نظام الانتداب لم يكن قد نُظّم عن عدم رغبة لتحمّل مسؤولية الانتداب، بل على الرغم من أنَّه أُجهض، فالخبرة تؤكد على وجود الشعب الأرمني، ولا يمكن الشك في هويته وللمجتمع الدولي مسؤوليات تجاهه. بكلمة أخرى، فإنَّ الأسباب التي تشرح رفض اقتراح الانتداب لا تنكر أبداً وجود الشعب الأرمني.

ب ـ إنَّ هذا التاريخ يؤكد أيضاً على حقّ الشعب الأرمني ليقرّر مصيره بحرية. لقد أعلن السيد (بلفور) في (مجلس العموم) في 11 تموز (1918م) ما يلي: **"إنَّ مستقبل أرمينيا... يجب أن يُقرّر وفق مبدأ... حق الشعوب لتنظّم مستقبلها بنفسها"**[4]، وأكّد (اللورد روبرت سيسيل) بأنَّ: **"حق الأرمن يجب أن يتحقق بمساندة الحلفاء"**[5]، فضلاً عن

ذلك، فإنَّ مثل هذا الحق لم يكن شيئاً استثنائياً. وعلى الرغم من أنَّ (ميثاق عصبة الأمم) لم يذكره فيمكن أن يُستدلّ عليه على نحو مباشر من الترتيبات الإقليمية التي كانت قد وُضعت موضع التنفيذ عن طريق معاهدات السلام، فضلاً عن نظم الانتدابات. إنَّ الفشل في الشؤون الأرمنية في جلسات (مؤتمر السلام) لا يمكن أن يخفي الحقيقة بأنَّ الأرمن مثل البولونيين والتشيكيين أو مثل ما حدث فيما بعد للسوريين والفلسطينيين يملكون حق تقرير المصير أيضاً. لقد كانت تركيا قد اعترفت بنفسها في المعاهدات التي عقدتها مع (أفغانستان) في 7 آذار (1921م) (المادة 10) ومع (روسيا) في 16 آذار (1921م) (المادة 4) **"بالحرية الكاملة وبحق استقلال جميع شعوب الشرق وبحقها لتحكم نفسها وفق الأسلوب ووفق القوانين التي سيقررها"**. إنَّ هذا الحق لم يُحترم أبداً أثناء دراسة (المسألة الأرمنية)، بل يمكن أن يُقال إنَّه عندما انتُهك ذلك الحق، لم يعد له وجود أبداً.

جـ ـ وعلى الرغم من أنَّ حياة الدولة الأرمنية كانت قصيرة، فلا يمكن تجاهلها. لقد اعتُرف بها اعترافاً فعلياً من قبل (مؤتمر السلام)، وكانت إحدى الدول التي وقّعت رسمياً على (معاهدة سيفر) وعلى اتفاقية حماية الأقلّيات، وكانت (أرمينيا) قد ذُكرت هنا على أنَّها دولة **"حليفة"** ، وهذا ينطوي على اعتراف رسمي. ويمكن أن نشدّد على أنَّ هذه الاعترافات كانت تتّسم بصفة **معلنة** ولم تتأثر بفشل المعاهدة التي كانت قد أخذت صلاحيتها من الحقيقة بأنَّ مثل هذا الاعتراف لا يُستبدل لقاء الالتزامات المستمدّة منه. وأخيراً، وإلى الحد الذي يهم الدول الحليفة، كانت (المادة 88) من (معاهدة سيفر) تؤكّد تأكيداً واضحاً بأنَّ هذه الاعترافات مُنحت مسبقاً. وبذلك، فإنَّ انهيار (أرمينيا) المستقلّة لم ينتزع **"من الشعب الأرمني... حق تقرير مصيره**

بتطبيق أحد المبادىء التي كان الحلفاء والولايات المتّحدة الأمريكية قد أدرجوه على أنّه من أحد أهداف الحرب"، وذلك وفق ما ورد في الرسالة الموجّهة من سعادة (بوغوص نوبار باشا) إلى حكومات الحلفاء والمؤرخة بتاريخ 30 تشرين الثاني (1918م)[6]. ولكن هذا الفشل كان قد انتزع حق الدولة الأرمنية لتحيا بسلام ضمن الحدود المعترف بها، على الرغم من أنّها كانت تختلف عن تلك التي حدّدها الرئيس (و. ويلسون). إنَّ ضعف هذه الدولة لم يؤدِّ إلى إنكار الحقوق الأولية التي كانت قد صُدّت بعد توقيع (معاهدة سيفر) مباشرة.

د ـ وأخيراً، لا يمكن الإنكار بأنَّ مصير الشعب الأرمني لم يكن ببساطة أحد المسائل الداخلية للامبراطورية العثمانية أو الجمهورية التركية. بعد توقيع (معاهدة برلين) كان الحلفاء وشركاؤهم المنتصرون في الحرب العالمية الأولى قد اعترفوا لأنفسهم بالحق ليتباحثوا في إيجاد حل للمشكلة الأرمنية بغية تقييم ظروف السلام المتين بين الدول، فضلاً عن احترام الحقّ الأساسي للشعب الأرمني ـ في هذه الحال، فالموضوع يتعلق بشعب كان قد ناضل بجانب الحلفاء لتقرير مصيره. كان الشعب الأرمني غير قادر على إثبات وجوده، وبذلك فقد أُبعد عن المفاوضات النهائية حيث انتصرت الدولة التركية أمام ضعف الحلفاء، وكان قد غدا أقلّية لها حق الاستفادة من الحماية النظرية للجمهورية التركية. كان الوضع مؤسفاً للغاية، وعلى الرغم من ذلك، فإنّه يشهد على الاهتمام الدائم للمجتمع الدولي لترسيخ المسألة ـ التي تجنّبها القرار الإفرادي المسيطر للدولة التركية.

6 ـ وبذلك، فقد منيت الجهود الرامية لتأسيس (أرمينيا) المستقلّة بجوار تركيا عقب الحرب العالمية الأولى بالفشل، مثل المحاولة التي كانت قد

بُذلت لإنشاء إقليم أرمني في الامبراطورية العثمانية قبل الحرب، بالرغم من دعم ممثّلي المجتمع الدولي لكلتا الحالتين.

إنَّ هذين الفصلين يقدّمان درساً يتعلق بالوضع الشرعي للشعب الأرمني، يضاف إلى تاريخ الدولة الأرمنية الذي كان قد سبق وصُقل من الدروس المنبثقة من تاريخ الإقليم الأرمني، لأنَّ خاتمة الاثنين كانت الفشل. وبذلك، فمن الضروري أن نقول: إنَّ كل القوانين العامة الواردة في القانون الدولي قابلة للتطبيق، ولكن:

آ ـ على الرغم من أنَّ الشعب الأرمني يتمتع بحق تقرير المصير، فلم يمارسه منذ الحرب العالمية الأولى.

ب ـ مهما كانت الظروف، فللدولة التركية التزامات تجاه الشعب الأرمني ويجب أن تعامله على نحو يفي باحتياجات الأرمن ويحقق آمالهم.

جـ ـ للمجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه الشعب الأرمني والتي تقضي كتوكيد سلبي بأنَّ: **"المسألة الأرمنية لم تعد إحدى المسائل الداخلية للامبراطورية العثمانية وحدها، بل غدت مسألة دولية"**[7]، وتقضي كتوكيد إيجابي بأنَّ المجتمع الدولي يجب أن يتّخذ التدابير الضرورية لتحترم تلك الحقوق الأولية.

ويمكن لأحد ما أن يفكر فيما إذا كانت (معاهدة لوزان) قد جلبت حلاً حاسماً لهذه الحقوق والالتزامات المتنوعة بإنهائها حق المجتمع الدولي بالاهتمام بالمسألة الأرمنية، في نظام يضمن حق الشعوب لتقرير مصيرها والذي كان أحد أهداف (الأمم المتّحدة)، وانتقل الآن إلى المجتمع الذي كان يعمل عبر (منظّمة الأمم المتّحدة) ليقرر التدابير الضرورية لتحقيق حق تقرير مصير الشعب الأرمني. وبهذا الأسلوب، فإنَّ المجتمع الدولي سوف

يستمرّ في نضاله من أجل ذلك الحق الذي كانت الدول الأوروبية قد مارسته لفترة قصيرة، **"تلك الدول التي كانت تعتبر نفسها سيدة الحضارة والإنسانية"**[8].

ثانياً ـ جريمة إبادة الأجناس المرتكبة ضد الشعب الأرمني

7 ـ لقد أُنكر حق تقرير مصير **"الشعب"** الأرمني، وكان الإنكار متلازماً أيضاً بالمذابح التي تبرر اتهام جريمة إبادة الأجناس المقدّم إلى هذه (المحكمة) تبريراً رسمياً. وبغية تقييم مثل هذا الاتهام يجب أن نتحقق من واقعية الحوادث التي وُصفت، (آ) وفحص معالم هذه الحقائق سيؤدي إلى استنتاج إيجابي بأنّ هذه المذابح وعمليات النفي... ما هي سوى (جريمة إبادة الأجناس) وفق تعريف القانون الدولي، (ب)ـ وبغية تثبيت حقيقة جريمة إبادة الأجناس، يمكن أن نفحص أيضاً نتائج مثل هذا الاتهام ضمن إطار نظام القانون الدولي، (جـ)ـ وكل هذه التساؤلات تستحقّ بعض التعليق.

آ ـ واقعية المذابح

8 ـ يعتمد اتهام جريمة إبادة الأجناس على نحو رئيس على المذابح التي كانت قد اُقترفت ما بين السنوات (1894م ـ 1896م) أثناء حكم السلطان (عبد الحميد الثاني)، وما بين السنوات (1915م ـ 1917م) أثناء فترة حكم حكومة (تركيا الفتاة).

ليست من مهمّتي تقرير واقعية هذه المذابح، ولكن ذلك من مسؤولية (المحكمة) التي يجب أن تُقيّم الأدلة المقدّمة. على أية حال، يجب أن نشدّد ما إذا كان إثبات التهمة هو من مسؤولية أولئك الذين

ارتكبوها، لأنَّ للطرف المتّهم أيضاً مسؤولية المشاركة في دحض التهمة الموجّهة إليه على نحو منطقي، فيما إذا كان ينوي أن ينكر الاتهام. وبالفعل، يجب أن لا نقبل موقفاً يختفي فيه المُدافع خلف القانون التقليدي الذي كان قد عبّر عنه مُرتكب جريمة إبادة الأجناس وهو يرفض المشاركة في تنسيق عملية البحث عن الحقيقة المتعلقة بالأفعال الممثّلة في هذه (المحكمة). ولا يمكن أن يعزز جدية الاتهام سوى الالتزام بالنيّة الحسنة. لقد حُقّق هذا القانون التقليدي عبر التطبيق العملي الدولي الذي كان قد رُفض دائماً بأن يتحوّل إلى قوانين العملية الشرعية الدولية التي تتحكّم في براهين الأنظمة المحلّية، وتتحكّم نوعاً ما في التوزيع الآلي للمهمات المحددة هناك.

ويجب أن نبدي هنا ملاحظتين إضافيتين. إننا يجب أن نتذكّر في بادىء الأمر الحوادث التي كانت قد وقعت ما بين السنوات (1894م - 1896م) وما بين السنوات (1915م - 1917م) بأنَّها ليست هي الوحيدة المعنية في اتهام جريمة إبادة الأجناس. لأنَّ تاريخ الشعب الأرمني يُظهر سلسلة مستمرة من الجرائم والمعاملة الوحشية والأشكال الأخرى من اللصوصية المنظّمة وبخاصة منذ (معاهدة باريس)، ثم يجب أن نشدّد بأنَّه على الرغم من أنَّ الحكومة التركية تنكر اتهام جريمة إبادة الأجناس ولكنها لا تنكر واقعية الأفعال الوحشية في المذابح التي ارتُكبت أثناء الحرب العالمية الأولى[9].

ب ـ عواقب جريمة إبادة الأجناس

9 - بدءاً من الجلسة الأولى، أدانت (الجمعية العمومية للأمم المتّحدة) جريمة إبادة الأجناس على أنَّها **"جريمة يعاقب عليها القانون الدولي"** (القرار(I)96، 11 تشرين الثاني 1946م). إذ ذاك، كانت (جريمة إبادة

الأجناس) قد صُنّفت على أنّها في مرتبة **"الجرائم المرتكبة ضد البشرية"**، والتي وفق (المادة 6 حـ) من قوانين (محكمة نورمبرغ) كانت تعني سلسلة من الأفعال الخطيرة التي تُرتكب **"ضمن إطار"** الجريمة المقترفة ضد السلام أو الجريمة المرتكبة أثناء الحرب، أو **"تبعاً"** لأحد هذه الأفعال.

إنَّ هذه الصلة بين الجريمة المرتكبة ضد البشرية والجريمة المرتكبة أثناء الحرب ضد السلام كانت قد اختفت في (اتفاقية منع ومراقبة جريمة إبادة الأجناس) التي تبنّتها (الجمعية العمومية) بتصويت جماعي في 9 كانون الأول (1948م). في تلك الاتفاقية أُدينت جريمة إبادة الأجناس على أنّها **"جريمة يعاقبها القانون الدولي"** ولا ترتبط بالأفعال الأخرى إذا ما اقترفت أثناء الحرب أو السلام على حد سواء (المادة I).

وفق (المادة II) من الاتفاقية، فإنَّ الثبات الوارد فيه يتناقض مع عدم الدقة الواردة في موضوع التورط في الجريمة السالفة الذكر،

"إنَّ جريمة إبادة الأجناس تعني أحد الأفعال التالية التي تُقترف بنيّة التخريب الكلّي أو الجزئي لتجمّعات (أو مجموعات) بشرية قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية. على سبيل المثال:

آ ـ قتل أعضاء تجمّع بشري.

ب ـ إلحاق أضرار جسدية وفكرية بالغة بأعضاء التجمّع البشري.

جـ ـ الإساءة إلى ظروف حياة تجمّع بشري عن عمد وفيها التخريب الفيزيولوجي الكلّي أو الجزئي.

د ـ فرض التدابير التي تؤدي إلى منع الولادات في تجمّع بشري.

هـ ـ نقل الأولاد قسراً من أحد التجمّعات البشرية إلى تجمّع آخر".

لقد اعتُبر الإعداد كحد، والذي يتضمن إمكان الأفعال الأخرى عن تلك الواردة في الفقرات المذكورة أعلاه ويمكن أن تُؤخذ في الاعتبار أثناء تقييم جريمة إبادة الأجناس.

ووفق (المادة III) من الاتفاقية،

"فإنَّ الأفعال التالية يجب أن تُعاقب:

آ ـ جريمة إبادة الأجناس.

ب ـ التآمر بغية اقتراف جريمة إبادة الأجناس.

جـ ـ التحريض العلني والمباشر لاقتراف جريمة إبادة الأجناس.

د ـ المحاولة لاقتراف جريمة إبادة الأجناس.

ه ـ الاشتراك في جريمة إبادة الأجناس".

إنَّ أهمية هذه الأفكار، كل على حدة، غير واضحة تماماً، وفي الحقيقة أثارت جدلاً عنيفاً أثناء المفاوضات، ولا نجد ضرورة مناقشتها هنا مرة أخرى، ولكن نكتفي بالقول: إنَّ أنصار الاتفاقية كانوا ينوون على نحو جلي إنزال العقاب ليس على مرتكبي جريمة إبادة الأجناس فحسب بل على مرتكبي كل الأفعال التي كانت تنوي إعدادها أو تسهيل تنفيذها.

وفق (المادة IV) ،

"إنَّ الأشخاص الذين يرتكبون جريمة إبادة الأجناس أو أي من الأفعال الأخرى الواردة في (المادة III) يجب أن يُعاقبوا سواء أكان المسؤولون الأساسيون من الحكّام أم من الموظفين أو من الأفراد".

وفي الأساس، يخص حق العقاب بشأن هذه النقطة المحاكم الخاصة بالدولة التي كانت الجريمة قد اقتُرفت في أراضيها. وعندما لا يكون هناك

عقاب عالمي كما هي الحال على سبيل المثال في جريمة القرصنة، فالمجازفة تكون كبيرة عندما ترفض الدولة التي ارتُكبت الجريمة في أراضيها بأن تعاقب مرتكبيها. ولحسن الحظ، كان بالإمكان تفادي هذه المشكلة تفادياً جزئياً في الاتفاقية من قبل معهد (المحكمة الجزائية الدولية) التي وفق (المادة VI) **"تملك السلطة بأن تفرض تحكيمها على الأطراف المتعاقدة"**. ونعلم بأنّه إذ ذاك، ولسوء الحظ، لم تكن هذه (المحكمة) قد تأسست بعد، على الرغم من أنّه يوم تبنّي الاتفاقية من قبل (الجمعية العمومية) كانت المشكلة قد طُرحت على (اللجنة الدولية للقانون) لدراستها.

10ً - في ضوء هذه الملاحظات، فبالإمكان تقييم جريمة إبادة الأجناس التي تُتّهم بها السلطات التركية.

آ - لقد حُدّدت جريمة إبادة الأجناس، وبذلك لا يهمّنا كثيراً ما إذا كانت مذابح السكان الأرمن لم تُقترف بعامة **"تبعاً"** أو **"ضمن إطار"** جريمة الحرب أو تلك المرتكبة ضد السلام. وليس من مهمّتنا أيضاً التحقّق إذا ما كان إعداد المذابح التي وقعت ما بين السنوات (1915م - 1917م) أثناء الحرب العالمية الأولى تفي بمتطلّبات مثل هذه العلاقة التي تمّ تجنّبها على نحو واضح في الاتفاقية في 9 كانون الأول (1948م).

ب - فإذا ما قبلنا بهذا الأمر، فالمسألة لا تغدو سوى التحقّق من موضوع اشتراك السلطات العثمانية في المذابح، وبذلك، يتمّ تبرير اتهام جريمة إبادة الأجناس، الذي لم يكن سوى حقيقة يجب أن تقيّمها (المحكمة). على أية حال، يجب أن نبدي هنا ملاحظتين.

في بادىء الأمر، يبدو أنَّ الجرائم والاضطهادات والمعاملات الوحشية الأخرى التي كانت قد وقعت على نطاق واسع، كان قد اقترفها السكان

الأكراد وليس السلطات الرسمية، ولكن لا يمكن التشكك في مشاركة هذه السلطات فيها وبخاصة في المذابح المرتكبة ما بين السنوات (1915م - 1917م)، على الرغم من أنَّ هذه المذابح كانت تبدو وكأنَّها متلازمة مع مظاهر الكره الطائفي والعداء الخطير.

وثانياً، يمكن أن نتذكّر أيضاً بأنَّه وفق (المادة III) من الاتفاقية (9 كانون الأول 1948م)، فإنَّ التحريض على ارتكاب جريمة إبادة الأجناس أو الاشتراك فيها هي أفعال تُعاقب بالأسلوب ذاته الذي يعاقب به اقتراف الأفعال المادية، على سبيل المثال، الجرائم التي تحقّق جريمة إبادة الأجناس. وهنا يبدو واضحاً، بأنَّه لو لم تكن السلطات التركية هي المنظّم الرئيس للمذابح، فإنَّها سمحت عن عمد باستمرارها على الرغم أنَّها كانت تمتلك أساليب الحد منها، وهذا ما يمكن تفسيره بالاشتراك في جريمة إبادة الأجناس. ثم، إنَّ السلطات كانت قد حرّضت الأكراد ضد الأرمن[10]، وهذا ما يمكن تفسيره بالتحريض على ارتكاب جريمة إباة الأجناس. إنَّ مثل هذا الاتجاه يستحقّ اللوم الشديد، ذلك لأنَّ (الباب العالي) كان قد أقرّ في (معاهدة برلين) وفي (معاهدة سان - ستيفانو) على تحمّل مسؤولية ضمان أمن السكان الأرمن "**ضد الجركس والأكراد**"[11]. فإذا افترضنا بأنَّ السلطات لم تكن قد اشتركت في "**أعمال اللصوصية الخطيرة**"، عندئذ فإنّها ستكتفي بتأنيب المرتكبين بأخفّ العقوبات ممّا سيضمن الأمن الشعبي المطلوب لتتجنّب تهمة التشجيع على جريمة إبادة الأجناس أو الاشتراك فيها. ولكن لم يكن سلوك السلطات العثمانية على هذا النحو ويجب أن نتذكّر بأنَّ مبتكري جريمة إبادة الأجناس يجب أن يُعاقبوا سواء أكان: "**المسؤولون الأساسيون من الحكّام أم من الموظفين أو من الأفراد**" (المادة IV، الاتفاقية المتفق عليها في 9 كانون الأول 1948م).

جـ - إنَّ "**إبادة الأرمن**" تعتمد على الأفعال التي وفق (المادة II) من

الاتفاقية تشكّل جريمة إبادة الأجناس دون أي شك. وأثناء استعراض الحوادث، نجد على نحو جلي ارتكاب جريمة قتل أعضاء إحدى المجموعات وإلحاق أضرار جسدية وفكرية بالغة بهم، ومن ثم إخضاعهم عن عمد إلى ظروف كانت قد أدّت إلى التخريب الفيزيولوجي الكلّي أو الجزئي. على أية حال، إنَّ هذا الفعل ذاته لا يكفي لتقييم واقعية جريمة إبادة الأجناس. فمن الضروري أن نبرهن أيضاً على الفعل، **"كان قد ارتُكب عن نيّة التخريب الكلّي أو الجزئي لتجمّع بشري أو مجموعة بشرية قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية"**. وبذلك، فإنَّ جريمة إبادة الأجناس تتطلّب عنصراً ذا طبيعة ذاتية خاصة، وهذا ما يؤخذ بالاعتبار لتحديد الجريمة، لأنَّ الفعل في نفسه يُعدّ جريمة وفق القانون العام. فالفعل لوحده لا يمكن أن يبرّر تهمة جريمة إبادة الأجناس إذا لم يكن يبغي إلحاق الضرر بالضحايا مجتمعين.

وهذا الموضوع من أحد الموضوعات الواقعية أيضاً التي يجب أن تقررها (المحكمة). وبذلك، تجدر الإشارة هنا إلى المراقبين السياسيين في السياسات العثمانية الذين لم يتشككوا أبداً في رغبة (الباب العالي) المتعمّدة لإبادة الشعب الأرمني. لقد وصف أحد المؤرخين الإخباريين عن الحوادث الدولية في **"ريفيو جنرال دي دروه انترناسيونال"** [بالفرنسية] هوية أفعال العنف المرتكبة في (أرمينيا) بدءاً من سنة (1895م)، وبأنَّها **"كانت تتفاوت فيما بينها وبأنَّها كانت تظهر نيّة الإبادة الكلّية للشعب"**[12]. في السنة التالية، أعدّ المؤرخ نفسه **"المسرحية الرهيبة، عن مجازر الأرمن التي نفّذت وفق خطة منظمة بدقة وارتُكبت بأعصاب باردة"**[13]. لقد كانت المادة تؤكد أيضاً بأنَّه تمّ تثبيت اشتراك السلطات التركية وجنود الجيش النظامي في هذه الحوادث على نحو واضح[14]. إنَّ هذه الكلمات هي ذاتها التي كان (آندريه ماندلستام) سينطقها بعد (30) سنة عندما كان

يحقق في المذابح التي اقترفت ما بين السنوات (1915م - 1917م) **"والتي نُفّذت وفق الأوامر الصادرة من الحكومة اعتماداً على خطة منظّمة لإبادة الشعب الأرمني"**[15]، وإنَّ تقارير الدبلوماسيين والعملاء الألمان الذين كانوا بالكاد يكتّمون مشاعر العداء ضد حكومة (الأتراك الشبّان)، لا تترك مجالاً للشك في هذه النيّة.. لقد كتب السفير الألماني (البارون وانغنهايم) في رسالة مؤرخة بتاريخ 7 تموز (1916م) بأنَّ **"الحكومة التركية في الواقع تتابع هدف إبادة العرق الأرمني في الامبراطورية العثمانية"**[16].

د ـ إنَّ المرحلة الأخيرة تظهر في تقرير يبيّن فيما إذا كانت مجموعات السكان الأرمن تؤلف مجموعة بشرية **"قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية"** والتي تشكّل إبادتها **"الكلية أو الجزئية"** جريمة إبادة الأجناس وفق الاتفاقية (9 كانون الأول 1948م).

إنَّ تعريف المجموعة الواردة في الاتفاقية خَلَق تناقضات عدّة أثناء المفاوضات، لأنَّ ما كان يعدّ جريمة إبادة سياسية قد استُبعد. ومن الصحيح أيضاً بأنَّ التحفّظات الواردة في (المادة II) من الاتفاقية يمثّل بعض المصاعب، ولهذا السبب فلا يمكن أن يكون موضع الشك بأنَّ **"الشعب"** الأرمني (أو الأمة الأرمنية) الذي حافظ على هويته واستقلاله في الامبراطورية العثمانية بعد الغزو التركي على (القسطنطينية) لا يؤلف **"مجموعة"** بالمعنى التي كانت تعنيها الاتفاقية. ومن الواضح بأنَّ الشعب الأرمني يؤلف تجمّعاً بشرياً أو مجموعة بشرية **"قومية"** أو **"دينية"** وفق مبدأ (المادة II)، ولربّما مجموعة **"عرقية"** أو **"عنصرية"** وفق المادة ذاتها. فضلاً عن ذلك، فإنَّ هذه الحقيقة لم تنكرها تركيا ولا **"الدول العظمى"** التي كانت مهتمّة بحماية الأرمن، بينما يؤكدها المبدأ الذي تنطبق عليه المذابح[17].

إنَّ هذا الاستنتاج بكامله ما هو إلاّ برهان قاطع، لأنَّ وجود الشعب الأرمني بمفهوم القوانين الدولية التي تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يبدي أي تحدٍ[18]. ولا يزال من الضروري أن نكرّر بأنَّ وجود **"الشعب"** الأرمني كان قد لقي تحدّياً يعتمد على تعريف تجريدي لفكرة **"الشعب"** ، والتي كانت تفتقر إلى الصيغة الرسمية المقبولة. وبذلك، وعلى الرغم من التحدّيات، فالأرمن يؤلفون **"مجموعة"** بالمعنى الوارد في الاتفاقية (9 كانون الأول 1948م). وهذا الأمر يشدّد على عدم إمكان الاعتماد على تعريف **"المجموعة"** والتي يجب حمايتها من جريمة إبادة الأجناس، محظّراً تلك الجريمة اعتماداً على القاعدة الخاصة بتقرير المصير.

11 ـ لهذه الأسباب، ودون أي حكم مسبق على قرارِ (المحكمة)، يبدو بأنَّ المصطلحات الشرعية الخاصة بإبادة الأرمن تشكّل جريمة إبادة الأجناس، ويجب أن تتحمّل السلطات التركية مسؤوليتها.

آ ـ إنَّ الحل سيجعل الأفعال الجرائمية التي اقتُرفت في الوقت الذي كانت الاتفاقية (9 كانون الأول 1948م) قيد الوجود ـ وكانت تركيا قد صدّقتها دون تحفّظ في 31 تموز (1950) ـ وتبرز المصاعب من الحقيقة بأنَّ المذابح المشار إليها يسبق وقوعها انتهاء الحرب العالمية الأولى، ولم توضع الاتفاقية موضع التنفيذ إلاَّ في 21 كانون الثاني (1951م). وعلى أية حال، بالإمكان أن نستدلّ على أنَّ سلوك الحكومة التركية يستحقّ التأنيب الأدبي، وهي لا تزال تعتبر غير مسؤولة. ولكن يبدو بأنَّ هذا الاستنتاج عديم الجدوى.

وهذا الاستنتاج لا يمكن أن يتحقق إلاَّ إذا اعتُبرت الاتفاقية مكوّناً للقانون الذي يُحدّد المسؤوليات الشرعية للأطراف المتعاقدة والذي لا يمكن تطبيقه إلاَّ ضمن نطاق الاتفاقية. وبذلك، فمن الواضح بأنّه لا يمكن

أن نتّهم اتهاماً رجعياً على ارتكابها لأفعال لم تكن تتناقض إذ ذاك مع القانون. وفق أفكار (ماكس هوبر) التي أبداها في قضية جزيرة (المنامة) فإنَّ **"حقيقة ما، يجب أن تُقيّم في ضوء القوانين التي كانت موجودة في حينها، وليس في ضوء تلك التي كانت موجودة عند نشوء الخلاف، أو تلك التي كانت قد سُنّت اعتماداً على تلك الحقيقة"**[19].
ورغم أنَّه من الصحيح بأنَّ الإدانة ذات المفعول الرجعي لا تحتاج إلى أن تكون متطرّفة في القانون الدولي كما هي الحال في القانون المحلّي[20]، فإنَّه لا يزال بالإمكان وصف الأفعال التي كانت قد حدَثت قبل نصف قرن من الزمن ولم تكن محظورة في حينها على أنَّها غير شرعية، وذلك اعتماداً على الاتفاقية التي صُدّقت في سنة (1951م). إنَّ الحل الذي تقدّمه (المادة 18) ولا سيما مواد الاقتراح بشأن مسؤولية الدول[21] أو أبحاث (معهد القانون الدولي)[22] واضحة جداً.

ب ـ ورغم ذلك، فمن الصعب أن نقبل بأنَّ الاتفاقية (9 كانون الأول 1948م) كانت تماماً من النوع الذي يمكن أن يسنّ قوانين جديدة. ولا بدّ من أنَّ الاتفاقية ذات طبيعة مكوّنة بالمعنى الذي يرتّب التنسيق بين الدول لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس. ومن الصحيح بأنَّ مصطلح **"جريمة إبادة الأجناس"** الذي يعزى ابتداعه إلى القاضي (رافائيل ليمكين) كان قد وُضع موضع الاستخدام في نهاية الحرب العالمية الثانية، بينما الدلالة الجديدة، وإدانة الفعل موضوع بحثنا هذا تسبق ابتداع المصطلح.

وبعامة، تقبل هذه السمة المعلنة قبولاً أساسياً[23] ولا يبدو بأنَّ الاتفاقية أنكرتها في 9 كانون الأول (1948م). في الواقع، إنَّ المادة الأولى من الاتفاقية تعزز جريمة إبادة الأجناس وتعتبرها جريمة ضد حقوق الإنسانية، بينما تمهيد الاتفاقية كان يشير إلى أنَّ **"جريمة إبادة الأجناس كانت قد سبّبت خسارات بالغة للإنسانية في كل عهود التاريخ"**[24]. وهذا ما

يؤكد الحقيقة بأنَّ الغاية الأساسية للاتفاقية لم تكن إدانة جريمة إبادة الأجناس بل دعم كل ما كان يمنعها ويعاقبها، لأنَّ الأطراف المتعاقدة كانت قد اتفقت على **"أنَّهم كانوا مقتنعين بضرورة تحرير الإنسانية من مثل هذه الكارثة البغيضة والذي يتحقق بالتنسيق الدولي"**[25].

ومن الصحيح أيضاً بأنَّ تاريخ (المسألة الأرمنية) ذاته يؤكد على نحو جلي إدانة جريمة إبادة الأجناس قبل القرن العشرين بفترة طويلة، ولم يكن مصطلح **"الحيّز"** قد ابتُدع بعد، كما ذكرنا أعلاه[26]، ليخدم مصالح الدول العظمى في نضالها الاستعماري والامبريالي العنيف. وبالرغم من ذلك، ففي الأساس ابتُدع المصطلح لحماية الحقوق الأساسية للتجمّعات المجرّدة من بنية الدولة ولمعاقبة السلوك الذي كان يناقض **"قوانين الإنسانية"**[27]. وبعدم الادعاء عن إبداء أي تأكيد قاطع عن المصالح المعنوية أو الأخلاقية، فإنَّ القوانين ـ مثل تلك التي سنّها (مارتنز كلوز) عن قواعد الحرب ـ تعبّر عن أنظمة القانون الإيجابي الذي كانت معالمه غير المكتوبة لا تؤثر على واقعيته. وبالطبع فإنَّ مضامين هذه القوانين الدقيقة تبقى غامضة. من المؤكد بأنَّ ما يسمى اليوم بجريمة إبادة الأجناس محظور دون أي شك.

جـ ـ إنَّ العقاب الدولي لمثل هذه الجرائم يسبق اندلاع الحرب العالمية الثانية أيضاً. ولقد كان قد أخذ بالاعتبار على نحو جلي في (معاهدة فرساي) (1919م)، على الرغم من أنَّ تطبيقه لم يظهر أمثلة جديدة. إنَّ الجرائم المعتبرة في تلك المعاهدة والتي كانت تستحقّ العقاب لم تكن محدّدة بانتهاكات القانون وأعراف الحرب. وكانت هناك وفق مندوب (بلجيكا) الجرائم التي كانت تؤلف **"جرائم ضد الإنسانية"**[28]. لقد كانت فقرة العقاب موجّهة إلى (ألمانيا) على نحو رئيس، وسوف يكون من الخطأ على أية حال أن نفكّر بأنَّها لم تكن تعني تركيا أيضاً. في

الحقيقة، إنَّ (المادة 230) من (معاهدة سيفر) تطلب مطالب واضحة بمعاقبة أولئك **"المسؤولين عن المذابح التي كانت قد اقتُرفت أثناء الحرب بدءاً من 1 آب 1914م في الأراضي التي كانت إذ ذاك تشكّل جزءاً من الامبراطورية العثمانية"**.

فإذا كان هذا هو المطلوب، فالمادة تؤكد بأنَّ المذابح التي كانت قد اقتُرفت ما بين السنوات (1915م - 1917م) لا يمكن أن تكون متطابقة مع القانون. إنّها تعبّر عن إدانتها لعدم الشرعية المستقلّة عن أي تصديق لاحق أو عدم تصديق لـ(معاهدة سيفر). كانت غاية المادة هي فرض العقاب وليس إعلان السلوك غير الشرعي الذي يمكن بطريقة أخرى - في حال عدم وجود المادة - أن يكون مبرراً من الناحية الشرعية.

د - وبذلك، يجب أن نقبل بالحد الذي يدين جريمة إبادة الأجناس، فإنَّ الاتفاقية (9 كانون الأول 1948م) ذات صفة **معلنة** للقانون.

إنَّ تثبيت التاريخ الدقيق لمثل هذا القانون المألوف الذي أكّدته المادة الأولى من الاتفاقية، كان قد طرح موضوعاًآخر. والمسألة دقيقة مثلها مثل أي موضوع يتعلق بولادة قانون مألوف باعتبار معالم القانون ذاته. ويكفي أن نصرّح اعتماداًعلى الملاحظات الواردة أعلاه بأنَّ هذا القانون لا بدَّ أنَّه كان موجوداً عندما كان السكان الأرمن يتعرضون للمذابح.

جـ ـ عواقب جريمة إبادة الأجناس

12ً - على الرغم من أنَّ مذبحة السكان الأرمن ارتُكبت قبل أن توضع الاتفاقية (9 كانون الأول 1948م) موضع التنفيذ، ولكن يبدو بأنّها كانت تشكّل جريمة إبادة أجناس وذلك بمفهوم القانون الدولي. جريمة قديمة سميت باسمها الحديث.

ويبقى أن نقرر ما الذي يؤثر على مثل هذه التحفّظات التي تتستّر خلف القانون الدولي؟. وإنَّ التاريخ الحاسم هو ذلك الذي طُلب أن تعتبره هذه (المحكمة)، لأنَّ تحديد نتائج جريمة إبادة الأجناس في زمن اقترافها ليس من مهمّة هذه المحكمة.

آ ـ ولمّا كانت الامبراطورية العثمانية قد غدَت بعد الحرب العالمية الأولى جمهورية تركية، فالمسألة الأولى التي يجب أن نقرّرها من مثل هذا المنظور تهتمّ بمشكلة هوية تركيا ما قبل الحرب وما بعد الحرب. من الجلي، بأنَّه بالإمكان أن نثبت بأنَّ وجود الجمهورية التركية ـ على الرغم من اختلافها عن الامبراطورية العثمانية التي اقتُرَفت المذابح موضوع بحثنا في عهدها ـ كان شرعياً، وسوف لن تتحمّل الجمهورية مسؤولية تلك المذابح. وبذلك، لن نناقش سوى مسألة واحدة مختلفة تماماً وهي أنَّ المسؤولية الدولية غير قابلة لتحويلها إلى الدولة الجديدة.

إنَّ قواعد القانون الدولي والخاصة بهوية دولة ما غير واضحة تماماً، وفي الواقع كانت قد تعرّضت لتردّدات عدّة في كل الظروف التاريخية المعروفة. ورغم ذلك، فالمبدأ بسيط جداً: إنَّ هوية دولة ما تتوضح عندما لا تتحوّر العناصر المؤلفة تحوّراً فعلياً ـ أرض، شعب، سلطة .. ومن المتفق عليه عالمياً في هذه النقطة بأنَّ الهوية لا تتأثر بخسارات الأراضي سواء أكانت كبيرة أم مهملة. على سبيل المثال، فإنَّ هوية الدول الاستعمارية الأوروبية لم تكن أبداً موضع تساؤل بعد تمزّق امبراطوريتها الاستعمارية. إنَّ مثل هذه الاستمرارية في الهوية لم تكن أبداً موضع تساؤل مع تغيّرات أشكال الحكومة حتى المتطرّفة منها ـ فقط لا يمكن التصدّي للمراوغات المطبقة من قبل (روسيا) البلشفية.

ومهما كانت الانتفاضات التي تبعت الثورة الكمالية في تركيا أو التي تبعت تشتّت الامبراطورية العثمانية، لا يمكن التشكيك أبداً بأنَّ الدولة

التركية التي خُلقت بعد الحرب متطابقة إلى الدولة التي كانت حليفة (ألمانيا) عشية الحرب. إنَّ هذا الاستنتاج كان قد أكّده الحكَم (بورال) في قضية ديون الشعب العثماني في سنة (1925م)[29]، وفي الأساس لم يلق أي تحدٍّ أيضاً. وأخيراً، يبدو أنَّ هذا الاستنتاج يشتقّ من مصطلحات (معاهدة سيفر) ذاتها، فضلاً عن بنود (معاهدة لوزان).

إنَّ الحكومة التركية الحالية لا يمكن أن تحرّر نفسها من مسؤولياتها بحجة نوع من الانقطاع في استمراريتها[30].

ب ـ ولا بدّ أنَّ النتيجة الأولى لجريمة إبادة الأجناس هي الالتزام بمعاقبة المرتكبين سواء **"أكان المسؤولون من الحكام أم من الموظفين الرسميين أو من الأفراد"** (المادة 3 ، الاتفاقية المتفق عليها في 9 كانون الأول 1948م). وليس هذا التزاماً جديداً أبداً. لقد كانت (المادة 230) من (معاهدة سيفر) قد سبق وأوضحت معرفة الدول الحليفة بهذا الموضوع في حينه[31].

وعلى الرغم من أنَّ جريمة إبادة الأجناس تستحقّ التأنيب، فإنَّ مثل هذا العقاب لا يبدي أية دلالة. فالموضوع ليس بتبرير الجريمة، ومن المحتمل بأنَّ جريمة إبادة الأجناس والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية **"كانت ولا تزال لا تعدّ مشروعة"**[32]، وذلك وفق صيغة (القانون الفرنسي) المتفق عليه في 26 كانون الأول (1964م). ولا تجد الإشارة على أنَّ تركيا لم تصدّق أبداً ـ حسب علمنا ـ على الاتفاقية الخاصة بعدم كون جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية غير مشروعة والتي تبنّتها (الجمعية العمومية للأمم المتّحدة) في 26 تشرين الثاني (1968م)(قانون2391) [XXIC]. ولمّا كان الانتهاك غير مشروع أيضاً، فإنَّ العقاب يجب أن يعيّن **"الأشخاص"** المذنبين. وقد يكون هؤلاء الأشخاص من **"الحكّام"** أو من **"الموظفين الرسميين"**. وعلى أية حال، ليس من المتّبع بأنَّ العقاب يمكن أن يُنسب إلى شيء تجريدي وهو:

الدولة، أو إلى كل أولئك الذين يجسّدونها - من الأفراد الذين قد لا يكون لهم صلة مباشرة مع تنفيذ جريمة إبادة الأجناس. فإذا كان للدولة التركية التزام بمعاقبة أعضاء حكومتها المسؤولين عن المذابح المقترفة ضد السكان الأرمن في السنوات (1894م - 1896م)، فليس من المتّبع بأنَّ أعضاء الحكومة الحالية يمكن أن يعاقبوا اليوم بسبب الوقائع نفسها. إنَّ هذا سوف يكون متناقضاً مع المبادىء الأساسية للقانون وللعقاب.

ولمّا كان جميع الأفراد المسؤولين عن المذابح قد فارقوا الحياة، فلا يوجد تجاه هذه النقطة اهتمام ملموس لإثارة موضوع العقاب.

جـ - في الواقع، فإنَّ عدم إمكان تطبيق موضوع العقاب لا يعني بأنَّه لا وجود لانتهاكات للقانون، ويجب أن لا تعد تركيا مسؤولة عن الجريمة بدلالتها **"المدنيّة"**.

ويثير رد إيجابي موضوع المشروعية مرة أخرى. هل يجب أن تُحاكم اليوم مثل هذه المسؤولية على أنَّها مشروعة؟. في الحقيقة، إنَّ المشروعية غير معروفة في القانون الدولي أو على الأقل من غير المجدي في غياب قانون التحديدات المتفق عليه مسبقاً والمنظّم باتفاق مع القواعد المقررة. فالموضوع هو إمكان تنازل الضحية عن حقوقه، والذي يمكن أن يعزى إلى نوع من الصمت أو الإذعان. إنَّ مثل هذه النهاية يجب أن تُستبعد لأنَّه لا يوجد أي شيء يدعم الفرضية بأنَّ الشعب الأرمني قد تنازل عن حقوقه وعن حق الاتهام لتركيا بأنَّها مسؤولة عن جريمة إبادة الجنس الأرمني.

ولا يزال إقرار ذلك الذي يتستّر خلف المسؤولية المدنيّة موضوعاً آخر. ففي الظروف العادية فإنَّ الرد على هذا السؤال متيسّر جداً. إنَّ المسؤولية تكمن في فرض الالتزام لتعويض الأضرار الناتجة عن انتهاك القانون الدولي. وهذا الالتزام يغطي الأضرار بكاملها والتي تبدو في الأشكال

التالية: (آ)- الضرر المادي الذي تعرّض له الأرمن. لقد كان الأرمن يطالبون بالإصلاحات على نحو ثابت ولهذا السبب فإنَّ (معاهدة سيفر) قدّمت لهم نوعاً من الاكتفاء لفترة قصيرة. (ب)- الضرر الأعظم الذي كان قد تعرّض له الشعب الأرمني.

إنَّ شكليات هذا التعويض كانت قد أُخذت بالاعتبار في القانون الدولي العام. وسوف يكون من غير المجدي أن نشدّد بأنَّه إذا تناسَت الشعوب الأضرار المادية مع مرور الزمن، فالضرر المادي قد تضخّم توازياً مع عناد تركيا في إنكار الحقيقة. فالتعويض الرئيس الذي يجب أن تقدّمه الجمهورية التركية هو اعترافها بجريمة إبادة الجنس الأرمني دون أي تحريف للتاريخ ثم اعتذارها عن ارتكابها.

إنَّ جريمة إبادة الأجناس تبدي انتهاكاً **"للالتزام الأساسي لحماية المصالح الأساسية للمجتمع الدولي"**. وكانت (لجنة القانون الدولي) قد حدّدت هذه الجريمة على أنَّها **"جريمة دولية"** ، وذلك في المواد التي كانت تهتمّ بمسؤوليات الدول[33]. إنَّ المصطلح لم يكن يتضمّن التدابير العقابية على نحو مباشر، وكانت النية الوحيدة منه هي التمييز بين **"الأفعال المحظورة دولياً"**، وتحديد تلك التي كانت تتمتّع بطبيعة خطيرة على نحو استثنائي. وبهذا المعنى، فإنَّ جريمة إبادة الجنس الأرمني هي **"جريمة دولية"**، ومن المثير أن نسأل: ما هو الأسلوب الذي بموجبه سنحدّد المسؤولية التي سوف تنشأ فيها؟ لأنَّ عواقب جريمة إبادة الجنس الأرمني لم تعلل بعد. في الولاية الحالية من التداولات، فإنَّ (لجنة القانون الدولي) لم تصرّح بأية تصريحات عن هذا الموضوع، وبذلك، لربّما يكون من الخطير إبداء الآراء والاستنتاجات هنا. وبالرغم من ذلك، يمكن أن نقترح هنا:

آ - بأنَّ **"جرائم الدولة"** يمكن أن تولد التزاماً لمعاقبة الأفراد المسؤولين،

ولكن هذا الالتزام ولأسباب ذُكرت أعلاه[34] ليس موضوع اهتمامنا هنا.

ب ـ إنَّ هذه **"الجريمة"** يمكن أن تكون غير مشروعة بطبيعتها، ولكنها ليست ذات قيمة واقعية لوجود قانون واضح عن المشروعية.

جـ ـ اعتماداً على القرار الذي صدر من (محكمة العدل الدولية) عن موضوع (انسحاب برشلونة)، فإنَّ **"الجريمة الدولية"** تمنح لكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي ـ دون أن يكون ملزماً بإبداء اهتمام خاص ـ الحق ليطلب من سلطة دولية أن تلتمس لدى (الأمم المتّحدة) بغية اتخاذ التدابير التي ستحمي النتائجَ الضارة للفعل، وستؤمن المساعدة الضرورية للضحية لإعادة تأسيس حقوقها الأساسية.

د ـ وإلى الحد الذي يسمح به (ميثاق الأمم المتّحدة)، فإنَّ مبتدع **"جريمة"** الدولة يمكن أن يخضع بالإقرار الذي يُستبعد به المجازفة خرق السلام أو فعل العدوان ـ وهذا يمكن أن يكون رمزياً أكثر من كونه حقيقياً في الإعلان الفعلي للقانون الدولي.

ثالثاً ــ الاستنتاجات

13 ـ لقد توصلنا من المناقشات السابقة إلى ما يلي:

1 ـ إنَّ الشعب الأرمني يؤلف شعباً (أو أمة)، ويملك الحق ليقرر مصيره بحرية وفق القانون الدولي اعتماداً على أساس القواعد العامة لهذا القانون، والالتزامات المتفق عليها مع تركيا منذ (معاهدة برلين).

2 ـ إنَّ مذابح السكان الأرمن تشكّل جريمة إبادة الأجناس وفق الاتفاقية المتفق عليها في 9 كانون الأول (1948م) والتي تدين هذه الجريمة لأنّها تتمتع بصفة معلنة للقانون الموجود.

3 ـ إنَّ السلطات التركية يجب أن تحاكم بتهمة إبادة الجنس الأرمني، وبالتحريض لارتكاب الجريمة وبالمشاركة في تنفيذها، وذلك بسبب دورها في المذابح التي كانت قد ارتكبت ما بين السنوات (1894م ـ 1896م) وما بين السنوات (1915م ـ 1917م).

4 ـ إنَّ جريمة إبادة الجنس الأرمني هي **"جريمة دولية"** ويجب أن تتحمّل الحكومة التركية مسؤولياتها دون اللجوء إلى حجة الاستمرارية في الدولة التركية لتجنّبها.

5 ـ إنَّ هذه المسؤولية تَفرض على نحو رئيس الالتزام بتعويض الخسارات المادية والمعنوية التي كان قد تعرّض لها الشعب الأرمني.

6 ـ إنَّ كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي يتمتّع بحق المطالبة بالاقرار بجريمة إبادة الجنس الأرمني، ثم مساندة الشعب الأرمني في الدفاع عن حقوقه الأساسية.

7 ـ إنَّ (الأمم المتّحدة) يجب أن تلتزم **"بمراقبة مصير أرمينيا"** اعتماداً على القواعد العامة للقانون الدولي والخاصة بتقرير المصير والمسؤوليات المترتّبة على الدول العظمى منذ (معاهدة برلين)، واتخاذ كل التدابير الضرورية لتحترم حقوقها.

الحواشي

(1) انظر، ي. انغلهارت، "**المسألة الأرمنية ومشروع الإصلاحات وفق المادة 61 من معاهدة برلين**" [بالفرنسية]، RGDIP، (1895م)، ص 296 وصفحات أخرى.

(2) القرار الذي أبلغته (السكرتارية العامة لمؤتمر السلام المنعقد في 27 كانون الثاني 1920م). آندريه ماندلستام، "**المجتمع الدولي والدول العظمى أمام المشكلة الأرمنية**" [بالفرنسية]، RGDIP، (1922م)، ص361 .

(3) انظر، ف. مارشال براون، "**الانتداب على أرمينيا**" [بالانكليزية]، AJIL، (1920م)، ص396 وصفحات أخرى.

(4) ورد لدى : آ. ماندلستام، RGDIP، (1924م)، ص516 .

(5) المصدر نفسه، الرسالة المؤرخة بتاريخ 3 تشرين الأول (1918م).

(6)المصدر نفسه، RGDIP (1922) ص357 .

(7) ج. رولين ـ جاكومينس، "**أرمينيا، الأرمن والمعاهدات**" [بالفرنسية]، RDILC، (1899م)، ص292 .

(8) المصدر نفسه، ص 293 .

(9) انظر، آ. ماندلستام، RGDIP، (1922م)، ص323 .

(10) بخصوص الحوادث التي تبعت (معاهدة برلين)، انظر، آ. ماندلستام، RGDIP، (1922)، ص335 .

(11) انظر، الحاشية رقم (3) .

(12) المصدر نفسه، ص 259 .

(13) المصدر نفسه، ص 357 .

(14) المصدر نفسه .

(15) RGDIP ، (1922)، ص 346 .

(16) المصدر نفسه، ص 347 .

(17) انظر، على سبيل المثال، آ. كوهن، "**ميثاق جريمة إبادة الأجناس وحقوق الدولة**" [بالانكليزية]، AJIL، (1945م)، ص501 .

(18) انظر، الحاشية رقم (2) وصفحات أخرى.

(19) RSA II ، ص 845 .

(20) انظر، ب. تافرنيه، "**أبحاث عن تطبيق مواد وقواعد القانون الدولي العام**" [بالفرنسية]، (1970م)، ص171 .

(21) النص الوارد في حولية CDI، (1980م)، II، الجزء (2)، ص31 .

(22) انظر، "**حل المشكلة الداخلية ــ المعاصرة في القانون الدولي العام المتبنّى في فيسبادن سنة 1975م**" [بالفرنسية] في حولية IDI، المجلد (56)، ص536 .

(23) انظر، على سبيل المثال، س. غلاسر، "**المخالفات الدولية وعقوباتها**" [بالفرنسية]، (1948م - 1949م)، ص289 . غ. ليفاسور، "**الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومشكلة مشروعيتها**" [بالفرنسية]، (1966م)، ص259 وصفحات أخرى. ج. غرافن، "**الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية**" ، RCADI، المجلد (76)، (1950م - 1951م)، ص438 وصفحات أخرى.

(24) المادة (2).

(25) المادة (3) - تمهيد .

(26) انظر، الحاشية رقم (3).

(27) انظر، على سبيل المثال، ستوويلّ، "**الاعتراض في القانون الدولي**" [بالانكليزية]، (1921م)، ص51 وصفحات أخرى. آ. روجيه، "**فرضية الاعتراض في الإنسانية**" [بالفرنسية]، RGDIP(1910م)، ص468 وصفحات أخرى.

(28) ورد لدى ج. غرافن، RCADI، المجلد (56)، (1950م - 1951م) ص 448 .

(29) 1925 AD م / 1926, الرقم (56). انظر أيضاً، قرار (محكمة لاهاي - هولندا) في قضية "**روسيليوس وكارتسن**" [بالفرنسية]، المصدر نفسه، الرقم (26).

(30) انظر بخاصة، غ. غانساتشي، "**هوية واستمرارية الأمور الدولية**" [بالايطالية]، RCADI، المجلد (1)، 130 (1970م - II)، ص404 .

(31) انظر الحاشية رقم (31).

(32) غ. ليفاسور، "**الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومشكلة مشروعيتها**" [بالفرنسية] (1966م)، ص283 .

(33) المادة (19).

(34) المادة (12).

حكم المحكمة

تمهيد

تُعدّ جريمة إبادة الأجناس من أهم الاعتداءات على حقوق الشعوب. وليس ثمة ما هو أهم خطورة - على الصعيد الجنائي - من سياسة الدولة المتعمّدة الرامية إلى الإبادة المنظّمة لشعب ما بسبب هويته العرقية الخاصة. إنَّ جريمة إبادة الأجناس تحتلّ مكاناً بارزاً في أعمال (المحكمة الدائمة للشعوب)، وتحتلّ مكافحتها مكاناً هاماً في المبادىء الحقوقية الواردة في (الإعلان العالمي لحقوق الشعوب) (الجزائر، 4 تموز 1976م).

وتؤكد (المادة 1) من إعلان (الجزائر) على أنَّ: **"لكلّ شعب من الشعوب الحق في الحياة"**، وتوضّح (المادة 2) بأنَّ: **"لكلّ شعب من الشعوب الحق في احترام هويته القومية والثقافية"**. وتشير (المادة 3) إلى أنَّ **"لكلّ شعب من الشعوب الحق في الاحتفاظ بملكية أرضه في سلام والعودة إليها عند نهاية الطرد"**. وأخيراً، تتعرّض (المادة 4) إلى واقع جريمة إبادة الأجناس: **"لا يمكن لأحد أن يتعرّض بسبب هويته القومية والثقافية إلى المذابح والتعذيب والاضطهاد والتهجير والنفي والطرد، وأن تُفرض عليه ظروفاً حياتية يمكن أن تخاطر بهويته وسلامة الشعب الذي ينتمي إليه"**.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن نتساءل: لماذا تترتّب على هذه (المحكمة) بعد مرور سنوات عدّة على أن تكرّس جهودها للتحقّق من

صحة ادعاءات الشعب الأرمني؟. إنَّ التهمة الأساسية المتعلقة بإبادة الأجناس وبالمذابح تعود إلى سنة (1915م). إلاَّ أنَّ (المحكمة) مقتنعة بأنَّه من واجبها التأكّد من صحة هذه الشكاوى التاريخية، لأنَّ تلك الاتهامات لم تعرض على المحاكمة ولم يتم الاعتراف بها اعترافاً مناسباً من قبل الحكومة المتّهمة.

في الواقع، فإنَّ الأساس الذي يدعو إلى تفحّص وتقييم الادعاءات المقدّمة باسم الشعب الأرمني مقنع جداً. وإنَّ كل الحكومات التي تولّت زمام الحكم في تركيا منذ سنة (1915م) قد رَفضت تهمة المسؤولية المتعلقة بحوادث جريمة إبادة الجنس الأرمني.

إنَّ الحكومة التركية لا تزال تبذل جهوداً منسّقة لدى المؤسسات الدولية والندوات العلمية للحَيلولة دون الاعتراف بجريمة إبادة الجنس الأرمني، أو بكل طلب يتعلق بحوادث هذه الجريمة.

فضلاً عن ذلك، فإنَّ الحكومة التركية الحالية لم ترفض الاطلاع على هذه الاتهامات الخطيرة بشأن مسؤولياتها عن إبادة الشعب الأرمني فحسب، بل هناك دلائل أخرى تشير إلى استمرار الحكومة في سياستها الرامية إلى تحقيق الإبادة.

إنَّ الاتهامات المتعلقة بتدمير وتدنيس النصب التذكارية المعمارية والمعالم الثقافية والدينية الأرمنية مقنعة للغاية. ومن رأي (المحكمة) فإنَّ تهمة إبادة الأجناس تبقى حقيقة مستمرة تستحقّ التدقيق، وإذا ما ثبتّت الوقائع، فإنّه يجب الاعتراف بها علناً وعلى نحو مناسب من قبل حكّام الدولة المسؤولة. ويستحقّ ضحايا جريمة إبادة الأجناس تعويضاً قضائياً، ولو كان من الواجب تكييف هذا التعويض مع الظروف الراهنة.

وهنا أيضاً، فإنَّ موقف الأرمن الذين نجوا من المذابح وأولادهم يأخذ كل أبعاده. فمن حق كل شعب من الشعوب أن يُطالب بإصرار

بالاعتراف الرسمي من قبل السلطات المعنية بالجرائم وبالغدر المرتكبين بحقه. وكلّما كان الغدر كبيراً طالت مدة إخفاء هذه الوقائع، واشتدّت الرغبة في الاعتراف به. وتلاحظ (المحكمة) بأسى بأنَّ الشعور بالغدر نتيجة رفض الاعتراف بهذه الجرائم قد لعب دوره في ظهور أفعال العنف ضد الدبلوماسيين الأتراك وغيرهم. وتأمل (المحكمة) بتسهيل الاجراءات التي قد تؤدي إلى حل النزاع الناتج عن الحقيقة الأرمنية.

إنَّ جريمة إبادة الأجناس هي من أبشع الجرائم التي يمكن أن ترتكبها الدولة، وعلى الأغلب تحظى الدولة المسؤولة بحماية الدول الأخرى وبحماية كل المؤسسات الدولية وبينها (الأمم المتّحدة) التي تتألف من الدول حصراً. وإحدى المظاهر المثيرة للدهشة في القضية الأرمنية مسؤولية الدول الأخرى - التي لأسباب جغرافية - سياسية - تؤيّد الحكومة التركية في مساعيها للحيلولة دون اجراء تحقيق مناسب أو منح تعويضات قضائية،حتى بعد مرور هذه المدة الطويلة.

لقد كانت (المحكمة الدائمة للشعوب) قد تأسست بغية إملاء الفراغ السياسي والمعنوي الناتج عن عجز الدول في تحقيق العدالة. إنّها فحصت شكاوى الأرمن بالدرجة الأولى بسبب التزام المؤسسات الدولية بالصمت أثناء هذه المدة الطويلة، ولا سيّما بسبب تواطؤ الدول الغربية المهيمنة (باستثناء فرنسا مؤخراً) التي ترتبط مع تركيا بعلاقات عسكرية وسياسية واقتصادية.

إنَّ نشاط (المحكمة) يجد سبباً آخر في القلق المتزايد الذي تشعره إزاء تطوّر جريمة إبادة الأجناس والاتجاهات الجرائمية في العالم. ويشعر أعضاء (المحكمة) بأنَّ تحقيقاً عادلاً وموضوعياً لاتهامات جريمة إبادة الأجناس سيساهم في حمل مرتكبيها على اعتراف بهذه الحقيقة. إنَّ إعلان حقيقة الجريمة وإشهارها يجعلان من العسير على مَن لهم مصلحة في إخفائها

بالبقاء في مناصبهم. وبتثبيت أحقية الشكاوى، فإنَّ (المحكمة) تعيد إلى ضحايا الجريمة كرامتهم وتساعدهم على متابعة نضالهم. وبالفعل، فإنَّ الاعتراف بجريمة إبادة الأجناس نفسها هو من الوسائل الأساسية للكفاح ضدها. فالاعتراف ذاته ما هو سوى تأكيد على حق أي شعب في أن يضمن وجوده وفق القانون الدولي.

الحقائق

أولاً ـ مقدمة تاريخية

إنَّ وجود الشعب الأرمني في (الأناضول الشرقية) وفي (القفقاس) كان قد ثبت منذ القرن السادس قبل الميلاد. ولمدة ألفي سنة عاش فيها الشعب الأرمني فترات من الاستقلال والخضوع، وتوالت عائلات ملكية عدّة على الحكم حتى سقطت آخر الممالك الأرمنية في القرن الرابع عشر للميلاد[1375 م ـ المترجمة]. وبإعلان المسيحية في بداية القرن الرابع [301م ـ المترجمة] ديانة رسمية في البلاد، فضلاً عن ابتداع الأبجدية الأرمنية[406 م ـ المترجمة]، فقد تميّز الأرمن ـ منذ ذلك الوقت ـ بهوية قومية، ولهذا السبب تعرّضوا لاضطهادات متكررة من قبل الغزاة والطغاة. وبالرغم من احتلالهم موقفاً جغرافياً متميّزاً كان يقع على المعابر الاستراتيجية، تمكّن الأرمن حتى الحرب العالمية الأولى، من خلق لغة وثقافة واستطاعوا الحفاظ عليهما. وبكلمة أخرى، في خلق هويّة خاصة بهم في موطنهم التاريخي ـ الذي يسميه الأتراك أنفسهم باسم **"أرمنِستان"** ـ.

إثر سقوط المملكة الأرمنية الأخيرة، فقد سيطر الأتراك على القسم الأعظم من (أرمينيا)، بينما سيطر الفرس على المناطق الشرقية منها والتي ضُمّت في القرن التاسع عشر إلى (روسيا).

ومثل سائر الأقلّيات، فإنَّ الجالية الأرمنية (أو الملّة) كانت تتمتّع باستقلال ديني وثقافي في الامبراطورية العثمانية وعاشت في سلام نسبي في العهد الكلاسيكي من تاريخ الامبراطورية على الرغم من خضوع الأرمن لنظام المواطنين من الدرجة الثانية (رعايا).

ولكن بانهيار الامبراطورية في القرن التاسع عشر، ساءت الظروف وازدادت الاضطهادات. وبالنمو الديمغرافي التركي ووفود الموجات المتتالية من اللاجئين الأتراك من (روسيا) ومن (البلقان)، فضلاً عن استقرار العشائر الرعوية (الأكراد والجركس... وغيرها) في تركيا، فقد اختلّ التوازن السكاني واشتدّ الضغط على الأرمن، بحيث ظهرت مشاكل عدّة تتعلق بملكية الأرض. وكانت النتيجة هي انحطاط ظروف الشعب الأرمني الذي كان على الأغلب يتكوّن من طبقة الفلاحين. وكان من المتعسّر إدخال التحديث والإصلاح في بنيان الامبراطورية المتصلّب، وإنَّ عدداً من محاولات الإصلاح (على سبيل المثال، تنظيم جيش حديث، الضريبة النقدية) أدّى على نحو تدريجي إلى استقلال الشعوب التي كانت خاضعة للعثمانيين. كانت الامبراطورية قد بدأت تضعف كثيراً، ولا سيما تحت ثقل الديون الأجنبية.

بدءاً من سنة (1878م) وعشية الحرب الروسية ـ التركية، فقد غدت (المسألة الأرمنية) إحدى عوامل (المسألة الشرقية). كانت (المادة 16) من (معاهدة سان ـ ستيفانو) (1878م) تقضي باجراء سلسلة من الإصلاحات في المناطق الأرمنية برعاية الروس. ولكن (معاهدة برلين) (1878م) وإثر انقلاب في تكتّلات الحلفاء خفّفت من التزامات تركيا وعهدت إلى (بريطانيا الكبرى) بمهمة الإشراف على تنفيذ الإصلاحات التي لم تنفّذ أبداً.

وبذلك، فقد بدأت تتطوّر حركة ثورية عند الأرمن (حزبي:

الطاشناقستيون والهنتشاك)، وعقب ثورة (صاصون) في سنة (1894م)، كان قد قُتل نحو (300000) من الأرمن في المقاطعات الشرقية وفي (القسطنطينية) بأمر من السلطان (عبد الحميد). لقد أدّت احتجاجات الدول العظمى إلى وعود بإصلاحات جديدة لم تنفّذ أبداً أيضاً، فكان على حرب المقاومة أن استمرت. ومنذ بداية القرن العشرين، كان الثوار الأرمن قد بدؤوا يتعاونون مع حزب (تركيا الفتاة) أيضاً بغية وضع تخطيط فيدرالي للامبراطورية. وبعد الآمال التي كانت قد ترعرعت إثر الثورة الدستورية في سنة (1908م)، بدأت عقيدة حزب (تركيا الفتاة) تتطوّر بتأثير الجناح المتطرّف في الحزب وتتّخذ شكل القومية المتطرّفة التي وجدت تعبيرها في (البانتركية) والطورانية.

ولم يتغير وضع الأرمن في المقاطعات الشرقية بقيام الثورة أو بإسقاط (عبد الحميد) في سنة (1909م) (مذابح أضنه)، وكانت الطلبات لاجراء الإصلاحات قد رُفعت مرة أخرى من قبل الدول العظمى. وأخيراً في سنة (1914م) عُيّن مفتّشون أجانب للإشراف على تنفيذها، الأمر الذي كانت الحكومة العثمانية قد اعتبرته تدخّلاً غير مقبول به.

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت الامبراطورية العثمانية متردّدة في اختيار طرف انحيازها، وفي مطلع تشرين الثاني سنة (1914م) وبضغط من (ألمانيا)، انحازت إلى طرف الدول العظمى المركزية. وبذلك، فقد غدا موقف الأرمن حرجاً لأنّهم كانوا يشغلون منطقة كانت تُعدّ حيوية لدى تركيا لتحقيق أهدافها الطورانية الامبريالية وأهداف بسط نفوذها على شعوب (القفقاس) و(آسيا الوسطى). فضلاً عن ذلك، فإنّ توزّع أبناء الشعب الأرمني بين الامبراطورية العثمانية (2000000) و(روسيا) (1700000) كان يعني انخراطهم في صفوف القوتين المتحاربتين تلقائياً. وأثناء (المؤتمر الثامن لحزب الطاشناقستيون الأرمني) الذي كان قد

عُقد في (أرضروم) في آب من سنة (1914م)، رفض (حزب الطاشناقستيون) عروض (الأتراك الشبّان) الذين طلبوا منه إثارة أعمال الشغب بين الأرمن القاطنين في (أرمينيا الروسية) [أرمينيا الشرقية - المترجمة]. ومنذ بداية الحرب، كان الأرمن القاطنون في (أرمينيا التركية) [أرمينيا الغربية - المترجمة] قد تصرّفوا بعامة كمواطنين أوفياء وانخرطوا في الجيش التركي. من الناحية الأخرى انتظم الأرمن في (أرمينيا الشرقية) في صفوف لجيش الروسي وأرسلوا للقتال على الجبهات الأوروبية، وفي الأشهر الأولى من اندلاع الحرب، كانوا قد شكّلوا فرقاً من المتطوعين الذين خدموا ككشافين في الجيش الروسي - الردّ الروسي على المشروع التركي الذي كان قد عُرض على الأرمن في (أرضروم) قبل عدّة أشهر. إنّ الرفض الذي قَدم من (أرضروم) وتشكيل الفرق المتطوعة اتخذها (الأتراك الشبّان) حجة للادعاء بخيانة الأرمن. كان (أنور باشا) - الذي غدا القائد الأعلى للجيش التركي - قد اخترق خطوط العدو في (ما وراء القفقاس) في منتصف الشتاء، إلاّ أنّه مُني بالهزيمة في (صاريغاميش) بفعل ظروف الشتاء القاسية، وبمهاجمة الجيش الروسي على حد سواء. فلم يبق من الجيش التركي الثالث الذي كان يضم (90000) من الجنود الأتراك سوى (15000) جندي. وفي جو كان يسوده الشعور بخسارة الحرب في (القفقاس)، بدأت التدابير المعادية للأرمن.

ثانياً ـ جريمة إبادة الأجناس

بدءاً من كانون الثاني سنة (1915م)، جُرّد الجنود والدرك الأرمن من أسلحتهم وجُمعوا في فرق كانت كل واحدة منها تضم نحو (500 - 1000) رجل ليعملوا في صيانة الطرق أو ليعملوا كحمالين، ثم أخذوا على مراحل إلى مناطق نائية وأعدموا. في مطلع شهر نيسان بدأ تنفيذ الخطة

التي كانت تضم فصولاً متتالية، نُفّذت بدقة فائقة. وكانت إشارة النفي الأولى قد صدرت في (زيتون) في مطلع نيسان أيضاً، والتي كانت منطقة لا تتمتع بأهمية استراتيجية. بعد فترة قصيرة كانت عمليات النفي قد امتدّت إلى المقاطعات الحدودية.

إنَّ الحجّة التي استُخدمت لتتّخذ عمليات التهجير أبعاداً كبيرة كانت مقاومة الأرمن في مدينة (فان). لقد دمّر (جودت) - والي هذه المدينة - القرى الأرمنية، في حين انتظم الأرمن في (فان) للدفاع عن أنفسهم. وتمّ إنقاذهم من المذابح بفضل اختراق الروس لخطوط العدو بمساندة المتطوعين الأرمن من (القفقاس). وبعد تحرير مدينة (فان) في 18 أيار، تقدّم الروس، إلاَّ أنَّ هجوماً تركياً معاكساً صدّهم في نهاية حزيران. وبذلك، كان بإمكان الأرمن في ولاية (فان) أن يتراجعوا ويتجنّبوا الإبادة.

عندما وصلت أنباء عصيان (فان) إلى (القسطنطينية)، انتهز (حزب الاتحاد والترقّي) الفرصة. فاعتقل الأتراك نحو (650) شخصية أرمنية من الكتّاب والشعراء والمحامين والأطباء والكهنة والسياسيين (ليلة 24 نيسان 1915م). وتمّ نفيهم وقتلهم في الأشهر اللاحقة، فأُبيدت الطبقة المثقّفة من الأرمن كلّها.

وبدءاً من 24 نيسان وباتباع خطة دقيقة، أصدرت الحكومة أوامر نفي الأرمن من الولايات الشرقية. ولمّا كانت مدينة (فان) يحتلّها الجيش الروسي، فإنَّ هذه التدابير لم تشمل سوى ست ولايات هي: (طرابزون) و(بتليس) و(ديار بكر) و(خربوط) و(سيواس) و(أرضروم). لقد عُهد بمهمة تنفيذ الخطة إلى الـ**"تشكيلات الخاصة"**(OS) التي كانت تضم المجرمين والمحكوم عليهم بتهم تشمل جرائم مختلفة، وتمَّ تدريبهم وتسليحهم من قبل (حزب الاتحاد والترقّي). وإنَّ هذه المنظّمة المساعدة التي كان يرأسها (بهاء الدين شاكر)، كانت ترتبط ارتباطاً مباشراً بـ(اللجنة

المركزية لحزب الاتحاد والترقّي). كانت الأوامر قد صدرت من (القسطنطينية) إلى الولاة وإلى القائم مقامين، فضلاً عن المسؤولين المحلّيين من الـ"**تشكيلات الخاصة**" (OS). لقد كان هؤلاء المسؤولون يتمتّعون بسلطات غير محدودة، على نحو كان بإمكانهم طرد الذين كانوا يعارضونهم. فالأساليب المتّبعة والأمر الذي بموجبه تمّ إخلاء المدن والمسالك التي اتّبعتها قوافل المنفيين الأرمن كانت تدل على وجود قيادة مركزية تشرف وتراقب مراحل تنفيذ البرنامج. فقد كانت أوامر النفي قد ظهرت علناً وأرسلت إلى كل مدينة وقرية، ومُنحت العائلات مدة يومين من الزمن لتجمع ممتلكاتها، وأما أملاكها فقد حجزها الأتراك ثم باعوها. كانت الحركة الأولى تشمل اعتقال الوجهاء وأعضاء الأحزاب السياسية الأرمنية والكهنة والشبّان وإجبارهم على توقيع إقرارات كاذبة، ثم تمّ قتلهم بعد أن صُنّفوا في مجموعات صغيرة. إنَّ قوافل المنفيين كانت تضم النساء والشيوخ والأطفال. وفي المدن المنعزلة، أبيدت العائلات بكاملها، واحتلّ الأتراك منازل الأرمن ثم أحرقوها. وعلى شواطىء (البحر الأسود) وعلى طول نهر الدجلة بالقرب من (ديار بكر)، أغرقت الزوارق المحمّلة بالمهاجرين الأرمن. وفي الفترة الممتدّة بين شهر أيار وشهر تموز من سنة (1915م) كانت المقاطعات الشرقية قد دُمّرت ونُهبت من قبل الجنود والدرك الأتراك وعصابات الـ"**تشكيلات الخاصة**"... والآخرين. كانت السلطات التركية قد غضت بصرها عن هذه السرقات والنهب والتعذيب والقتل، بل إنّها شجّعته وعاقبت أية دعوة موجّهة لها لحماية الأرمن.

ولكن لم يكن بالإمكان الحفاظ على سرية العملية. إنَّ الدول المتحالفة وبعد تلقّي الأنباء من المبشّرين ومن القناصل، أوعزت الحكومة التركية في 24 أيار بوضع حد لهذه المذابح واعتبرت كل فرد من أفراد الحكومة مسؤولاً عنها. فأصدرت تركيا مرسوماً يضفي على عملية النفي صيغة

رسمية وهي تبرّر ذلك بخيانة الأرمن وباقترافهم أعمالاً تخريبية وإرهابية في المناطق الأرمنية.

في الواقع، لم يكن النفي سوى شكلاً خفيّاً عن الإبادة. ففي المرحلة الأولى، قُضي على الرجال الأرمن الأكفاء، ثم أبيدت قوافل المرحّلين جوعاً وعطشاً وقتلاً. كانت الآلاف من جثث الضحايا تتراكم على طول الطرق، وكانت الأشجار وأعمدة البرق مثقلة بالمشنوقين، وكانت الأجسام المقطّعة تطوف في مياه الأنهار التي تجرفها إلى الضفاف. وتمكّن (300000) من الأرمن من أصل (1200000) من سكان المقاطعات الشرقية السبع، من اللجوء إلى (القفقاس) بفضل الاحتلال الروسي. أما سائر المنفيين فكانوا قد قُتلوا أو تمّ نفيهم، واختُطفت النساء والأطفال الذين كان يبلغ عددهم نحو (200000) من الأرمن. فلم يصل إلى (حلب) - مركز تجمّع المنفيين - سوى (50000) من الناجين.

في نهاية تموز سنة (1915م)، كانت الحكومة قد بدأت بعمليات تهجير الأرمن من (الأناضول) ومن (كيليكيا)، متّبعة سياسة تحويل السكان الأرمن من الأقاليم البعيدة عن الحدود، حيث لم يكن وجودهم يشكّل خطراً على الجيش التركي. كان المنفيون يتّجهون جنوباً، ثم يتم قتلهم على الطرقات. وأرسل الناجون من (حلب) إلى الصحراء السورية جنوباً أو إلى صحارى (بلاد ما بين النهرين) في الجنوب الشرقي. كانت قد أقيمت معسكرات التجميع في المدن السورية: (حماة) و(حمص) وبالقرب من (دمشق). لقد آوت هذه المعسكرات نحو (120000) من المنفيين الأرمن وعاد أغلبهم إلى (كيليكيا) في سنة (1919م). من الناحية الأخرى، فقد دُفع بالمنفيين الموجودين على طول نهر الفرات جنوباً إلى (دير الزور) ووصلها نحو (200000) منهم. وفي الفترة الممتدّة ما بين شهر آذار وآب من سنة (1916م) صدرت الأوامر من (القسطنطينية) لتصفية

البقية الباقية من الأرمن على طول السكة الحديدية إلى (بغداد) وضفاف نهر الفرات.

وعلى الرغم من ذلك، فقد نجا عدد من الأرمن في تركيا. ففي بعض المقاطعات نجت، على الأغلب، بعض العائلات البروتستانتية والكاثوليكية بفضل تدخّل البعثات الدينية الأمريكية والممثّل البابوي. وفي حالات أخرى، أنقذ الأرمن بفضل حماية الموظفين الأتراك أو أنَّهم لجؤوا إلى أصدقائهم من الأكراد أو الأتراك. كما نجا الأرمن في (القسطنطينية) و(إزمير) من النفي أيضاً. ولا بدّ من ذكر المقاومة التي جرت ضد التدابير التركية في (الرّها) و(شايين قره هيصار) و(جبل موسى)، فضلاً إلى لجوء كثير من الأرمن إلى (روسيا). وبعامة، يمكن تقدير عدد الذين نجوا من المذابح في نهاية سنة (1916م) نحو (600000) أرمني من أصل (1800000) (في سنة 1914م) وذلك وفق تقديرات (آرنولد توينبي).

لقد أُخليت (الأناضول الشرقية) من سكانها الأرمن، ولجأ أولئك الذين نجوا من المجازر إلى (سورية) و(لبنان)، على حين أنَّ بعضهم الآخر اتجه إلى (أرمينيا الشرقية). وفي نيسان سنة (1918م) وبغية التخلّص من أحكام (معاهدة برست ـ ليتوفسك) التي كانت تقضي بتنازل (روسيا) البلشفية لتركيا عن مدن: (باطوم) و(كارس) و(أرداهان)، فقد أعلنت (منطقة ما وراء القفقاس) استقلالها في نظام فيدرالي لم يدم طويلاً، وانهار في أيار سنة (1918م) بتأسيس ثلاث جمهوريات هي: (جيورجيا) و(أرمينيا) و(أذربيجان).

وفي تشرين الثاني سنة (1918م) وإثر انهزامها، كانت تركيا قد اعترفت بدولة (أرمينيا)، وفي السنة التالية تنازلت لها عن ولايتي: (كارس) و(أرداهان).

لقد وعدت كل الحكومات المتحالفة مراراً - (لويد جورج) و(كليمنصو) و(و. ويلسون) وآخرين - وتعهّدت رسمياً بإعادة حقوق "الشعب الأرمني الشهيد".

في نيسان سنة (1920م)، اقترح (مؤتمر سان - ريمو) أن تقبل (الولايات المتّحدة) الانتداب على (أرمينيا)، وبغض النظر عن قرار (الولايات المتّحدة)، كان يقضي بأن يعيّن الرئيس الأمريكي (ودرو ويلسون) حدود الدولة الأرمنية، لأنَّ معاهدة السلام مع تركيا كانت سوف تختاره حَكَماً في مسألة الحدود الأرمنية - التركية.

وكانت (معاهدة سيفر) (10 آب 1920م) قد اعترفت بدولة (أرمينيا) وصدّقت الحدود المعيّنة من قبل الرئيس (و. ويلسون)، لكنّها لم تحل المشكلة. إنَّ هذه المعاهدة التي كانت قد وقّعتها حكومة (القسطنطينية) والتي كانت توزّع مساحات شاسعة من أراضي (الأناضول) بين الايطاليين والبريطانيين والفرنسيين وترضي اليونانيين في منطقة (بحر إيجه)، رُفضت من قبل (مصطفى كمال). ووجدت (جمهورية أرمينيا) بقيادة اشتراكيي (حزب الطاشناقستيون الأرمني) نفسها محصورة بين هجمات قوات (مصطفى كمال) و(روسيا) البلشفية، وعندما أعلن الرئيس (و. ويلسون) رسمياً حدود الدولة الأرمنية في 20 تشرين الثاني (1920م)، كانت (جمهورية أرمينيا) على وشك الانهيار. فقد استعادت تركيا ولايتي: (كارس) و(أرداهان) وفق بنود (معاهدة ألكسندرابول)، وما تبقّى من أراضي (أرمينيا) (30000 كم2) قَبلت الحكم السوفييتي في 2 كانون الأول 1920م.

في 24 تموز (1923م)، وقّعت (معاهدة لوزان) بين الدول العظمى والجمهورية التركية الجديدة دون أن يرد فيها ذكر (أرمينيا) أو حقوق الأرمن. ووُضعت (المسألة الأرمنية) في طي النسيان رسمياً.

ثالثاً ـ الأدلّة

إنَّ (المحكمة) مدعوة للنظر في دعوى اتهام جريمة إبادة الجنس الأرمني اعتماداً على الحوادث التي كانت قد وقعت ما بين سنتي (1915م ـ 1916م).

وتعدّ (المحكمة) الوقائع المذكورة أعلاه حقيقية، استناداً إلى الأدلّة المتعدّدة والمتطابقة. لقد قُدّمت الأدلّة وجرى تحليلها في مختلف التقارير التي استمعت إليها (المحكمة) وكانت مرفقة بعدد كبير من الوثائق.

ووضع البروفسور (رتيشارد ج. هوفانّيسيان) جدولاً شاملاً بالمؤلفات الخاصة بمصادر هذه المعلومات (بيبليوغرافيا) بعنوان: **"إبادة الأرمن"** [بالفرنسية]، (كامبريدج ـ ماساتشوستس، 1981م).

إنَّ أهم الوثائق ـ باستثناء المصادر العثمانية التي لا تزال تبقى محظورة ـ هي التالية:

ـ الأرشيف (المحفوظات) الألماني الذي يتمتّع بأهمية خاصة لأنَّ (ألمانيا) كانت حليفة الامبراطورية العثمانية. وتجدر الإشارة إلى تقارير وشهادات (جوهانّس ليبسيوس) والدكتور (آرمين فيكنر) و(منظمة دوتش هيلفبوند) والدكتور (جاكوب كونزلر) والصحافي (ستومير) والدكتور (مارتن نيباك) والمبشّر (أرنست كريستوفل) والجنرال (أوتّو ليمان فون ساندرز). ويُذكر عن هذا الأخير أنَّ السكان الأرمن في (إزمير) و(أدرنة) أُنقذوا بفضل تدخلاته القوية.

ـ تقارير الدبلوماسيين والموظفين في القناصل الألمانية الذين شهدوا بأم أعينهم ظروف تشتّت الأرمن في (أرضروم) و(حلب) و(صامصون)... ومناطق أخرى.

ـ الأرشيف (المحفوظات) الأمريكي الذي يضم مجموعة ضخمة من

المواد التي تحذو الحذو ذاته (تقارير المبشّرين والقناصل والمنظّمات الخيرية)، و**"الشؤون الداخلية في تركيا 1910م ـ 1919م، المشكلات العرقية"**، و(وزارة الخارجية)، فضلاً عن مذكرات السفير الأمريكي (هنري مورغنطاو).

ـ **"الكتاب الأزرق"** العائد للسلطات البريطانية الذي خصّصته لهذه الحوادث وكان قد نُشر سنة (1916م) من قبل (الفيكونت برايس).

ـ محاضر جلسات محاكمة الاتحاديين والمرفوعة من قبل الحكومة التركية عشية هزيمة الامبراطورية العثمانية.

وأثناء تلك المحاكمة التي كانت قد جرت في الفترة الممتدّة بين شهر نيسان وتموز سنة (1919م)، كانت الحكومة التركية قد تلّقت الأدلّة الخاصة بعمليات النفي والمذابح واتّهمت أمام المحكمة العسكرية جميع المسؤولين عن هذه الأعمال ـ وقد تمّت محاكمة أغلبهم غيابياً. إنّ الأحكام الصادرة كانت تدين أغلب المتّهمين وفيهم (طلعت) و(أنور) و(جمال) الذين حُكم عليهم بالإعدام غيابياً.

ـ الشهادات التي أدلى بها إلى (المحكمة) أربعة من الشهود الذين كانوا قد نجوا من المذابح وعاشوا في طفولتهم هذه الحوادث.

رابعاً ـ وجهات النظر التركية

لقد تفحّصت (المحكمة) وجهات النظر التركية التي كانت قد وردَت في الوثائق التي عُرضت عليها. إنَّ رفض الحكومة التركية الاعتراف بجريمة إبادة الجنس الأرمني يستند إلى الحجج التالية: تقدير أصغري لعدد الضحايا، مسؤولية الثوريين الأرمن، نقل المسؤولية إلى الخصم، عدم وجود نيّة القتل العمد أو سبق الإصرار والتصميم.

ـ إنَّ عدد الأرمن القاطنين في الامبراطورية العثمانية كان يقدّر في سنة (1914م) نحو (2100000) أرمني وفق إحصاءات (البطريركية الأرمنية) ونحو (1800000) وفق تقديرات (آرنولد توينبي)، ونحو (1300000) وفق الإحصاءات التركية. وبالرغم من الاختلافات في عدد الضحايا فإنَّ الأرمن وأغلب الخبراء الغربيين يتّفقون على النسبة ذاتها: ألا وهي بأنَّ (2/3) من السكان الأرمن قد أبيدوا. إلَّا أنَّ الأتراك يدّعون بأنَّه لم يُفقد سوى نسبة (20 ـ 25٪) من السكان الأرمن أثناء عمليات "النقل"، وذلك بسبب سوء الظروف الحربية بعامة، ثم تشير الحكومة التركية إلى أنَّ خساراتها كانت كبيرة أيضاً. ولا بدَّ أنَّ هذا الرأي يتجاهل الحقيقة. فقد اختفى الأرمن على نحو كلّي تقريباً من (الأناضول) وعدد السكان في تركيا يبلغ حالياً نحو (45000000) نسمة بينما لا يتجاوز عدد الأرمن (100000).

ـ وبغية التخلّص من المسؤولية، فإنَّ الدولة التركية تحتجّ بأنَّ الأرمن كانوا قد اقترفوا أعمال العصيان والخيانة أثناء الحرب. ولكن (المحكمة) تلاحظ بأنَّ العمليات المسلّحة الوحيدة التي كانت قد وقعت في الامبراطورية العثمانية هي ثورة (صاصون) والمقاومة في (فان) في نيسان سنة (1915م).

ـ والحجّة الأخرى المقدّمة من قبل الدولة التركية هي اتهام الأرمن بارتكاب جريمة إبادة الجنس التركي. والصحيح بأنَّ ما جرى في سنة (1917م) (أي بعد أكثر من سنة من إتمام عمليات النفي وإبادة الأرمن) أن أحرق الجنود الأرمن عدداً من القرى التركية، ولا تعتبر (المحكمة) هذه الأفعال، وإن كانت تستوجب اللوم، في إطار جريمة إبادة الأجناس. فضلاً عن ذلك، فإنَّ (المحكمة) تلاحظ أيضاً بأنَّ هذه الأفعال كانت قد وقعت في فترة لاحقة ولا تمت بصلة إلى زمن اقتراف مذابح الأرمن الجماعية.

ـ وأخيراً، ترفض الحكومة التركية تهمة القتل العمد أو سبق الإصرار والتصميم، وتبدي الشكوك تجاه صحة البرقيات الخمس المرسلة من قبل وزير الداخلية (طلعت) والتي ثبتت صحتها من قبل الخبراء أثناء محاكمة (صوغمون تهليريان) في (برلين ـ شارلوتنبرغ) سنة (1921م). وكانت قد أعلنت براءة هذا الأخير من اتهام قتل (طلعت)، استناداً إلى الجرائم المرتكبة ضد البشرية والمنظّمة من قبل حكومة (تركيا الفتاة). وكذلك، لم يكن السفير الألماني (وانغنهايم) يشك في نيّة سبق الإصرار والتصميم في الحوادث المذكورة وذلك منذ 7 تموز (1915م). **"إنَّ هذه الظروف والأسلوب الذي بموجبه نفّذت عمليات النفي، يبرهن على أن الحكومة تسعى فعلاً إلى إبادة العرق الأرمني في الامبراطورية العثمانية"** (رسالة تتعلق بشمولية تدابير النفي للمقاطعات التي لم تكن مهدّدة بالغزو الأجنبي، [الوثيقة رقم (107) في مجموعة **"ألمانيا وأرمينيا"** [بالفرنسية]، (1914م ـ 1918م)]، من أرشيف (ويليام استراس) الذي كان قد نشره (جوهانّس ليبسيوس).

في سنة (1971م) طلبت (لجنة حقوق الإنسان) التابعة لـ(الأمم المتّحدة) من (اللجنة الفرعية) ـ التي كانت تضم خبراء دوليين ـ **"دراسة مسألة منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس"** بغية مكافحة التمييز العنصري وحماية الأقلّيات.

وفي سنة (1973م) وسنة (1975م)، وردت في التقريرين المؤقتين المقدّمين إلى (اللجنة الفرعية) من قبل المقرر الخاص (الفقرة 30) التي كانت تنص على ما يلي:

"تجدر الإشارة في الأزمنة الحديثة، إلى وجود مجموعة كبيرة من

الوثائق التي تبحث في مذبحة الأرمن والتي اعتُبرت أول جريمة إبادة الأجناس المرتكبة في القرن العشرين".

لقد أُغفلت هذه الفقرة من التقرير النهائي التي قدّمت إلى اللجنة سنة (1979م).

وكانت (اللجنة الفرعية) قد أشارت إلى أنَّ هذا الإغفال أدّى إلى ارتفاع موجة من الاعتراضات لم تكن نتائجها مقدّرة من قبل مؤلف التقرير، وطلب منه أن يأخذ بالأهمية هذه الردود وآراء الخطباء المندوبين الذين انتقدوا هذا الإغفال بالاعتبار عند وضع اللمسات الأخيرة من تقريره.

ولمّا كان المقرر الخاص لم يبد نشاطاً جديداً لإنهاء مهمّته، فإنَّ (اللجنة الفرعية) وتطبيقاً للقرار (33 \ 1983) الصادر عن (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية) فقد عَيّنت مقرراً خاصاً جديداً وكلّفته بإعادة النظر في التقرير وإنهاء الدراسة عن موضوع **"مسألة منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس"**.

وثبت لدى (المحكمة) بأنَّ معارضة الوفد التركي لتبنّي (الفقرة 30) المذكورة أعلاه كانت تقدّم الحجج التالية:

- إنَّ الحقائق المقدّمة مشوّهة ولا تمثّل الحقيقة التاريخية.

- إنَّ استخدام مصطلح **"جريمة إبادة الأجناس"** لم يكن صحيحاً لأنَّ تلك الحوادث لم تكن مذابح بل كانت أفعالاً وقعت أثناء فترة الحرب.

- وأخيراً، فإنَّ إعادة هذه الحقائق - التي يعود تاريخها إلى مطلع هذا القرن - إلى الأذهان، يساهم في إثارة المشاعر العدائية.

لقد تفحّصت (المحكمة) وجهات النظر الواردة في النقطتين الأولى

والثانية والتي تتعلق بالحوادث وبالقانون، وتأمل المساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق رغبة (لجنة حقوق الإنسان) لتقوم (اللجنة الفرعية) بمهمّتها بعد أخذ كل التقارير التي عُرضت عليها بالاعتبار.

وما يخص النقطة الثالثة فقد ثبت لـ(المحكمة) بأنَّ **"الامتناع بتبنّي (الفقرة 30) المذكورة أعلاه لن يؤدي إلى تهدئة الأفكار بل سيؤدي إلى إثارة ردود فعل عنيفة"**.

في القانون

أولاً ـ في حقوق الشعب الأرمني

لقد ثبت لـ(المحكمة) بأنَّ مجموعات السكان الأرمن التي تعرّضت للمذابحوغيرها من الأعمال الوحشية، تشكّل شعباً (أو أمة) بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة في قانون الشعوب.

واليوم، يملك هذا الشعب الحقّ ليقرر مصيره وفق أحكام (المادة 1) و(المادة 2) من (ميثاق الأمم المتّحدة) وأحكام (الإعلان العالمي لحقوق الشعوب) المصدّق عليه في (الجزائر) في 4 تموز 1976م. وبذلك، على المجتمع الدولي وبخاصة (الأمم المتّحدة) أن تتخذ التدابير الضرورية لاحترام هذا الحق الأساسي وتمكينه من الممارسة الفعلية لهذا الحق.

وتشدّد (المحكمة) على الالتزامات الخاصة التي تقع على عاتق الدولة التركية وفق القاعدة العامة لحقوق الشعوب والمعاهدات الخاصة التي كانت قد أبرمت منذ قرن تقريباً. وتشير (المحكمة) إلى (المادة 61) من (معاهدة برلين) والتي بموجبها تعهّدت تركيا منذ سنة (1878م) أن تؤمن لأبناء الشعب الأرمني في الامبراطورية العثمانية نظاماً يضمن ازدهارهم

في جوّ من الأمان بإشراف المجتمع الدولي. وتلاحظ (المحكمة) أيضاً بأنَّ وعود حق تقرير المصير التي كانت قد أعطيت للشعب الأرمني أثناء الحرب العالمية الأولى لم تحترم أبداً، لأنَّ المجتمع الدولي أفسح المجال لانهيار الدولة الأرمنية التي كانت قد اعترفت بها مبدئياً الدول العظمى المتحالفة وتركيا نفسها في (معاهدة باطوم).

إنَّ عدم احترام حق الدولة الأرمنية في الوجود ضمن حدودها المعترف بها على أنّها إحدى أعضاء المجتمع الدولي، وعدم احترام حقّ الشعب الأرمني في حياة آمنة في الامبراطورية العثمانية لا يمكن أن يؤدي إلى هدر حقوق الشعب الأرمني وانحلال مسؤولية المجتمع الدولي تجاه ذلك الشعب.

وترى (المحكمة) أنَّ مصير أي شعب لا يمكن أن يعدّ أبداً مسألة داخلية بحتة تخضع تماماً لمشيئة الدول ذات السيادة. إنَّ الحقوق الأساسية لهذا الشعب تخصّ المجتمع الدولي على نحو مباشر والذي يملك الحق والواجب في الإشراف على احترامها وبخاصة عندما تنكرها إحدى الدول الأعضاء علناً.

في هذه القضية الخاصة نستنتج بأنَّ الدول المعنية اعترفت بحقوق الشعب الأرمني بمراقبة ممثّلي المجتمع الدولي، وذلك قبل أن ينص (ميثاق الأمم المتّحدة) على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ثانياً ـ في تهمة جريمة إبادة الأجناس

آ ـ القواعد العامة

وفق نصوص (الاتفاقية لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) التي تبنّتها (الجمعية العمومية للأمم المتّحدة) في 9 كانون الأول (1948م)، فإنَّ إبادة

الأجناس تُعدّ **"جريمة يعاقب عليها القانون الدولي"** ، **"سواء اقتُرفت في زمن السلام أم في زمن الحرب"** (المادة I).

وتعتبر جريمة إبادة الأجناس أحد الأفعال التالية التي تُرتكب بغية التخريب الكلّي أو الجزئي لتجمّعات (أو مجموعات) بشرية قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية:

آ ـ قتل أعضاء تجمّع بشري.

ب ـ إلحاق أضرار جسدية وفكرية بالغة لأعضاء التجمّع البشري.

جـ ـ الإساءة إلى ظروف حياة تجمّع بشري عن عمد وفيها التخريب الفيزيولوجي الكلّي أو الجزئي.

د ـ فرض التدابير التي تؤدي إلى منع الولادات في تجمّع بشري.

هـ ـ نقل الأولاد قسراً من أحد التجمّعات البشرية إلى تجمّع آخر.

ووفق (المادة III) تُعاقب الأفعال التالية:

آ ـ جريمة إبادة الأجناس.

ب ـ التآمر بغية اقتراف جريمة إبادة الأجناس.

جـ ـ التحريض العلني والمباشر لاقتراف جريمة إبادة الأجناس.

د ـ المحاولة لاقتراف جريمة إبادة الأجناس.

هـ ـ الاشتراك في جريمة إبادة الأجناس.

وأخيراً فإنَّ (المادة IV) تفرض معاقبة الأشخاص مرتكبي أحد هذه الأفعال، سواء **"أكانوا من الحكام أم من الموظفين الرسميين أو الأفراد"**.

وتلاحظ (المحكمة) بأنّه يجب قبول هذه الأحكام على أنّها تعريف للظروف التي تتوجب فيها معاقبة جريمة إبادة الأجناس وفق قوانين الشعوب، على الرغم من وجود تعريف أكثر شمولية.

لقد وُضعت هذه (الاتفاقية) موضع التنفيذ في 12 كانون الثاني (1951م)، وكانت تركيا قد صدّقتها في 31 تموز (1950م). إلاَّ أنَّ ذلك لا يعني بأنَّ أفعال جريمة إبادة الأجناس لا يمكن ملاحقتها قضائياً إذا كانت:

1 ـ قد ارتُكبت قبل وضع (الاتفاقية) موضع التنفيذ.

2 ـ أو إذا كانت قد اقتُرفت من قبل دولة لم تصدّقها.

وإذا كان من الصحيح بأنَّ (الاتفاقية) ترتّب على موقعيها التزامات لمنع ومعاقبة الجريمة، فإنَّ ذلك لا يمنع من الاعتبار بأنَّ لهذه (الاتفاقية) صفة معلنة للقانون لا منشئة له في إقرارها لمبدأ وجوب معاقبة جريمة إبادة الأجناس نفسها.

وتظهر هذه الصفة المعلنة للقانون من نصوص (الاتفاقية). ونجد في المقدّمة أنَّ الأطراف المتعاقدة **"تعترف بأنَّ جريمة إبادة الأجناس في كل المراحل التاريخية ألحقت خسائر بالغة بالبشرية"** و**"تؤكد"** الأطراف الموقعة في (المادة I) على أنَّ هذه الجريمة **"جريمة دولية"**. ويثبت هذا التأكيد ثبوتاً حتمياً وجود هذه الجريمة قبل تاريخ 9 كانون الأول (1948م). فضلاً عن ذلك، فإنَّ هذا المبدأ مكرس أيضاً في القانون الدولي الذي يعكس القناعة الجماعية للدول. وتجدر الإشارة إلى أنَّ مصطلح **"جريمة إبادة الأجناس"** كان قد ابتُدع مؤخراً، لأنَّ الأفعال المذكورة قد استُنكرت منذ الأزمنة القديمة.

بعد قبول هذه الصفة (أو القاعدة) المعلنة، لا يترتّب على (المحكمة) أن تعيّن بدقة تاريخ نشوء هذه القاعدة التي تحرّم جريمة إبادة الأجناس وتصنّفها (الاتفاقية). فالمهم أنَّ هذه القاعدة كانت قد دخلت حيّز الوجود في الوقت الذي وقعت فيه المذابح موضوع الادعاء. ويظهر على نحو جلي من ردود الفعل التي أثارَتها المسألة الأرمنية ـ ولو كانت في بعض

الأحيان تقبل المناقشة ـ بأنَّ **"قوانين الإنسانية"** كانت تدين سياسة الإبادة المنظّمة المتّبعة من قبل الحكومة العثمانية. و(المحكمة) تشدّد على مثل تلك القوانين وتشير إلى ضرورة إضفاء الصفة الرسمية عليها ليس اعتماداً على مستلزمات أدبية وأخلاقية فحسب، وإنّما اعتماداً على التزامات **"الحقوق الإيجابية"** التي لا يمكن للدول أن تتجاهلها وهي تدّعي بأنّها لم تشترك في المعاهدات المعنية، وذلك على غرار (قاعدة مارتنز) في مجال (قانون الحرب). فضلاً عن ذلك، فإنَّ إدانة الجرائم المرتكبة أثناء الحرب العالمية الأولى تؤكد قناعة الدول بأنَّ القانون لا يسمح بها وإن لم تكن قد حظرت بعد بالقوانين المكتوبة. وتذكر (المحكمة) بأنَّ الجرائم المرتكبة ضد البشرية فضلاً عن جرائم الحرب كانت موضوع تلك الإدانة. إنَّها تؤكد أيضاً (المادة 230) من (معاهد سيفر) التي كانت قد أشارَت إشارة واضحة إلى مسؤولية تركيا في المذابح التي وقعت على الأراضي التركية. لا بدَّ أنَّ هذه المعاهدة لم تصدّق وأنَّ التزام القمع الذي كانت تنظّمه لم ير النور، إلاَّ أنَّ هذا الوضع لا يمنع أبداً من الاعتبار بأنَّها تعكس بوضوح قناعة الدول في إدانة الجريمة التي نسمّيها اليوم بجريمة إبادة الأجناس واعتبارها غير قانونية.

وبذلك، ترى (المحكمة) بأنَّ جريمة إبادة الأجناس كانت مدانة في القانون منذ زمن المذابح الأولى التي ذهب الأرمن ضحية لها، وأنَّ (الاتفاقية) (9 كانون الأول 1948م) جاءت لتعبّر رسمياً ـ وإن كان ذلك بتعابير محدودة ـ عن وجود قاعدة قانونية يجب أن تطبّق على الحوادث التي عُرضت على هذه (المحكمة).

ب ـ الاتهام باقتراف جريمة إبادة الجنس الأرمني

في ضوء الأدلّة التي قُدّمت إلى المحكمة، فإنَّ الاستنتاجات التالية التي

أوردنا فحواها أعلاه، تفرض ذاتها:

لا بدّ من أنَّ الأرمن يؤلفون مجموعة قومية (أو تجمّع قومي) وفق ما أشير إليه في تعريف القاعدة التي تمنع جريمة إبادة الأجناس. إنَّ هذا الاستنتاج يغدو أكثر إلزاماً لأنَّهم يؤلفون شعباً ويحميهم حق تقرير المصير، الأمر الذي يقدّم سبباً آخر للقبول بأنَّهم يؤلفون مجموعة بشرية لا يمكن القضاء عليها تبعاً للقواعد الخاصة بجريمة إبادة الأجناس.

إنَّ حقيقة الوقائع التي تشكّل جريمة إبادة الأجناس ثابتة ولا يمكن التشكيك فيها. وإنَّ وقائع قتل أفراد من المجموعة (أو التجمّع) أو المساس بسلامتهم الجسدية والفكرية وإخضاعهم لظروف معيشية تؤدي إلى القضاء عليهم، ظهر كل ذلك جلياً في الأدلة الكثيرة التي قُدِّمت إلى (المحكمة). وأثناء دراسة الوقائع أخذت (المحكمة) بالاعتبار المذابح التي كانت قد ارتُكبت في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1915م - 1917م) والتي كانت تمثّل أقصى مظاهر السياسة العثمانية التي ظهرت بوادرها على نحو واضح في حوادث السنوات (1894م - 1896م).

إنَّ التصميم الدقيق لإبادة المجموعة والذي يعد من معالم جريمة إبادة الأجناس ثابت أيضاً. فالشهادات والوثائق التي قُدِّمت إلى (المحكمة) أشارت إشارة واضحة إلى وجود سياسة مخططة كانت تهدف للقضاء على الشعب الأرمني. وينطبق هذا التصميم تماماً على ما ورد في (المادة II) من (الاتفاقية) (9 كانون الأول 1948م).

وتظهر هذه السياسة في الأفعال التي تنسب دون أي التباس إلى السلطات التركية أو العثمانية وبخاصة المذابح التي اقترفت ما بين السنوات (1915م - 1917م). لقد ثبت لـ(المحكمة) أيضاً أنَّ السلطات الرسمية ذاتها، لجأت إلى أسلوب الدعاية الوقحة وإلى الأساليب الأخرى لتحريض السكان المدنيين على ارتكاب أفعال جريمة إبادة الجنس الأرمني، فضلاً عن

الأعمال الوحشية التي ارتكبتها. وقد ثبت، بأنَّ هذه السلطات امتنعت عن التدخّل لوضع حد للمذابح على الرغم من أنَّها كانت تمتلك القدرة اللازمة. وباستثناء محاكمة الاتحاديين، فإنَّها لم تعاقب المذنبين. ولم يكن هذا الاتجاه سوى تحريض على الجريمة ويستلزم إدانتها بالقانون الخاص الذي يدين التنفيذ المباشر لجريمة إبادة الأجناس.

وترى (المحكمة) في ضوء الأدلّة التي قُدِّمت إليها بأنَّ مختلف الحجج (عصيان، خيانة... الخ) التي تقدّمت بها الحكومة التركية لتبرير المذابح، لا تعتمد على أي أساس. وتُذكّر بأنَّ ثبوت تلك الأفعال لا يبرر المذابح المقترفة. إنَّ **"جريمة إبادة الأجناس"** جريمة لا تقبل أي اعتذار أو تبرير.

لهذه الأسباب، تجد (المحكمة) أنَّ تهمة إبادة الشعب الأرمني الموجّهة ضد السلطات التركية ثابتة.

ثالثاً ـ الآثار المترتّبة على جريمة إبادة الأجناس

تذكّر (المحكمة)، أنَّ جريمة إبادة الأجناس لا تخضع للتقادم (مرور الزمن) أسوة بكل الجرائم المرتكبة ضد البشرية وفق قواعد القانون الدولي، كما تؤكده الاتفاقية الخاصة (بعدم شمول التقادم لجرائم الحرب وللجرائم المرتكبة ضد البشرية) والتي كانت قد صدّقتها (الجمعية العمومية للأمم المتّحدة) في 26 تشرين الثاني (1968م).

إنَّ جميع أولئك المسؤولين عن المذابح، سواء أكانوا **"من الحكّام أم من الموظفين الرسميين أو الأفراد"** يخضعون للعقاب الذي التزمت الدول بإنزاله عليهم، احتراماً للضمانات الخاصة بممارسة العدالة القمعية.

وبغض النظر عن مسألة العقوبة الجزائية، فإنَّ جريمة إبادة الأجناس تشكّل خرقاً للقانون الدولي، وعلى الحكومة التركية أن تتحمّل

مسؤوليتها. وبذلك، فإنَّ أول واجباتها هو الالتزام الأساسي للاعتراف بهذه الجريمة دون تحريف الحقائق، وبأن تبدي أسفها عن ارتكابها، الأمر الذي قد يعوّض بعض الشيء الأضرار المعنوية غير المحدودة التي عانتها الأمة الأرمنية.

وتشير (المحكمة) إشارة خاصة إلى أنَّه في ضوء أحكام القانون الدولي والاجتهاد الدولي العائد إليه، فإنَّ هويّة واستمرارية الدولة التركية لم تتأثر بالتغيّرات التي وقعت منذ انهيار الامبراطورية العثمانية، ولا يمكن للخسارات الإقليمية ولا للنظام السياسي الجديد الذي تبنّته أن يغيّرا شيئاً في استمرارية هويّتها: بأنَّها عضو من أعضاء المجتمع الدولي. وبالنتيجة، فليس بالإمكان قبول موقف الحكومات التي تتابعت على تركيا منذ تأسيس الجمهورية الكمالية، برفض تحمّل المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة التي تمثّلها في المجتمع الدولي.

وترى (المحكمة) أيضاً بأنَّه لا يوجد أي شيء في التصريحات ولا في سلوك الشعب الأرمني أو الدول التي كان من واجبها الحفاظ على حقوق الشعب الأرمني ما يمكن تفسيره على أنَّه يحمل معنى التنازل عن التمسّك بالمسؤولية التي تقع على عاتق مقترف جريمة إبادة الجنس الأرمني. وأنَّ الحكومة التركية الحالية مثل أسلافها يجب أن تتحمّل هذه المسؤولية.

إنَّ مثل هذه الجريمة تشكّل خرقاً لأهم الالتزامات الضرورية للمجتمع الدولي بحيث أنَّ أصحاب المشروع الجديد للمادة المتعلقة بمسؤولية الدول قد وصفوها بأنَّها **"جريمة دولية"** ارتكبتها الدولة بمعنى المسؤولية الحكومية وليس بضرورة المعاقبة الجزائية فقط. ويستنتج من ذلك واستناداً إلى الالتزامات الخاصة التي تقع على المجتمع الدولي تجاه الشعب الأرمني، فإنَّه من حقّ كل عضو من أعضاء ذلك المجتمع أن يطالب الحكومة التركية بالوفاء بالتزاماتها، وبخاصة أن يسعى إلى دفع هذه الأخيرة على الاعتراف

بها رسمياً بدلاً من الاستمرار في إنكارها. ويملك كل عضو من الأعضاء الحق أيضاً ليتخذ أي تدبير لمساعدة الشعب الأرمني وفق القواعد المتّبعة في القانون الدولي و(إعلان الجزائر) دون أن يُتّهم بالتدخّل غير القانوني في الشؤون الداخلية للآخرين.

وأخيراً، يقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيّما عن طريق (الأمم المتّحدة)، واجب الاعتراف بجريمة إبادة الأجناس ومساندة الشعب الأرمني ليحقّق مبتغاه، إذ لا يمكن تبرئة المجتمع الدولي لسماحه بارتكاب مثل هذه الجريمة بحق شعب من شعوبه والذي كان يلتزم بضمان سلامته أسوة ببقية الدول. فضلاً عن ذلك، ما كان على المجتمع الدولي أن يلتزم الصمت طوال هذه المدة للإنكار المستمر للحقائق التاريخية.

إنَّ جريمة إبادة الجنس الأرمني التي وقعت أثناء الحرب العالمية الأولى كانت الجريمة الأولى من نوعها في عصرٍ شهد تصاعداً للجريمة المترافقة بالمظاهر الشنيعة.

وارتكاب مثل هذه الأفعال الوحشية ليس محصوراً بالمجتمعات التي يمكن أن يعتبرها بعضهم بأنَّها مجتمعات غير نامية. بل على النقيض من ذلك، فإنَّها اقتُرفت في بعض الأحيان من قبل مجتمعات وأمم كانت الأكثر تقدّماً في المجال العلمي. ونجد أكثر الأمثلة وضوحاً في القرن العشرين والتي تضمّنت تطبيق التقنية الحديثة والتنظيم العلمي (على سبيل المثال، من قبل النازيين).

لقد حكمت (المحكمة) في جلسات سابقة بإدانة جريمة إبادة الشعب السلفادوري (11 شباط 1981م)، وتلك المقترفة ضد شعب (موبيري) في (التميور الشرقية) (21 حزيران 1981م) وضد الشعب الهندي في (غواتيمالا) (31 كانون الثاني 1983م).

وترى (المحكمة) بأنَّه من أكثر الآثار خطورة وإزعاجاً لجرائم إبادة الأجناس، أنَّها تؤدي إلى تقهقر البشرية جمعاء وإلى إفسادها، فضلاً عن الأضرار غير القابلة للتعويض التي تقع على ضحاياها.

لهذه الأسباب

وردّاً على الأسئلة التي طُرحت عليها، فإنَّ (المحكمة) تحكم بما يلي:

- إنَّ المواطنين الأرمن كانوا ولا يزالون يشكّلون شعباً (أو أمة)، ممّا يتوجب في السابق ويتوجب الآن احترام حقوقهم الفردية والجماعية وفق القانون الدولي.

- إنَّ إبادة الشعب الأرمني عن طريق عمليات النفي والمذابح يشكّل جريمة إبادة الأجناس التي لا تخضع للتقادم وفق مفهوم (الاتفاقية) (9 كانون الأول 1948م) الخاصة بمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس. ولمّا كانت هذه (الاتفاقية) تدين هذه الجريمة فإنَّها تتمتّع بصفة **معلنة** للقانون وليست **منشئة** له، لأنَّها تكرس القواعد التي كانت نافذة أثناء تاريخ وقوع الأعمال المدانة.

- إنَّ حكومة (تركيا الفتاة) مسؤولة عن هذه الجريمة اعتماداً على الأعمال التي كانت قد ارتُكبت في الفترة الممتدّة ما بين السنوات (1915م - 1917م).

- إنَّ جريمة إبادة الأرمن هي أيضاً **"جريمة دولية"** ، ويجب على الدولة التركية أن تتحمّل مسؤوليتها، دون أن تلجأ إلى تبرير عدم الاستمرارية في وجود الدولة التركية للإفلات منها.

- إنَّ هذه المسؤولية ترتّب على نحو رئيس، الالتزام بالاعتراف الرسمي

بحقيقة هذه الجريمة وبالأضرار التي أصابت الشعب الأرمني من جرائها.

- إنَّ (منظّمة الأمم المتّحدة) وكل عضو من أعضائها يتمتّع بحق المطالبة بهذا الاعتراف وبمساعدة الشعب الأرمني لينال مبتغاه.

إنَّ رئيس (المحكمة) قد تلقّى رسائل تأييد من الشخصيات التالية:

- لوي ميرماز: رئيس الجمعية الوطنية ـ باريس.
- فيليب باسّينه: نائب رئيس المجموعة الاشتراكية (كان حاضراً في الجلسة المنعقدة بتاريخ 14 نيسان).
- الكردينال لوستينه: أسقف باريس.
- جاك لانغ: وزير الثقافة.
- لوسيان نيوورث: سيناتور (لوار).
- أرنست غليّن: مندوب البرلمان الأوروبي ورئيس المجموعة الاشتراكية.
- آلان كارينغتون: محافظ (غرونوبل).
- آلان شينال: من السكرتارية الدولية للحزب الاشتراكي.
- جان ـ ماري أوفنين: من حركة اليساريين المتطرفة.
- غي له نيلوانّيل: من السكرتارية الوطنية، قسم الحقوق والحريات، اتحاد الثقافة القومية.

وتلقى رئيس (المحكمة) الرسائل التالية:

ـ "إنّي متأسف جداً لعدم حضور جلسة (المحكمة) التي ستكرس لجريمة إبادة الجنس الأرمني أثناء الحرب العالمية الأولى.

إنَّ هذه الجريمة ذات أهمية كبيرة لأنّها تتصف بوحشية مميّزة. وقد اعتُرف بجرائم إبادة الأجناس الأخرى ولكن هذه الجريمة لم يُعترف بها بعد. وأعتقد أنّه على الرغم من معارضة الدولة التركية فلا مفر من الاعتراف بها من قبل (الأمم المتحّدة).وسيُعدّ هذا الاعتراف تعويضاً لذكرى ضحايا الأمس وأحياء اليوم".

ل. سوارتز
(عالم رياضيات)

ـ "إنَّ (المحكمة الدائمة للشعوب) تنعقد في (باريس) للبحث في جريمة إبادة الجنس الأرمني. وآمل من كل قلبي أن يحث هذا التدخّل الشهم (منظّمة الأمم المتّحدة) وتركيا لتعترفا بالحقيقة الفظيعة وتتخذا تدابير التعويض الضرورية بعد تقدير الضرر الجسيم الذي كان قد أصاب شعباً بريئاً".

ي. له روي لادوري
(المعهد الفرنسي)

"إنّي أودّ أن أعبّر لكم عن دعمي التام للعمل الذي أنجزته (المحكمة الدائمة للشعوب). لقد آن الأوان لتثير جريمة إبادة الأجناس التي ارتُكبت ضد الأرمن انتباه الرأي العام عبر هذه (المحكمة) التي ستضمن إدانتها الرسمية من قبل المؤسسات الدولية المختصة".

كلود له فورت
(مدير الأبحاث)
(مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية)

ـ "إنَّ الفظاعة الكلّية للمجزرة التي تعرّض لها الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى في (تركيا) لم يُعترف بها، بل لم يُعترف بحقيقتها من قبل المؤسسات الدولية. وأعتقد أنَّ هذا الاعتراف يجب أن يتحقق حتى إذا كانت مسؤولية الأفعال المرعبة لا تقع على عاتق شعب معين بل تتعلق بإجرامية الطغاة الذين ـ في عصرنا الوحشي هذا كما كان دائماً ـ يجعلون من الأبرياء هدفاً لهم، وكأنَّه من المتعذر القضاء عليهم في مختلف أنحاء العالم.

إنكم بصفتكم رئيس (المحكمة الدائمة للشعوب) ستتداولون هذا الموضوع. إنَّ هذه الجلسة ليست دعوة للانتقام أو إلى ارتكاب أفعال الإرهاب العنيفة، بل لربط الآمال العظيمة بالضمير العالمي الحي والتي ينتظرها أبناء شعب شهيد".

عمانوئيل ليفيناس
(بروفسور فخري)
(جامعة باريس ـ سوربون)

ـ "إنّي أضمّ صوتي إلى أصوات المفكّرين الذين يطالبون بإصرار لتقديم العدالة للأرمن وذلك بالاعتراف العلني بجريمة إبادة الأجناس التي اقتُرفت ضدهم. إنّي أشكركم بصفتكم رئيس (المحكمة الدائمة للشعوب)، لأنَّ إعلان هذا الحق المشروع للشعب الأرمني كان تعويضاً معنوياً بسيطاً لهم".

بول ريسور
(عميد فخري)
(جامعة باريس)

ـ "لقد علمتُ أنّكم بصفتكم رئيس (المحكمة الدائمة للشعوب) سوف ترئسون الجلسة الخاصة التي ستكرس لجريمة إبادة الجنس الأرمني (13 ـ 16 نيسان). إنّي أود أن أعبّر لكم عن تضامني التام والكلّي، وآمل بأن تكون (المحكمة الدائمة للشعوب) قادرة على تبنّي الموضوع وتوجيه سلطتها المعنوية لتقديم العدالة للشعب الأرمني".

جان بيل
(ناقد أدبي)

ـ "كل ما كنت قد قرأته وسمعته عن الشعب الأرمني منذ سنوات عدّة كان كافياً لإقناعي ـ كما هي الحال مع الآخرين ـ بأنّه يجب الاعتراف بجريمة إبادة الجنس الأرمني من قبل المؤسسات الدولية على أنّها حقيقة ثابتة. ولهذا السبب، منحتُ نفسي حق الكتابة إليكم أسوة بالمفكّرين الآخرين، وكلّي أمل بأن تكون هذه الجلسة من (المحكمة الدائمة للشعوب) التي ترئسونها قادرة أن تطلب تقديم العدالة".

ميشيل ديغوي
(كاتب)

ـ "أنا الموقع أدناه (بريتون بول)، البروفسور الفخري في (المعاهد الكاثوليكية) في (باريس) وفي (ليون)، وسابقاً المحاضر الرئيس في (المدرسة العليا العادية) في (باريس)، أكتب إليكم وكلّي أمل بأن تعلن حقيقة جريمة إبادة الأجناس المرتكبة ضد الشعب الأرمني من قبل (المحكمة الدائمة للشعوب) على أنّها أولى مجازر القرن

العشرين وأفظعها، وسوف يُعترف بها رسمياً. فضلاً عن ذلك، فإنَّ تحكيم (المحكمة) يجب أن يبلغ إلى (الأمم المتّحدة) بهدف إحراز اعتراف دولي لنيل التعويضات عن مثل هذا الظلم الفظيع. ولا بدّ أنَّ مثل هذا الاجراء سيضع حداً للإرهاب الذي يمكن تبريره بشروط عدم الاعتراف هذه".

بول بريتون

(بروفسور فخري)

(المعاهد الكاثوليكية في باريس وفي ليون)

ـ "في تشرين الأول سنة (1925م) عُينتُ في منصب البروفسور في (الجامعة الأمريكية) في (بيروت) لمدة سنة من قبل (مؤسسة روكفيلر)، حيث عملت حتى سنة (1926م). وعندما وصلت إلى (بيروت)، أردتُ أن أحقّق أبحاثي عن الحمى النمشية، فاتصلت بـ(جمعية إعانة الشرق الأدنى) التي كانت تعمل في مخيّمات الأرمن المنتشرة في ضواحي (بيروت). وقد زرت هذه المخيمات لمرات عدّة لرعاية المنفيين ومتابعة أبحاثي. وأتاحت لي هذه الزيارات والاتصالات المتواصلة الفرصة كي أجمع الشهادات ممن نجوا من قوافل المنفيين إلى الصحراء في شمال (سورية): فقد كانت النساء منهكات من وحشية الجنود الأتراك في الصحراء ومحرومات من الطعام، وشاهدن بأن أعينهنّ ما تعرض إليه بعضهن. إنَّ كل هذه الشهادات المتكرّرة كانت تشير إلى أنَّ السكان الأرمن في تركيا تعرّضوا إلى عمليات النفي اللا إنسانية في ظروف فظيعة، فاستشهد الكثير منهم.

فضلاً عن ذلك، وأثناء عيد الفصح سنة (1926م)، أُرسلت في بعثة إلى (حلب) لمواصلة أبحاثي أيضاً. فعبرتُ صحراء الجزيرة الشمالية مرتين باتجاه محورين: (بلك الدقرة) و(نصيبين ـ دير الزور). كان يرافقني ستة رجال من الأكراد الذين كانوا يقومون بخدمتي وحمايتي كما كانوا يساعدونني كأدلاء. لقد اكتشفنا خلال المرتين في الجزء الشمالي من الصحراء بقايا معسكرات كانت تضم خيماً مهجورة ويجب أن يكون قد شغلها أبناء شعب توفي أغلبه ودفن في الجوار تحت طبقة رقيقة من الرمال التي تآكلت بتأثير الرياح وتركت العظام البشرية مكشوفة. وفق شهادة المرافقين لم يكن كل هذا سوى بقايا معسكرات الأرمن الذين تعرّض أغلبهم لظروف المرض والمجاعة. كان هؤلاء المرافقون يقطنون في المقاطعة التي كانت تقع مباشرة فوق المنطقة التي كنّا قد عبرناها، ويعرفون حقيقة هذه المعسكرات معرفة تامة ويعلمون عن الحوادث التي كانت قد وقعت هناك.

وبهذا، واعتماداً على شهادات الأرمن وفضلاً عن أبحاثي التي حققتها في الصحراء يمكن أن أقرّ بأنَّ الشعب الأرمني خضع لسياسة جريمة إبادة الأجناس من قبل السلطات التركية في تلك المنطقة".

بيير ر. ليبين

(بروفسور فخري) - (معهد باستور)

(عضو أكاديمية العلوم)

- "إنني أشكر كل أولئك الذين رغبوا أن يبرزوا موضوع هذه

الجريمة إلى الضوء على مبادرتهم هذه. بدراسة القضية دراسة منتظمة وبإعطاء الأرضيات الملائمة لحكمها، فإنَّ هذه (المحكمة) ستكشف للرأي العالمي ما الذي يجب معرفته وما الذي يجب إدانته؟".

جان ـ فرانسوا ليوتارد

(بروفسور)

(معهد بوليتكنيك للفلسفة)

رسالة مفتوحة إلى الرأي العام العالمي

بعد توقيع ميثاق (منظمة الأمم المتّحدة) في 26 حزيران (1945م) في (سان فرانسيسكو)، باشرت المنظّمة بوضع مسوّدة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). في الوقت نفسه، وضعت (لجنة حقوق الإنسان) مسوّدة (الاتفاقية لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) التي تبنّتها (الجمعية العمومية) في كانون الأول سنة (1948م).

لقد اكتسبت (اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) قوة القانون بعد تبنّيها وتصديقها من قبل أغلب الدول الأعضاء في (منظمة الأمم المتّحدة). وعلى الرغم من ذلك، فإنّها بقيت عديمة الجدوى لأنَّ (محكمة العدل الدولية) المنوه عنها فيها لم تكن قد تأسست بعد.

إنَّ الاتفاقية الأخرى الوثيقة الصلة بالموضوع التي كانت قد صُدّقت في تشرين الثاني سنة (1968م) عن عدم سقوط جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد البشرية بالتقادم أنكرت، وفشلت لتغدو وسيلة فعّالة في القانون الدولي.

هذا الوضع البائس والتزام الحكومات بالصمت كان يعني أنَّ عمليات النفي والمذابح المنظمة من قبل حكومة (تركيا الفتاة) للامبراطورية العثمانية والتي أدّت إلى جريمة إبادة الجنس الأرمني لن يُعترف بها، ولم تدن سوى إدانة معنوية من قبل (منظمة الأمم المتّحدة). فضلاً عن ذلك، فإنَّ إحياء ذكرى هذه المجزرة أثار لعقود عدّة المعارضة الفعّالة للدولة التركية. وأثناء مناقشات (اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقلّيات) سنة

(1974م)، على سبيل المثال، كانت الحكومة التركية قد نجحت في حذف كل ما ذكر عن المجازر الأرمنية من التقرير الخاص بـ(منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس).

إنَّنا ندين الإرهاب - الذي لَفَت الانتباه إلى المذابح الأرمنية - إدانة تامة، لأنَّه لا يمكن أن يكون ردّاً على هذا الموقف.

فالدول الديمقراطية ستسعى لتحقيق العدالة الأساسية بوضع قضية جريمة إبادة الجنس الأرمني موضع المناقشة في (منظمة الأمم المتّحدة).ولا بدّ من أنَّ هذا الاجراء سيعدّل من التحالفات الاستراتيجية التي تعتمد على المصالح المشتركة، وفضلاً عن ذلك سيضع حداً للصمت الذي يشجع على ارتكاب جرائم أخرى ضد البشرية.

إنَّ القضية الأرمنية ليست قضية منعزلة، وباستثناء قضية الدولة المقهورة كما هي الحال في (نورمبرغ)، كان عجز المؤسسات الدولية جلياً جداً. وبذلك، فقد آن الأوان لنناضل لتأسيس (محكمة دولية) تضيف بعداً معنوياً للعلاقات الدولية.

الموقعون

- ميشيل بينيديكت: جامعة فيينّا، قسم الفلسفة.
- جاك ديرّيا: المدرسة العليا العادية، قسم الفلسفة.
- فنسنت ديسكومب: جامعة جون هوبكنز، قسم الفلسفة.
- هانس جورج غادامير: جامعة هيدلبرغ.
- جيرار كروسّينغ: جامعة فيينّا.
- جورغن هامبرماس: جامعة فرانكفورت.
- كليما هيربرت: جامعة فيينّا.

- كريبس كورتيان: جامعة مونتريال.
- كلود لفورد: مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية.
- ستيفن لوكاس: جامعة أوكسفورد - كلية باليول.
- جان - فرانسوا ليوتارد: جامعة باريس - سان ديني.
- آلان مونتفوار: جامعة أوكسفورد - كلية باليول.
- جاك بولانيك: جامعة مونتريال.

وثائق

لقد كان في متناول أيدي أعضاء (المحكمة) النشرات والوثائق التالية:

ـ هوفانّيسيان ريتشارد ج.، **"المذبحة الأرمنية. بيبلوغرافيا عن عمليات النفي والمذابح وتشتيت الشعب الأرمني، 1915م ـ 1923م"** [بالفرنسية]، (كامبريدج، ماساتشوستس، 1981م).

ـ جوهانّس ليبسيوس، **"ألمانيا وأرمينيا، 1914م ـ 1918م"** [بالالمانية]، (بوتسدام، 1919م).

ـ **"التقرير السري لجوهانّس ليبسيوس عن المذابح في أرمينيا"** [بالفرنسية]، (باريس، بايو، 1918م)، (النسخة الألمانية الأصلية كانت قد نُشرت في بوتسدام سنة 1916م).

ـ **"معاملة الأرمن في الامبراطورية العثمانية، 1915م ـ 1916م"** [بالانكليزية]، وثائق قدّمت لـ(الفيكونت غراي) ـ سكرتير الدولة للشؤون الخارجية ـ، المقدّمة بقلم الفيكونت برايس، (مكتب صاحب السمو الدائم في لندن، 1916م).

ـ توينبي آرنولد ج. ، **"الأفعال الوحشية المرتكبة ضد الأرمن. قتل أمة"** [بالانكليزية]، (لندن، 1915م).

ـ مورغنطاو هنري، **"مذكرات السفير مورغنطاو"** [بالانكليزية]، (نيويورك، 1928م).

وكانت سلسلة من التقارير قد أرسلت من قبل العديد من الممثّلين الدبلوماسيين الأمريكيين في (الأناضول) سنتي (1915م - 1916م). واستباحت الحكومة هذه الوثائق سنة (1961م)[1] وهي تؤلف الآن جزءاً من أرشيف (أو محفوظات) (الولايات المتّحدة) وتحتفظ في مجموعة التسجيل (RG) (5986704016) وتحمل الأرقام التالية: (58)، (59)، (67)، (71)، (72)، (74)، (77)، (83)، (85)، (92)، (93)، (97)، (122)، (124)، (147)، (148)، (225)، (226).

بعد أشهر عدّة من دخول (الولايات المتّحدة) الحرب العالمية الأولى، عيّن الرئيس الأمريكي (ودرو ويلسون) لجنة تدعى (لجنة التحقيق) (أو لجنة الاستعلام) التي كانت مكلفة بتحضير التوصيات الخاصة بالتدابير الواجب تبنّيها عندما يحلّ السلام. ونجد هذا الفصل في: **"التحقيق: التحضيرات الأمريكية للسلام، 1917م ــ 1919م"**، تأليف: لورنس ي. غيلفراند، (نيوهيفن ولندن، مطبعة جامعة يايل، 1963م).

نُقلت (المسألة الأرمنية) إلى فرع آسيا الغربية بإدارة (ويليام ل. ويسترمان) من (جامعة فيسكونسن). وكانت تقارير (و. ويسترمان)، فضلاً عن تقارير عشرة من زملائه - والتي أغلبها كانت تخص عمليات النفي والمذابح - استباحت الحكومة بها سنة (1980م). إنَّ أربعة من هذه التقارير التي تحمل الأرقام: (808)، (810)، (812)، (820) كانت قد نُشرت في دورية **"أرمينين ريفيو"** [بالانكليزية]، (عدد الربيع، سنة 1984م)، (بوسطن، ماساتشوستس) مرفقة بمقالة عن الموضوع بقلم (أرمين ك. هوفانّيسيان). لقد قُدّمت هذه الوثائق إلى أعضاء (المحكمة).

فضلاً عن ذلك، فقد استلم أعضاء (المحكمة):

آ - محاضر جلسات المحكمة العسكرية لمحاكمة الاتحاديين التي كانت

قد نشرت في **"العدالة في جريمة إبادة الجنس الأرمني. محاكمة تهليريان"** [بالفرنسية]، (نشرات المهجر، باريس، 1981م).

ب ـ نسخ (باللغة العثمانية) عن محاضر جلسات محاكمة الزعماء الاتحاديين غيابياً وهم: (طلعت) و(أنور) و(جمال) و(الدكتور ناظم). إنَّ المجموعة الوحيدة من الوثائق الخاصة بمحاضر الجلسات موجودة في (مكتبة الكونغرس) (واشنطن ـ D.C)[2].

جـ ـ نسخة من الوثيقة التي أرسلها المفوض البريطاني الأعلى في تموز سنة (1919م) يخبر فيها ويعلق على الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية ومحاكمة الاتحاديين (F.o. 371/4171 No 1392/ R. 1902).

د ـ الوثائق المشفّرة المذكورة من قبل (جيرار ج. ليباريديان) أثناء تقديمه للوثائق العثمانية.

الحواشي

(1) كانت هذه الوثائق قد نُشرت باللغة الانكليزية في عدد الربيع سنة (1984م) من دورية "**أرمينن ريفيو**" [بالانكليزية]، (بوسطن، ماساتشوستس). ونُشرت الآن باللغة الفررنسية فضلاً عن ملحق من "**مذكرات السفير مورغنطاو**" [بالفرنسية] ، (فلاّماريون، 1984م).

(2) إنَّ الترجمة الفرنسية الكاملة من محاضر جلسات المحكمة العسكرية سوف تنشر لاحقاً.

ملحق

جريمة إبادة الجنس الأرمني والمحكمة الدائمة للشعوب

بغية التقدير التام لأفعال ووثائق هذه الجلسة من (المحكمة الدائمة للشعوب) المخصصة للبحث في جريمة إبادة الجنس الأرمني، من الضروري أن نتذكّر أصول وأهداف هذه (المحكمة) وطبيعة القرارات التي تتخذها، فضلاً عن الفعالية التي يمكن أن تعزى إليها.

1 ـ أصول المحكمة

إنَّ أول محكمة هامة للرأي كانت (المحكمة الدولية) المنعقدة حول (قضيةفييتنام) التي أسسها (برتراند راسل) وعقدت جلستين: الأولى في (استوكهولم) سنة (1966م) والأخرى في (روسكيلد ـ الدانمرك) سنة (1967م). كان المقرر الخاص في هذه (المحكمة) هو (لليو باسّو)، الحقوقي والفيلسوف والسياسي الإيطالي الذي كان ضليعاً في الماركسية أيضاً. لقد نُفي (لليو باسّو) إلى جزيرة (بونزا) أثناء عهد الفاشية في (إيطاليا)، وشارك في تأسيس (الحزب الاشتراكي الإيطالي) سرّاً. وبعد أن نالت بلاده حريتها انتُخب عضواً في الجمعية التأسيسية التي كانت قد أعدّت وتبنّت الدستور الجمهوري سنة (1946م). وقد التقى (لليو باسّو) سنة (1972م) في (سان دييغو ـ تشيلي) مجموعة من البرازيليين الذين طلبوا منه عقد (محكمة راسل) الثانية لدراسة (قضية البرازيل). في أيلول سنة (1973م)،

وبينما كانت (المحكمة) تنعقد في (بروكسل)، وقع انقلاب في (البرازيل) أطاح بحكومة الرئيس (سلفادور اليندي). ورداً على طلب قدّمته أرملة الرئيس (هورتنزيا بوسي اليندي) وممثلو جميع أعضاء (حزب الاتحاد الشعبي)، قرّرت (المحكمة) أن تستمع إلى هذه النشاطات المنتشرة في (تشيلي)، فضلاً عن مثل هذه النشاطات في بلاد (أمريكا اللاتينية). وكانت قد عقدت ثلاث جلسات مخصّصة لهذا الجزء من العالم: سنة (1974م) في (روما)، سنة (1975م) في (بروكسل) والجلسة الأخيرة سنة (1976م) في (روما)، وأثناء انعقاد هذه الأخيرة أعلن (لليو باسّو) تأسيس ثلاث مؤسسات هي: (المؤسسة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها) و(عصبة دولية) للغاية ذاتها و(المحكمة الدائمة للشعوب).

إنَّ النشاط العلني الأول للمؤسسة كان (إعلان الجزائر) في 4 تموز (1976م) عن (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). إن الاتفاقية التي كانت تتألف من (30) مادة جاءت بعد قرنين من الزمن من إعلان (الولايات المتّحدة) للاستقلال. لقد تم تثبيت الحقوق الأساسية للأفراد في (الجزائر)، ولكنها كانت ترتبط بضمان حقوق التجمّعات البشرية وبخاصة بالحاجات الحقيقية للشعوب في نصف الكرة الأرضية الجنوبية.

لقد توفي(لليو باسّو) في 16 كانون الأول (1978م) عشية احتفال كان قد أُقيم على شرفه بمناسبة عيد ميلاده الـ(75). وتأسست (المحكمة الدائمة للشعوب) في (بولونيا - إيطاليا) في 23 تموز (1979م)، وقد أعلنت منذ تأسيسها رأيين استشاريين عن: (الصحراء الغربية) و(أرتيريا) وعقدت ثماني جلسات حول (الأرجنتين) و(الفيلبّين) و(السلفادور) و(أفغانستان I وII) و(التيمور الشرقية) و(زائير) و(غواتيمالا). وخصّصت الجلسة الأخيرة لجريمة إبادة الجنس الأرمني.

2 ـ أهداف المحكمة

على الرغم من أنَّ (برتراند راسل) و(جان بول سارتر) و(فلاديمير ديديجر) و(لوران شوارتز) لم يكونوا حقوقيين، إلاَّ أنَّهم لاحظوا، أثناء فترة الحرب في(فييتنام)، الشلل القانوني في النظام الشرعي الدولي، أي في التعامل القائم ما بين الدول. كان ميثاق (الأمم المتّحدة) يحظّر الحروب العدوانية، وقوانين وأعراف الحرب التي تسعى إلى التخفيف من حدة النزاعات المسلّحة منذ مطلع هذا القرن. وبالرغم من ذلك، وإلى أن يحاكم المنتصرون المقهورين ـ كما كانت الحال في قضية (نورمبرغ) و(طوكيو) بعد الحرب العالمية الثانية ـ لم تكن هناك أية محكمة تسعى إلى اتهام الحكومات بتهمة جرائم الحرب أو لتجعل أعضاء دولة ما من المشبوهين بارتكاب الجرائم ضد البشرية. إنَّ (منظّمة الأمم المتّحدة) تضم قسماً قانونياً هو: (محكمة العدل الدولية)، ولكن لا يمكن أن تلجأ إليها سوى الدول ولا يمكن محاكمة أية دولة هناك دون موافقتها.

إنَّ جريمة إبادة الجنس الأرمني هي قضية نموذجية عن العجز القانوني للنظام الدولي التقليدي. إذ بعد مرور (69) سنة من وقوع هذه الجريمة، لم يستطع الشعب الأرمني الحصول على اعتراف رسمي للحقيقة التاريخية، وهي الاعتراف بالجريمة من قبل حكومة (تركيا الفتاة) التي كانت قد نظّمت ونفّذت عمليات النفي والمذابح ضد السكان الأرمن في الامبراطورية العثمانية أو في الدولة التركية التي وفق أنظمة القانون الدولي لا يمكن فصلها عن هذه الامبراطورية. وعلى الرغم من ذلك، كانت الجريمة التي ورد وصفها في (اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) (9 كانون الأول 1948م) محظورة منذ أواخر القرن التاسع عشر للميلاد من قبل قوانين الإنسانية. وبقبول الطلب الذي قدّمته ثلاث مؤسسات غير ـ حكومية باسم الأرمن والتي كانت مراكز قياداتها تقع في (فرنسا) و(ألمانيا

الغربية) و(الولايات المتّحدة)، فإنَّ (المحكمة الدائمة للشعوب) بحثت الحقائق بحثاً عميقاً واتخذت حكمها بمطابقة تامة مع القانون الدولي الذي كان ساري المفعول أثناء فترة وقوع هذه الحوادث.

3 ـ طبيعة الحكم

ببساطة، بينما كانت محكمتا (راسل) محكمتين للرأي، فإنَّ التعابير المتفق عليها من قبل نخبة من المفكّرين الغربيين منحت (المحكمة) صفة دائمة، وبتجهيزها بوسيلة المرجع ـ (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، فإنَّ (مؤسسة لليو باسّو) تهدف إلى المشاركة لخلق نظام خيّر دولي. فضلاً عن البيئة ما بين الدولية السائدة التي من خلالها تعمل الدول وكأنَّها تطابق تطابقاً تاماً الشعوب التي تتألف منها، فهناك عدد كبير من الشعوب ومجموعات اجتماعية عديدة احتفظت بمؤسساتها أو أسست مؤسسات جديدة، ولا تدين قوتها أو سلطتها بشيء لحق الدولة. في بعض الأحيان تستمرّ حياة مجتمع ما ضمن حدود دولة ما، وأحياناً أخرى فوق الحدود الإقليمية المعترف بها من قبل القانون الدولي، وهو يتمتّع بانتشار اللغة والثقافة والدين والتقاليد العائلية.

والشعب الأرمني يدين بالشكر للمؤسسات التي حفظته. إنَّ سكان (أرمينيا) وأولئك الذين يعيشون في جمهورية تركيا وجميع الأرمن المنتشرين في كل أرجاء العالم يتمتّعون بصفات مشتركة لم يستعيروها من الدولة التي يملكون جنسيتها، وهم يوّفقون بينها وبين إتمامهم الوفي لواجباتهم كمواطنين. في نمط ظاهري ذي صفات متناقضة تماماً، فإنَّ إحياء ذكرى الإبادة الأرمنية كانت قد بلورت تبلوراً جيداً الوعي الشعبي الأرمني أكثر مما كان يمكن إنجازها، بدمج حقوق هذا الشعب ضمن امبراطورية عثمانية تحوّلت إلى دولة فيدرالية.

وبذلك، نفهم: بأنّ حقّ الشعوب قد تقلّد خاصيّة قضائية لا تمنح شيئاً للقانون الدولي أو لحقوق الدول. وإلى الحد الذي تعبّر فيه تنظيمات (الإعلان العالمي لحقوق الشعوب) عن المطامح الشعبية وتطالب بتوثيق الفعالية القانونية التي تعتمد عليها، فإنَّ قرارات (المحكمة الدائمة للشعوب) تشارك وتشترك في الطبيعة القضائية ذاتها.

4 ـ فعالية قرارات (المحكمة الدائمة للشعوب)

على الرغم من أنَّ حيوية وفعالية المؤسسات الشعبية كافية لتبرّر النموذجية التي تدعم قرارات (المحكمة الدائمة للشعوب)، فإنَّه سيكون من السذاجة تمديد الفعالية ذاتها إلى المؤسسات القضائية. إنَّ المنظّمات غير ـ الحكومية والحركات التحررية، بل الحكومات نفسها لا تلجأ إلى (المحكمة) إلاَّ حين تفشل في إيجاد دولة أو مؤسسة ما بين دولية قادرة على الاستماع إلى قضاياها. ولأنَّ الدول تتوضّع في نظام آخر، فإنَّ القرار الذي تحصل عليه هناك لا يمكن فرضه عليها فرضاً مباشراً والتي لوحدها تحتلّ وضعاً لتعوض الظلم أو لتقدّم التعويضات لإصلاح الأضرار.

وبالرغم من ذلك، ومهما كانت الدولة تتوضع في نظام آخر، فإنَّ فعالية قرارات (المحكمة الدائمة للشعوب) ليست عديمة الجدوى، ويمكن أن تمارس في اتجاهين: الأول مثل كل المبادرات غير ـ الحكومية. فإنَّها تحرّض الدول والمؤسسات الدولية. إنَّ عدداً من القرارات التي اتخذت في الجلسة المخصّصة لجريمة إبادة الجنس الأرمني قُدّمت للمناقشات السياسية والدبلوماسية ولا سيما في (اللجنة الفرعية) و(لجنة حقوق الإنسان للأمم المتّحدة). والثاني، إنَّ الاجراءات التي تتبعها (المحكمة) تسمح بمطالبة تثبيت الحقائق وفق المعايير الشرعية التي يجب على الدول أن تحترمها، ولم تثبت هذه المعايير فقط ضمن إطار حقوق الشعوب والذي يتحدّد هنا

بتأمين البنيان الاجرائي والقضائي الذي يضم أكثر المعايير صرامة في القانون الدولي أيضاً. هذه القضية كانت تخص جريمة إبادة الجنس الأرمني. إنَّ (المحكمة) التي أصدرت حكمها في (باريس) في 16 نيسان (1984م) هو الوحيد حتى الآن الذي أعلن رسمياً مسؤولية الدولة التركية، ولا بدَّ أنَّ مثل هذه الإدانة هي النمط الأول لتعويض الأضرار التي أصابت الشعب الأرمني. إنَّ أبناء مختلف الجاليات الأرمنية يدركون هذا الأمر جيداً، وبموقفهم الإجماعي تجاه (المسألة الأرمنية) فإنَّهم دعموا تنظيم هذه الجلسة من (المحكمة) وسيساهمون في بث نتائجها. إنَّه لأمر هام ورائع أن تعلم الشعوب ـ ضحية الأفعال الإجرامية ـ، فضلاً عن الشعوب المضطهدة بأنَّ مناقشة قضاياها قد تمّت.

جريمة الصمت

جيرار شاليان

قال (برتراند راسل): **"من الضروري أن نكافح جريمة الصمت"**. إنَّ هذه العبارة تنطبق على قضية جريمة إبادة الجنس الأرمني.

إنَّ عمليات النفي والمجازر كانت قد نُقشت بعمق في ذاكرة الأرمن، الذين كانوا غير قادرين على جعل صوتهم مسموعاً منذ توقيع (معاهدة لوزان) (1923م). ويمثل حكم (المحكمة الدائمة للشعوب) بداية تعويض معنوي ومادي لهم[1]. ومن إحدى ميّزات هذه الجلسة أيضاً أنَّها أثارت انتباه الرأي العام تجاه جريمة إبادة الجنس الأرمني بوسائل تختلف عن العنف المسلّح. وأخيراً، إنَّ هذه المسرحية التي كانت قد ظلّت لمدة طويلة جرح الشعب الأرمني لوحده ودُفنت في العشرينات من هذا القرن، خرجت الآن من عزلتها. وهذا سيساعد الأرمن في قضيتهم لينالوا مبتغاهم.

وفضلاً عن التقدير الذي يجب أن نمنحه لـ(المحكمة) لإنجازها هذا العمل الجاد، يجب أن نعبّر عن عرفاننا بالجميل ولا سيما للسيد (سين ماك برايد)، مؤسس (منظّمة العفو الدولية) والفائز بجائزة نوبل للسلام، لأنَّه قدَّم إلينا دعماً كبيراً بحضوره وسلطته المعنوية. وهذه الجلسة هي الأولى التي شارك فيها على الرغم من أنَّه أحد أعضاء (المحكمة) منذ تأسيسها.وقد انتهكت الصحافة التركية (المحكمة) بحضورها، وتمَّ تجاهلها تجاهلاً تاماً.

وبعد جلسة (المحكمة) بمدة قصيرة، ظهر مجلّد جديد بعنوان **"الملف الأرمني"**[2] لمؤلفه التركي (كاموران كوريون)، وطبع منه آلاف النسخ وأرسل بها إلى الشخصيات السياسية والأكاديمية[3]. إنَّ هذا الكتاب هو أكثر الترجمات التركية إحكاماً عن الفرضية التركية الخاصة بحوادث السنتين (1915م - 1916م)، ولم يكن مضمونه إلاَّ جزءاً من الفرضية التقليدية للدولة التركية التي تقول:

1- **"إنَّ عمليات النفي كانت ضرورية وذلك لوقوع أفعال (متفرقة) من العصيان المسلّح في (زيتون) و(فان)**. والآن، فإنَّ الغالبية العظمى من الأرمن في الامبراطورية العثمانية تصرّفوا على أنَّهم رعايا عثمانيون، والاهتمام بأمن وسلامة حياتهم وسلبية العبودية أمور تفرض أهميتها ويمكن تقديرها. ومن الضروري أن نتذكّر السكان الذين هجروا أثناء الحرب العالمية الأولى والذين كانت الحكومة التركية قد اعتبرتهم مذنبين بالإجماع لتعاطفهم مع العدو ولتستّرهم عليه، هل ردّ الاعتبار إليهم في (الاتحاد السوفييتي) أيضاً؟[4]. وإذا تكلمنا عن الثورات، فلا بدَّ أن نتذكّر (الثورة العربية) التي كانت مقلقة أكثر؟[5]. فالحقيقة هي أنَّ الأرمن يشغلون وضعاً جغرافياً استراتيجياً وكان من الواجب إبادتهم.

2 ـ إنَّ الفرضية التركية التي تتكرر في **"الملف الأرمني"** ، تريد أن تُقلّل من عدد السكان ومن عدد الضحايا الأرمن. وفق هذه الفرضية فإنَّ: **"عدد السكان الأرمن في الامبراطورية العثمانية كان يبلغ (1300000) أرمني وعدد ضحايا عمليات النفي (300000) أرمني**[6]. وكانت حوادث الوفيات قد وقعت بسبب الظروف الخاصة بالحرب، وأما الزيادة الملحوظة فيها فكانت أمراً محتوماً.

فالشيء الذي غاب عن انتباه هؤلاء المؤرخين الأتراك المنافقين هو:

وفق التقديرات الخاصة بهم فإنَّ نسبة الضحايا الأرمن تبلغ (23٪) من سكان الامبراطورية العثمانية. فإذا ما فُرضت هذه النسبة اليوم على الشعب الفرنسي فإنَّ عدد الضحايا الفرنسيين اليوم سيبلغ (12000000) نسمة. إنَّ مثل هذا النموذج من عمليات النفي سواء أكان قد وقع في (كمبوديا) أم في الامبراطورية العثمانية، فلا يمكن تسميته إلاَّ بجريمة إبادة الأجناس.

على أية حال، فإنَّ لمعركة الأعداد دلالة محدّدة في غياب الإحصاءات الدقيقة التي لا تقبل الجدل، وبرهن عمل (المحكمة) مرة أخرى على أنّنا كنّا نتعامل مع جريمة إبادة أجناس تقليدية.

لقد استخدم عدد من المؤرخين المعسولي اللسان بعض العبارات المضحكة، على سبيل المثال: **"هل يمكن اعتبار أولئك الذين ماتوا بسبب الظروف الجوية وبسبب نقص الألبسة أثناء النفي بأنَّهم تعرّضوا للمذابح؟. إنّنا لا نعتقد ذلك"**[7].

"إنَّ إلحاق الأضرار عن قصد بمجموعة (عرقية أو دينية) تؤدي إلى تخريبها الكلّي أو الجزئي"، وهو لا يعني إلاَّ تعريف جريمة إبادة الأجناس (المادة 1 حـ) كما ورد في (اتفاقية الأمم المتّحدة) التي كانت قد صدّقتها تركيا.

أثناء هذه المحاكمة لم تصدر أية ملاحظات بغيضة أو عنصرية، ولم يحل إلى المحاكمة الشعب التركي بل الدولة التركية وموقفها تجاه الحوادث التي كانت قد وقعت في السنتين (1915م - 1916م). ويجب أن نفهم بوضوح: بأنَّ هذا الأمر لا ينتقص من مقام الثقافة التركية وحضارتها ولا من العظمة القديمة للامبراطورية العثمانية وتحمّلها للأقلّيات المختلفة في عهدها التقليدي. ولا ينتقص من التقدير الذي يجب أن نمنحه لعظماء

الامبراطورية العثمانية أيضاً، بل للذين رفضوا الانصياع لأوامر النفي وتنفيذها.

ومن الصعب أن يفهم الغرب لماذا تصرّ الدولة التركية على إنكار الحقيقة: **إنَّ تركيا هي دولة استبدادية تقليدية[8] ذات واجهة نصف ديمقراطية. لقد كان الكذب في تركيا قد غدا حقيقة رسمية[9]، والبحث الحر وروح النقد هي أمور تدان عندما تمس العقائد.** وما يخص الرأي العام فإنَّه متأقلم إلى حد كبير بالوطنية المتطرّفة. في هذه الظروف، ليس من المحتمل أن تعدّل الدولة التركية من موقفها، وفي الحقيقة فإنَّ الدعاية السوداء فقط يمكن أن تعلّل اتجاه الدولة التركية، ويمكن تلخيص موقفها بما يلي: لم يحصل أي شيء غير طبيعي، وعلى أية حال فإنَّ الأرمن كانوا يستحقون ذلك.

ونأمل بأن يعترف جيل من المفكّرين الأتراك، الذين يعرفون مجموعة الأكاذيب والقمع الذي استخدمته الدولة التركية، بعمليات النفي والمذابح هذه وبالظروف التي تمّت فيها وبأنّها تؤلف فصلاً مخزياً من فصول تاريخ الامبراطورية العثمانية الذي لا يمكن الافتخار به[10].

وليس من المنطقي أن نأمل بأن يعترفوا في تركيا أيضاً بانعقاد هذه (المحكمة) وأنَّها لم تكن إيماءة كراهية، بل هي تعبير متأخر عن الحاجة للعدالة[11].

الحواشي

(1) يجب أن نمنح التقدير إلى (فرنسا) أيضاً على موقفها، فقد ألقى رئيس الجمهورية في 7 كانون الثاني (1984م) في (فيين) كلمة جريئة من الناحية السياسية وتتوافق مع المبادىء المعلنة. هل سيتكرر هذا المثال؟.

(2) كاموران كوريون، "**الملف الأرمني**" [بالفرنسية]. إنَّ النسخة الأصلية تخص (المجمع التركي للتاريخ)، (1983م).

(3) على الرغم من التحاملات الواردة فيه، فإنَّه يثير تاريخاً قديماً إلى الحد الذي يمكن اعتباره نقداً للتأريخ الوطني. إنّنا ننتظر بشغف تحليلاً ذاتياً للتاريخ التركي الرسمي.

(4) إنَّ هذا صحيح حتى في (قضية التتار) في (القرم)، وردّ الاعتبار سيبقى رمزياً طالما يرفضون عودتهم إلى موطنهم الأصلي.

(5) إنَّ هذا ليس مفاجئاً في العهد الوطني. وكان من الجلي بأنَّه ليس بالإمكان أن يكون الإنسان بانتركياً ومن ثم يلوم المواطنين غير الأتراك بعدم تقيّدهم بمثل هذا البرنامج.

(6) هذه الكناية كانت في الكلام الذي تبنّته الدولة التركية لتصف إبادة الأرمن في (الأناضول).

(7) كاموران كوريون، "**الملف الأرمني**" [بالفرنسية]، ص261 .

(8) بعد حادثة (بيرل هاربر)، كان جميع اليابانيين في (الولايات المتّحدة) والمواطنون الأمريكيون ذوو النشأة اليابانية قد وُضعوا في معسكرات التجميع. لقد حصل العديد منهم على تعويضات لقاء الأضرار التي لحقت بهم اعتماداً على الدعوى القضائية التي رفعوها ضد الحكومة الفيدرالية لـ(الولايات المتّحدة).

(9) لقد أُقيم معرض للفنون الأناضولية في (اسطنبول) سنة (1983م)، ولم ترد فيه أية إشارة إلى الفن الأرمني. يبدو أنَّ الإبادة تامة وكلّية.

(10) إنَّ هذا صحيح بخاصة أثناء النظام الذي نشأ من الانقلاب العسكري الذي وقع في أيلول سنة (1980م). وعلى الرغم من ذلك، ومنذ عهد الكمالية فإنَّ العهود نصف الديمقراطية كانت قصيرة نسبياً.

(11) إنَّ إقامة النصب التذكاري في ذكرى شهداء جريمة إبادة الجنس الأرمني في (آلفور فيل - فرنسا) بحضور محافظ المدينة في 24 نيسان (1984م)، شُجبت من قبل الصحافة التركية على أنَّها "نصب الكراهية". هل من الضروري أن نحجب عن الذين استشهدوا حق إحياء ذكراهم أيضاً.

الفهرس



هذا الكتاب

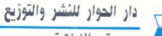
إنَّ مأساة الأرمن كانت من أسوأ الفظائع التي اقترنَتْ بالحرب العالمية الأولى، وليس هناك أدنى ريب فيمن تقع عليهم المسؤولية. إنّهم العثمانيون دولةً وحكومةً وشعباً في العهد المزدهر للقومية التركية الفتيّة، فهم مرتكبو المذابح والمجازر وعمليات النفي النكراء التي لم ير العادلون الثقاة من الشهود مثلها من قبل.

وللأسف، لم تعاقب الإنسانية المتمدّنة مرتكبيها، الذين حتى الوقت الراهن لم يعترفوا بما اقترف أسلافهم من أعمال مشينة بحق الشعب الأرمني، فكان السبيل ميسّراً لتكرار مثل هذه الحوادث الأليمة... .

وهذا الكتاب يبشّر بوميض أمل في ظلام الظلم السائد في عصر المدنية الراقية. إنّه يضمُّ الأدلة والوثائق التي قدّمتها نخبة من الباحثين والعلماء إلى (المحكمة الدائمة للشعوب) أثناء الجلسة التي كرّستها لـ (القضية الأرمنية)، ويبدو من خلالها بأنَّ : جريمة إبادة الجنس الأرمني واقعة تاريخية مقرونة بالأدلّة التاريخية القاطعة والتي أدانتها (المحكمة)، ثم المواقف الإنسانية النبيلة للشعب العربي والدور المخزي الذي لا تزال تلعبه الحكومة التركية الحالية... .

نادي الشبيبة السورية ـ اللجنة الثقافية ـ حلب ـ ص.ب. 3699

دار الحوار للنشر والتوزيع



سورية ـ اللاذقية ـ ص.ب. 1018 ـ هاتف 422339 ـ 412935